

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ يَعْقُوبُ النَّبَانِي

الحاشية لمولانا محمد يعقوب النباني

١٣٠٨

المشهور بمولوي الحسامي

مكتبة رشيدية

مسرى روضه كشميه، غور، ١٩٢٢

هُوَ إِلَهُكُمْ الْمَوْلَى وَغَضِبَ النَّصِيرُ

بَنِي الْعَلَاءِ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ إِنَّهُمْ الْفَارُغُونَ طَاعُوا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْعَمَلِ الْمُسَوِّمِ

الْحَاشِيَةُ ٥
الْمَوْلَى لَنَا مُحَمَّدٌ رَّبُّنَا

٣٠٨

الْمَجْبُولُ عَلَى الْحَسَنِ

الْعَالِمْ بِالْمَعْقُولِ وَالْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْقُولِ وَالْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْقُولِ وَالْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعْقُولِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَه

سِرِّي رُوْثُ ٥ كُوْثُ ٥ ٨٤٣٦٤

لا يخرج الى الدنيا رجل حتى يصل ان يكتبه عليه
 الالهاده التام التي لا يختلف عنها الفعل وقيل
 والالهاده تطلق على التامة وغير التامة فلا يله
 بغير الهاده في جاز التامة والثانية في جاز العباد
 انتهى لكن سر على هذا القول انه على ما يكون من

الحمد لله المبدئ والمعيد الحكيم افعال
لما يشاء وما يريد والصلوة والسلام على
سيد الانبياء محمد المصطفى وعلى آله واحبابه
اهل الكرم والهدى وبعد فيقول العبد
المفتقر الى فضل الرباني محمد يعقوب الانبيا
قال المصنف رفع الله تعالى ذكره اما بعد
حمد الله على نواله والصلوة على سوله محمد
واله فان اصول الشريعت ثلثة اعلم ان
جميع اصيل كالفروع جمع فرع وهو في اللغة ما يلبس

[illegible]

[illegible]

صحيح بانه مستنبط من هذه الاصول الثلاثة ويمكن ان يقال حصر اصول
الشرع في الثلاثة وتخرج القياس منها لان الشرح اعلم من الفقه لتناول
العلل والاسباب والشروط والاحكام والقياس لا مدخل له فيما سوى
الاحكام فقوله والاصل الرابع ليس اصلية بالنسبة الى مجموع الشرع
بل بالنسبة الى ما هو فرع وكونه من اصول الشرع لا ينافي كون
اصلا رابعا لا يقتضى ان يكون اصلا للشرع كالاصول الثلاثة وقوله
المستنبط اشارة الى عدم صلاحيته لذلك لعدم صلاحية الراس
الذي هو مبني الاستنباط له ثم المراد بالاجماع الامة بجماع المجتهدين
فانهم المرادون بمطلق الامة وانما لم يقل والاجماع بالنسبة الى الاجماع
انما يقتدر حجة اذا كان من هذه الامة بعد وفات النبي صلى الله عليه
اذ لا فائدة في اعتباره في زمانه ووجه الضبط ان الدليل الشرعي
اما وحي او غيره والوحي ان كان متلوفا يتعلق بنظمه الاعجاز وهو
الصلوة وحجته القرآنية على الخشب فالكتاب والا فاسنة والظاهر
ان شرط فيه عصمة من صدر عنه عن الخطأ والاجماع والان
فالقياس اما الكتاب في اللغة بمعنى المكتوب مطلقا من غير الشرع
على كتاب الله تعالى المنزل على سولنا فالقرآن مصدر بمعنى القرآنة ثم

[illegible][illegible][illegible]

السنة
 بعد ان تغير الاسماء ولم يزلوا على ذلك
 حتى جعلوا اسم الله تعالى عليه من اسماء
 التي لا تقبل الاقضاء اعطوا اسم الله تعالى
 وادعوا به لانه لا يقبل الاقضاء
 وادعوا به لانه لا يقبل الاقضاء

[illegible]

الكتاب فقال في كتابه...
الكتاب فقال في كتابه...
الكتاب فقال في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

قوله في كتابه...
قوله في كتابه...
قوله في كتابه...

[illegible][illegible]

[illegible]

مما نقل عنه بطريق الأحاد ويقولون بلا شبهة عما اختص بمصنفه
ابن مسعود رضي الله عنه مما نقل عنه بطريق الشهرة وهذا مبني على أن

المشهور احد قسما المتواتر على ما هو راي الجصاص والمجرد دفع

وَهُمْ ذَهَابَ الذِّهْنُ إِلَى خِلَافِ الْمَقْصُودِ مِنْ جَمَلِ الْمَوَاقِعِ الشَّاهِدَةِ

وَقَالَ سُبْحَانَ الَّذِي أَعْلَمُ بِمَا فِي الْأَرْوَاحِ لَا تَقِفُ عَلَيْهِ وَأَمَّا تَقْوَىٰ غُلَامٍ كَرِهَ الْأُمَمُ

فَطْرَلَانِ شَيْتِ الْإِصَالَةِ بِدُونِ الْكِتَابَةِ أَيْضًا وَهُوَ أَيْ الْقُرْآنُ

سم للنظم والعق جميعا في قول عامة العلماء اراد بالنظم

اللفظ مطلقا حيث قسم الى العام والخاص وغيرها وكثيرا ما يطلق

على ترتيب الالفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على وفق

بما يقضيه المبلغ لا نوليها في لطفى وضم بعض ما الى بعض ليق

علم اللفظ عامة اللات فيه حقيقة في جمع اللؤلؤة والسكك بخلاف اللفظ

فاننا نرى حقيقة في الرمي اشارة الى ان كلماته كاللبر وانما قال في قول

الاصحاح الثاني في بيان ما ينبغي ان يكون عليه
الاصحاح الثالث في بيان ما ينبغي ان يكون عليه

[illegible][illegible]

الاول من طرم بلان لقبه باسم
الافاقية الثانية العجوة او الافاقية الثالثة
قوامها بلغم منع الحامى او الافاقية الرابعة
والارابع الى القسم الاول من الافاقية ووافى
بموت الاعداد ووافى بها الى الافاقية ووافى
الموت فوافى بها الى الافاقية ووافى بها الى الافاقية

[illegible][illegible]

عنه اي تقييد الالات من المكتوبة بالعيد
الذي تقيده المصنف

فهذه الأقسام يجوز أن تجعل اللفظ الدال على المعنى كما فعله صاحب

التوضيح ويجوز أن تجعل اللفظ والمعنى بان يكون المنظم والمعنى جميعا

داخلين في كل قسم أو يجعل الثلاثة الأول ما هو وصفة اللفظ والراب

ما هو وصفه المعنى كالشأن بالنظم مقصودا او غير مقصودا والثاني

بمعنى النظم لغة او بزيادة على النص ثبت شرط الصحة الاول في جوابه

النظم صيغة ولغة اى وضعها لان الصيغة هي الهيئة العارضة

اللفظ باعتبار الحركات والسكنات. يُقَدَّرُ بِمَعْنَى بَعْضِ الْحُرُوفِ عَلَى الْبَعْضِ

مفت با عیب از حره ک و اسلما و قدیم بعضی حروف ک بی

واللغة هي اللفظ الموضوع والمراد منها مادة الحروف وجوهها

بقريئة انصمام الصيغة اليها ولما ان الواضع عين خروف ص

بَاءٌ مَعْنَى مَخْصُوصٍ عَيْنٌ هَيْئَةٌ بِأَذَاءِ الْمَعْنَى وَالْفَرْقُ لَا يَدْرِي

معناه الإيضاح للمادة والمهمة فغير يذكرها عن وضع اللفظ وهي

أى وجه النظم صيغة واحدة أربعة لأنه إن دل على معنى واحد

فاما على الافراد وهو الخاص وعلى الاشتراك بين الافراد وهو العام

مب الواء الالف لا تشك
والاقل والاضاع لآ
العصاة فاقول
ثم الماده طبعيا
فيما يتعلق بها
الاسماء مفردة
فان اختلافها في الاعمال

والله اعلم بالصواب

[illegible]

تقديم اللذة على
فقدان القيمة
بالصنعة في الآلة
الاصطناعية والحي
الاصطناعية مع الحي
فانما هو الصنيع

[illegible]

[illegible]

فإنه لا يمكن أن يكون على وجه الأفراد كما في
كل فلو لم يذكر التوهم النظام الاجتماعي
لأنه ان يكون في نفس عبارة عن جميع الأفراد
وضع كل واحد منها على الأفراد على كل فرد
فإنه لم يرد جواب سؤاله من طرفه
يعلم من نفس التعريف لأن الفرد ان يكون
وأنها خارجة إلى الفرد ككل من الجواب

موضوعات

[illegible]

[illegible]

مَدَن

العلماء في هذه المسألة قد اختلفوا في كونها من قبيل ما لا يصدق فيه الجزاء وثانها
 ان يصدق بجزائها وثالثها هو المختار انه يصدق حقيقة وثو
 العموم للمعنى باعتبار شموله لعدد متعدي باعتبار التحق فيها كعم
 الخصة في البلاد باعتبار افرادها فيها واعلم انه لم يتعرض لبيان
 حكم الخاص لانه خلاف فيه بين الجمهور وكان من المشهور ان مقتضى
 لدلوله قطعاً لما اريد به من الحكم الشرعي كلفظ الثلاثة في ثلاثة
 قروء يتناول الافراد المخصوصة قطعاً لاجل ما اريد به من تعلق
 وجوب الترتيب به والرد بالقطع ان لا يكون ثمة احتمال ناشئ عن
 دليل لان لا يكون له احتمال اصلاً ولهذا جعل حكم الخاص في حكم
 العام مشي به مع انه غير مدكور تبقياً والعام وهو كل لفظه
 ينتظم جمعاً من المسميات لفظاً او معنى للراء بالانتظام الاشتباه
 وخرج به المشترك الخاص ما التافظاً واما الاول فلان
 المشترك لا ينتظم لمعانيه والمراد من المسميات المدلول بالاشخاص
 التي تقابل بالمعاني التي باءاء الاعيان حتى يكون هذا احتراز عن

ففيها ثلاثة مذاهب اولها انه لا يصدق حقيقة ولا مجازاً وثانها
 انه يصدق مجازاً وثالثها هو المختار انه يصدق حقيقة وثو
 العموم للمعنى باعتبار شموله لعدد متعدي باعتبار التحق فيها كعم
 الخصة في البلاد باعتبار افرادها فيها واعلم انه لم يتعرض لبيان
 حكم الخاص لانه خلاف فيه بين الجمهور وكان من المشهور ان مقتضى
 لدلوله قطعاً لما اريد به من الحكم الشرعي كلفظ الثلاثة في ثلاثة
 قروء يتناول الافراد المخصوصة قطعاً لاجل ما اريد به من تعلق
 وجوب الترتيب به والرد بالقطع ان لا يكون ثمة احتمال ناشئ عن
 دليل لان لا يكون له احتمال اصلاً ولهذا جعل حكم الخاص في حكم
 العام مشي به مع انه غير مدكور تبقياً والعام وهو كل لفظه
 ينتظم جمعاً من المسميات لفظاً او معنى للراء بالانتظام الاشتباه
 وخرج به المشترك الخاص ما التافظاً واما الاول فلان
 المشترك لا ينتظم لمعانيه والمراد من المسميات المدلول بالاشخاص
 التي تقابل بالمعاني التي باءاء الاعيان حتى يكون هذا احتراز عن

العلماء في هذه المسألة قد اختلفوا في كونها من قبيل ما لا يصدق فيه الجزاء وثانها
 ان يصدق بجزائها وثالثها هو المختار انه يصدق حقيقة وثو
 العموم للمعنى باعتبار شموله لعدد متعدي باعتبار التحق فيها كعم
 الخصة في البلاد باعتبار افرادها فيها واعلم انه لم يتعرض لبيان
 حكم الخاص لانه خلاف فيه بين الجمهور وكان من المشهور ان مقتضى
 لدلوله قطعاً لما اريد به من الحكم الشرعي كلفظ الثلاثة في ثلاثة
 قروء يتناول الافراد المخصوصة قطعاً لاجل ما اريد به من تعلق
 وجوب الترتيب به والرد بالقطع ان لا يكون ثمة احتمال ناشئ عن
 دليل لان لا يكون له احتمال اصلاً ولهذا جعل حكم الخاص في حكم
 العام مشي به مع انه غير مدكور تبقياً والعام وهو كل لفظه
 ينتظم جمعاً من المسميات لفظاً او معنى للراء بالانتظام الاشتباه
 وخرج به المشترك الخاص ما التافظاً واما الاول فلان
 المشترك لا ينتظم لمعانيه والمراد من المسميات المدلول بالاشخاص
 التي تقابل بالمعاني التي باءاء الاعيان حتى يكون هذا احتراز عن

العلماء في هذه المسألة قد اختلفوا في كونها من قبيل ما لا يصدق فيه الجزاء وثانها
 ان يصدق بجزائها وثالثها هو المختار انه يصدق حقيقة وثو
 العموم للمعنى باعتبار شموله لعدد متعدي باعتبار التحق فيها كعم
 الخصة في البلاد باعتبار افرادها فيها واعلم انه لم يتعرض لبيان
 حكم الخاص لانه خلاف فيه بين الجمهور وكان من المشهور ان مقتضى
 لدلوله قطعاً لما اريد به من الحكم الشرعي كلفظ الثلاثة في ثلاثة
 قروء يتناول الافراد المخصوصة قطعاً لاجل ما اريد به من تعلق
 وجوب الترتيب به والرد بالقطع ان لا يكون ثمة احتمال ناشئ عن
 دليل لان لا يكون له احتمال اصلاً ولهذا جعل حكم الخاص في حكم
 العام مشي به مع انه غير مدكور تبقياً والعام وهو كل لفظه
 ينتظم جمعاً من المسميات لفظاً او معنى للراء بالانتظام الاشتباه
 وخرج به المشترك الخاص ما التافظاً واما الاول فلان
 المشترك لا ينتظم لمعانيه والمراد من المسميات المدلول بالاشخاص
 التي تقابل بالمعاني التي باءاء الاعيان حتى يكون هذا احتراز عن

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسمايات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريفها بما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وحينئذ يدخل فيه الجمع المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسيره للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصنيع الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرمط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسمايات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريفها بما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وحينئذ يدخل فيه الجمع المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسيره للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصنيع الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرمط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسمايات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريفها بما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وحينئذ يدخل فيه الجمع المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسيره للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصنيع الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرمط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسمايات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريفها بما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وحينئذ يدخل فيه الجمع المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسيره للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصنيع الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرمط فالحاعا

[illegible]

تمكن فيه ضرب شبهة بهذا الاحتمال لك نشأ من دليل ظاهر
 فيوجب العمل ون لعلم فالجاصل ان المخصص للمجهول باعتبار
 لا يبطل العام وباعتبار حكمه يبطل المعلوم بالعكس فوق الشك
 بطلانه والشك لا يرتفع اصل اليقين بل وصفه والمشتراك الى المشتك
 فيه فان المفهومات مشتركة وهو مشترك فيه وهو اي المشترك ما
 اي لفظ اشترك فيه اي في ذلك اللفظ وهذا الاشتراك لغوي ولا
 اصطلاحي فلا دور معان واسام المراد من المعاني اما مفهومات
 الالفاظ فيحمل الاسامي على الالفاظ الدالة عليها فاللفظ العين يحتمل ان
 يجعل مثالا لاشترك المعاني بان يجعل موضوعا بازاء معاني الشمس
 والينبوع والذهب والركبة والعين والسفينة وغيرها ويحتمل ان
 يجعل مثالا لاشترك الاسامي بان يجعل موضوعا بازاء هذه الالفاظ
 واما ما يقابل الاعيان كالعلم والجمل فحمل الاسامي على السمياري
 الاعيان فكان لفظ العين مثالا للاسامي ولفظ البيع لازالة ملك
 بمقابلة الثمن وبالعكس مثالا للمعام انه قد خرج بهذا القيد

[illegible][illegible]

[illegible]

وبقي العام دخلا فيه فانه يشترك فيه معان واسام واخرج بقوله
لا على سبيل الانتظام يعنى هذا الاشتراك انما هو بطريق اليد لا بطريق
الشمول كما فى العام فانه يشترك فيه افراده بطريق الشمول وتحقيق
المقام ان ارادة المعنى من اللفظ انما هو لعلاقة بينهما وتلك العلاقة
قد تكون الوضع لمعنى يوحد ذلك المعنى فى ضمن اشياء بحيث لو ارد
به لكان الكل مراداً من جوهر ذلك اللفظ لا الامر خارج عنه وهذا
هو المراد بالانتظام والاستغراق لالفاظ العموم وقد تكون العلاقة
الوضع لمعنى لكن لا بتلك الحثية كما فى النكرة المفردة فانه لا يصح ان يراد
بـرجل كل رجل الامر خارج كسياق النفي ولهذا جعل مثل من ما عاماً
دو ومثل رجل للملاحظة جواز استعمال العام فى كل يوجد ذلك المعنى
فيه يكون نحو من دخل الحصن لولا فله درهم كذا عاماً ونظير حين عمو
يعبر عنه بالفارسية بـكر وقد يكون هذا الوضع لكن لا للمعنى واحد
بل هم هنا اوضاع ومعان يراد كل معنى لكل وضع فى كل استعمال فهذا الاعتبار
المشترك ما اشترك فيه المعاني وليس مستغرق لها فاضح الفرق بين العام

بالاول
 لان
 خاص
 مع
 خاص
 بتمام
 ذلك
 لا يكون
 موضوع
 وليس
 من
 فان
 الغنية
 الثالث
 بطريق
 الاثر
 عن
 هم
 الموضوعين
 الاول
 الباق
 اوليس
 والمجا
 قول
 من
 والافراد
 من

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس او
التأمل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد التاويل ايضا الى الصيغة لان الصيغة الحكم الى الله
الاقوى ولي ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد التأمل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عارض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا دفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم انه

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس او
التأمل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد التاويل ايضا الى الصيغة لان الصيغة الحكم الى الله
الاقوى ولي ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد التأمل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عارض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا دفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم انه

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس او
التأمل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد التاويل ايضا الى الصيغة لان الصيغة الحكم الى الله
الاقوى ولي ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد التأمل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عارض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا دفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم انه

اي وجوه البيان اربعة لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل لتاويل ولا فان
احتمل لتاويل فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والا فالنقص
الم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر وان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو
ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة
اي لسامعها اذا كان عالما باللغة وهو احتراز عن الخفاء والمشكوك والمجمل
والمتشابه والنص مأخوذ من قولهم نصفت الدابة اذا جعلها على السيف
المعنى بالتكليف ليس بمجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس فرج
مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا
على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر بمعنى في المتكلم اي ليس له
صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقراءة التي اقرت بالكلام
انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
الاية فانه ظاهر للاطلاق اي في اباحة كل ما طاب لكم من النساء لا يفهم
بمجرد سماع الصيغة وفيه اشارات الى ان الاصل في التكاثر الخطر لان التكلم
رق وكوفه حرة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق
الكلام لاحظه اي لبيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه
ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعدد وعلقه بخوف الجواب لانه

المراد من قوله ان يظهر معناه فاما ان يحتمل لتاويل ولا فان
احتمل لتاويل فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والا فالنقص
الم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر وان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو
ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة
اي لسامعها اذا كان عالما باللغة وهو احتراز عن الخفاء والمشكوك والمجمل
والمتشابه والنص مأخوذ من قولهم نصفت الدابة اذا جعلها على السيف
المعنى بالتكليف ليس بمجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس فرج
مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا
على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر بمعنى في المتكلم اي ليس له
صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقراءة التي اقرت بالكلام
انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
الاية فانه ظاهر للاطلاق اي في اباحة كل ما طاب لكم من النساء لا يفهم
بمجرد سماع الصيغة وفيه اشارات الى ان الاصل في التكاثر الخطر لان التكلم
رق وكوفه حرة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق
الكلام لاحظه اي لبيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه
ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعدد وعلقه بخوف الجواب لانه

المراد من قوله ان يظهر معناه فاما ان يحتمل لتاويل ولا فان
احتمل لتاويل فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والا فالنقص
الم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر وان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو
ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة
اي لسامعها اذا كان عالما باللغة وهو احتراز عن الخفاء والمشكوك والمجمل
والمتشابه والنص مأخوذ من قولهم نصفت الدابة اذا جعلها على السيف
المعنى بالتكليف ليس بمجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس فرج
مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا
على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر بمعنى في المتكلم اي ليس له
صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقراءة التي اقرت بالكلام
انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
الاية فانه ظاهر للاطلاق اي في اباحة كل ما طاب لكم من النساء لا يفهم
بمجرد سماع الصيغة وفيه اشارات الى ان الاصل في التكاثر الخطر لان التكلم
رق وكوفه حرة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق
الكلام لاحظه اي لبيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه
ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعدد وعلقه بخوف الجواب لانه

قَالَ خَفْتُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا فَوَاحِلَةً فَازْدَادَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَأَنكِحُوا أَوْضُوحًا
حَيْثُ فُهِمَ مِنْهُ الْإِطْلَاقُ وَالْعِدْدُ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْ الْعِدْدِيَّةَ فَضَافَ أَصْلًا
يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الظَّاهِرِ ظُهُورُ الْمُرَادِ مِنْهُ سَوَاءٌ كَانَ مَسْوُوقًا
أَوَّلًا وَفِي النَّصِّ كَوْنُهُ مَسْوُوقًا لِلْمُرَادِ سَوَاءٌ أَهْتَمَلَ التَّخْصِصَ وَالتَّأْوِيلَ أَوَّلًا
وَفِي الْمَفْسَرِ عَدَمُ أَهْتَمَالِ التَّخْصِصِ وَالتَّأْوِيلِ سَوَاءٌ أَهْتَمَلَ الْفَسْحَ أَوَّلًا وَفِي
الْحَكْمِ عَدَمُ أَهْتَمَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الْمَوَاقِفُ بِكُلِّ لَمْ الْمُتَقَدِّمِينَ
فَيَكُونُ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ أَقْسَامًا مَتَمَاثِلَةً بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ مُتَدَاخِلَةً
بِحَسَبِ الْوُجُوهِ لِشَهْرٍ بَيْنَ الْمَتَاخِرِينَ لَهَا أَقْسَامٌ مُتَمَاثِلَةٌ فَإِنَّهُ يَشْتَرُطُ فِي
الظَّاهِرِ عَدَمَ السُّوقِ وَفِي النَّصِّ أَهْتَمَالُ وَاحِدٍ مِنَ التَّخْصِصِ وَالتَّأْوِيلِ وَفِي
أَهْتَمَالِ الْفَسْحِ وَالْمَفْسَرِ مِنَ الْفَسْرِ وَالسَّفَرِ مَعْنَى الْكَشْفِ وَلَا وَجْهَ لَجَعْلِهَا
أَصْلًا وَالْآخِرُ مَقْلُوبًا عَنْهُ لِأَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ اسْتِعْمَالًا وَالْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ
الْتِمَامُ لَكِنَّ لَا شَبَهَةَ فِيهِ وَهُوَ الْقَطْعُ بِالْمُرَادِ وَهَذَا لِمَجْرِ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ
دُونَ التَّأْوِيلِ لِأَنَّهُ الظَّنُّ بِالْمُرَادِ فَالْمَفْسَرُ هُوَ مَا أَزْدَادَ وَضُوحًا عَلَى النَّصِّ
أَزْدَادَ وَضُوحَهُ عَلَى وَضُوحِ النَّصِّ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى فِيهِ أَيْ فِي نَصِّ الْمَفْسَرِ
أَهْتَمَالُ التَّخْصِصِ إِذَا كَانَ النَّصُّ عَلِيمًا وَالتَّأْوِيلُ إِذَا كَانَ النَّصُّ خَاصِيًا نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَازَالَتْهُ جَمْعُ ظَاهِرٍ فِي الْعُمُومِ لَكِنَّ

قوله يعلم من ان المعبر في الظاهر ظهور المراد منه سواء كان مسوقا
اولا وفي النص كونه مسوقا للمراد سواء اهتمل التخصيص والتاويل اولا
وفي المفسر عدم اهتمال التخصيص والتاويل سواء اهتمل الفسخ اولا وفي
الحكم عدم اهتمال شيء من ذلك وهذا هو المواقف بكل لَمْ المتقدمين
فيكون الاقسام الاربعه اقساما متماثلة بحسب المفهوم متداخلة
بحسب الوجوه لشيء بين المتأخرين لها اقسام متماثلة فانه يشترط في
الظاهر عدم السوق وفي النص اهتمال واحد من التخصيص والتاويل وفي
اهتمال الفسخ والمفسر من الفسر والسفر معنى الكشف ولا وجه لجعلها
اصلا والاخر مقلوبا عنه لانها متساويان استعمالا والمراد به الكشف
التمام لكن لا شبهة فيه وهو القطع بالمراد وهذا لمجرا التفسير بالرأي
دون التأويل لانه الظن بالمراد فالمفسر هو ما ازداد وضوحا على النص
ازداد وضوحه على وضوح النص على وجه لا يبقى فيه اى في نص المفسر
اهتمال التخصيص اذا كان النص علما والتاويل اذا كان النص خاصيا نحو
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فزالته جمع ظاهر في العموم لكن
ان لفظة الملائكة هي التي هي في الاصل والظاهر ان
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فزالته جمع ظاهر في العموم لكن
ان لفظة الملائكة هي التي هي في الاصل والظاهر ان
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فزالته جمع ظاهر في العموم لكن
ان لفظة الملائكة هي التي هي في الاصل والظاهر ان

قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فزالته جمع ظاهر في العموم لكن
ان لفظة الملائكة هي التي هي في الاصل والظاهر ان
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فزالته جمع ظاهر في العموم لكن
ان لفظة الملائكة هي التي هي في الاصل والظاهر ان

احتمل التخصيص فيقوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصامفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق للدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى شجدا في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يصور الا في كلام يدل على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اي حكم
المفسر الاحجاب اي اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص ولا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اي نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختلاف لا يحتمله فاذا ازاد اي المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى ما يحتملها لغيره فلا حاجة لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ واحكم المراد به اي بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

الاحتمال في قوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصامفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق للدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى شجدا في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يصور الا في كلام يدل على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اي حكم
المفسر الاحجاب اي اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص ولا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اي نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختلاف لا يحتمله فاذا ازاد اي المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى ما يحتملها لغيره فلا حاجة لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ واحكم المراد به اي بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

ووجه لان اجمعون مشتق من الجمع والاشتقاق لا يقتضي التناول بل يقتضي التفرق

الاحتمال في قوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصامفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق للدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى شجدا في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يصور الا في كلام يدل على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اي حكم
المفسر الاحجاب اي اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص ولا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اي نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختلاف لا يحتمله فاذا ازاد اي المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى ما يحتملها لغيره فلا حاجة لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ واحكم المراد به اي بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

[illegible]

فإنما قلنا في السرقة فوجدناها في الشرع عبارة عن اخذ مال الغير على وجه
الخفية من غير اشارة فيه وهذا المعنى موجود في الطار مع الزيادة في
السارق يسرق من عين الحافظ لا قصد الحفظ لكن انقطع حفظه بغير
نوم او غيبة والطار يسرق عن العين التي ترصدت للحفظ مع الانتباه
الحضور لكن فات بعرض غفلة فكان فعله اتم سرقة واكمل جناية فعلم
اختلاف الاسم لزيادة في فعله فثبت القطع في حقه بالطريق الاول واما
النباش فسارق عن عين من عينه ان يجمع عليه ممن ليس بحافظ للكفر ولا
قاصدا الى حفظه من المارة كيلا يطلعوا على جنايته فدل على ان تبدل الاسم
باعتبار نقصان الحفظ والحوز فلا يمكن الحاقه بالسارق لان تعدية الحكم بالعين
هو في الفرع دونه في الاصل باطل لا سيما في المحدث التي تتدرج بالشبهة وهذا مع
حكمه اي الخفية النظر فيه اي وجوب التأمل فيه ليعلم ان اختفاء لمزية على ما
الظاهر فيه اي في المعنى الذي يتعلق بالحكم كما في الطار ونقصان اي لاجل نقصان
عنه فيه كما في لباش فاذا علم ذلك يظهر المراد منه اي من الحفظه داخل في
الحكم او خارج عنه وضد النص المشكل هو الداخل في الاشكال يقال اشكوا فلا
اذا دخل في اشكاله واشتاله كما يقال احرم اي دخل في احرم واشتق اي دخل في اشكاله
وهو اي المشكل في الاصطلاح ما اي لفظ لا يقال المراد منه اي من ذلك اللفظ

[illegible]

المشكلة ما يقال ان يكون
الافعال متعدية فيجب ان يكون
في التبريد لان قوله لا يزال الورد
يقضي ان يكون هو مستر
فلا يخرج تعريفاً بجعل الورد
ايضاً لان الورد يخبث الحبوب
عنه فان قيل في الاذن من
باسم قوله فان قيل في قوله
الانعام من هذا العيار
قلنا لا في قوله وفي قوله
المعاش العليل على خلق
الرزق او قلنا ان خلق
الحي سبب في انزال النحل
والاخصاص فلا نقض
فصل في

٣٣

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباهرين الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفى لآزاله داخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفى بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خلاف
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حرفكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم عرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حرفكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفى كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اجل عليهم الامرى انهم وانما جعل ضدا له لان

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباهرين الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفى لآزاله داخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفى بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خلاف
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حرفكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم عرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حرفكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفى كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اجل عليهم الامرى انهم وانما جعل ضدا له لان

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباهرين الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفى لآزاله داخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفى بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خلاف
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حرفكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم عرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حرفكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفى كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اجل عليهم الامرى انهم وانما جعل ضدا له لان

3

الاول ان سواد الارواح
 الى الجنة لا ياتيهم من الارواح
 الا بعد ان يموتوا
 والارواح التي في النار
 لا تاتيهم من الارواح
 الا بعد ان يموتوا
 والارواح التي في النار
 لا تاتيهم من الارواح
 الا بعد ان يموتوا

لم يبق فيه إلا احتمال البان في جانب الخفاء كما لم يبق في المفسر إلا احتمال
النسبة في جانب الظهور وهو أي الجمل ما أي لفظ ازدحمت فيه الجمل أراد في
بازدحامها تواردها على اللفظ من غير حرج واحد لها سواء كانت المتعاملة
للسامع إلا أنها لتعددها لا يعلم تعيين واحد منها كما في المشترك ولا تكون
معلومة له إلا أنه لما علم أنه قد لا يد من هذا اللفظ معنى وهو غير معلوم
على طريق الاحتمال كالحلج أو يكون المعنى معلوماً له أنه يعلم أن العلوم غير مراد
فحينئذ يبقى المراد محتملاً فتواردت المعاني لا يعلم معنى توارد المعاني
فيما لا يعلم معناه أصلاً أو علم أنه غير مراد والكبراد بالمعاني
جنسها البطلان الجمعية باللام وتحقق الجنس الواحد والكثير
لكن الازدحام يمنع تحققه في الواحد فيتناول المعاني الاثنين وما فوقه
فان دفع ما أورده الشارح المحقق من أن المعاني ليس بشرط الصيرورة مجعلاً
لأن المشترك بين المعنيين قد يصير مجعلاً إذا السند فيه باب الترجيح والمراد
بالمعاني مفهوماً للفظ وإذا ازدحمت المعاني فاشتبه المراد به أي بذلك
اللفظ
والبسبب ذلك الازدحام اشتباهها لا يدرك المراد من اللفظ إلا بسبب
من جهة الجمل على صيغة الفاعل كاية الروا في البيع فان لي قوله تعالى
وَحَرَّمَ الرِّبَا جَمْعُ الرِّبَا لأن الروا في اللقمة هو الفضل وليس كل فضل حراماً

[illegible][illegible]

يعلم ان اى فضل مراد فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به
بالمحل ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد يكون
شافيا يصير به المحل مفر الكياز الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كياز
الربوا بالحديث الموارث والاشياء الستة فان الربوا مع لجماله اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق في جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيهما وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا وبعد الادراك بالنامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وضد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بجيت احكام المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الخفاء بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مما لا طريق لديه كما اصله لان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصله حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء اى الدنيا والا ففى الاخوة يتوقف على

من كان متعلقا بالتوقف فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به
بالمحل ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد يكون
شافيا يصير به المحل مفر الكياز الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كياز
الربوا بالحديث الموارث والاشياء الستة فان الربوا مع لجماله اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق في جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيهما وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا وبعد الادراك بالنامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وضد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بجيت احكام المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الخفاء بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مما لا طريق لديه كما اصله لان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصله حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء اى الدنيا والا ففى الاخوة يتوقف على

ان كان متعلقا بالتوقف فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به
بالمحل ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد يكون
شافيا يصير به المحل مفر الكياز الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كياز
الربوا بالحديث الموارث والاشياء الستة فان الربوا مع لجماله اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق في جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيهما وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا وبعد الادراك بالنامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وضد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بجيت احكام المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الخفاء بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مما لا طريق لديه كما اصله لان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصله حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء اى الدنيا والا ففى الاخوة يتوقف على

22

[illegible]

على المراد منه على ما قيل لان الدنيا هي دار الابتلاء على اى معنى اعتقاد حقيقة المراد به
وهذا مذهبنا ومذهب عامة الصحابة والتابعين ورضي الله عنهم وذهب اكثر
المتأخرين وعليه عامة المعقولة الى ان الرازي في العلم يعلم تاويله قال بعض
العلماء لا اختلاف في هذه المسئلة حقيقة لان من قال ان الرازي يعلم تاويله
اراد به انه يعلم ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلم
حقيقة والحكمة في انزالها ابتلاء العلماء فكما ان ابتلاء الجاهل بالبلاغة
في طلب العلم ابتلاء العالم بطلب نفسه عن طلب العلم في ذلك فان رياضة
البليد بالعدو ورياضة الجواد بكم العنان والتمنع عن السير والقسم الثالث
من الاقسام الاربعة المذكورة في وجود استعمال ذلك النظم في استعمال
في المعنى طلب لآلته عليه وارادته منه وجوابه في باب البيان اى القسم
الثالث في طرق استعماله وانه اما في الموضوع له فيكون حقيقة او في غيره فيكون
مجازا او في جريان النظم في طرق بيان المعنى واطهاره من حيث انه بطريق
الوضوح فيكون صريحا او بطريق الاستتار فيكون كناية وهى اى الوجه الاول
اربعة الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لانه ان استعمال اللفظ في معنى
فحقيقة والافجاز وكل واحد منهما ان ظهر المراد منه فصريح والا فكنائية
فالحقيقة اما فعيلة بمعنى الفاعل من حق الشئ يحق لنا ثبت واما بمعنى المفعول

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
 ان ثبت في معناه الاصل قال النجاشي في المنهاج
 لا بد من النقل لان النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 القول باللفظ في النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى

من حقت الشيء احقته اذا اثبتته فيكون معناها الثابتة او المنبئة ٢
 موضوعها الاصل والتاء للتانيث على الاول ولشبهه وهو نقل اللفظ من اللفظ
 الاسمية لان النقل ثان كما ان التانيث ثان على الثاني ولكون لفظ الحقيقة
 والمجاز في الاصل وصفين مع تحقق علامة الوصفية اعني التاء في الحقيقة وهو
 يوهم كون لفظ الحقيقة ههنا صفة فكذا المجاز او يلفظ الاسم في تعريفها
 الى انها فيما نحن فيه اسمان فقال اسم لكل لفظ اريد به ما وضع له من حيث
 انه موضوع له وذكر اللفظ للاشارة الى ان الحقيقة والمجاز من عوارض اللفظ
 دون المعنى حقيقة وان كان قد يطلق على المعنى وعلى استعمال اللفظ في المعنى
 ووضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه بلا قرينة وهذا المعنى موجود
 في المشترك ايضا فان كان ذلك التعيين من جهة واضع اللفظ فوضع لغوي ولا
 فان كان من الشارع فتبرع الافان كان من قوم خاص كاهل الصلوات من العلماء
 وغيرهم فعرف خاص وليست اصطلاحها والافان عام وقد غلبت العرف عند الاصطلاح
 على العرف العام فالعبرة في الحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع المذكورة و
 المجاز من الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى
 في جميع الاوضاع الاربعة ولا في المجاز ان لا يكون موضوعا للمعنى في شئ من الاوضاع
 فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا لجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
 ان ثبت في معناه الاصل قال النجاشي في المنهاج
 لا بد من النقل لان النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 القول باللفظ في النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
 ان ثبت في معناه الاصل قال النجاشي في المنهاج
 لا بد من النقل لان النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 القول باللفظ في النقل لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى
 نقل اللفظ من اللفظ الى المعنى لا يقتضيه اعتبار المعنى

٣٨

على الاطلاق والافضل الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان الوضع وان كان مجازا
بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيها هو غير الموضوع له
بجميع الاوضاع وقد يكون مجازا مقيدا بالجهة التي بها كان غير الموضوع له فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من جهة بل من
جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين كذا في التلوين والمجاز في الاصل مفعول بمعنى فاعل
من الجواز بمعنى العبور والتعلل اصله تجوز قلبت الواو المفتوحة الفا واللفظ
اذ استعمل في غير موضوعه فقد تعدى عن موضوعه وهو هنا اسم لما

في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

اي للفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاشا
الى ذكر هذا القيد لان قيد الحشية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز
استعمال اللفظ في المعنى الابغلافة وهي اما الوضع له واما الاتصال بينه
وبين الموضوع له والاول قدم والثاني قد اشار اليه بقوله الاتصال بينهما
اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصرا وانواع العلاقة في خمسة
وعشرين اطلاق اسم السبب على المسبب لكل على الجرح والمعلوم على اللازم
والمطلق على المقيد والعام على الخاص والحل على الحال وحذف المضاف
واقامة المضاهية مقامه وعكوس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين
على الآخر واسم الشيء على يد له كاطلاق الدم على الدية واسم الله الشيء عليه

في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

الانسان ايضا قد يطلق في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
الانسان ايضا قد يطلق في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
الانسان ايضا قد يطلق في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال
في اللغة الواحدة ما ذكره من الاستعمال

على وجه العموم انما كان مدلول النفي هو ما اذ غير منك واما في غير مدلول النفي فيفيد العموم مجازا في قولنا ما اذ غير منك نفسا مما قد مر
قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة
المجازة وباسم ما يؤول اليه وباسم ما كان واستعمال النكرة في موضع الابدان
للعوم واستعمال المرفع باللام في الواحد المنكر واطلاق اسم احد الضدين
على الآخر والحد من مطلقا والزيادة لقوله تعالى ليس كمثلها شيء يقع الاشكال
في عدم المجاز بالزيادة والحد من اقسام المجاز المفرد بما مر فنقول ان اطلاق
المجاز عليها اما مجاز واما ان يفرد المجاز بخلاف ما مر من تفسيره وقيل ان
الكافة في مثل قوله تعالى ليس كمثلها شيء اذا لم يكن لها معنى كانت مستعلة في غير
ما وضع له لانه لما وضعت المعنى كان استعمالها للمعنى استعمالا في غير ما وضعت له
وبعضهم حصروها في تسعة وبعضهم في خمسة والمحصروها في الاثنين المعنى
والصواب الاتصال بين الشينين انما يكون صورة ومعنى لان كل موجود له
صورة ومعنى ولا يتصور الاتصال بوجه ثالث والعلاقة المعنوية هي المشابهة
المعتبرة في الاستعارة المقابلة للمجاز المرسل كما ان القسم الثالث وهو الصواب يكون
المجاز المرسل وارجح اليهما انواع العلاقة المعنوية في المجاز الذي مر تفسيره والعموم
انما لم يخصه في واحد مع انهم حكوا بان الاتصال في المجاز من الملزوم واللام
لان غرضهم بيان وجه اللزوم وسببه وذلك السبب العلاقة ولكن ان يجعل
الملزوم علاقة فتأمل معنى اي فالوصف الخاص الذي اشتهر به الاستعارة منه

نحو واجعل لي لسان صدق اي ذكر حسن وتسمية الشيء باسم ما له تعلق
المجازة وباسم ما يؤول اليه وباسم ما كان واستعمال النكرة في موضع الابدان
للعوم واستعمال المرفع باللام في الواحد المنكر واطلاق اسم احد الضدين
على الآخر والحد من مطلقا والزيادة لقوله تعالى ليس كمثلها شيء يقع الاشكال
في عدم المجاز بالزيادة والحد من اقسام المجاز المفرد بما مر فنقول ان اطلاق
المجاز عليها اما مجاز واما ان يفرد المجاز بخلاف ما مر من تفسيره وقيل ان
الكافة في مثل قوله تعالى ليس كمثلها شيء اذا لم يكن لها معنى كانت مستعلة في غير
ما وضع له لانه لما وضعت المعنى كان استعمالها للمعنى استعمالا في غير ما وضعت له
وبعضهم حصروها في تسعة وبعضهم في خمسة والمحصروها في الاثنين المعنى
والصواب الاتصال بين الشينين انما يكون صورة ومعنى لان كل موجود له
صورة ومعنى ولا يتصور الاتصال بوجه ثالث والعلاقة المعنوية هي المشابهة
المعتبرة في الاستعارة المقابلة للمجاز المرسل كما ان القسم الثالث وهو الصواب يكون
المجاز المرسل وارجح اليهما انواع العلاقة المعنوية في المجاز الذي مر تفسيره والعموم
انما لم يخصه في واحد مع انهم حكوا بان الاتصال في المجاز من الملزوم واللام
لان غرضهم بيان وجه اللزوم وسببه وذلك السبب العلاقة ولكن ان يجعل
الملزوم علاقة فتأمل معنى اي فالوصف الخاص الذي اشتهر به الاستعارة منه

لان غرضهم بيان وجه اللزوم وسببه وذلك السبب العلاقة ولكن ان يجعل
الملزوم علاقة فتأمل معنى اي فالوصف الخاص الذي اشتهر به الاستعارة منه

قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة

قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة

قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة

قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة

قوله انما لا تعلق المجازة كالطلاق والنفقة

الذي هو الحكم بالشراء أي الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
يوجب الاستعارة من الطرفين يريد أن بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
تسمى الاستعارة ^{كما في قوله تعالى} مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لأن الشرط في صحة
الاستعارة أن يكون المستعارة متصلاً بالمستعارة ليصير منزلة لا
من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لأن من جهة المجاز على ما عرفت
على الانتقال فالملزوم أصل ومتبوع من جهة أن منه الانتقال والإلا
فخرج وتبع تابع من جهة أن إليه الانتقال فإن كان الاتصال لشيئين بحيث
يكون كل واحد منهما أصلاً وفرعاً من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
والإجازة استعمال اسم الأصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
من القبيل الأول لأن العلاقة تشيع إلا لاجل حكمها والحكم لا يثبت إلا
بالعلة فإسالة العلة من جهة احتياج الحكم إليها والحكم لكونه مقصود
بالذات لأن الاحتياج بالذات إنما هو إلى الأحكام فكان علة غائبة
من مقدمة ذهنا على علمها ولهذا قالوا الأحكام علل مالية والأسباب
علل آلية وإذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد ^{أي خارجة}
يستعمل في الأصول مراد فاللحج المطلق ولهذا أي لعموم الاستعارة من الجانبين

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبدا ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبدا منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فصل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة يحا لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكل لا ذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك والملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبدا فاشترى بوكالة الغرخت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق نصف الآخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه علم
وفق ما تولى لورفع الى القاضي حكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبدا ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبدا منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فصل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة يحا لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكل لا ذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك والملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبدا فاشترى بوكالة الغرخت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق نصف الآخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه علم
وفق ما تولى لورفع الى القاضي حكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبدا ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبدا منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فصل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة يحا لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكل لا ذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك والملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبدا فاشترى بوكالة الغرخت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق نصف الآخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه علم
وفق ما تولى لورفع الى القاضي حكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

التمية لعدم الجواز اعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
وكان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالحض بینه بانه ليس بعلته
وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير جعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمية لعدم الجواز اعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
وكان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالحض بینه بانه ليس بعلته
وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير جعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمية لعدم الجواز اعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
وكان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالحض بینه بانه ليس بعلته
وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير جعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

[illegible]

على الناس والضرورة تدفع بارادة بعض الافراد فلا يثبت الحكم المقتضى
ومبنى هذا على ان المجاز ينحصر فيما اذا لم يكن للمعنى لفظ يدل عليه حقيقة
واعلم ان صاحب التوضيح قد نسب هذا للذهب الى بعض اصحابه وقال
التلويح القول بعدم عموم الجمال في كنه الشائفة وهذا القول
المدكور باطل لان المجاز موجود في كتاب الله تعالى والله اعاد اسم الله تعالى
للتبرك والتلذذ تعالى جملة مقترضة للبحر يتعالى عن المجزأ والضرورة
فلو كان المجاز ضروريا بالمعنى المذكور اراده الخصم لم يصح وروده في كلام الله
وفيه نظر لان هذه الضرورة لا يستلزم الجواز لا لاهوية فان ذلك لا يتصور
في المقدور لانه غير قابل للصورة الا ان المجاز ليس له حقيقة فلا يتصور
اداءه الا بالمجاز بل الجواب انه يجوز للتكلم ادم المعنى بالمجاز كما يجوز اداءه بالحققة
حيث يتحقق ولا ينحصر الجاز في الحقيقة فيه كما زعم الخصم فعلم انه ليس
بضرورة بالمعنى المذكور ويمكن ان يوجه كلام المتن بان المصطلح في كلام الخصم
على انه اراد ان المجاز ضرورة بمعنى انه لا يتأتى منكم بالمجاز الا اذا لم يجد
الحقيقة سبيلا وان كان الحقيقة متحققة قد فسد بما ذكره وانما حمله على
هذا دون ما ذكره سابقا للغاية بعد ما هو الواقع ومن حكم الحقيقة والمجاز
استحالة اجتماعهما اي معنى الحقيقة والمجاز لا يكون اللفظ حقيقة ومجازا

الحق الذي لا ينكره المصنف

ان كل ما على الصواب من قاطب قد رانا من طين

على الناس والضرورة تدفع بارادة بعض الافراد فلا يثبت الحكم المقتضى
ومبنى هذا على ان المجاز ينحصر فيما اذا لم يكن للمعنى لفظ يدل عليه حقيقة
واعلم ان صاحب التوضيح قد نسب هذا للذهب الى بعض اصحابه وقال
التلويح القول بعدم عموم الجمال في كنه الشائفة وهذا القول
المدكور باطل لان المجاز موجود في كتاب الله تعالى والله اعاد اسم الله تعالى
للتبرك والتلذذ تعالى جملة مقترضة للبحر يتعالى عن المجزأ والضرورة
فلو كان المجاز ضروريا بالمعنى المذكور اراده الخصم لم يصح وروده في كلام الله
وفيه نظر لان هذه الضرورة لا يستلزم الجواز لا لاهوية فان ذلك لا يتصور
في المقدور لانه غير قابل للصورة الا ان المجاز ليس له حقيقة فلا يتصور
اداءه الا بالمجاز بل الجواب انه يجوز للتكلم ادم المعنى بالمجاز كما يجوز اداءه بالحققة
حيث يتحقق ولا ينحصر الجاز في الحقيقة فيه كما زعم الخصم فعلم انه ليس
بضرورة بالمعنى المذكور ويمكن ان يوجه كلام المتن بان المصطلح في كلام الخصم
على انه اراد ان المجاز ضرورة بمعنى انه لا يتأتى منكم بالمجاز الا اذا لم يجد
الحقيقة سبيلا وان كان الحقيقة متحققة قد فسد بما ذكره وانما حمله على
هذا دون ما ذكره سابقا للغاية بعد ما هو الواقع ومن حكم الحقيقة والمجاز
استحالة اجتماعهما اي معنى الحقيقة والمجاز لا يكون اللفظ حقيقة ومجازا

محال اذا لم يشترط بقربية ما نفعه عارادة الموضوع له ولولم يشترط
ذلك فهو ايضا يكون مجازا اذا استعماله في المعنيين استعمال في غير ما وضع
له بل اللفظ عند رادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد بلفظ
واحد احترزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للموضوع
فيما يعمه وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما
ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللابس اي على الذي يلبسه سواء كان الابس
واحدا او متعددا والاخر هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى
والمجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب والحقيقة بمنزلة الملك والمجاز
بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك الا ولى ان يقال اللفظ بمنزلة
الثوب المعنى من حيث هو بمنزلة اللابس واستعمال اللفظ فيه بمنزلة لبسة اللابس
وانتصاف استعمال اللفظ بالحقيقة والمجاز بمنزلة انتصاف لبس الثوب بالملك
والعارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد
الملبوس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة
الملبوس فاذا كان اللفظ امتحا ينبغي ان يكون المعنى كذلك كما اذا اتحد الثوب
ينبغي ان يكون اللابس كذلك الا يلزم اجتماع وصفين متنافيين يعني ان
الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو سهل وبالحيلة هذا

ان يقال ان استعمال اللفظ في المعنيين استعمال في غير ما وضع له بل اللفظ عند رادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد بلفظ واحد احترزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للموضوع فيما يعمه وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللابس اي على الذي يلبسه سواء كان الابس واحدا او متعددا والاخر هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى والمجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب والحقيقة بمنزلة الملك والمجاز بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك الا ولى ان يقال اللفظ بمنزلة الثوب المعنى من حيث هو بمنزلة اللابس واستعمال اللفظ فيه بمنزلة لبسة اللابس وانتصاف استعمال اللفظ بالحقيقة والمجاز بمنزلة انتصاف لبس الثوب بالملك والعارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد الملبوس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة الملبوس فاذا كان اللفظ امتحا ينبغي ان يكون المعنى كذلك كما اذا اتحد الثوب ينبغي ان يكون اللابس كذلك الا يلزم اجتماع وصفين متنافيين يعني ان الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو سهل وبالحيلة هذا

محال اذا لم يشترط بقربية ما نفعه عارادة الموضوع له ولولم يشترط ذلك فهو ايضا يكون مجازا اذا استعماله في المعنيين استعمال في غير ما وضع له بل اللفظ عند رادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد بلفظ واحد احترزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للموضوع فيما يعمه وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللابس اي على الذي يلبسه سواء كان الابس واحدا او متعددا والاخر هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى والمجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب والحقيقة بمنزلة الملك والمجاز بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد الملبوس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة الملبوس فاذا كان اللفظ امتحا ينبغي ان يكون المعنى كذلك كما اذا اتحد الثوب ينبغي ان يكون اللابس كذلك الا يلزم اجتماع وصفين متنافيين يعني ان الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو سهل وبالحيلة هذا

محال اذا لم يشترط بقربية ما نفعه عارادة الموضوع له ولولم يشترط ذلك فهو ايضا يكون مجازا اذا استعماله في المعنيين استعمال في غير ما وضع له بل اللفظ عند رادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد بلفظ واحد احترزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للموضوع فيما يعمه وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللابس اي على الذي يلبسه سواء كان الابس واحدا او متعددا والاخر هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى والمجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب والحقيقة بمنزلة الملك والمجاز بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد الملبوس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة الملبوس فاذا كان اللفظ امتحا ينبغي ان يكون المعنى كذلك كما اذا اتحد الثوب ينبغي ان يكون اللابس كذلك الا يلزم اجتماع وصفين متنافيين يعني ان الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو سهل وبالحيلة هذا

فاني قد اعمل بمقتضى ما اراد الله والظاهر على
الافراج دون الاصل المتفق عليه في
الاعمال وما بهما من

انقص القول المذكور قلنا لا ينقص
 كجمع بين نقص
 والنقص
 بالثنا والظاهر في هذا الاستدلال
 انتمو القتها في هذا الاستدلال
 الاختيار الثنا والظاهر في هذا الاستدلال
 المبدئية الفقير
 استدلوا

[illegible]

في الاستيمان على الإباء والامهات في حق العباد والجدات فيما اذا قالوا

علي إبنائنا وامهاتنا اشارا الى دفعه فقال وانما ترك الاستيمان على الاما

والأمة أمة الصفة تارة في الكلام والآخر في اللفظ

وَمَا أَشَدَّ حَسْرَتَهُ إِذْ رَآهُ يَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ

حيث لم يثبت لآمانهم شيء ان لا يسمي بيننا وهم صولا واعتبار الصوب بعد

صيرورة الحقيقة مرادة باللفظ لاجل ثبوت الحكم في محل التخييل خبر لان

بطريق التبعية وذلك اى اعتبارها بطريق التبعية انما يليق بالفروع دون

الاصول فاذا ابتداء تناول البناء البناء بطريق التبعة واما الايام والالتزام

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

امجدد امام اصومم و دجرم و غبا الصوى بياك ما هم

قد والواي الكائنات جميعا في حق من حلف لا يضيع فلهم فدا وان ولم

دارايعينها ولم يكن له نية انه اى الحلف يقع على الملك اى على الدار للملك و

أى على الدار العارية والأجارة أى الدار المستأجرة وفيه جميع بين الحقيقة والمجاز

لاز الاضافة الفلان بالملك بحقه قومه محمد از دليل صحة النف وغا الملك

[illegible]

وَعَدَمُ حُكْمِهِ بِهِ وَبِحَيْثُ عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ أَيُّ قَالُوا فِي حُلْفَةِ ابْنِ لَاضِعٍ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Q/

2

بلا واسطة كوضع الدرهم والكيس فاذا دخل الدار حافيا صح ان يقول اللهم
 وضع القدم والدار بخلا ما اذا دخل ركبا او متعلا وهذا اذا لم يكن له مية
 فلو توك حين حلف لا يضع القدم فيها ما شيا فدخل ركبا لم يحث ويصدق
 ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعجلة غير
 مهجورة كذا في البسط بخلا وضع القدم بدون الدخول وضع قد ميرة
 الجسد خارج الدار فانه حقيقة مهجورة حتى لو وضع القدم بلا دخو
 لم يحث وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد اي قالوا لا مثل قول المذكور
 في حق الجمع بين الحقيقة والنجاة فانها قال في حق من قال الله على ان يصوم
 وقع في عبارة فخر الاسلام غير ممنوع للعلمية والعقد عن الرجل لا يرد
 بعينه اي الله ياتي عقيب اليمين وما اذا ذكر منوا فالواجب صورته
 غير معين ولا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان القول لا يتحقق
 فيه الابلوت فيلزم الوصية عند المتكلم بالفيت والكفا ونوى به اي هذا
 اليمين انه اي القول المذكور كان نذرا او مينا هذا مقولة قولها وفيه اي
 ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والحجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
 اوجه لان القابل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يذنه
 او ينوي اليمين مع نفي النذر او يذنه او ينوي النذر واليمين جميعا فالثلاثة

22

مجلس شورای اسلامی

2915

والشيء المحقق في عموم السكني الملك الاعارة والاجارة وهو ان اعتبار
 العموم هو ما نظير اعتبارها فيما لو قال عبده حريوم يقدم فلان ولم يوشأ
 يقدم ليلا او نهارا اعتق عبده لان هذا مستلزم للجمع بين الحقيقة وال
 ظاهر لان حقيقة اليوم النهارا واطلاقه على الليل مجازا لا انه ليس مجمع بينهما
 حقيقة بل هو من قبيل عموم المجاز لان اليوم متى قرن بفعل لا يمتد حل على
 مطلق الوقت ثم مطلق الوقت يدخل فيه الليل والنهار والمعبر في الامتداد
 وعند هو الفعل الذي تعلق به اليوم كحزرتك يوم يقدم فلا لا الفعل الذي
 اضيف اليه اليوم كقدم فلا لان اليوم حقيقة في النهار فلا يبعد عنها لا
 عند تعدده وذلك فيما اذا كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير محدد كمن لا الفعل
 المنسوب الى ظرف الزمان بواسطة تقدير في دون ذكره يقتضي كون الظرف
 معيارا له غير ناكذ عليه مثل صمت الشهر فانه يك على صوم جميع ايامه
 بخلاف صمت في الشهر فاذا امتد الفعل امتد الظرف ليكون معيارا
 له فيصح حمل اليوم على حقيقة وهو بياض النهار واذا لم يمتد الفعل لم يمتد
 لان الممتد لا يكون معيارا لغير الممتد فيمكن ان يكون مجازا عن جزء
 الزمان لكن لا يعتبر في العرف ممتدا سواء كان الليل او النهار وامامسألة
 الذنر عرب بمسألة الذنر عما فهم مما سبق من ان من قال لله على ازاصوم

المقصود بالظنر انما هو ما لا يمتد على الليل والنهار
 في ايام السكني الملك الاعارة والاجارة وهو ان اعتبار
 العموم هو ما نظير اعتبارها فيما لو قال عبده حريوم يقدم فلان ولم يوشأ
 يقدم ليلا او نهارا اعتق عبده لان هذا مستلزم للجمع بين الحقيقة وال
 ظاهر لان حقيقة اليوم النهارا واطلاقه على الليل مجازا لا انه ليس مجمع بينهما
 حقيقة بل هو من قبيل عموم المجاز لان اليوم متى قرن بفعل لا يمتد حل على
 مطلق الوقت ثم مطلق الوقت يدخل فيه الليل والنهار والمعبر في الامتداد
 وعند هو الفعل الذي تعلق به اليوم كحزرتك يوم يقدم فلا لا الفعل الذي
 اضيف اليه اليوم كقدم فلا لان اليوم حقيقة في النهار فلا يبعد عنها لا
 عند تعدده وذلك فيما اذا كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير محدد كمن لا الفعل
 المنسوب الى ظرف الزمان بواسطة تقدير في دون ذكره يقتضي كون الظرف
 معيارا له غير ناكذ عليه مثل صمت الشهر فانه يك على صوم جميع ايامه
 بخلاف صمت في الشهر فاذا امتد الفعل امتد الظرف ليكون معيارا
 له فيصح حمل اليوم على حقيقة وهو بياض النهار واذا لم يمتد الفعل لم يمتد
 لان الممتد لا يكون معيارا لغير الممتد فيمكن ان يكون مجازا عن جزء
 الزمان لكن لا يعتبر في العرف ممتدا سواء كان الليل او النهار وامامسألة
 الذنر عرب بمسألة الذنر عما فهم مما سبق من ان من قال لله على ازاصوم

[illegible]

وهما انما يكونان في الاثبات فيكون تقدير الكلام ان اكلت من هذه التمرة
واكلها متعذرة لا يتيسر الا بمشقة او مباحة اي يتيسر الوصول اليها ولكن

تركها ارادتها كما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع القدم في
الوصول اليها بلا مشقة لكن هي ارادتها من هذا اللفظ صير الى المجاز

ان وعلى هذا اي بناء على ما ذكرنا من ان في الحقيقة المتعذرة والمباحة
يصار الى المجاز فلان التوكيل بالخصوصية اي اذا قل رجل اخر وكلتلك

بالخصوصية مع فلان يصرف اي لتوكيل الى مطلق الجواز هذا استحسن
ويتفرع عليه انه لو اقر على موكله بهج اقراره وفي القياس لا يجوز اقراره و

قول ابي يوسف ولا وزر والشاغي منه وكل بالمنازعة والاقرار موافقة
كان مخالفا وهذا لما امر به والتوكيل بالفي لا يتضمن الضد فجهل الاختصاص

ان تركنا هذه الحقيقة وجعلنا التوكيل بالخصوص توكيلا للجواب مطلقا مجازا
اطلاقا لاسم السبب لخصوص سبب الجواب اطلاقا لاسم الجزء على

لان الانكالك ينشأ منه الخصو ببعض الجواب فيدخل في عموم الاقرار والانكالك
هذا ما ذكره الشايع الحق وفيه نظر لان الجواب ليس عينا عن مجموع الامور

بل هو عينا عن المعنى الاصاق على كل واحد مما في جنس الاول وان يعلا او كل
الجزء او للمقيد في المطلق لان الخصوان كاعتبار عن جواب المقيد بقيد الانكالك

في قوله انما يكونان في الاثبات فيكون تقدير الكلام ان اكلت من هذه التمرة
واكلها متعذرة لا يتيسر الا بمشقة او مباحة اي يتيسر الوصول اليها ولكن
تركها ارادتها كما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع القدم في
الوصول اليها بلا مشقة لكن هي ارادتها من هذا اللفظ صير الى المجاز
ان وعلى هذا اي بناء على ما ذكرنا من ان في الحقيقة المتعذرة والمباحة
يصار الى المجاز فلان التوكيل بالخصوصية اي اذا قل رجل اخر وكلتلك
بالخصوصية مع فلان يصرف اي لتوكيل الى مطلق الجواز هذا استحسن
ويتفرع عليه انه لو اقر على موكله بهج اقراره وفي القياس لا يجوز اقراره و
قول ابي يوسف ولا وزر والشاغي منه وكل بالمنازعة والاقرار موافقة
كان مخالفا وهذا لما امر به والتوكيل بالفي لا يتضمن الضد فجهل الاختصاص
ان تركنا هذه الحقيقة وجعلنا التوكيل بالخصوص توكيلا للجواب مطلقا مجازا
اطلاقا لاسم السبب لخصوص سبب الجواب اطلاقا لاسم الجزء على
لان الانكالك ينشأ منه الخصو ببعض الجواب فيدخل في عموم الاقرار والانكالك
هذا ما ذكره الشايع الحق وفيه نظر لان الجواب ليس عينا عن مجموع الامور
بل هو عينا عن المعنى الاصاق على كل واحد مما في جنس الاول وان يعلا او كل
الجزء او للمقيد في المطلق لان الخصوان كاعتبار عن جواب المقيد بقيد الانكالك

في قوله انما يكونان في الاثبات فيكون تقدير الكلام ان اكلت من هذه التمرة
واكلها متعذرة لا يتيسر الا بمشقة او مباحة اي يتيسر الوصول اليها ولكن
تركها ارادتها كما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع القدم في
الوصول اليها بلا مشقة لكن هي ارادتها من هذا اللفظ صير الى المجاز
ان وعلى هذا اي بناء على ما ذكرنا من ان في الحقيقة المتعذرة والمباحة
يصار الى المجاز فلان التوكيل بالخصوصية اي اذا قل رجل اخر وكلتلك
بالخصوصية مع فلان يصرف اي لتوكيل الى مطلق الجواز هذا استحسن
ويتفرع عليه انه لو اقر على موكله بهج اقراره وفي القياس لا يجوز اقراره و
قول ابي يوسف ولا وزر والشاغي منه وكل بالمنازعة والاقرار موافقة
كان مخالفا وهذا لما امر به والتوكيل بالفي لا يتضمن الضد فجهل الاختصاص
ان تركنا هذه الحقيقة وجعلنا التوكيل بالخصوص توكيلا للجواب مطلقا مجازا
اطلاقا لاسم السبب لخصوص سبب الجواب اطلاقا لاسم الجزء على
لان الانكالك ينشأ منه الخصو ببعض الجواب فيدخل في عموم الاقرار والانكالك
هذا ما ذكره الشايع الحق وفيه نظر لان الجواب ليس عينا عن مجموع الامور
بل هو عينا عن المعنى الاصاق على كل واحد مما في جنس الاول وان يعلا او كل
الجزء او للمقيد في المطلق لان الخصوان كاعتبار عن جواب المقيد بقيد الانكالك

فالعلاقة هي الثاني وان كانت عبارة عن مجموع الجواب الانكار فالعلاقة هي الاولى
وانما قلنا ذلك لان الحقيقة اي حقيقة الخصة او حقيقة كلام الموكل لاداعيها
مأجورة شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بما يملكه الموكل بنفسه وبما ملكه هو
الجواب المطلق لا الانكار بخصوصه فانه اذا عرف ان الدعوى حق لا يملك الانكار شرعا و
توكيله بالا يملكه لا يجوز شرعا والحقيقة المأجورة شرعا بمنزلة الحقيقة المأجورة
عادة لان الظاهر من حال المسلم الامتناع منه لدينه ثم ان صحة الانكار هي
من جهة دخوله في عموم الجواب والمأجورة شرعا هو الانكار على التعيين فلا يرد انه
يبنى ان لا يصح الانكار اصلا الا ترى ان من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد
بريمان صباه حتى لو كلمه بعد ما كبره حنث والاصل فيه ان اليمين متى عقدت
على شيء بوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به منكره كان او معروفا اختيارا
من الالغاء كما اذا حلف لا ياكل ثوبا او هذه الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله
بعد ما يفسد لا يحنث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره اكل الرطب
وان لم يصلح داعيا الى اليمين فان كان المحلف عليه منكره يتقيد به ايضا لان الوصف
حينئذ يضره مقصودا باليمين لانه الميعر في المحلف عليه ولو ترك اعتباره بطلت
فوجب اعتباره ضرورة كتحلف لا ياكل لحم حميل فاكل لحم كرش لم يحنث وان
المحلف عليه معروفا بالاشارة لا يتقيد باليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا

والجواب المأجورة شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بما يملكه الموكل بنفسه وبما ملكه هو الجواب المطلق لا الانكار بخصوصه فانه اذا عرف ان الدعوى حق لا يملك الانكار شرعا وتوكيله بالا يملكه لا يجوز شرعا والحقيقة المأجورة شرعا بمنزلة الحقيقة المأجورة عادة لان الظاهر من حال المسلم الامتناع منه لدينه ثم ان صحة الانكار هي من جهة دخوله في عموم الجواب والمأجورة شرعا هو الانكار على التعيين فلا يرد انه يبنى ان لا يصح الانكار اصلا الا ترى ان من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بريمان صباه حتى لو كلمه بعد ما كبره حنث والاصل فيه ان اليمين متى عقدت على شيء بوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به منكره كان او معروفا اختيارا من الالغاء كما اذا حلف لا ياكل ثوبا او هذه الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما يفسد لا يحنث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره اكل الرطب وان لم يصلح داعيا الى اليمين فان كان المحلف عليه منكره يتقيد به ايضا لان الوصف حينئذ يضره مقصودا باليمين لانه الميعر في المحلف عليه ولو ترك اعتباره بطلت فوجب اعتباره ضرورة كتحلف لا ياكل لحم حميل فاكل لحم كرش لم يحنث وان المحلف عليه معروفا بالاشارة لا يتقيد باليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا

واما اذا كان داعيا الى اليمين اذ حلف لا ياكل الرطب اذ يتقيد باليمين بهذا الوصف ووصف الصبا كذلك لان الصبي هلكت عليه سواد وجهه اذ لم يترك

[illegible]

فيقتضى ان يكون ابتداء شربه من الفرات لان الحقيقة مستعملة فيها
 اذا لم تكن عينها مأكولة عادة فانها تغلي وتقل وقد توكل نباحاً حاراً وكذا
 الكرع واذا كان كذلك كان اللفظ محمولاً على الحقيقة وعندما العمل بعموم
 المجاز اولى فيبحث باكل ما يتخذ من الخبطة كما تحركها بحيث اكل عينها
 بالانحراف من الفرات كما يبحث بالكرع وهذا وما سياتي صريح في المجاز
 انما يترجم عندهما العموم وسموله الحقيقة وهو الموافق لكلام فخر الاسلام
 ويوافقه ايضاً كلام المنار وشرحه وكذا كلام غيره وكلام كثير من المتأخرين
 بل على ان المجاز المتعارف اولى سواء كان عاماً متداولاً على الحقيقة او لا وسأنتك مزيد
 لهذا وهذا اى الاختلاف المذكور يرجع الى اصل آخر يختلف فيه وهو ان المجاز
 خلف عن الحقيقة اى خرج لها في التكلم عند الحقيقة لا خلاف في ان المجاز
 فرع للحقيقة بمعنى انها الاصل الراجح المقدم في الاعتبار وانما الخلاف في جهة القوة
 فعند من في التكلم حتى يلقى صحة اللفظ من حيث العربية سواء صح معناه او لا
 اى التكلم بلفظ الحقيقة اذا اريد به الموضوع له اصل التكلم بهذا اللفظ
 اذا اريد به المجاز خلف لانها من اوصاف اللفظ فاعتبار الخلفية والاصالة
 في التكلم اولى لغير خلف فيها هو وصف لا في غيره وعندما هي في الحكم
 اى حكم الحقيقة اصل وحكم المجاز خلف عنه فان تعدد حكم الحقيقة لبعض

[illegible][illegible]

[illegible]

فيصير الى المجاز لا ثبات حكمه حال كون وقوعه من حكم الحقيقة خلفا عنه حتى
يشترط إمكان المغة الحقيقية لهذا اللفظ لانه لا يتصور الرفع حيث لا يتصور
الأصل فاذا لم يكن حكم الحقيقة ممكنا يلغو الكلام بالكلية لان حكم الحقيقة محال
بالفرض وحكم المجاز الغرعية عن حكم الحقيقة يقتضيه امكانه فحاصل الخلاصة
امكان المغة الحقيقية عندهما وعدم اشتراطه عنده فقول القائل هذا ابني لعبد
اصغر سنامنه مجاز اتفاقا وان كان اكبر سنامنه فعنده مجاز ثبتت به
العتق لصحة اللفظ وعندهما لغو لاستحالة المغة الحقيقية وهو ان يكون الاكبر
مخلوقا من ماء الاصغر وبالحيلة ان في كل موضع انقضاء الكلام لا يجاب الحكم الاصل
وامتنع وجوده عارض ينقضي لا يجاب الحكم الخلف وفي كل موضع لم ينقضي الحكم
الاصل لا ينقضي الحكم الخلف فقول هذا ابني لا كبر سنامنه لم ينقضي الحكم الاصل
وهو النبوة لاستحالة فلا يجعل مجازا عن حكمه كالغوس لم ينقضي الحكم الاصل
وهو البر لم ينقضي الحكم الخلف وهو الكفارة حتى لو كانت الحقيقة متصورة
بان كانت العبد اصغر سنامنه يصار الى المجاز لا مكان الحقيقة وان كان
العبد معروفا بالنسب من غيره لا مكان ان يشتهر نسب له من غيره الا ان امتنع
اعماله للحكم لثبوت نسبه من الغير كما في الخلف على من السفا فانه ينقضي
حول الخلف وهو الكفا لانقضاءه في حق الاصل وهو البر اذ من السما امتصو

[illegible][illegible]

وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي الحكم المجاز رجحان لا شقاً له أي الجواز
 على حكم الحقيقة فضا المجاز بهذا الاعتبار أولى هذا وبناءً على هذا القول على هذا
 في أنه إنما يترج المجاز عندهما التناوله حكم الحقيقة قال في التلويح بعد ما ذكر من
 تحريك كلام التوضيح وهذا مشعر بترج المجاز المتعارف عندهما سواء كان عاماً أو
 الحقيقة أولاً وفي كلام غير الإسلام وغير ما يدل على أنه إنما يترج عندهما إذا ثبت
 الحقيقة لغومه كما في مسألة الحنطة حيث قالوا أن هذا الاختلاف منه على اختلاف
 في جهة خلفية المجاز فندهما لما كانت الخلفية في الحكم كان حكم المجاز لعموم حكم الحقيقة
 أولى وعندهما لما كان في التكلم كجعل الكلام عاملاً في معناه الحقيقة أولى انتهى كلام
 ويعلم منه أن هذا الدليل موافق لما هو المدعى فاندفع ما ذكره الشارح المحقق
 من أن هذا يصحده ليلاً لها إذا ثبت العموم في كل مجاز متعارف وأما إذا لم يثبت ذلك
 وانقسم المجاز للتعارف إلى أعموم ومما ليس له ذلك فلا يتم هذا الدليل كونه أخص
 المدعى ذلك لأن المراد من رجحان المجاز المتعارف عندهما رجحانه إذا كان عاماً كما في
 المسئلتين المذكورتين وأما إذا لم يكن عاماً فليس له على قولهما في ترجيحهم رجحان
 على الحقيقة نعم يمكن أن يقال إن الحكم بوجهان المجاز المتعارف مطلقاً على الحقيقة
 المستعملة عندهما أولى من الحكم بوجهان قسمه كما مال إليه صاحب التوضيح
 لكنه كلام آخر والدليل على هذه الأولوية ما ذكره الشارح المحقق بقوله والدليل

المتكلم في الكلام لا يثبت بها فانه لو اضطلع ووضع القدمين في الدار بحيث يكون
بقاى جسد خارجا عنها لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار وقد ترك
الحقيقة بدلالة محل الكلام فان المحل الملم يقبل حكم الحقيقة تعيين المجاز للتعذر كما
قوله لا ياكل من هذه الخلة فان اليمين وقعت على التماحي لواكل عين الخلة لا يثبت
وقد ترك الحقيقة بدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما اى كالمعنى الذي هو في يمين
الفور والاصل مصدر من فار وتو القدر اذا غلبت واشتدت ثم استعمل في الشدة
ثم سميت به الحالة التي لا يثبت فيها فقبل رجح فلان من فوره اى من ساعة ومن
قبل ان يسكن ويسمى هذا اليمين به لان فيها سرعة البرتحقق الاجتناب عن
الامر المخصوص الذي يتقيد به اليمين كما اذا قال اكراته القاصد للخروج
ان خرجت فانت طالق فانه يتقيد بتلك الخرجة حتى لو رجعت ثم خرجت
بعد ذلك تطلق فحقيقة الكلام هو مطلق الخروج مبهورة بدلالة
المتكلم فان تعليقه في هذه الحالة يد عرفا على انه اراد بالخروج تلك الخرجة
فتقيد بها وهذا النوع من اليمين سبق به ابو حنيفة وكانوا يقولون
قبله اليمين مؤبد او موقته فاخرج ابو حنيفة قسما ثالثا وهو المؤبدية
لفظا والموقت معنى واخذ هذا من حديث جابر بن عبد الله حيث دعينا
الى نضرة انيس فحلف ان لا يضره ثم نضره بعد ذلك لم يحشوا وقد ترك

من اليمين واليمين شريعة
انما اراد به تخارج على علوية
الامام الا اعظم حيث اخرج من داره
السايقون عاجزين عن الخروج
والله تعالى يعظم من يشاء
وقد نص في الامم في الامم
قال ان توجب يمينه بالخروج فطال
وتقيد به

سواء هو ان لا يضره
فيه يمينه ان يمينه
وتنبيه فانه يمينه
واشياء الكفارة باليمين

والاشياء التي هي في هذا المثال...
والاشياء التي هي في هذا المثال...
والاشياء التي هي في هذا المثال...

في المثال الثاني...
في المثال الثاني...
في المثال الثاني...

وقد ناقش الشارح في هذا المثال...
وقد ناقش الشارح في هذا المثال...
وقد ناقش الشارح في هذا المثال...

اذ احلف لا ياكل فاكهة ولا نية له...
اذ احلف لا ياكل فاكهة ولا نية له...
اذ احلف لا ياكل فاكهة ولا نية له...

لقصور في المعنى المطلوب من اللحم...
لقصور في المعنى المطلوب من اللحم...
لقصور في المعنى المطلوب من اللحم...

زيادة المعنى المطلوب في المثال الثاني...
زيادة المعنى المطلوب في المثال الثاني...
زيادة المعنى المطلوب في المثال الثاني...

وهو التعمر وهو امر زائد على ما يقع به اصل القوام...
وهو التعمر وهو امر زائد على ما يقع به اصل القوام...
وهو التعمر وهو امر زائد على ما يقع به اصل القوام...

والوطب يتعلق بها القوام والغذائية فكان في هذه الاشياء وصف زائد...
والوطب يتعلق بها القوام والغذائية فكان في هذه الاشياء وصف زائد...
والوطب يتعلق بها القوام والغذائية فكان في هذه الاشياء وصف زائد...

في المثال الثاني...
في المثال الثاني...
في المثال الثاني...

في المثال الثاني...
في المثال الثاني...
في المثال الثاني...

وقال في شرحه المسمى بجامع الاسرار قيل لابد من قيد آخر وهو الاستعمال
 ليميز عن النص والمفسر واليه اشار في الميزان الا ان الشرح تركه للدلالة
 مورد القسمة عليه اذ يكون هذا التقسيم في بيان وجوه الاستعمال
 قيل لا حاجة الى هذا القيد لان تمام الانكشاف يحصل بالتصريح
 التفسير كما يحصل بكثرة الاستعمال فلهذا يدخل النص والمفسر في التعريف
 ولا يدخل الظاهر لانه ليس فيه الظهور والبيان بل مجرد الظهور واليه مال
 القابوزيد وشمس الاثمة ولكن اشترط الاستعمال الصحيح بدلالة مورد
 القسمة ثم ان المصطلح لم يذكر تعريف الصريح تنبيهاً على ان مفهومه ايضا
 صريح كافزاده وقد اوصى في اثناء البيان الى تعريفه وقد ذكر تعريف الكتاب
 ايضا ايماء الى ان معاني افراده مستترة كما استتر معناه وقد اوصى الى تعريفه
 في اثناء البيان ايضا تشجيذا للنناظر وتلطيفا للخطا فمثل قوله ثبت شره
 ووهبت وحكمه اى حكم الصريح تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه الى الكلام
 مقام معناه اى قيمت عبارة الصريح مقام المراد كما اقيم السفر مقام المشقة
 بحيث لم يلتفت اليها بل المنظور اليه نفس السفر كذا لك هم هنا المنظور اليه
 نفس العبارة في اشارة المراد سواء كان حقيقة او مجازا من غير نظر الى التزام الكلام
 اراد ذلك المعنى ولم يرد حتى استغن عن الصريح عن العزيمة اى اليقينة واثباته

هذا هو القيد وهو الاستعمال
 قوله في شرحه المسمى بجامع الاسرار
 قوله في الميزان الا ان الشرح تركه للدلالة
 قوله في مورد القسمة عليه اذ يكون هذا التقسيم في بيان وجوه الاستعمال
 قوله في الاستعمال فلهذا يدخل النص والمفسر في التعريف
 قوله في الظاهر لانه ليس فيه الظهور والبيان بل مجرد الظهور واليه مال
 قوله في القابوزيد وشمس الاثمة ولكن اشترط الاستعمال الصحيح بدلالة مورد
 قوله في القسمة ثم ان المصطلح لم يذكر تعريف الصريح تنبيهاً على ان مفهومه ايضا
 قوله في صريح كافزاده وقد اوصى في اثناء البيان الى تعريفه وقد ذكر تعريف الكتاب
 قوله في ايضا ايماء الى ان معاني افراده مستترة كما استتر معناه وقد اوصى الى تعريفه
 قوله في في اثناء البيان ايضا تشجيذا للنناظر وتلطيفا للخطا فمثل قوله ثبت شره
 قوله في ووهبت وحكمه اى حكم الصريح تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه الى الكلام
 قوله في مقام معناه اى قيمت عبارة الصريح مقام المراد كما اقيم السفر مقام المشقة
 قوله في بحيث لم يلتفت اليها بل المنظور اليه نفس السفر كذا لك هم هنا المنظور اليه
 قوله في نفس العبارة في اشارة المراد سواء كان حقيقة او مجازا من غير نظر الى التزام الكلام
 قوله في اراد ذلك المعنى ولم يرد حتى استغن عن الصريح عن العزيمة اى اليقينة واثباته

هذا هو القيد وهو الاستعمال
 قوله في شرحه المسمى بجامع الاسرار
 قوله في الميزان الا ان الشرح تركه للدلالة
 قوله في مورد القسمة عليه اذ يكون هذا التقسيم في بيان وجوه الاستعمال
 قوله في الاستعمال فلهذا يدخل النص والمفسر في التعريف
 قوله في الظاهر لانه ليس فيه الظهور والبيان بل مجرد الظهور واليه مال
 قوله في القابوزيد وشمس الاثمة ولكن اشترط الاستعمال الصحيح بدلالة مورد
 قوله في القسمة ثم ان المصطلح لم يذكر تعريف الصريح تنبيهاً على ان مفهومه ايضا
 قوله في صريح كافزاده وقد اوصى في اثناء البيان الى تعريفه وقد ذكر تعريف الكتاب
 قوله في ايضا ايماء الى ان معاني افراده مستترة كما استتر معناه وقد اوصى الى تعريفه
 قوله في في اثناء البيان ايضا تشجيذا للنناظر وتلطيفا للخطا فمثل قوله ثبت شره
 قوله في ووهبت وحكمه اى حكم الصريح تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه الى الكلام
 قوله في مقام معناه اى قيمت عبارة الصريح مقام المراد كما اقيم السفر مقام المشقة
 قوله في بحيث لم يلتفت اليها بل المنظور اليه نفس السفر كذا لك هم هنا المنظور اليه
 قوله في نفس العبارة في اشارة المراد سواء كان حقيقة او مجازا من غير نظر الى التزام الكلام
 قوله في اراد ذلك المعنى ولم يرد حتى استغن عن الصريح عن العزيمة اى اليقينة واثباته

قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع

ما استتر المراد به انكم جعلتم مثل انت بائن ثبته وبسلة كنايةات المطلاع
 مع ان المراد منه ظاهر معلوم فاجاب بقوله ويسمى لفظ البائن والحرام و
 نحوها كنايةات المطلاع مجازا الحقيقة يعنى لفظ الكناية غير مستعملة في
 معناه الاصطلاحي لانها في هذه الالفاظ معلومة المعاني ولا يكون الكناية
 كذلك ثم ان المتوهم يتوهم من كونها معلومة المعاني لا لاجرام فيها اصلا فكيف
 يصح اطلاق هذه اللفظ عليها مجازا فدفعه بقوله لكن الالهام ثابت فيما اى
 في شئ يتصل هذه الالفاظ به اى بذلك الشئ وتعمل هذه الالفاظ فيه
 اى في ذلك الشئ لان البائن مثالا يدل على البيئونة ولا بد لها من محل
 يتجمله ونظم اثرها فيه ومحلها الوصلة وهي مختلفة متنوعة فقد
 يكون بان كج وقد يكون بغيره فاستتر المراد بالنسبة الى
 محل الكنى يظهر اثرها فيه لانا لا ندرى اى محل اراده وان كان معناه الذى
 هو المراد معلوما في نفسه فان المراد منها البيئونة والحكمة ونحوها وهو
 معلوم للسامع الا ان محل عملها مستتر عليه والكناية ما استتر المراد منه
 في نفسه وصاحب التلويح مع تصريحه لهذا التعريف في اوائل التقسيم الثاني
 اعترض في هذا المقام بانه ان اريد ان مفهومها اللغوية ظاهرة غير
 مستترة فهذا لا يسا في الكناية واستتر المراد للمتكلم كافي جميع الكنايات وان

قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع
 قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع

قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع

قوله ولا تكون الكناية هذه المجازية
 قوله لانها الى قوله كمن الارباع

✓✓

[illegible]

عن الصريح جعلنا ما في هذه الالفاظ بوائش غير معقبة للرجعة كما يدعي عليه
معانيها لان العمل بموجبها عمل بحقائقها والحقيقة اولها بالارادة ما لم ينشأ
صارف هذا مذهب علي وزيد بن ثابت وقال الشافعي والواقعي لها طهارات وجبة
وهو مذهب عمر وعبد الله ابن مسعود الا في قول الرجل اعتك استثناء
من قوله جعلنا ما بوائش اي تطلق بصفة البيونة في الكنايات الا في اعتك
وكذا في استبري وانت واحدة لان الواقع بهادجي لان حقيقته اي هذا
القول للحساب يقال اعتك ما لك اي حسب عدي مالك ولا اثر لذلك
اي للحساب في النكاح اي في قطعه فلا يمكن ان يجعل عاملا بنفسه فلهذا
الالفاظ المذكورة فانها عاملة بنفسها ولهذا جعلت بوائش كما عرفت
والاعتدال يحتمل ان يراد به ما يعد من غير الاقراء كالنعم والد والاهل والذنا
كما يحتمل ان يراد به الاقراء فاذا نوى الاقراء زال الابهام بالنية وجب
اي ثبت به اي بهذا اللفظ الطلاق بعد الدخول بطريق الاقتضا ضرورة
ان وجوب عد الاقراء يقتضي سابقة الطلاق تصحيح الامر والضرورة دفع
بأثبات واحدة بدون صفة البيونة فلا حاجة الى الزيد وصفها واصلاحها
فلذلك كان الواقع به واحدا رجييا ولا يقع به الاكثر وان تو قبل الدخول
يجعل هذا اللفظ مستعارا محضا عن الطلاق اذ لا جهة للاقتضا واراة

[illegible][illegible]

حقيقة الامر وهو قوله اعتك بعد الاقرار فينتقل منه الى الطلاق
لان طلاق غير المدخول بها لا يوجب العدة فيكون حينئذ مجازا
محضا للطلاق لانه ليس منطوق لا تحقيقا ولا تقديرا بخلاف ما بعد
فان المقتضى من حيث كونه بمنزلة المنطوق صا الطلاق منطوقا فكذا
هذا جهة حقيقة وان كان فيه جهة من المجاز من حيث انه ليس بمدلول
فلهذه الاشارة زاد قوله محضا وهو مجاز عن كوني طالق وتقدير الكلام
اعتك لاني طلقك لانه اى الطلاق سببه اى سبب جود الاعداء
فاستعير الحكم لسببه اى لعله يدل عليه لفظ الحكم فانه يذكر في مقابلة
العدة والسبب يذكر في مقابلة السبب والطلاق علة لوجوب العدة في
وضع الشرع وتخلفه في غير المدخول بها لفقد الشرط وهو الدخول فانه
يرد انه كيف يصح استعارة السبب للسبب مع انكم منتم ذلك كذا
اى مثل اعتك استعيرى رحك لانه بمنزلة التفسير لقوله اعتك لانه
هو تصريحي بما هو المقصود من العدة وهو طلب براءة الرحم عن الحمل
الا انه يحتمل ان يكون للوطى طلبا للولد ويحتمل ان يكون للزوج بزوج آخر
فاذا نوى ذلك ثبت الطلاق اقتضاء بعد المدخول قبل الدخول جعل مستعارة
محضا وقد جاءت السنة مؤيدة لما ذكرنا فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت

الامر وهو قوله اعتك بعد الاقرار فينتقل منه الى الطلاق لان طلاق غير المدخول بها لا يوجب العدة فيكون حينئذ مجازا محضا للطلاق لانه ليس منطوق لا تحقيقا ولا تقديرا بخلاف ما بعد فان المقتضى من حيث كونه بمنزلة المنطوق صا الطلاق منطوقا فكذا هذا جهة حقيقة وان كان فيه جهة من المجاز من حيث انه ليس بمدلول فلهذه الاشارة زاد قوله محضا وهو مجاز عن كوني طالق وتقدير الكلام اعتك لاني طلقك لانه اى الطلاق سببه اى سبب جود الاعداء فاستعير الحكم لسببه اى لعله يدل عليه لفظ الحكم فانه يذكر في مقابلة العدة والسبب يذكر في مقابلة السبب والطلاق علة لوجوب العدة في وضع الشرع وتخلفه في غير المدخول بها لفقد الشرط وهو الدخول فانه يرد انه كيف يصح استعارة السبب للسبب مع انكم منتم ذلك كذا اى مثل اعتك استعيرى رحك لانه بمنزلة التفسير لقوله اعتك لانه هو تصريحي بما هو المقصود من العدة وهو طلب براءة الرحم عن الحمل الا انه يحتمل ان يكون للوطى طلبا للولد ويحتمل ان يكون للزوج بزوج آخر فاذا نوى ذلك ثبت الطلاق اقتضاء بعد المدخول قبل الدخول جعل مستعارة محضا وقد جاءت السنة مؤيدة لما ذكرنا فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت

لان

القسم الرابع في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم الخامس في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم السادس في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم السابع في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم الثامن في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم التاسع في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 القسم العاشر في قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها

للتنبيه على انها لا تفيد بدون المعرفة والوقوف على معانيها اويقا هذه
 الوجوه لما كانت لما به الوقوف فكانت وجوها واقساما للنظم والوقوف
 انما هو بالنظم والاقسام المذكورة هي هنا اما كلها اقسام للمعنى النظم او
 الاخيران له والاولان للنظم كما اختلف فيه ويؤمى كلام فخر الاسلام
 الى هذا تارة والى ذلك اخرى بل الى انها اقسام الاستدلال مع انها ليست
 من اقسامه ويؤمى الى ما يؤمى عبارة فخر الاسلام عبارة المتن فلو ترك
 لفظ المعرفة صار الجميع اقساما للنظم ولو ذكر لفظ للمعنى يكون الكل اقساما
 للنظم فاورد لفظ المعرفة ليدل على ان اقسامها هي اقسام معرفة هذه الاقسام
 التخصيص بانها اقسام النظم والمعنى فهو في اول مرة مشكوك فيه والتحقيق ان
 هذه الاقسام اقسام النظم الدال على المعنى لكن لما كان المنطوق في هذا المقام هو
 استدلال السامع للمعنى ودلالة النظم على المعنى وثبوت المعنى من النظم جعلت الاقسام
 تارة للاستدلال مرة للمعنى وقد يفرق فجعل بعضها للنظم وبعضها للمعنى لا العما
 من اقسام المنطوق والاشارة بمنزلة وما سواها يرجع الى المعنى وهي الوقوف
 اربعة لان الاستدلال استدل بمنطوقه فان كان مسوقا لعبارة والاشارة
 فاشارة وان لم يستدل بمنطوقه فان استدل بمعناه المنطوق دلالة والا فان
 استدل بما يقتضيه النص عقلا او شرعا فاقضاء والا فمقتضا القضا

قوله وانما التخصيص هو انما هو
 يعني ان معنى التخصيص هو انما هو
 لا يعني انما هو التخصيص هو انما هو

قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 يعني ان معنى التخصيص هو انما هو
 لا يعني انما هو التخصيص هو انما هو

قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 يعني ان معنى التخصيص هو انما هو
 لا يعني انما هو التخصيص هو انما هو



قوله لا يستدل بالاقسام المستدلال بها
 يعني ان معنى التخصيص هو انما هو
 لا يعني انما هو التخصيص هو انما هو

عنه قوله الضميمة آية جاب سئل وهو ان كانت المطابقة بين الراجح والمرجح اليه لان الراجح هو ضمير المذكور والرجح هو العبارة المذكورة

الاستدلال بعبارة النص ادخل لفظ الاستدلال للتبسيه على ان الوقوف
بالاحكام انما يحصل به وفيه ايماء الى ما فعله فخر الاسلام والاستدلال بشارته
والاستدلال بدلالته والاستدلال باقتضائه الضمائر لرجعة الى النص اما
الاولى اى الحكم الثابت بالاول وهو عبارة النص فمضى فحكم سيق الكلام له
اي لاجله واريد به اى بالكلام قصداً وخرج به الاشارة والاشارة الى الثاني
بها ما اى حكم ثبت اى ذلك الحكم بالنظم مثل الاول اى مثل الحكم الثابت بالاول
في ان كلامه ما ثابت بالنظم الا انه اى الحكم الثابت بالاشارة ما سيق الكلام
اى لتلك الحكم وكلمة ما نافية والمراد بالنص ههنا كل ملفوظ مفهوم المعنى
او مفسر حقيقة او مجازاً وعبارة النص عين النص المراد من كون الكلام
مفهوم ما يكون مسوقاً في الجملة سواء كان مقصوداً اصلياً كالعقد في بيع النكاح
لغير اصله بان يقصد في اللفظ افادة هذا المعنى لكن الغرض التام معنى آخر كما
النكاح فيها حجة لو انفرد عن القرينة صام مقصوداً اصلياً بخلافه في السوق
ما يكون من لوازم المعنى لعدم انعقاد بيع الكلب من قوله ان من السحت عن الكلب
والمفهوم من التوضيح ان المراد بالسوق ههنا هو المذكور في النص كما في قوله
للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم ليس سوقه لاجلها
فقرهم بل سيق الكلام لبيان ايجاب سهم من النسيئة لهم اى للفقراء المهاجرين

النصف للابن الثاني
الحال كمنه لا يجرده
الطلاق بقوله نعم فانك
فان ذلك بعد الابان
سواء كان مقصودا
النصف والظن الذي
او لم يكن وفيه
سواء كان مقصودا
فمنه بل على
كونه اطلاقا
ذلك الابن الثاني
مقصودا ام لا
انما ان كان
غير مقصودا
الى

[illegible]

مشتبه وهذا موجود في اللواطة وكما ثبتت الكفارة عندنا في الاكل
والشرب بدلالة نص ورد في الوقائع لان المعنى الذي ينهم منه موجب
للكفارة وهو الجناية على الصوم وهي مشتركة بينهما مع عدم صحتها
بالرأى لان الحد شرعت عقوبة وجزاء على الجناية والكفارة شرعت
ما حية للانعام ولا مدخل للرأى في معرفة مقادير الاجزى ومعرفة ما به حمل
ازالة الاثام ولا يعلم حقيقة ما الا الملك العلامة الا انها في الدلالة عند
التعارض وفي الاشارة كما ان الاشارة دون العبارة مثاله ثبوت حكم
الكفارة في قتل العمد عند الشاس من دلالة النص الوارد في الخطا فيعارضه
قوله تعالى وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْزَاءُ هُجْمَتُمْ خَالِدًا فِيهِ حَيْثُ جُعِلَ كُلُّ ذَنْبٍ
جُزْئًا فَيَكُونُ اشارة الى نفى الكفارة فرجحت على دلالة النص **فان قيل**
الراد جزء الآخرة والا لكان فيه اشارة الى نفى القصاص **قلنا** القصاص جزء
المحل من وجه والجزء المضى الى الفاعل هو جزء فعله من كل وجه ولو سلم
فالقصاص من محب بعبارة النص الوارد فيه ثم النزاع في كون دلالة النص في
اولا يرجع الى اللفظ فلا فائدة في ذكره واما المقتضى على اسم الفاعل من الاقتصار
بمعنى الطلب الشرع متى دل على الزيادة في الكلام لبيانته عن اللغو ونحوه فان
على الزيادة وهو بيان الكلام وانفس ذلك الكلام على الراين هو المقتضى

[illegible]

۱۰۰

على صيغة اسم الفاعل والمرئد هو المقتضى على صيغة اسم المفعول ودلالة الشرع

على أن هذا الكلام لا يصح إلا بالزيادة أو طلب هذا الكلام للزيادة هو الاقتضاء

فزيادة أي مزيد على النص أي لا شيء من معناه حيث أن زيادة شيء على اللفظ شرط

الزمن والبلاد

لغیہ المنصوص سنیہ وجہ اسرار حقیقی بدیر الصیر بن وکیل الزیادہ بالمرید وور

نصب شرطاً على أنه مفعول له لما لم يستغن النصوص عليه عن أي عن المزيد

فوجب تقديمه الى المزيد لاجل تصحيح المنصوص عليه هذه الجملة جواب عن قوله

لَمَّا سَمِعُوا عَنْهُ وَهُوَ مَعَ جَوَابِهِ مُسْتَأْنَفٍ فَقَدْ قَضَاهُ أَيُّ الْمُرِيدِ النَّصِ لَصِيحَةٍ

فكان من شروطه والشروط مقدم على الشروط فنعلم ان هذه لتعلل الحاجة السابقة

علاوة على ذلك فإننا نلاحظ أن

إِنِّي أَنذَرُكُمْ

الملاحظة وقد يغيب الوجود والمعاول وان كان مربعا على العلة في الوجود

يجوز ان يكون مقدما في الاعتبار وعلم من هذا التعليل وجه شميته بالمقدّم

فصار تفریع علی ما قبله المقتضی علی لفظ اسم المفعول بحکمہ ای باعتبار حکم حکما

لِلنَّصِّ وَأَمَّا قَالُ بِحُكْمِهِ حُكْمُ النَّصِّ وَلَمْ يَكْتَفِ عَلَى قَوْلِهِ حُكْمُ النَّصِّ لِأَنَّ نَفْسَ الْمُقْتَضِ

للسبحك اه ووال الشارح الحقه في المقتضى كما

عوض الله من قوله يا ربي عذرا

وَمُصْبِحِينَ لَهُمْ نَارٌ كَالنَّارِ وَهُوَ الَّذِي يُضَوِّدُ فِيهَا لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

فَيَكُونُ الْمُقْبَضِيُّ مِثْلًا لِأَلِيهِ بِالذَّلَّةِ وَحِكْمَةٍ يُؤَسِّطُهُ كَشَاءِ الْقَرِيبِ فَهُوَ مُؤَسَّطٌ

عاشق
دین کار
حکیم
من
الحکیم
فغان
عاشق
دین کار
حکیم
من
الحکیم
فغان

[illegible]

تعلیل لما سبق فلو لم يخالفه عن العلم وانه لا مخالفة لانه علم من "التعليل" ص ١٢٠

لو اعتقه يقع عن المأمور لاعتق الأمر عند الطرفين لان الفعل الحيس لا يصلح
 تبعاً للقول وقال ابو يوسف انه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية
 من غير قبض مع كونه شرطاً لانه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى
 البع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم ان يكون ثابتاً بشرط مقتضى على
 صيغة اسم الفاعل لا بشرط نفسه اظهار التبعية ولو اعتبر بشرط نفسه
 لصا مقصوداً بنفسه فلزم اعتبار شرط المتبوع كالعبد يصير مقبواً وان كان في غيره موضع
 الاقامة بنية الاقامة من المولى وكذا الجند بنية السلطان والمرأة بنية الزوج
 وكذا يلزم ان لا يتغير المدكور عند التصريح به اذ لو تغير لصا التبعية مبطلاً لا
 ويلزم ان لا يصح به اذ لو صح به لما احتج الى ثباته اقتضاءً وجنثاً يكون
 ثابتاً بشرط نفسه لا بشرط مقتضى شرط مقتضى ان كان مما يحتمل السقوط
 في الجملة فلا يثبت وان كان مما لا يحتمل السقوط اصلاً فيثبت هذا خلاصته
 بما في كتب هذا الفن والثابت به اي بالمقتضى على صيغة اسم المفعول ليعمل
 اي يستأثر بالثابت بدلالة النص لا عند التعارض اي معارضة ما ثبت بالاقتضاء
 به اي بما ثبت بدلالة النص فان الثابت لها اقوى لافها ثابت بالمعنى اللغو
 فكان ثابتاً من كل وجه بخلاف مقتضى فانه من وجه الكلاشعاً لانه لا لغة فكان
 ضرورياً ثابتاً من وجه دون وجه لعدم ثبوته فيما سوى الضرورية مثاله اذا

لو اعتقه يقع عن المأمور لاعتق الأمر عند الطرفين لان الفعل الحيس لا يصلح
 تبعاً للقول وقال ابو يوسف انه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية
 من غير قبض مع كونه شرطاً لانه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى
 البع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم ان يكون ثابتاً بشرط مقتضى على
 صيغة اسم الفاعل لا بشرط نفسه اظهار التبعية ولو اعتبر بشرط نفسه
 لصا مقصوداً بنفسه فلزم اعتبار شرط المتبوع كالعبد يصير مقبواً وان كان في غيره موضع
 الاقامة بنية الاقامة من المولى وكذا الجند بنية السلطان والمرأة بنية الزوج
 وكذا يلزم ان لا يتغير المدكور عند التصريح به اذ لو تغير لصا التبعية مبطلاً لا
 ويلزم ان لا يصح به اذ لو صح به لما احتج الى ثباته اقتضاءً وجنثاً يكون
 ثابتاً بشرط نفسه لا بشرط مقتضى شرط مقتضى ان كان مما يحتمل السقوط
 في الجملة فلا يثبت وان كان مما لا يحتمل السقوط اصلاً فيثبت هذا خلاصته
 بما في كتب هذا الفن والثابت به اي بالمقتضى على صيغة اسم المفعول ليعمل
 اي يستأثر بالثابت بدلالة النص لا عند التعارض اي معارضة ما ثبت بالاقتضاء
 به اي بما ثبت بدلالة النص فان الثابت لها اقوى لافها ثابت بالمعنى اللغو
 فكان ثابتاً من كل وجه بخلاف مقتضى فانه من وجه الكلاشعاً لانه لا لغة فكان
 ضرورياً ثابتاً من وجه دون وجه لعدم ثبوته فيما سوى الضرورية مثاله اذا

لو اعتقه يقع عن المأمور لاعتق الأمر عند الطرفين لان الفعل الحيس لا يصلح

تبعاً للقول وقال ابو يوسف انه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية

من غير قبض مع كونه شرطاً لانه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى

البع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم ان يكون ثابتاً بشرط مقتضى على

سحر جوس حسرو خا در علم هر کس بهار از زرد بگرد بدست مرخصه بار ب در امیدواران زردی غلام نجو نسوی

٢٢

ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...

اوصل رجل من رجل الى رجل انه قال لك قولان احدهما اعتقني بالفرقبة
وثانيهما انت خاش فلا تشتر لي شركا فغل ينبغي ان يصير معزولا ولو اعتق
العبد يقع عن المامولا عن الامولان القول الثاني يدل على عزله عن شراء القليل
الكثير بقربة انت خاش ومذلوله كان في شراء شرك النعل كن يفهم منه
لغة انه عزله عن شراء الكثير بطريق الاولى وقد يشك على السامع الفصل بين
المقتضي والمحدوف لان كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
اي المحذوف ثابت لغة لانه عبارة عن شيء اسقط عن الكلام اختصارا
لدلالة الباء عليه فكان ثابتا لغة والمقتضي ثابت شرعا للغة وهذا من
المتأخرين فانهم لما راوا ان العموم متحقق في بعض ما ترى انه من قبيل
الاقتضاء وهو المحذوف مع عدم العموم في المقتضي جعلوه قسما آخر وذهب
المقدمون الى ان المحذوف من قبيل المقتضي مع حكمهم بانتفاء العموم
في المقتضي وعرفوه انه جعل غير المنطوق منطوقا لتضمين المنطوق شرعا او
عقلا اول لغة فانه يشتمل الجميع وتابعهم الامام ابو زيد من المتأخرين
وما ليه الشارح المحقق وآية ذلك اي علامة الفصل بين المقتضي
والمحدوف ان ما اقتضيه غيره اي غير المقتضي على صيغة اسم الفاعل ثبت
وتقدر عند صحة الاقتضاء اي عند جود المقتضي على لفظ المفعول

ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...

ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...
ان المقضي والمحدوف من كلامهما غير متحقق في بعض الامور...

واذا كان ما يحتاج اليه المنطوق محذوفاً فقد مر ذكره اي فاعتبر
المحذوف من ذكره انقطع ما تعلق بالمدكور عن المذكور كما في قوله
واسئل القرية فان السؤال فيه وان كان واقعاً على القرية لكن عند
التصريح بالمحذوف يتحول السؤال عن القرية الى المحذوف وهو الاله
فلم ان قوله عند التصريح به اي بالاله يعلق بقوله يتحول ثم ان
الاشتباه في بعض المواد بعد ثبوت الامتياز بين مفهومى المحذوف
المقتضى وبين ما يصدران عليه في بعض المواد لا يضر في المطلوب هو ان
المحذوف يغائر المقتضى ان له حكم العبارة فكما كان الزيادة لاجل حكم
شريعى لا لغوى كان قبيل الاقتضاء وكما كان الامر بالعكس كان من قبيل
المحذوف وكما تضحى ارادة العموم كان من قبيل المحذوف وكما لا يتضح كان
من قبيل المقتضى فهذه الاعتبارات انما تحقق بعد تحقق التغاثر
بينها ولولم يكن بينهما تغاثر لما حصلت تلك الاعتبارات فعلم ان التفرقة
بينهما ارجح ثم ان الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لان التخصيص
يعقب التعميم فحيث لا يوجد التعميم لا يوجد التخصيص حتى ان من حلف
لا يشرب ونوى شرباً يادون شراب لا يعمل نيته لان المقتضى على صيغة
المفعول لعموم له عندنا فلا تخصيص له ايضاً وصحة اعتبار شراب و

فان كان ما يحتاج اليه المنطوق محذوفاً فقد مر ذكره اي فاعتبر
المحذوف من ذكره انقطع ما تعلق بالمدكور عن المذكور كما في قوله
واسئل القرية فان السؤال فيه وان كان واقعاً على القرية لكن عند
التصريح بالمحذوف يتحول السؤال عن القرية الى المحذوف وهو الاله
فلم ان قوله عند التصريح به اي بالاله يعلق بقوله يتحول ثم ان
الاشتباه في بعض المواد بعد ثبوت الامتياز بين مفهومى المحذوف
المقتضى وبين ما يصدران عليه في بعض المواد لا يضر في المطلوب هو ان
المحذوف يغائر المقتضى ان له حكم العبارة فكما كان الزيادة لاجل حكم
شريعى لا لغوى كان قبيل الاقتضاء وكما كان الامر بالعكس كان من قبيل
المحذوف وكما تضحى ارادة العموم كان من قبيل المحذوف وكما لا يتضح كان
من قبيل المقتضى فهذه الاعتبارات انما تحقق بعد تحقق التغاثر
بينها ولولم يكن بينهما تغاثر لما حصلت تلك الاعتبارات فعلم ان التفرقة
بينهما ارجح ثم ان الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لان التخصيص
يعقب التعميم فحيث لا يوجد التعميم لا يوجد التخصيص حتى ان من حلف
لا يشرب ونوى شرباً يادون شراب لا يعمل نيته لان المقتضى على صيغة
المفعول لعموم له عندنا فلا تخصيص له ايضاً وصحة اعتبار شراب و

العموم لا يوجب التعميم فحيث لا يوجد التعميم لا يوجد التخصيص حتى ان من حلف
لا يشرب ونوى شرباً يادون شراب لا يعمل نيته لان المقتضى على صيغة
المفعول لعموم له عندنا فلا تخصيص له ايضاً وصحة اعتبار شراب و

قوله ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل

شرب انما يكون لو كان عاما فخص بالنسبة واما كون هذه العبارة من قبل
 الاقتصاء باعتبار ان الشرب يقتضي الشرب فيكون المشرب مراد بالاقضاء
 فلا يجوزنية الخصوص فيه بان يراد مشربا دون مشروب لعدم العموم
 عندنا فيكون حاشا لشرب كل مشروب لخصوصه عليه خلافا للشافعي فان
 المقترض عنه بمنزلة النص يقبل العموم والتخصيص انما يكون فيما يحتمل العموم
 هذه مقدمة اخرى للدليل المذكور انما هو ما سبق للربط وكذلك اي مثل
 الثابت بمقتضى النص الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص هذه الجملة
 لبيان وجه التشبيه لان معنى النص ثابت كونه علة لغة كما مر مما ثبت به
 تناوله لغة وحيث ثبت به تناوله لغة لا يحتمل ان يكون معنى النص غير
 متناول وغير علة لان المعنى شيء واحد فلو قلنا بالتخصيص لا يكون علة
 لهذا الحكم في بعض المواد فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له وهو محال واما الثاني
 باشارة النص فيحتمل ان يكون عاما يحض منه لانه اي ثابت باشارة النص
 ثابت بصيغة الكلام مثل الثابت بالعبارة والعموم باعتبار الصيغة فكما ان
 صيغة العبارة تفيد العموم ثم يجوز تخصيصه كذلك الاشارة تفيد العموم
 يجوز تخصيصها هذه الجملة ما ذكره شمس الائمة الاخرى غيره وقيل الاما
 ابو زيد ومن يحد فخذ انه لا يحتمل التخصيص واعلم ان اصحابنا

قوله ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل

قوله ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل
 العلم ان ما ذكرناه من ان هذه العبارة من قبل

75

ثم وادى الفضا الى منطق ومفهوم وقالوا دلالة المنطوق ما دل عليه اللفظ
اي مدلول اللفظ والافلاحيح تعميم الدلالة الى المنطوق والمفهوم والحل ان الدلالة ليست شقوق ومفهوم
في محل النطق وجعلوا ماسمياء عبارة واشارة واقتضاء من هذا الغيبيل وقالوا
بله احزاب الرش فغيره

[illegible]

وهو المعبر عنه ، ما يخص الشيء بالذكر وسنين ذلك **فصل في المراجعة**

وَمِنَ الثَّامِنِ عَلَى النُّصُوحِ اِى اسْتَدِلُّ بِهَا بِوُجُوهِ اُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ اِى

تلك الوجوه فاستدعيناها اي من تلك الوجوه التي قال بعضهم ان

التخصيص على الشيء باسمه لعلم أي بالاسم الذي ليس بصفة سواء كان اسماً

جس کا ماء فی حدیث افضل من قولہ ہم الماء من الماء والاشیاء الستة

الربوا واسماءها اوجب لخصيص اى خصيص الحكم بالنصوص عليه وهي
بسم الله الرحمن الرحيم

الحكم بما عايناه من اعيان المنصوص عليه وهذا من قبيل عطف التفسير على المدعى

معلوم القلب وهذا فاسد لان النص لم يتناول اى محل لذلك وجب حسم
فيها لغيره فكيف يوجب النص الكفر في ذلك المكان في هذه الايام

حَتَّ النَّفْسَ وَأَشْأَقَايَ مِنْ حَتِّ الْأُنثَى فَإِنَّ النَّفْسَ وَالْإِنثَى مِنْ أَوْصَالِ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والله اعلم بالصواب

ان يقال ان عطف على
العبارة المذكورة سابقا ومن الناس
ولم يقل من العلماء من على ان النسب هو اليعلم
معنى اليعلم لانهم كانوا يتكلمون به في فائدة
منه في اليعلم لانهم كانوا يتكلمون به في فائدة
منه في اليعلم لانهم كانوا يتكلمون به في فائدة

من اجل عمل الجواز في انفسه لا يصح
ان يكون له اجر على نفسه ولا على غيره
ولا يكون له اجر على غيره ولا على نفسه

فإن من سلك الاستدلال لم يوفق فيه ولم يوفق اليه، وقد ورد عليه ما
في الجاهة بعض ما في الجاهة بعض قوله "قوله"

لا ملحق ولا بد في الاربعة بالنسبة الى
 كانت فله
 لا ملحق ولا بد في الاربعة بالنسبة الى
 كانت فله

[illegible]

[illegible]

التناول فحيت لم يوجد تناول كان عدم وجود صفته اولى وقد ائذنة
التخصيص عندنا ان يتامل المستنبطون في علة الحكم فيثبتون الحكم بها

في غير المنصوم عليه لينا الواد رجة المجتهدين وثوابهم وهذا يحصل

اذا ورد النص عام متناولا للجنس **اعلم** ان القائلين بالمفهوم قد ذكروا

شروطها ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق بالحكم الثابت

للمنطوق ولا مساواة له ولا يخرج مخرج العادة ولا يكون المنطوق سوا

المحاذرة، لا بعد المتكلم. ان السامع ما يهمل الذكر المخصوص قال في

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

التأويل وقالوا في أحد دلالات الشرائط أو غير ذلك مما يقتضي تخصيصاً

بالذکر فاعلم ان شرط المفهوم المخالف ان لا يظهر تخصيص المنطوق بالذکر

فائدة غير نفى الحكم عن السكوت عنه ومنها أي من تلقى الوجوه ما

ای وحق قال الشافعی وغره به من ان الحكمه غلق شرط او اصف

في قوله تعالى: "وَاللَّهُ يَخْتَارُ" إشارة إلى اختياره له

الى قسم بوصف خاص وجب لك اي لواحد من العيون والى صافه
اي ذات موصوف بصفة ١٢

نفى الحكم عند عدم الشرط أو الوصف فيكون عدم الحكم المعلق بالشرط

والمقيد بالوصف في غيرها ثابتا عنده بالتعليق والتقسيد ويكون الحكم

المجلد الاول في مسيحية اثنائه وثمانه فخر جاسر حلة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الأصل الذي كان قبل التعليق والتقليد ويتلون كلما شرعياً حتى لا يخرج

الان في الاخرين
مفاتيح
في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

البرية لا تكون لها
أرباب لأن الألبان
مصفى بخص
السائل زودوا
نظام في فنيته
تعتبر بها النسيجي
أفان وصف
ووجه
كبدور

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٦ هـ الموافق ١٨٢١ م

من وجوب الزكوة عن غير مسلم كرسالة الحكماء
 فقال باطل على السؤال ان في القسم الحكماء
 فان انقص من مسلم من القسم عند قوله
 عدم المسلم على السؤال العلوية منقسم في قوله
 ليس في العوالم وقوع المادّة الا في قسم يخص
 لو خرج عند وقوع المادّة الا في قسم يخص
 لكان من منقسم المادّة ايام واليا لغيره
 وبينك والى الجاهل ذلك القسم ذلك لغيره
 اذا دبر ذلك لا يعرفه وقع ذلك لغيره
 شي من هذه الاشياء لان لو كان في القسم
 في القسم لغيره لان لو كان في القسم
 الجسم الذي لا يعرفه لان لو كان في القسم
 مجال الجسم واساره الى على التجزئة والارادة
 تعزها الجسم فانه لا يوصف الشيء للموج والارادة
 كماله والذم فانه لا يوصف من المادّة والارادة
 في الجسم فانه لا يوصف من المادّة والارادة
 في الجسم فانه لا يوصف من المادّة والارادة
 في الجسم فانه لا يوصف من المادّة والارادة

9

[illegible]

عدم الطول ولا تخرج الأمة الكتابية وان لم يوجد الطول لغوات الوصف
على الخواص... اي ذلك المذكور عليه
قيد به الحكم وهو الايمان في قوله تعالى من فتياكم المؤمنين فيصير
هذه الآية مخصصة عند لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وعندنا
لم يدل على نفى الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبة من ان المخصص
يجب ان يكون مؤصلا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبة انه نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ايضاً ان يكون حكماً شرعياً لا عدماً اصلياً والفتي
والفتات الشاب والشابة وسُمي العبد والأمة لهما وان كانا كغيرين لهما
لا يوقران توفيرا للكتاب لرقعها وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط في كونه موجبا لعدم
الحكم عند عدمه لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى ان ما تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكماً شرعياً يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب وجودا موجبا للحكم في الحال ولذلك لا جران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطل اي الشافعي تعليق الطلاق و

[illegible][illegible]

٩١
 قد بان قال: جواب سوال کن مکتوبه
 بوجهین الاول ان تنقیص بطون تطبیق الملائک علی
 والفقاق بالملك عند الشافعي لا يمنع لان اتفاق
 الان مقصود المالك في التقدير والملك غير
 مقصور لان عباد الله من الملائک علی فضل
 الحلف كالشراعتا واما في تقديره غير ان قال
 ان لا تطابق على افعال المكلفين غير مقصور ان قال
 الملائک بذل فالملك ان الملك مستقيم على
 الحلف مع الادب من اجل ان ثبوت الملك
 في الحلف في الزجر غير ممكن لان ثبوت
 ان في فعل الملك استمتاع فلا بد للاقول
 بان الملك جاهل بالواجب من عباد الله
 بان الملك جاهل بالواجب من عباد الله
 بان الملك جاهل بالواجب من عباد الله

بالمالك بالملك قال لا جنية ان تزوجت فانت طالق لان السبب لما كان
موجودا عند التعليق لا بد لا نفاذه من وجود الملك في المحل لا ينفقد
بدون الملك فيشترط الملك في المحل لتقرب السبب ثم يتأخر الحكم الى زمان
وجود الشرط بالتعليق فاذا اخل المحل عن الملك لغى وكذلك جوز الشافعي

[illegible]

التكفير بالمال قبل الحنث لان الوجوب اى وجوب الكفارة حاصل بالسبب
اصله اى اصل الشافعي ووجوب الاداء متراخ عنه اى عن السبب بالشروط
اى بسبب التعليق بالشروط وهذا كتعجيل الدين الموجل ثم انه لما قيد وجوبه
بالمال راد ان يبين وجهه فقال والمالى اى الواجب المالى يحتمل الفصل اى
الفرق بين وجوبه ووجوب الاداء فان من اشترى شيئا الى شهر ثبت الوجوب
بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء الى حلول الاجل فعدم وجوبه الا لايحل
على عدم نفس الوجوب واما الواجب البدني فلا يحتمل الفصل اى الفرق بين وجوب
الاداء ونفس الوجوب بل ليس الوجوب الاداء لان الصلوة مثلا ليست
افعالا معلومة فوجوبها ليس الا وجوب ادائها وهكذا حكم الصوم فعدم وجوب
الاداء فيه يوجب عدم اصل الوجوب ضرورة فلما تاخر وجوب الاداء الى وجوب الشرط
بالاجماع لم يبق اصل الوجوب واذا انتفى اصل الوجوب قبله لا يجوز الاداء قبل
الوجوب ولهذا لا يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث والسري ذلك ان المال يغاثر

والله اعلم
شأننا فقال في القدر
الصدقين وكان من
الرفيع على ملك
السيف باليمين لم يكن
المالك في الفناء لا يهتد
سواء كان حاله ما هو
فقد انه قد انزل
فقد انه قد انزل

الطعام ان لا يوجد في الوصف الذي هو الفعل
شأن العين وهو ان لا يكون
بالاولاد فانهم هم من قولي
الوجوب
هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الفعل هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

الفعل فيجوز ان يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب الاداء الذي هو الفعل
اما البدني فليس الا الفعل فلا ينفك وجوبه عن وجوب دائمه وانا نقول
الواجب

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

بان اقضى رجاء الوصف اذا كان مؤثرا ان يكون علة للحكم كما في قوله تعالى
الزاني والسارق فان وصف الزنا والسرقه مؤثري وجوب الحد والقطع لان
الحكم متى رتب على الاسم المشتق يكون ما خذا اشتقاقه علة له ولا اثر للعلة

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

في النفي اي لا يدل عدمها على عدمه بلا خلاف اذ لم يثبت اختصاصها
فذلك عدم الوصف الذي هو من قولي الوجوب لا يدل على عدم الحكم اذ لم يثبت اختصاصه به
وكون الوصف بمعنى العلة اعلى درجاته وقد يكون بمعنى الشرط كما سياتي

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

وقد يكون اتفاقا وهو ان احواله وهو لا يوجب العدم بلا خلا ولا لو كان
الوصف شرطا اي في معناه وملحقا به فعدمه لا يدل على عدمه ايضا

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

لان عدم الشرط لا يدل على عدم الحكم عندنا فالشرط داخل على السبب نحو
طالق لانه المذكور دون الحكم ففي قوله ان دخلت الدار فانت طالق قد علق

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

قصدا لتطبيق عند الشرط لافي الحال فمنعه اي منع الشرط اي التعليق به السبب
من اتصاله اي السبب بحمله اي محل الحكم وهو المرأة وبدون الاتصال بالحل

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

لا ينعقد المعلق وهو انت طالق في المثال المذكور سببا لوقوع الطلاق فالسبب
وهو انت طالق لا يجعله معدوما ولكن يجعل التعليق مانعا من وصوله الى المحل

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

واذا لم يتصل الى المحل لم يعبر علة لان العلة الشرعية لا تفسر علة قبل وصولها

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

فان قيل لا يوصف بالوجوب
انما هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب
الذي هو من قولي الوجوب

ان تلحقها وكان ينبغي ان يلغوا لان وصوله لما كان مرجوا بوجود الشرط جعلنا
افترض على الحكم
كلاما صحيحا وهذا اي ولان المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لو حلف لا يطلق
لان قيل يلزم القول بتفسير العلة اي بتأخير الحكم عنها لان هذا الخلاف في تخصيص العلة لما هو في الاوصاف المذكورة
فعلق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط في الميم الاولى وهذا مذهب
الشافعي ايضا فيكون الزام عليه وهذا اي خول الشرط في الطلاق والعقاق
نحوها فتاخي الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو ليس
لانه ثبت على خلاف القياس لزم مرة دفع الغبن والضررة متدفع بدونه
في مجرد الحكم بان ينعقد السبب ويتأخر الحكم لحصول المقصود بذلك حيث
يمكن لصاحب الخيار ان يبيع بدون رضا صاحبه ولا يجوز ذلك في السبب لان
دخوله عليه دخول على الحكم لانه تابع للسبب وانما كان ثبوت الخيار في البيع على خلاف
القياس لانه يصير بالشرط قمارا لانه تملك وتعلق التملك بالشرط في مخير القمار ولهذا
لغى النوع عن بيع وشرط ولهذا اي لان الخيار داخل على الحكم دون السبب لو حلف
لا يبيع فباع بشرط الخيار بحيث لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الخيار عن الاعتقاد
واما الطلاق والعقاق فيعتلن الشرط والاصل دخول التعليق على السبب كيلا يختلف
الحكم عن السبب فالشرط فيه ما داخل على السبب وانما ثبت ان التعليق تصرف في
السبب باعدا ما اي السبب اي يمنع وصوله الى المحل الى زمان وجود الشرط لا في حكم
اي السبب كما قال الشافعي في تعليق الطلاق والعقاق بالملك بان قال الاجنبية

قوله ان تلحقها كان ينبغي ان يلغوا لان وصوله لما كان مرجوا بوجود الشرط جعلنا
افترض على الحكم
كلاما صحيحا وهذا اي ولان المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لو حلف لا يطلق
لان قيل يلزم القول بتفسير العلة اي بتأخير الحكم عنها لان هذا الخلاف في تخصيص العلة لما هو في الاوصاف المذكورة
فعلق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط في الميم الاولى وهذا مذهب
الشافعي ايضا فيكون الزام عليه وهذا اي خول الشرط في الطلاق والعقاق
نحوها فتاخي الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو ليس
لانه ثبت على خلاف القياس لزم مرة دفع الغبن والضررة متدفع بدونه
في مجرد الحكم بان ينعقد السبب ويتأخر الحكم لحصول المقصود بذلك حيث
يمكن لصاحب الخيار ان يبيع بدون رضا صاحبه ولا يجوز ذلك في السبب لان
دخوله عليه دخول على الحكم لانه تابع للسبب وانما كان ثبوت الخيار في البيع على خلاف
القياس لانه يصير بالشرط قمارا لانه تملك وتعلق التملك بالشرط في مخير القمار ولهذا
لغى النوع عن بيع وشرط ولهذا اي لان الخيار داخل على الحكم دون السبب لو حلف
لا يبيع فباع بشرط الخيار بحيث لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الخيار عن الاعتقاد
واما الطلاق والعقاق فيعتلن الشرط والاصل دخول التعليق على السبب كيلا يختلف
الحكم عن السبب فالشرط فيه ما داخل على السبب وانما ثبت ان التعليق تصرف في
السبب باعدا ما اي السبب اي يمنع وصوله الى المحل الى زمان وجود الشرط لا في حكم
اي السبب كما قال الشافعي في تعليق الطلاق والعقاق بالملك بان قال الاجنبية

ان تزوجك فانت طالق وان اشتريت عبدا فهو حر وذلك لان التعليق قبل
وجود الشرطين ومن محل الالتزام باليمين الذمة وهي موجودة فاما المالك
المحل فاما بشرط لايجاب الطلاق والعناق وهذا الكلام ليس بايجاب لما ذكرنا فلا
يشترط المالك في الحال وبطل التكفير بالمال قبل الحنث لان اليمين سبب الوجوب
بشرط الحنث لا في نفسها لانها موجبة للبر الكف هو ضد الحنث الموجب للكفارة
والتقديرات حنث فعل كفاية تلك اليمين فيمنع التعليق بالحنث اليمين عن
صيرورها سببا للكفارة في الحال لكنها بعرضية ان تصير سببا فصحت الاضا
فها فقبل ان تصير سببا بالحنث لا يتصور الاداء كما لا يتصور قبل اليمين وفوقه
اي فرق الشافعي بين الواجب المالى والبدني بان يفصل نفس الوجوب عن
وجوب الاداء في المالى فينقضي السبب وان لم يجب الاداء بخلاف البدني ساقط
اي باطل لان حق الله تعالى اي الواجب على العبد في المالى هو العبادات وهو الراد
بقوله فعل الاداء مؤخر اي الفعل لك هو الاداء ويباشر العبد هذا الفعل بخلاف
هو النفس ابتغاء لرضا الله تعالى والمال لا يكون مقصودا في ذلك بل هو المنة
التي يتادى بها الواجب فتصير الحق والمالية كالمدينة في ان المقصود بالوجوب
هو فعل الاداء وان تعليق وجوب الاداء بالشرط يمنع تمام السببية فيهما جميعا
وان وجوب الاداء ينافي نفس الوجوب في البدني ايضا لان نفس الوجوب عبادة

[illegible][illegible]

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة
 ولا يمين به الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة
 ولا يمين به الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة
 ولا يمين به الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

لان قيد الايمان زيادة وصف يجري مجرى الشرط فيوجب في الحكم عند كل

اي القيد في المنصوص عليه وهو كفارة القتل ههنا ويوجب نفيه في

نظائره من الكفارات بيان للنظائر لانها اي الكفارات جنس واحد لا كلها

شعرت للسنة والزجر وهذا كما اتفق فقهاء الايدى بالمرق في الوضوء الى

نظيره وهو التيمم لان كلا منهما طهارة وعندنا لا يحل المطلق على المقيد

وان كان في حادثة واحدة فكيف في حادتين بعد ان يكونا اي المطلق و

المقيد واردين في حكمين مثال الحادثة الواحدة هو الظاهر والحكمها الكفا

بالصوم والكفارة بالطعام واحد الحكمين مقيد والاخر مطلق كما سيجي

والحادثة اعني الظاهر واحدة لا مكان العمل لهما اي بالمطلق والمقيد لا إطلاق

ينبئ عن التوسعة على المخاطب المقيد ينبئ عن التشديد فعند مكان

العمل لهما لا يجوز ابطال واحد منهما في الحادتين يمكن العمل بكل واحد منهما اذ

يجوز ان يكون التوسعة مقصود الشارع في حكم حادثة والتضييق في حكم حادثة

اخرى بخلاف الحكم الواحد في الحادثة الواحدة فانه لا يمكن الجمع بينهما لان

الاطلاق والتقييد يتنافيان فلا يصح ان يكون الحكم الواحد في حادثة واحدة

مطلقا ومقيدا فيجب الحل وتفصيل المقام انه اذا ورد المطلق والمقيد لبيان

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

الطلاق لا يثبت الا باليمين او باليمين
 واليمين هي ما يمين به الانسان
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة

موجبا لتقييد الآخر جري المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده مثل اطعم رجلا و
أكل من رجلا عاريا وإن كان أحدهما موجبا لتقييد الآخر بالذات أو بالاستلزام حل
المطلق على المقيد مثل اعتق عني ربة ولا تملكني ربة كافرة وإن اتخذ الحكم
فأما أن يكون منفيًا أو مثبتًا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان مختلف الحاشي
أو يتحد ففي الأول لأجل عندنا فلا للشك كما مر في المثال في الثاني إيمان يكون
الإطلاق والتقييد في السبب ونحوه أما في السبب فكقولهم ادع عن كل حر وعبد
للمسلمين وادع عن كل حر وعبد وأما في الشرط فمثل قولهم لا تكح الابشهود
ولا تكح الابولي وشاهدك عدل ولا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان فأكراه
ابن مسعود ثلثة أيام متتابعات وقرأة العمة صيام ثلثة أيام لا متتابع
الجمع بينهما ماض ودة أن المطلق موجب أجزاء غير المتتابع لموافقة المأمورية والتقييد
بوجوب عدم أجزاءه لمخالفة المأمورية والسري التفرقة أن الحكم الواحد يجوز
أن يكون له أسبابا مختلفة ولا تراحم في الأسباب وفائدة التقييد للمالئة على
أن المقيد أولى بالسببية فتجب الصدقة عن الكافر بالنص المطلق وعن المسلم
بالنص المقيد بخلاف ما إذا كان الحكم واحدا في حادثة واحدة فإنه يمتنع أن
يكون الصوم مثلا لأعلى صفة التتابع مجزأ وغير مجزأ لأن وجوب الصيام
المتابعة لأن وجوب المقيد يقتضيه عدم وجوب المطلق بالمفهوم بل لأن

قد راجعنا مثل عتق عني ربة ولا تملكني ربة كافرة وإن اتخذ الحكم
فأما أن يكون منفيًا أو مثبتًا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان مختلف الحاشي
أو يتحد ففي الأول لأجل عندنا فلا للشك كما مر في المثال في الثاني إيمان يكون
الإطلاق والتقييد في السبب ونحوه أما في السبب فكقولهم ادع عن كل حر وعبد
للمسلمين وادع عن كل حر وعبد وأما في الشرط فمثل قولهم لا تكح الابشهود
ولا تكح الابولي وشاهدك عدل ولا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان فأكراه
ابن مسعود ثلثة أيام متتابعات وقرأة العمة صيام ثلثة أيام لا متتابع
الجمع بينهما ماض ودة أن المطلق موجب أجزاء غير المتتابع لموافقة المأمورية والتقييد
بوجوب عدم أجزاءه لمخالفة المأمورية والسري التفرقة أن الحكم الواحد يجوز
أن يكون له أسبابا مختلفة ولا تراحم في الأسباب وفائدة التقييد للمالئة على
أن المقيد أولى بالسببية فتجب الصدقة عن الكافر بالنص المطلق وعن المسلم
بالنص المقيد بخلاف ما إذا كان الحكم واحدا في حادثة واحدة فإنه يمتنع أن
يكون الصوم مثلا لأعلى صفة التتابع مجزأ وغير مجزأ لأن وجوب الصيام
المتابعة لأن وجوب المقيد يقتضيه عدم وجوب المطلق بالمفهوم بل لأن

فإن كان المقيد موجبا لتقييد الآخر جري المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده مثل اطعم رجلا و
أكل من رجلا عاريا وإن كان أحدهما موجبا لتقييد الآخر بالذات أو بالاستلزام حل
المطلق على المقيد مثل اعتق عني ربة ولا تملكني ربة كافرة وإن اتخذ الحكم
فأما أن يكون منفيًا أو مثبتًا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان مختلف الحاشي
أو يتحد ففي الأول لأجل عندنا فلا للشك كما مر في المثال في الثاني إيمان يكون
الإطلاق والتقييد في السبب ونحوه أما في السبب فكقولهم ادع عن كل حر وعبد
للمسلمين وادع عن كل حر وعبد وأما في الشرط فمثل قولهم لا تكح الابشهود
ولا تكح الابولي وشاهدك عدل ولا ففي الأول لأجل وفي الثاني إيمان فأكراه
ابن مسعود ثلثة أيام متتابعات وقرأة العمة صيام ثلثة أيام لا متتابع
الجمع بينهما ماض ودة أن المطلق موجب أجزاء غير المتتابع لموافقة المأمورية والتقييد
بوجوب عدم أجزاءه لمخالفة المأمورية والسري التفرقة أن الحكم الواحد يجوز
أن يكون له أسبابا مختلفة ولا تراحم في الأسباب وفائدة التقييد للمالئة على
أن المقيد أولى بالسببية فتجب الصدقة عن الكافر بالنص المطلق وعن المسلم
بالنص المقيد بخلاف ما إذا كان الحكم واحدا في حادثة واحدة فإنه يمتنع أن
يكون الصوم مثلا لأعلى صفة التتابع مجزأ وغير مجزأ لأن وجوب الصيام
المتابعة لأن وجوب المقيد يقتضيه عدم وجوب المطلق بالمفهوم بل لأن

٩٩
قوله اذا لا يصوراه فكان الاخله
فما ضرورة كالنطق فضا
فصايم شهم من

والاخذوا بحبله عليه شئنا ان نتخذهم
والاخذوا بحبله عليه شئنا ان نتخذهم

الاسرار جسيما، حقا

ملفوظات حضرت امام محمد باقر علیه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فانها يدل صريحا على ان

التقديم شرط فيه وذلك يقتضى اجلاء الصيام عن المسيس ^{لا يتصور التقديم}

بدون الإخلال وذلك أي شرط التقديم منصوص عليه في الاعتناق وهو قوله

أما علماء الصيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقد روي عنه أنه قال: **الصيام كما علمت دون الإطعام قال الله**

فمن كان منكم غافلاً فليذكر

وَإِطْعَامُ سَبْعِينَ مِائَةَ أَلْفٍ نَفْسٍ زَكَاةً أَحْسَنُ مِنْهُ لَمَنَ كَسَبَهَا وَأَنزَلَ فِيهَا رُوحَهُ قُلْ لِّمَنِ الْقُرْآنُ لِمَن آمَنَ يَأْتِيهِ الْهُدَىٰ وَالْكُرْهُنَ مَحْذُورَاتٍ لِّمَن نَّبَذَ الْكِتَابَ أُمُوتٌ لِّمَن كَفَرَ

من الأجل، ولم يجز سراط التقديم فيه حملا له على أخوية لاهما كما حلفا

نعم انهم يجوز اهل المطلق على قصد في خمسين محققين وعلم ايضا وجه ما ذ

اليه من وجوب الاستينافا فإنه لما وجب الاخلاء بالاقتضاء فقد وجب امران
 اثنان في هذا العمل الى غير ذلك من غير ان يكون في الصوم والاعتاق

التقديم والاحلاء وقد عجز عن الاول وقد رعى على الثاني فيجب عليه ما قدر عليه

وذلك بالاستيناف ولا يدل عدم جواز الجماعة قبل التكفير في الاطعام على

شترط التقديم لان ذلك الامر آخر وهو اقبل قديمته على الصيام والاعتما

قبل الإطعام فيمنعني يتقبل الكفارة منه الله وكذلك أي مثل دخول الإطلا

التي قدس في الحكم وخلص في السبب في فعلها فانها اذا دخلت الامانة والقدرة

والتقية" من اجل المصلحة
من اجل المصلحة

و فی سبب چری مواجدها ای که منصفی و مفیدی سبب ای طریق و

ملوك فانه التقييد ما من ابيان وهو اولوي المصيد في السببيه كما قلنا

فمن صدقة الفطرة يجب دفعها عن العبد الكافر بالنص المطلق الواقع باسم العبد

البركة في كل وقت

مجلس

لدرج الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي

١٠٢

في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي

في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي

والحوادث الخاصة من غير قصر عليها كاية الظهار نزلت في خولة امرأة اوس بن
صامة واية اللعان في هلال بن امية ونحوها وما قالوا من انه لو كان ما
للسبب غيره لجاز تخصيص السبب عنه بالاجتهاد لان نسبة العالم الى جميع الافراد
على السواء وما يطابق الجواب السؤال فدفعه بانه يجوز ان يعلم دخول بعض افراد
تحت الارادة قطعا بحيث لا يحتمل التخصيص بدليل يدل عليه ومعية الطابقة
هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وقد يحصل مع زيادة وجوب للطابقة بمعنى
المساواة عموما وخصوصا ممنوع ثم اعلم ان ورود اللفظ بعد السؤال والحادث
اذا كان له تعلق بهما على اربعة اقسام لانه اما ان لا يكون مستقلا او يكون وا
كان مستقلا فاما ان يخرج فخرج الجواب قطعا ولا بل ظاهر مع احتمال كونها مبتدأ
الكلام او بالعكس ففي الثلاثة الاول يحمل على الجواب وفي الرابع على الابتداء والى
هذا اشار بقوله وعندنا انما يختص بسببه اذ لم يكن مستقلا بنفسه اى لا يكون
كلاما مفيدا بدون اعتبار السؤال والحادث كقولهم نعم فانه يقر ما سبق من كلام
موجب او منفى استفهما او خبرا وقد يقام في العرف كل منهما مقام الآخر وهذا
مثال للقسم الاول او خرج العام فخرج الجزاء فان الكلام لما جعل جزاء لما تقدم كان
المتقدم سببا لوجوبه فيتعلق به الحكم لان الحكم يتعلق بعللة ضرورة كقول الربوب
سمى رسول الله عم فبعد فانه لما خرج فخرج الجزاء للمهموب دلالة الفاعل يتعلق

في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي

في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي
في قول الفاء الراء على سبب الالف في علمه حاشيته شمل كوهي

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
 السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد السهم ولا الكلمة الفائدة
 فكان معناه سهمي فنجب للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم
 لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج مخرج الجزاء اعم من ان يكون
 عاما او غيره او خرج مخرج الجواب كالمدة عوالى الغداء بان يقول له الداعي تعال
 معي فيقول المدعو والله لا اتعدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الله
 حمله على الغداء المدعو اليه فهو قرينة مانعة من اجراء العام على عمومهم حينئذ
 لو تعدى معه بعد ذلك لا يثبت وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
 على قدر الجواب وهو لا اتعدى بان قال والله لا اتعدى اليوم بزيادة لفظ اليوم
 قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير الى
 زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
 فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يثبت بالتعدى وذلك
 اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او بدونه ولو عني به الجواب صحت
 ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
 تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها ما هي من الوجوه
 الفاسدة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من لاسلف له على ما في التحقيق

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
 السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد السهم ولا الكلمة الفائدة
 فكان معناه سهمي فنجب للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم
 لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج مخرج الجزاء اعم من ان يكون
 عاما او غيره او خرج مخرج الجواب كالمدة عوالى الغداء بان يقول له الداعي تعال
 معي فيقول المدعو والله لا اتعدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الله
 حمله على الغداء المدعو اليه فهو قرينة مانعة من اجراء العام على عمومهم حينئذ
 لو تعدى معه بعد ذلك لا يثبت وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
 على قدر الجواب وهو لا اتعدى بان قال والله لا اتعدى اليوم بزيادة لفظ اليوم
 قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير الى
 زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
 فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يثبت بالتعدى وذلك
 اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او بدونه ولو عني به الجواب صحت
 ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
 تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها ما هي من الوجوه
 الفاسدة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من لاسلف له على ما في التحقيق

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
 السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد السهم ولا الكلمة الفائدة
 فكان معناه سهمي فنجب للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم
 لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج مخرج الجزاء اعم من ان يكون
 عاما او غيره او خرج مخرج الجواب كالمدة عوالى الغداء بان يقول له الداعي تعال
 معي فيقول المدعو والله لا اتعدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الله
 حمله على الغداء المدعو اليه فهو قرينة مانعة من اجراء العام على عمومهم حينئذ
 لو تعدى معه بعد ذلك لا يثبت وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
 على قدر الجواب وهو لا اتعدى بان قال والله لا اتعدى اليوم بزيادة لفظ اليوم
 قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير الى
 زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
 فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يثبت بالتعدى وذلك
 اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او بدونه ولو عني به الجواب صحت
 ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
 تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها ما هي من الوجوه
 الفاسدة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من لاسلف له على ما في التحقيق

قوله **عبدى** **و** **عبدى** **ح** **وان** **العق** **يتعلق** **بالشرط** **لانه** **اي** **قوله**
عبدى **ح** **حق** **التعليق** **بالشرط** **قاصر** **وان** **تم** **بنفسه** **لانه** **لم** **يد** **كوله**
شرطا **عليه** **فيكون** **قاصر** **بالنسبة** **الى** **التعليق** **بالشرط** **وقد** **عطى** **على** **العلق**
بالشرط **فيثبت** **الشرط** **للافتقار** **حتى** **يقال** **ان** **دخلت** **الدار** **بانت** **طالق**
وعمره **طالق** **لا** **يتعلق** **الثانية** **بالشرط** **بل** **تجز** **طالق** **عمره** **لانه** **لو** **قصد** **التعليق**
لا **تقصر** **على** **عمره** **لان** **خبر** **الاول** **يصح** **خبر** **لها** **فصل** **في** **الامر** **وهو** **اي** **الامر**

من قيل الوجه الاول اي القسم الاول وهو الخاص من القسم الاول وهو
 المذكور باعتبار الصيغة واللغة مما ذكرنا من الاقسام كلمة من في المواضع
 الثلاثة للتبيين وفي الرابع للبيان **واعلم** ان الامر يطلق على نفس صيغة
 الفعل صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة وطلب الفعل
 بالطريق المذكور على هذا قيل في تعريفه الامرا قضاء فعل غير كونه
 الاستعلاء واما ما قيل الامر قول القائل بطريق الاستعلاء افضل فحمل المعنى
 لان القول يطلق بمعنى القول وبمعنى المصدر على الاول يكون افعلا لا مفعولا
 والمراد من الامر هي الصيغة الامر كما قال فان صيغة الامر لفظ خاص اي
 مخصوص بمعناه من تصاريف الفعل وضع لمعنى خاص اي مخصوص بلفظة
 وهو طلب الفعل واللفظ الدال على المعنى المعين المعلوم لا يكون الا خلاصا

قوله **عبدى** **و** **عبدى** **ح** **وان** **العق** **يتعلق** **بالشرط** **لانه** **اي** **قوله**
عبدى **ح** **حق** **التعليق** **بالشرط** **قاصر** **وان** **تم** **بنفسه** **لانه** **لم** **يد** **كوله**
شرطا **عليه** **فيكون** **قاصر** **بالنسبة** **الى** **التعليق** **بالشرط** **وقد** **عطى** **على** **العلق**
بالشرط **فيثبت** **الشرط** **للافتقار** **حتى** **يقال** **ان** **دخلت** **الدار** **بانت** **طالق**
وعمره **طالق** **لا** **يتعلق** **الثانية** **بالشرط** **بل** **تجز** **طالق** **عمره** **لانه** **لو** **قصد** **التعليق**
لا **تقصر** **على** **عمره** **لان** **خبر** **الاول** **يصح** **خبر** **لها** **فصل** **في** **الامر** **وهو** **اي** **الامر**

قوله **عبدى** **و** **عبدى** **ح** **وان** **العق** **يتعلق** **بالشرط** **لانه** **اي** **قوله**
عبدى **ح** **حق** **التعليق** **بالشرط** **قاصر** **وان** **تم** **بنفسه** **لانه** **لم** **يد** **كوله**
شرطا **عليه** **فيكون** **قاصر** **بالنسبة** **الى** **التعليق** **بالشرط** **وقد** **عطى** **على** **العلق**
بالشرط **فيثبت** **الشرط** **للافتقار** **حتى** **يقال** **ان** **دخلت** **الدار** **بانت** **طالق**
وعمره **طالق** **لا** **يتعلق** **الثانية** **بالشرط** **بل** **تجز** **طالق** **عمره** **لانه** **لو** **قصد** **التعليق**
لا **تقصر** **على** **عمره** **لان** **خبر** **الاول** **يصح** **خبر** **لها** **فصل** **في** **الامر** **وهو** **اي** **الامر**

1

[illegible]

ثبت ان صيغة الامر من قبيل الحاصل المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال
لغيره المذكور

صحيح لان المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور

في الدليل مجموع على المعنى للعلوم لكل واحد وما الباع على ذكر لفظ الخاص

في موضعين فلتنبيه على ان الاختصاص بين لفظ الامر ومعناه من الجانبين
 في لفظ الامر

فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه ويكون غرضه من هذا القول

هـب الى شراكه بين الوجوب والندب الاباحة وغيرها وكذا لا يوجد هذا

معنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى أحد المترادفين في ضمن الآخر ويكون فيه رتبة على

وَعَلَّمَ أَنَّهُ يُوجَدُ الْوُجُوبُ فِي الْفِعْلِ أَيُّ شَيْءٍ أَلُوَّجُوبُ بِأَفْعَالِ الشَّيْءِ فَلَا يَكُونُ الْوُجُوبُ

الزمام وقيل مشترك بين الووب والندب والإباحة والبراءة

هو المفعول عن الأفعلى قيل مشترك بين الثلاثة الأول بالاشتراك اللفظي وبما

ان يجعل حقيقة الاذن وهو مذاهب الرقة من الشيعة وقيل بن الاذن

ظن كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة في الطلب قال جماعة

من العلماء منهم القابلاوني والقرائي ونقل عن الأشعري انه لا حكم بدون

ببريه الا توقف قالوا لانكرا انه حقيقة في الوجب فقط وفي الدب

[illegible][illegible][illegible]

فقط وفيها معا وقال عامة المعتزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز والندب التاديب كقولهم كل بما يليك والارشاد كقولهم فاستشبه
والاباحة والتهديد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
بسلايم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونوا ابردة
والاهانة نحو ذق لذاتك العزيز الكريم والسبوة والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انهم ملقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاصة والاحقار
للعامة ايضا والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب
الاخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الا بدليل اما استثناء من الاحتياط
ضمننا وعن الالزام والدليل يحتمل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقيله سواء فمن قال ان موجه الوجوب قبل الخطر
فصامتهم على انه الموجب بعده ومن قال ان موجه التوقف والندب
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعده وذهب طائفة من اصحاب الشافعية الى
موجهه قبل الخطر الوجوب بعده الاباحة ولا موجه له اي للامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى ذلك

فقط وفيها معا وقال عامة المعتزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز والندب التاديب كقولهم كل بما يليك والارشاد كقولهم فاستشبه
والاباحة والتهديد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
بسلايم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونوا ابردة
والاهانة نحو ذق لذاتك العزيز الكريم والسبوة والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انهم ملقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاصة والاحقار
للعامة ايضا والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب
الاخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الا بدليل اما استثناء من الاحتياط
ضمننا وعن الالزام والدليل يحتمل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقيله سواء فمن قال ان موجه الوجوب قبل الخطر
فصامتهم على انه الموجب بعده ومن قال ان موجه التوقف والندب
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعده وذهب طائفة من اصحاب الشافعية الى
موجهه قبل الخطر الوجوب بعده الاباحة ولا موجه له اي للامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى ذلك

والاصحاب منك باشياء

من العائد الى المنة لجعل الربط بينها وذا لم يكن جائزا اول ذلك باسم المضمون وهذا هو اليمين المقبول المعقول بحكم الزاخر عبد القادر

١٠٨

لا

لا

لا

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر بتركزه وهو قول بعض الشافعية وقال المرغباني واختاره

ابو اسحاق الاسفرائي وغيرهما انه بوجوب التكرار المستوعف لجميع العمومات
بعض اصحاب الشافعية انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ويرى هذا عن الشافعية
والفرق بين الموحى والمحتمل ان الموجب يثبت من غير شبهة والمحتمل لا يثبت

بدونها واعلم ان الاحتمال النفي هو الاحتمال الذي هو بمنزلة احتمال
المشترك لغرضه وهذا عندنا وهو ثابت عند بعض اصحاب الشافعية اما الاصل
الذي هو بمنزلة احتمال المجاز فثبت عندنا ايضا والحاصل ان لفظ المشترك

كما انه من حيث هو محتمل كذلك لفظ الامر في التكرار عندهم وكما ان الكلمة
من حيث هي غير محتملة للعمل على المعنى المجاز كذلك لفظ الامر في التكرار عندنا وان
صح حملها عليه بحسب القرينة الخارجية والقرينة في المشترك انما هو للتعين في

انجاز للضرر عن الحقيقة لان لفظ الامر صيغة اختصت تلك الصيغة لاجل معناها
من طلب الفعل متعلق بقولها اختصت اى الامر مختص من المطلب منك الفعل ومحتمل
ان يكون بيانا للصفة ولما كان هذا القدر من البيان قد ذكره القائلون بان الامر

للتكرار بانضمام مقدمة وهي انه يدل على مصدره فكم اعلمت من انه مختص
بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر بتركزه وهو قول بعض الشافعية وقال المرغباني واختاره

ابو اسحاق الاسفرائي وغيرهما انه بوجوب التكرار المستوعف لجميع العمومات
بعض اصحاب الشافعية انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ويرى هذا عن الشافعية
والفرق بين الموحى والمحتمل ان الموجب يثبت من غير شبهة والمحتمل لا يثبت

بدونها واعلم ان الاحتمال النفي هو الاحتمال الذي هو بمنزلة احتمال
المشترك لغرضه وهذا عندنا وهو ثابت عند بعض اصحاب الشافعية اما الاصل
الذي هو بمنزلة احتمال المجاز فثبت عندنا ايضا والحاصل ان لفظ المشترك

كما انه من حيث هو محتمل كذلك لفظ الامر في التكرار عندهم وكما ان الكلمة
من حيث هي غير محتملة للعمل على المعنى المجاز كذلك لفظ الامر في التكرار عندنا وان
صح حملها عليه بحسب القرينة الخارجية والقرينة في المشترك انما هو للتعين في

انجاز للضرر عن الحقيقة لان لفظ الامر صيغة اختصت تلك الصيغة لاجل معناها
من طلب الفعل متعلق بقولها اختصت اى الامر مختص من المطلب منك الفعل ومحتمل
ان يكون بيانا للصفة ولما كان هذا القدر من البيان قد ذكره القائلون بان الامر

للتكرار بانضمام مقدمة وهي انه يدل على مصدره فكم اعلمت من انه مختص
بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر بتركزه وهو قول بعض الشافعية وقال المرغباني واختاره

ابو اسحاق الاسفرائي وغيرهما انه بوجوب التكرار المستوعف لجميع العمومات
بعض اصحاب الشافعية انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ويرى هذا عن الشافعية
والفرق بين الموحى والمحتمل ان الموجب يثبت من غير شبهة والمحتمل لا يثبت

بدونها واعلم ان الاحتمال النفي هو الاحتمال الذي هو بمنزلة احتمال
المشترك لغرضه وهذا عندنا وهو ثابت عند بعض اصحاب الشافعية اما الاصل
الذي هو بمنزلة احتمال المجاز فثبت عندنا ايضا والحاصل ان لفظ المشترك

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر بتركزه وهو قول بعض الشافعية وقال المرغباني واختاره

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر بتركزه وهو قول بعض الشافعية وقال المرغباني واختاره

[illegible]

من اطلب منك الفعل فوجب القول العموم في الافراد والتكرار في الازمان و
 العموم وان لم يستلزم التكرار كما في قوله طلق نفسك الجواز ان يقصد العموم

دون التكرار إلا ان اומר الشرع مما يستلزم فيها العيود التكرار لانها تقع في
اوقات مختلفة فلذا اقتصر في التجديد المبحث على التكرار كان المتوهم ان يتوهم
انه يوجب التكرار دفعه بقوله لكن لفظ الفعل المفهوم من صيغة الشرط والفرع
يقع على الواحد الحقيقي والاعتباري فلا يحتمل العدد اذ هو كونه محضه والكثير من
حيث انه كثير ليس بواحد ولا نسلم كون الامر مختصرا من قولنا اطلب منك
الفعل بان يكون الفعل مع فاللام الاستعراق ولهذا اى لاجل ان الامر لا يوجب
التكرار ولا يحتمله قلنا في قول الرجل لامراته طلق نفسيك انه يقع على الواحد

التفوي واحدة واثنان اولم ينوشيا ولا تعلنية اثنين فيه اى فى هذا القول
لا فيه اى نية التفتين وقد ذكر الضمير باعتبار ما والمذكور عدد محض والنية انما
تعمل فى محتملا اللفظ واللفظ لا يحتمل العدد المحض كما علمت وهذا اذا كانت
المراة حرة لان ثنتين ليس بعدد حقيقة ولا اعتبارا فى طلاقها الا ان تكون
المراة المطلقة امة لان ذلك العلم من جنس طلاقها اى الامة فصار العلم من
طريق الجنس واحد لان المجموع من حيث هو مجموع واحد اعتبارا يقال الحيوان
جنس واحد من الاخصا من الطلاق جنس واحد من التصرف لان المصدر لا يدل على

[illegible][illegible]

عبارة عن لزوم وقوعها في ذلك الوقت لشرف فيه وشرط الاداء اذا لم يقع
الاداء بدونه مع انه غير داخل في مفهوم الاداء ولا مؤثر في وجوده وليس
للمؤدى لان المختلف باختلاف الوقت هو صفة الاداء والقضاء لانفس المؤدى
ولا يستفاد الشرطية من الظرفية اذ لا يلزم من كون الشيء ظرفا لشيء ان يكون
شرط الغية فلا يلزم ان يكون قوله وشرط الاداء لغوا بعد ذكر انه ظرف للمؤدى
على ان الوعاء مثلا ظرف لما فيه وليس بشرطه وسببا للوجوب اى لوجود
اى لزوم تلك الهيئة مرتب عليه حتى كانه المؤثر فيه بالنظر الى تيسير امر
الله تعا على العباد ليربط الاحكام مع الاستبانة لظاهر كمالك بالنسبة والقدماء
على ان السبب نعم الله تعا واختلاف العباد باختلاف نعم الله تعالى وهو اى نوع المؤدى
وقت الصلوة الا ترى انه اى وقت الصلوة يفضل عن الاداء اى اذا دى الصلوة
واكتفى فيه على تقدير الفروض بفضل الوقت عن الاداء فكان وقت الصلوة ظرفا
للمؤدى كما علمت من معنى الظرف لامعيار لانه عبارة عن زمان يكون للمؤدى
واقعا فيه ومقدرا له حتى يزداد بطول الوقت وينقص بنقصه كالكيل في الكيلة
والاداء يقوت بغواته اى الوقت فكان الوقت شرط الاداء لان عدم اختلاف
المؤدى صورته ومعه في الوقت وبعد مع اختلاف صفة الاداء والقضاء
على ان التقاوة باعتبار الوقت فكان شرط للاداء والاداء اى للمؤدى مختلف

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

صفة الوقت فان الاداء في الوقت الصحيح كامل وفي الناقص ناقص هذا
علامة السببية كالمالك يتغير بتغير سببه وهو البع حتى يسرى صحة
البيع ونساده فيه والاصل في اختلاف الحكم ان يكون باختلاف السبب وان
جازا ان يكون باختلاف الظرف والشرط فان قيل الكلام في كون الوقت سببا
للعوض والله انبثته هو انه سبب للمود اجيب عنه بان تغير المود
بتغير الوقت علامة لكونه سببا لوجوبه وبفسد التعجيل اي تعجيل الاداء
قبله اي قبل الوقت فكان الوقت سببا وهذا علامة اخرى لكونه سببا
وقد يقال ان احتمال الشرطية قائم الا ان الدليل السابق يرجح جانب السببية
كالمشرك يصلح دليلا على احد مدلوليه بمعونة القرينة ولما كان بين ظرفية
كل الوقت وسببته منافاة لان مقتضى الظرفية الاحاطة ومقتضى السببية
التقدم اشارة الى دفعه بقوله والاصل في هذا النوع اي في وقت الصلوة انه
الضمير للشان لما حمل الوقت ظرا للمود وسببا للوجوب لم يستقر ان يكون كل
الوقت سببا لان ذلك اي كون كل الوقت سببا يوجب قوالت الظرفية او السببية
فانه اما ان يراد معنى السببية فلزم تاخير الاداء عن الوقت لانه لا اعتبار للسبب
قبل تمامه فلا يتحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصح الاداء قبله وهو
باطل لا يطله معنى الظرفية واما ان يراد معنى الظرفية واديت الصلوة في الوقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

فلنرم تقديم اى الاداء على السبب لا يقال السببية بالنسبة الى الوجوب
والظرفية بالنسبة الى الاداء فلان ما فاة لا اختلاف المنسوب اليه لا نا
نقول لما كان الاداء موقوفا على الوجوب الموقوف على السبب نتحقق
المفااة قطعاً فوجب ان يجعل بعضه في بعض الوقت سبباً وهو اى
ذلك البعض الجزء الذى اتصل به الاداء فاذا اتصل الاداء بالجزء الاول
كان اى الجزء الاول هو السبب لعدم مزاحمة الغير والاى وان لم يتصل
به الفعل ينتقل السببية الى الجزء الذى يليه اى الى الجزء الاول ثم ان اتصل
به الاداء يقرر السببية عليه والا انتقل الى ما يليه وهلم جر الى آخر الوقت
لان دليل القول وهو الجزء الذى انخر لما وجب نقل السببية عن الجملة اى حصة

الوقت ای کلمه

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وليس بعد الجملة جزء مقدرا في معلوم القدر كالربع والخميس فوجب
الاقتصار على الادنى وهو الجزء الذي لا يتجزأ اذ هو متيقن والرائد
منه مشكوك والجزء المتصل اقل من غيره اذا اصل اقصا السبب

بالسبب ولم يحز تقريره ^{في} معنى السببية على ما سبق قبيل الاداء
اي على جميع الاجزاء المتقدمة على الاداء ^{منه} حتى لا يلزم انتقال السببية من
جزء الى اخرى والاقتصار على البعض الذي اقصيه مسببه لان ذلك

تقريره السببية على الاجزاء المتقدمة على الاداء يؤدى الى القفطى له
 التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل الى الكثير بلا دليل واعلم ان النظر

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

هو مطلق الوقت واما السبب فكل الوقت ان آخر الفرض عزوقته و
هذا وان كان تخطبا عن القليل الى الكثير لكن بالدليل لزوال الضرر
الصارفة عن العمل بالاصل كما سياتي والا فالبعض الادنى وليس مطلق
الوقت سببا لتحقيق المطلق في ضمن الكل ولا يتحقق الاداء بعد الكل
فلا يكون المطلق سببا وليس الجزء الاول متعينا للسببية والا لما
وجبت الصلوة على من صار اهلا لها في آخر الوقت لا الجزء الاخير
والا لما صح الاداء في اول الوقت ثم كذلك اي كانتقالة السببية من
الجزء الاول الى الثاني ينتقل السببية من الثاني الى الثالث وكذلك

[illegible][illegible]

[illegible]

فيه الاداء المفروض عند زفوه والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتم بالتاخير الى اخر الجزء لانه
 يفوت شرط الاداء وهو الوقت فنعين السببية فيه اى في اخر الوقت
 لما اى الجزء الذى يلى اى اتصل بذلك الجزء الشروع فى الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اى جزء يحتمل انتقال السببية اليه اى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

عليه كذا ان كان مقما فيه وجبت عليه صلاة الاقامة وان كان
مسافرا فيه وجبت صلاة السفر عليه ويعتبر صفة ذلك الجزء
في الصحة والفساد فان كان ذلك الجزء صحيحا اي غير موصو بالكره
كما اي كجزء الذي في وقت الفجر وجب الفرض بذلك الجزء كاملا
فاذا اعترض الفساد اي في الوقت بطلوع الشمس في الفجر بطل الفرض
عندنا خلافا للشافعي لانه وجب كمالا فلا يتادي ناقصا وان كان
ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما
اي كجزء الذي في وقت صلاة العصر يستأنف في وقت الاحرام

[illegible][illegible]

في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...

الجملة لبيان ان ترتيب الجزاء انما هو على هذا التقدير لا على تقدير
شروع الفرض في اول الوقت وامتداده الى اخره كما ينبغي وجباة
جواب ان فيناد بصفة نقصان اي بالشروع الواقع في الوقت
الناقص لا ينادى الواجب كما لزم فاذا غربت الشمس بعد الشروع
لم ينقض لم يفسد لما بعد الغروب ليس بناقض بل كامل كذا
في الشرح ولا يلزم على هذا المذكور ما في صورة هي اذا ابتدء العصر
يعني الصلوة في اول وقته ثم مداه الى العصر الى ان غربت الشمس ولا
محال تدخل فيه وقت الغروب الذي نهي عن الصلوة فيه كما نهي عن وقت
الطلوع ومع هذا لا يفسد صلواته مع انه لم يتأدى كما شرع فانه
اي العصر لا يفسد لان الشرع جعل له اي للمكلف حق شغل كل الوقت
بالاداء متعلق بالشغل وهذا لا زال اصل ان يكون العبد مشغولا

في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...

في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...

في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...
في وقت الصلاة في كل وقت من الأوقات...

بخدمته ربه في جميع الاوقات لا سيما في اوقات الصلوة فجعل
 الشرع ما يتصل به بالوقت من الفساد بيان لما بالبناء اي بسبب
 بنائه على العزيمة بازيات بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
 عفو الا الاحتراز عن ذي عذ الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
 العزيمة متعذرا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is dense and fills most of the page, with some lines written in a larger, bolder script at the top. The page is numbered '1' in the top right corner.

[illegible]

الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
الملازمة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية فهذا الوقت
مع تنافي لوازمه لا يتقال السببية عن الكل الى الجزء اي اذا زالت الميزة
الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء فوجب العمل بالاصل وسببية كل
الوقت ولا فساد فيه فوجب الواجب بصفة الكمال على فوسيم
الذي هو كل الوقت فلا تبادى ذلك الواجب بصفة النقصان بل ان
يقضية الاوقات الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء
والغروب بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في تلك
الاوقات فان قلت السبب هو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العباداة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فان قيل ان السبب هو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العباداة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فان قيل ان السبب هو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العباداة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذين الوقتين الفوائت فالمراد هو قضاءها بعداء الفجر
 قبل الطلوع وبعد العصر من يومه قبل الغروب بقدرته ما سبق
 والحاصل ان المفهوم من كتب الصلوة كان احدهما عدم صحة قضاء
 الفوائت وقت الغروب وثانيهما صحة عصر يوم فيه مع كراهيته
 وقد ذكر في بعض كتب الفرع ما يخالف البعض من الحكمين المذكورين
 والنوع الثاني من انواع المقيد بالوقت ما اى نوع جعل الوقت
 معيارا له اى مقدار الواجب بان يكون مساويا له وسببا لوجوبه
 ولما كان الوقت شرطا للاداء في كل موقت اكتفى به عن ذكره وهو اى
 الوقت المعيار وقت الصوم الا ترى ان اى الصوم قدر برباى بالوقت
 حتى يزداد الصوم بزيادة الوقت وينقص بقضاؤه فكان معيارا له

فقد كان الوقت
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له

فقد كان الوقت
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له

فقد كان الوقت
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له

فقد كان الوقت
 جازيا حال كونه من جنس الوقت
 انما هو من جنس الوقت
 سببا لوجوبه
 معيارا له

لا يطرفا واضيف الصوم اليه اي الوقت فكان تشبيها له واعلم
ان اول جزء من اجزاء كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سببية كل اليوم لانه يستحيل اداء الصوم في ذلك اليوم
لوجوب تاخير المسبب عن السبب فاعلم ان هذا فاعلم ان اقل اواب
الصوم من اقل الوقت في الصوم معياره وسبب الوجوب فيه تسامح
صرح به ابن الهمام في فقه القدير ولم يوجدها وهو ان الوجوب وان
اعتبر في اول الجزء لكنه لا بد ان يكون باقيا الوقت الفراع من اداء
المؤدى حتى لو شرع في الاداء وفسده قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقيا في ذمته وانما يخرج عن العمد بعد الاتيان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الاداء وقت الوجوب باعتبار احد وثيرة وبقائه
فيه بمعنى انه لم يفرغ ذمته الا بعد الاتمام وهذا الاعتبار يجوز

لا يطرفا واضيف الصوم اليه اي الوقت فكان تشبيها له واعلم
ان اول جزء من اجزاء كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سببية كل اليوم لانه يستحيل اداء الصوم في ذلك اليوم
لوجوب تاخير المسبب عن السبب فاعلم ان هذا فاعلم ان اقل اواب
الصوم من اقل الوقت في الصوم معياره وسبب الوجوب فيه تسامح
صرح به ابن الهمام في فقه القدير ولم يوجدها وهو ان الوجوب وان
اعتبر في اول الجزء لكنه لا بد ان يكون باقيا الوقت الفراع من اداء
المؤدى حتى لو شرع في الاداء وفسده قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقيا في ذمته وانما يخرج عن العمد بعد الاتيان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الاداء وقت الوجوب باعتبار احد وثيرة وبقائه
فيه بمعنى انه لم يفرغ ذمته الا بعد الاتمام وهذا الاعتبار يجوز

الوقت في كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سببية كل اليوم لانه يستحيل اداء الصوم في ذلك اليوم
لوجوب تاخير المسبب عن السبب فاعلم ان هذا فاعلم ان اقل اواب
الصوم من اقل الوقت في الصوم معياره وسبب الوجوب فيه تسامح
صرح به ابن الهمام في فقه القدير ولم يوجدها وهو ان الوجوب وان
اعتبر في اول الجزء لكنه لا بد ان يكون باقيا الوقت الفراع من اداء
المؤدى حتى لو شرع في الاداء وفسده قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقيا في ذمته وانما يخرج عن العمد بعد الاتيان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الاداء وقت الوجوب باعتبار احد وثيرة وبقائه
فيه بمعنى انه لم يفرغ ذمته الا بعد الاتمام وهذا الاعتبار يجوز

الوقت في كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سببية كل اليوم لانه يستحيل اداء الصوم في ذلك اليوم
لوجوب تاخير المسبب عن السبب فاعلم ان هذا فاعلم ان اقل اواب
الصوم من اقل الوقت في الصوم معياره وسبب الوجوب فيه تسامح
صرح به ابن الهمام في فقه القدير ولم يوجدها وهو ان الوجوب وان
اعتبر في اول الجزء لكنه لا بد ان يكون باقيا الوقت الفراع من اداء
المؤدى حتى لو شرع في الاداء وفسده قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقيا في ذمته وانما يخرج عن العمد بعد الاتيان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الاداء وقت الوجوب باعتبار احد وثيرة وبقائه
فيه بمعنى انه لم يفرغ ذمته الا بعد الاتمام وهذا الاعتبار يجوز

[illegible]

ولذا كان متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فتبادى بمطلق الاسم وهذا كنداء زيد مثلا في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كنداء بيا زيد فنية الوصف لتعيينه اشتقا
 غير حاصله الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول الى حال كونه نائبا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالحه دينه وهو قضاء دينه

انما كان متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فتبادى بمطلق الاسم وهذا كنداء زيد مثلا في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كنداء بيا زيد فنية الوصف لتعيينه اشتقا
 غير حاصله الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول الى حال كونه نائبا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالحه دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الواجب في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالحه دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الواجب في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالحه دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الواجب في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالحه دينه وهو قضاء دينه

[illegible]

شیخ الاسلام حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب
ساز نظام بنیاد القیامیہ نے فرمایا ہے کہ
ملاوی رمضان میں جو کسی نے سو رکعت نماز کی ہے
عَنْ مُضَانَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِائَةُ حَسَنَةٍ
رضا علی فریختہ صاحب نے فرمایا ہے کہ
سوی میں اگر کسی نے سو رکعت نماز کی ہے
میں حتماً بار علی صاحبہ علیہ السلام سے
مشتغف کان اخذ الاشارة فان كان قد فعل
فليس السعد المرض عليه للرحمة فليس له بها جزاء
باجز الخفة بل من لم يفعل ذلك كان له جزاء
المناذرة من المثل

١٢٩
 اقتدار شيخ الاسلام صاحب العبدية
 والافاضة الامير المؤمنين والامام غير المدين
 بعض من الفضل الامام في الامور العظمى والامور
 والصالحين من الفضل الامام في الامور العظمى والامور
 اي عن قوله قال ابو الحسن رضي الله عنه
 من الصوم الذي يصير الصوم لان الذي لا يفوت
 من الصوم الذي يصير الصوم لان الذي لا يفوت

ديمان الحسين و صفة الطلب على
 ما عرفت في علم الصرف

في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...

بقوله مقدري في قدر العجز لقيام سببه وهو السيفر فانه مفضل الى
المشقة غالباً والغالب حكمه المحقق شرعاً فادير الحكم معه فلا يظهر
بنفس الصوم فواء بشرط الرخصة وهو العجز التقديري فلا يبطل الترخص
المطلق فيتعدي الى الترخص ثم اى من لم يبطل ولاية ترخصه
بظهور قلده على الصوم بطريق التنبيه اى بطريق الدلالة الحاجة
الدينية يعنى جواز الترخص بالافطار للحاجة الدنياوية يدل على
جواز الترخص باداء الصوم لحاجة الدينية وهى فعل العذاب فترقا
فازلت المرخص هو العجز الذى يزاد بالصوم لا المرض الذى لا يقدر
به على الصوم فلا تنسلخ عنه اذ اضمأ ظهر فواء بشرط الرخصة قلت
الكلام فى المريض الذى لا يطبق الصوم ويتعلق الرخصة بحقيقة
العجز واما المريض الذى يخاف ازدياد المرض فهو كالمساكين لا خلا
على ما يشعر به كلام شمس الأئمة والمبسوط من ان قوله الكرخ بعد

في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...

في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...

في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...

في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...
في الصوم من الحوادث انما هو في غير شهر رمضان...

[illegible]

الفرق بين المسافر والمريض هو أو مؤل بالمريض الذي يطبق الصوم
 ويخاف منه زيدا بالمرض ومن هذا الجنس أي من جنس
 صادقينا الوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المندور
 فوقت بعينه كسبب الوجوب هيما هو النذر والوقت ولذا
 افروده بالذكر مثلاً ان يقول الله على ان صورا جباراً ويوم
 الخميس واخره بغير النذر المطلق مثلاً ان يقول نذرت ان اصوم
 يوماً وشهر لا نرماً انقلب بالنذر الصوم الوقت وهو النفل لأنه
 الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلاً الجملة الشرطية
 وليد على ما قبله كما رأى صوم الوقت واحد

والفرق بين المسافر والمريض هو أو مؤل بالمريض الذي يطبق الصوم
 ويخاف منه زيدا بالمرض ومن هذا الجنس أي من جنس
 صادقينا الوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المندور
 فوقت بعينه كسبب الوجوب هيما هو النذر والوقت ولذا
 افروده بالذكر مثلاً ان يقول الله على ان صورا جباراً ويوم
 الخميس واخره بغير النذر المطلق مثلاً ان يقول نذرت ان اصوم
 يوماً وشهر لا نرماً انقلب بالنذر الصوم الوقت وهو النفل لأنه
 الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلاً الجملة الشرطية
 وليد على ما قبله كما رأى صوم الوقت واحد

۱۷
 تولا اسکا لفظ آہ کا پیشہ
 الی ان انا خداوندی قول الہیہ ملکوت
 الاسکاں میں تیل خاوند الضعف الی
 الموصوت کا جین الی والا تعظیم الی
 الاسکاں میں تیل خاوند الضعف الی
 موعبدہ میں تیل خاوند الضعف الی
 موضع النظر عن مجسم العارض ہونے
 اوردہ اسکاں میں تیل خاوند الضعف الی
 المطلق النبی موعبدہ ہونے
 لفظ الاطلاق فی عبادہ عن الکبری الاذنیۃ
 ہونے موضع الضعیف النبیۃ والا لہیۃ
 الشانح الضعیف النبیۃ والا لہیۃ
 المستول من عدم التفرق
 آواز و التفرق

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

٩

كما سياتي وهو لما لم يسمع إلا حجا واحدا شبه المعيار ولوعند محمد
 يجوز تأخيرهم بشرط عدم الفوات ^{بيان بالمرحوم في المعيار} والعمر فصار كوقت الصلوة وإن
 مات تعينت لا شهر من العام الأول ^{في بعض النسخ} كالنهار للصوم وتوضيحه أن
 حكمه بالتوسع نظر المظاهر كالحال في بقاء الإنسان لا لانقطاع التضيؤ
 بالكلية فلهذا يأنم بالتأخير لو مات في العام الثاني ^{المرحوم في المعيار} فظهر أن وقت شب
 الظرف والمعايير جميعا عندهما إلا أن الظاهر الراجح في الاعتبار هو
 المعيارية عند أبي يوسف والظرفية عند محمد ^{في بعض النسخ} والمأذون أشار إلى
 فقال فأنه أي الحج فرض العمر فيكون العروة متهمة وهو وقت فاضل عن
 أداء الواجب لكن ليس خيم أزمنة الحياة وقتا لادائر بل بعض أوقات
 المخصوصة كما قال وقت أي وقت الحج أي وقت دائرة شهر الحج وكأنه قال
 هو فرض العمر ولكن يجوز أدائه إلا في وقت معين منه وهو الأشهر
 وهذا الوقت

وہذا الوقت

٩٠

[illegible]

[illegible]

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد يسير التعاير لان الاظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوته اي الحج في عمره وعند ييوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة للعبارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد التعين بقوله احتياطاً
احترازاً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العروقات للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك لخلاف في قولنا ثم لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتم عند ييوسف
لكن يرتفع الاثم اذا اده وعند محمد لا ياتم اصلاً اذا اده حتى يقع
النفل مشروطاً بانه لو حج من النفل وعليه حجة الاسلام يقع عن النفل
لان هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد يسير التعاير لان الاظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوته اي الحج في عمره وعند ييوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة للعبارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد التعين بقوله احتياطاً
احترازاً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العروقات للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك لخلاف في قولنا ثم لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتم عند ييوسف
لكن يرتفع الاثم اذا اده وعند محمد لا ياتم اصلاً اذا اده حتى يقع
النفل مشروطاً بانه لو حج من النفل وعليه حجة الاسلام يقع عن النفل
لان هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد يسير التعاير لان الاظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوته اي الحج في عمره وعند ييوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة للعبارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد التعين بقوله احتياطاً
احترازاً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العروقات للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك لخلاف في قولنا ثم لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتم عند ييوسف
لكن يرتفع الاثم اذا اده وعند محمد لا ياتم اصلاً اذا اده حتى يقع
النفل مشروطاً بانه لو حج من النفل وعليه حجة الاسلام يقع عن النفل
لان هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد يسير التعاير لان الاظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوته اي الحج في عمره وعند ييوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة للعبارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد التعين بقوله احتياطاً
احترازاً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العروقات للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك لخلاف في قولنا ثم لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتم عند ييوسف
لكن يرتفع الاثم اذا اده وعند محمد لا ياتم اصلاً اذا اده حتى يقع
النفل مشروطاً بانه لو حج من النفل وعليه حجة الاسلام يقع عن النفل
لان هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

لا يظن منه انه سفيه فتلغونيته ولا يخفى ان اعتبارا نيتية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوما ولو لم يتوهم من هذا عدم جواز
 بمطلق النية دفع بقوله وجوازه اي الحج عند الاطلاق اي عدم تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدى على صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدى لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

فصل في حكم الواجب بالامر وهو اي الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء والاو ينقسم الى اداء محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والى

فانما يتبادر الى ذهنه ان الفرض في حق النفل
 المبرور بخلاف الصلوة فان كان الاقدام
 لا يوجب وجوب الفرض في حق النفل
 اداء الفرض بوجه القدر عليها فان كان الاقدام
 لا يوجب وجوب الفرض في حق النفل
 اداء الفرض بوجه القدر عليها فان كان الاقدام
 لا يوجب وجوب الفرض في حق النفل

لا يظن منه انه سفيه فتلغونيته ولا يخفى ان اعتبارا نيتية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوما ولو لم يتوهم من هذا عدم جواز
 بمطلق النية دفع بقوله وجوازه اي الحج عند الاطلاق اي عدم تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدى على صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدى لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

من المؤدى في حق الفرض من غير ان يكون
 من المؤدى في حق الفرض من غير ان يكون
 من المؤدى في حق الفرض من غير ان يكون
 من المؤدى في حق الفرض من غير ان يكون

لا يظن منه انه سفيه فتلغونيته ولا يخفى ان اعتبارا نيتية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوما ولو لم يتوهم من هذا عدم جواز
 بمطلق النية دفع بقوله وجوازه اي الحج عند الاطلاق اي عدم تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدى على صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدى لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

[illegible]

[illegible]

من اجل اننا
 الاداء وخلق بالايجل العظم
 من اجل اننا
 الاداء وخلق بالايجل العظم
 من اجل اننا
 الاداء وخلق بالايجل العظم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قلنا نعم اذا كانت الصفة مقصودة والوقت ليس كذلك انما المقصود
تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في
المقصود عينه فضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود حاصل
هذا الدليل ان عامة المشايخ تنسكو بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

فانما المقصود تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه فضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ تنسكو بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

والوقت الذي فيه يجب تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه فضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ تنسكو بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

فانما المقصود تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه فضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ تنسكو بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

فانما المقصود تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه فضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ تنسكو بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

لا بد من ان يكون النص ايجابيا لا سلبيا
 لان سلب النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض

بالنص لم يستقم قولكم بان القضاة يجب بنصر موجب للاداء ودفع
 ان قد عرف بذلك النص ان الواجب لا يسقط بخروج الوقت هذا
 النص يطلب به تفرغ الذمة عن الواجب بالمثل ولهذا يسمى قضاء
 لا اداء والاولى ان يقع الضمان بالشيء يجب بما يجب به ذلك الشيء
 فان النص المذكور مظهر لوجوب القضاء بالنص الاول لا مثبت وقال
 البعض ان القضاء يجب بامر مبتدئ وثمره الخلاف يظهر في التعدي
 فيتعدى وجوب القضاء او بقاء اصل الوجوب للقدرة على المثل الى
 المذكور المتعينة فعند العامة يجب قضاؤها بالقياس وعند

١٢٦
 لا بد من ان يكون النص ايجابيا لا سلبيا
 لان سلب النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض

لا بد من ان يكون النص ايجابيا لا سلبيا
 لان سلب النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض

لا بد من ان يكون النص ايجابيا لا سلبيا
 لان سلب النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض

لا بد من ان يكون النص ايجابيا لا سلبيا
 لان سلب النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض
 والى ذلك ان النص لا يوجب القضاة
 بل هو كالتعريض

لم يعيتك هذا اشارة
 في العلة الجاهلة عند العلة
 بينها في التذورات النقية
 والصوم والصلوة
 عبد البصير
 رحمه الله

الفوائد والقوت الاول بالنفس
 النفس الجبرية المحيطة او الحكماء
 الحكماء الاول وهذا البعض لا
 ينظر في التفرع انتهى وهو من
 فائدة الاخلاق في النفس
 عند منتهى الجواب اقتدارها
 في شئ من ان العادة كالقوت
 على وجه منقود في غير منقود
 انفس الانسان وجوابه
 عبد البصير

[illegible]

قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون

الى دفع ما يقال انه لو كان القضاء واجبا بالسبب الاول لما وجب
 القضاء وهذه الصورة لانه لا اثر للسبب الموجب اعني الثاني في
 ايجاب صومه لانه لم يوجب صوما مخصوصا بالندر ولا يمكن
 القضاء بلا صوم لانه لا اعتكاف لا بصوم فوجب ان سطر كعادتك
 عن ابي يوسف وما لم يطل ووجب بصوم مقم علم انه وجب بنصر
 اخر فاشار الى دفعه بقوله انما وجب القضاء اي قضاء الاعتكاف
 بصوم مقم لانه الضمير للشان لما انفصل الاعتكاف عن صوم
 الوقت بان صام ولم يعتكف بقي الاعتكاف في ذمته واجبا بذلك
 السبب الاول وذلك السبب كان موجبا للصوم لانه شرط لصحة الاعتكاف
 وشرط الشيء يجب بوجوبه الا انه امتنع ايجاب الصوم به ههنا
 بعارض شرف الوقت ويحصل المقصود بصوم الشهر اذا الشرط يعتبر
 وجوده لا وجوده قصدا فلما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت

قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون

قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون

قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون
 قوله لا دفعه وجاز ان يكون
 جوابه ان كان دفعه وجاز ان يكون

عاد شرطى شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصله بازيح
مقصود بالنذر الموجب للاعتكاف ولهذا وجب القضاء بصوم
مقم لا لا القضاء وجب بسبب اخر يوجب قضاء الصوم الذي
لم يجب بالنصر الاول في قوله لما انفصل الاعتكاف اشارة الى انه لو لم
ينفصل باز فأت الصوم والاعتكاف جميعا يخرج عن العهدة بالاعتكاف
في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الوقت حكما كما نص عليه
شمس الائمة ثم ان اشارة الوقت والاتصال بصوم الشهر يحتمل ان يكون
كل واحد منهما علة لا متبعا لاجاب الصوم لمقم فهذا الاعتكاف
وقد زال الاول وبقي الثاني بقاء خلفه مجوزا لاعتكاف بذلك
الصوم المقضية لبقاء احد العلتين ثم الاداء المحض اى الاداء الخالص

الكامل ما يؤدى الانسان

الاداء الاول ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء الثاني ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء الثالث ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء الرابع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء الخامس ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء السادس ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء السابع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء الثامن ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء التاسع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
الاداء العاشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف

قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف
قوله لا اعتكاف في الصوم والاعتكاف

[illegible]

[illegible]

و تظن كرمه
ولو العبد و ملين
اللهم اغفر لى
والله اعلم
بالعاقبة

في موضع قبر الامانة ١٢
في الاقاصي ١٣
في الاقاصي ١٤
في الاقاصي ١٥
في الاقاصي ١٦
في الاقاصي ١٧
في الاقاصي ١٨
في الاقاصي ١٩
في الاقاصي ٢٠
في الاقاصي ٢١
في الاقاصي ٢٢
في الاقاصي ٢٣
في الاقاصي ٢٤
في الاقاصي ٢٥
في الاقاصي ٢٦
في الاقاصي ٢٧
في الاقاصي ٢٨
في الاقاصي ٢٩
في الاقاصي ٣٠
في الاقاصي ٣١
في الاقاصي ٣٢
في الاقاصي ٣٣
في الاقاصي ٣٤
في الاقاصي ٣٥
في الاقاصي ٣٦
في الاقاصي ٣٧
في الاقاصي ٣٨
في الاقاصي ٣٩
في الاقاصي ٤٠
في الاقاصي ٤١
في الاقاصي ٤٢
في الاقاصي ٤٣
في الاقاصي ٤٤
في الاقاصي ٤٥
في الاقاصي ٤٦
في الاقاصي ٤٧
في الاقاصي ٤٨
في الاقاصي ٤٩
في الاقاصي ٥٠
في الاقاصي ٥١
في الاقاصي ٥٢
في الاقاصي ٥٣
في الاقاصي ٥٤
في الاقاصي ٥٥
في الاقاصي ٥٦
في الاقاصي ٥٧
في الاقاصي ٥٨
في الاقاصي ٥٩
في الاقاصي ٦٠
في الاقاصي ٦١
في الاقاصي ٦٢
في الاقاصي ٦٣
في الاقاصي ٦٤
في الاقاصي ٦٥
في الاقاصي ٦٦
في الاقاصي ٦٧
في الاقاصي ٦٨
في الاقاصي ٦٩
في الاقاصي ٧٠
في الاقاصي ٧١
في الاقاصي ٧٢
في الاقاصي ٧٣
في الاقاصي ٧٤
في الاقاصي ٧٥
في الاقاصي ٧٦
في الاقاصي ٧٧
في الاقاصي ٧٨
في الاقاصي ٧٩
في الاقاصي ٨٠
في الاقاصي ٨١
في الاقاصي ٨٢
في الاقاصي ٨٣
في الاقاصي ٨٤
في الاقاصي ٨٥
في الاقاصي ٨٦
في الاقاصي ٨٧
في الاقاصي ٨٨
في الاقاصي ٨٩
في الاقاصي ٩٠
في الاقاصي ٩١
في الاقاصي ٩٢
في الاقاصي ٩٣
في الاقاصي ٩٤
في الاقاصي ٩٥
في الاقاصي ٩٦
في الاقاصي ٩٧
في الاقاصي ٩٨
في الاقاصي ٩٩
في الاقاصي ١٠٠

[illegible]

لا يكون التماس
 من القاضي الا ما جاء به
 من القاضي
 لا يكون التماس
 من القاضي الا ما جاء به
 من القاضي

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account or a related document.

[illegible]

[illegible][illegible]

بابی عتیقہ بزمیہ ۱۵۷

۴۸
 احوال و مقتضیات الزمره و الاوارار
 استخوان و العنق و العجز و الخلف و الاراف
 فانت انتصیح عن ایامینی ان
 تسقط عن الزمره ليجوز فاما ان
 ایام من عند الاعتقاد و انشغالها
 فزمنه و بوقت عین فاما انشغال
 و کثرت یصل الحائز من انشغال
 الوقت بل انتم الصدق که تراها
 او در حد واجب التفت بقوله ما
 انشغال و بوان رآه الدم ثم ایا
 عزت فتمت فی النصف علی خلاف
 بالان تعقیب ليجوز ان لا یکن
 لیس من انشغال الصدق انشاء و
 الا یجتمعت الصدق بطریق الصدق
 فی رطل و سیر آیین

[illegible][illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

٤

بالمال من الاموال...
بالجود...
بالصدق...
بالعز...
بالكرم...
بالجود...
بالصدق...
بالعز...
بالكرم...

يحصل به آلا الصدق بالعين نقل في التضحية الى اراقة الدم طيبا
للطعام بازالتة ما اشتمل عليه مال الصدقة من الاوساخ والا تاام اذ
بارقة الدم ينتقل الحبث الى الدماء ويصير ضيافة الله تعالى بالطيب ما عنده
كما هو عادة الكرام الا انه يحتمل ايضا كون نفس التضحية اصلا ففي الوقت
لم نقل بجواز الصدق للنصر الوارد فيها وبعد الوقت عملنا بالاصل
واوجبنا الصدق لهذا لا باعتبار خلافتها ولهذا اي ولا زنا ايجاب
الصدق لاحتمال الاصل لا بالخلافة لم بعد الوجوب من الصدق
الى المثل بعبود الوقت كان جاز ايام النحر من القابل قبل الصدق لا يجوز
قضاء الاضحية الفائتة مع قدرته على المثل الكامل الشرعية
الاضحية بطريق النقل ولو كان وجوب الصدق خلافة لا تنقل

الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...
الاشكال...

الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...
الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...

١٥٨

بالا...
الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...
الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...

بالا...
الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...
الحديث...
قال...
فقد...
الصدق...
بالا...

[illegible]

مفتی داد و نورو
مفتی داد و نورو

اے اشتری الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء ^{لان تسليمها} لان تسليمها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لالم كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا يتبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل عقوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل من عنده وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء لان تسليمها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لالم كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا يتبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل عقوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل من عنده وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء لان تسليمها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لالم كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا يتبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل عقوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل من عنده وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

[illegible]

أو قاصر وهو المثل معناه كالقيمة في ذوات القيم والمثله بين الفاضل
وبين كل واحد منهما مدركة بالعقل والاول سابقا على الثاني حتى لو
عجز عن المثل الكامل يجبر المالك على قبو القاصر للضرورة وضمان
لغيره من المالكين

النفس والأطراف بالمال في حالة الخطأ قضاء بمثل غير معقول إذا
 مماثلة بين الفاتت ولما الصورة وهو ظاهر ولا مغزاة لا بد في مال
 قه غل ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩

ولما لم يملك واذا تزوج امرأة على عبد بغير عينة صحت التسمية
عندنا خلافا للشافعي ووجب الوسط فان اتاه بالعن اجرت على
عبد المالك

القبول وان اتاه بالقيمة كان تسليم القيمة فصاء وهو من حكم الاداء
حتى تجبر الموهبة على القبول ولو لم يكن في حكم الاداء علم تجبر وانما كان قضا

لأن تسليم قيمة التثني فضاء له ولكن العبد لما كان مجموعاً باعتبار الو
لا يمكن تسليمه قبل التعيين ولا تعين إلا بالتقويم فصارت القيمة

اعتباراً والعبد ^{له اختيار} صلته تسمى فكانه وجب بالعقد ^{ال} حداثتين فيجب

بالعبد المسمى وهو العبد الوسط ههنا بخلاف العبد المعين

[illegible]

مسلمی المذاہب ۱۲۳۱ھ
۱۲۳۱ھ

١٦٢

قوله في حق من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا

معلوم جنسا ووصفا فكانت قيمته قضا خالصا فلا يعتبر عند القدر
 على الأصل ثم الشرع فرق بين وجوب الاداء وبين وجوب القضاء و
 تفصيل الفرق ما ذكره بقوله فجعل الشرع القدرة الممكنة قيد بالممكنة
 احترازا عن الجبر وتكليف ما ليس في وسعه وهي أدنى ما يمكن به
 العبد من اداء ما لزمه من غير حرج غالبا

قوله في حق من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا

قوله في حق من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا

١٦٣

قوله في حق من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا

قوله في حق من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا
 على ما ذهب إليه الجمهور من أن المال في الدنيا
 لا يورثه من تركه من غير أن يكون له مال في الدنيا

ان كان تركه من غير ان يكون له مال في الدنيا

في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار

وانما قيد نابه لان قد يتمكن العبد من اداء الحج مثلاً بدون الزاد والرحلة
 نادراً وبدون الراحة كثيراً لكن لا يتمكن منه ابداً الا بخرج
 عظيم غالباً بشرط الوجوب لاداء اي اداء كل واجب فضلاً عن الله تعالى
 ذلك وجوب القضاء حق لوقد على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة
 بعد خروج الوقت وجب القضاء لان هذه القدرة شرط الوجوب و
 لا يتكرر الوجوب واجب واحد لان القضاء يجب بما يجب الاداء
 كما مر فلا يتكرر شرطه والشرط كونه اي ما ذكر من القدرة متى هو الوجود
 لان حقيقة القدرة التي يتبين التكليف عليها لا تسبق الفعل كما عرف
 في مسألة الاستطاعة وسبق التكليف على الفعل بوجوب نقل الشرطية
 الى قدرة سلاته الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرة الحقيقية
 عند ارادة الفعل معها عادة ثبت ان شرط التكليف هو القدرة
 لا كونه اي ما ذكر من القدرة متحققة الوجود فان ذلك اي كونه متحقق
 الوجود لا يسبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب لبقاء
 الواجب بالسبب السابق وهو غير مشروط ببقاء القدرة للمكنة لان
 عجزه

في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار

في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار
 في حق القضاء لا يمتنع من كون القضاء واجباً في حق اللادار

[illegible]

الاول في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في ذاته
 الثاني في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في غيره
 الثالث في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في نفسه
 الرابع في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في غيره
 الخامس في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في نفسه
 السادس في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في غيره
 السابع في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في نفسه
 الثامن في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في غيره
 التاسع في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في نفسه
 العاشر في تعريفه وهو مجموع وجود الزمان في غيره

[illegible]

9-

५.२

کتابخانه

١١١

الحمد لله

100

توبه الاله

11

1

المفتقر الحقيقة هذه القدرة وبقائها هو حقيقة الأداء وأما التمكن
من الأداء فيتعن عن بقائها بل يكفي مجرد إمكانها وتوهمها وإذا كان
الوجوب باقيا بدو بقاء هذه القدرة كان القضاء ثابتا بدو بقاءها
فلا يكون شرطا للقضاء بل للأداء فقط ولهذا أي لأجل أن الشرط هو
التوهم قلنا إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في آخر الوقت وهو الجواب
منه تلزم الصلوة خلافا لفرق والشافعي لأنه ليس بقادر على الفعل
ففيه حقيقة لجواز أن يظهر في الوقت متدا بوقف الشمس فيؤد
الواجب فيه وهذا دليل لقولنا الأمر المتوهم جعل شرطا للوجوب
بعد تحقق بسبب نفس الوجوب وهو وجود جزء من الوقت في
حق الأهل ونفس الوجوب لا يفقر إلى شيء آخر كما كان أي كما وجد
الامتداد في الوقت لسليمان عليه السلام إذ عرض عليه الصافات الجياد
فقاته صلوة العصر فرد الله تعالى الشمس فصار الأصل أي الأداء مشروعا
واجبا بهذا الاحتمال ووجب النقل إلى وجوب القضاء للعجز فيه
أي في الأصل ظاهر أي من حيث الظاهر كما في الحلف على مس
السما فأن من حلف ليمس السما انعقد يمينه لتوهم البر

144

باقی بر صفحہ ۱۶

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من
فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من
فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويمتث الجحش ظاهرا وهو
الجناس بطريق المجاز من

وان كانت منفردة بالاداء
في حقها الفعل اليها
بشيء احتيج اليه

وان كان الفعل بالاداء
بشيء احتيج اليه
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء

فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء

وان اريد بها القعدة التي يصير مؤثرا عند انضمام الارادة اليها
في توجب قبل الفعل ومعه وبعد فالقعدة التي شرط تقديمها على
اداء العبادات هو سلاطة الالات والاسباب لا القعدة المستتمة
لجميع شرائط التأثير ومن الاداء ما لا يجب له بقعدة ميسرة للاداء
وهي زائدة على الاولى بدرجة لا زال مكان ثبت بالاولى وبالميسرة
ثبت الامكان والتيسر جميعا وهذا شرط في اكثر العبادات المالية
دو البدينية لان ادائها اشق على النفوس وقرى ما بينهما المبين
القدرتين في الحكم ان بالقعدة الثانية تنصرف صفة الواجب من مجرد
الامكان الى صفة التيسر فيصير الواجب متخاضعا لا فيشرط دوامها
اي القعدة الميسرة لبقاء الواجب وليس بشرط بقائها لكونها شرطا
فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء
فان كان منفردا بالاداء

ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط
ان الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

للافتقار دون البقاء بل ان الحق في الامر الثابت متوجِب ملصقا
 بصفة لا يبقى له الواجب الا بتلك الصفة لان لم يشترع الامر تلك
 الصفة فلا بد من بقائها وليس معنى التغير ان الحق كان واجبا
 بصفة العسر بالقدة الممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدة الى
 وصف ليس له معنى انه لو كان واجبا بقدة ممكنة لكان جائزا
 فلما توقف الواجب على هذه القدة دون الممكنة صار كالواجب
 تغير من العسر الى اليسر فان قيل ينتقض هذا الدليل بالقدة للممكنة
 واجيب عنه بان المراد بالصفة امر يعترض على الموصوف والممكنة
 غير معترضة على الواجب اذ لا بد منها بخلاف اليسر السهلة فان
 كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب بدون اليسر انتهى

فان كان الواجب متوقفا على صفة لا بد منها بخلاف اليسر السهلة فان
 كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب بدون اليسر انتهى

فان كان الواجب متوقفا على صفة لا بد منها بخلاف اليسر السهلة فان
 كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب بدون اليسر انتهى

واجب حال افتقار دون البقاء بل ان الحق في الامر الثابت متوجِب ملصقا
 بصفة لا يبقى له الواجب الا بتلك الصفة لان لم يشترع الامر تلك
 الصفة فلا بد من بقائها وليس معنى التغير ان الحق كان واجبا
 بصفة العسر بالقدة الممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدة الى
 وصف ليس له معنى انه لو كان واجبا بقدة ممكنة لكان جائزا
 فلما توقف الواجب على هذه القدة دون الممكنة صار كالواجب
 تغير من العسر الى اليسر فان قيل ينتقض هذا الدليل بالقدة للممكنة
 واجيب عنه بان المراد بالصفة امر يعترض على الموصوف والممكنة
 غير معترضة على الواجب اذ لا بد منها بخلاف اليسر السهلة فان
 كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب بدون اليسر انتهى

فان كان الواجب متوقفا على صفة لا بد منها بخلاف اليسر السهلة فان
 كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب بدون اليسر انتهى

سازمان تبلیغات اسلامی
خود را تقدیم

الضمير للشان تسقط عنه الزكوة بهلاك النصاب ويسقط العشر

بهلاك الخارج والخارج اذا اصطلم اي استاصل الزرع افتر كان العشر

اوجب الاداء في كل واحد منها بصفة اليسر لا يرى ان يرى الشارع

خص الزكوة بالمال النامي الجولي اي علق وجوبها بوصف النماء

لئلا يفتقر بر اصل المال حقيقة وحكما واوجب قليلا من كثير و

خص العشر بالخارج حقيقة يعني جوب لعشر متعلق بالخارج

حقيقة وخص الخارج بالتمكن من الزراعة اي علق وجوبها ايضا بنماء

الارض لا يربفتمها ولم يتعلق بكلمة بل ببعضه لان النماء ههنا اعتبر

قد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

والا اذا لم يكن النماء في الارض لم يربفتم بها الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض
فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

١٢٣

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

فقد وجدنا ان النماء هو ما يربفتم به الارض

[illegible]

لا بد من الاداء البتة يعني انه ليس
 دليلا على ان الشئ محال في ذاته
 ومعنى القول في معنى ارادة الله
 التعديل بانفسه الاول الذي
 هو

هذا ما يرد في نصف الصالح من الاول للذي الواجب
 او ترساي في غاية الخير وفضيلة المؤمنين من قبل ان
 لان ياتى تلك الاشياء غفلة عن المؤمنين من قبل ان
 فيها يقع على الصدرة والشيء فيها قاله فان
 من ديارهم الى بلادهم بعد ان اكلوا الشوكين او اخرجوا
 من حيث يجب على الخاطئين لا يسير عليهم وقد اورد
 الكتاب في هذا ما اورد في الاصل من العلم ثم والاول
 لا يتحقق فيك فان الله من العلم ثم والاول
 في العلم لا يسير عليه وسواء بالبدن ان
 فاعمل هذه الاشياء بالنية فان لا يوفق
 السهم لا ياتى كذا في هذا المقصود
 فانما في هذا المقصود

لا يجوز ان يفتقر الى ان يكون له ثبوت في نفسه لان الثبوت في نفسه لا يوجب وجوب الكفارة
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس

الخبر وهو ثبت من الاثبات والثبوت ما لها واحد ونصب تيسيرا
 على الاول على انه مفعول به وعلى الثاني على انه تمييز ومفعول له و
 يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية فكان وجوب الكفارة من
 قبيل الزكاة الا ان المال ههنا غير عين اي معين فاعمال صابرة في الحائث
 من بعد اي من بعد الهلاك دامت اي حصلت به اي بذلك المال
 القدرة وهذا دفع لما يقال ان الكفارة لما كانت من قبيل الزكاة فيجب
 ان لا يعود الوجوب بمصولة الاخر كما في الزكاة وتوضيح الجواب ان
 الوجوب في الزكاة يتعلق بماله معين لان الشرع اعتبر القدرة على الاداء
 بالماله الذي وجبت الزكاة بسببه لا بماله اخر فيسقطه بسقط التوابع
 ولا يعود الوجوب بمصولة الاخر بخلاف الكفارة اذ لم يتعلق الوجوب
 فيها بماله معين بل بمطلق المال لا بالمقصود ما يصلح للتقرب للوجوب
 للثواب السائر للاثم الحاصل بالبحث ولهذا اي ولا المال غير معين
 في الكفارة ساوي الاستهلاك والهلاك ههنا اي في الكفارة حتى
 يسقط وجوب التكفير بالماله بها جميعا لانعدام التبع من الحائث
 على محل مشغول بحق الغير اذ المال غير متعين فيها بخلاف الزكاة فانه

١٤٦
 في جواب السؤال الاول ان الوجوب في الزكاة لا يوجب وجوب الكفارة
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس

لا يجوز ان يفتقر الى ان يكون له ثبوت في نفسه لان الثبوت في نفسه لا يوجب وجوب الكفارة
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس
 ولا يوجب وجوب التكفير بل يوجب وجوب التوبة والامتنان لله تعالى والى الناس

واما في قولهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 فانه لا يهديهم الى الهدى بل يهديهم الى الضلال
 واما في قولهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 فانه لا يهديهم الى الهدى بل يهديهم الى الضلال

[illegible]

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

١٢٩
 لا يستمال الا قال علماء الفقه ان الغنى من ثياب
 وغیره من الخایرة ١٢
 وحکم فی الحال من ثياب البخل ان یسیر
 حدقه الفطر یجب بقدره الا ١٣
 والمیسرة لوجوبها ١٤
 ولا یمنع الدین من وجوبه ولا من ثیابها
 لا الا اذا وجبت بصفة البسر والشا ١٥
 فیمنع البسر والشا ١٦
 بسبب لوجوب البسر والشا ١٧

١٢ غايۃ التحقيق ١٢
 لان خصوصه متعلق بالمال الناس
 الزكوة والفقراء من غير
 ودون البعید عدم التمايز بین وجوب
 الضباب والیکان فیما یزال آخر
 للک بشروط الزکوة التمايز بین
 عبد التمايز فیما یزال آخر
 آخر فلا یزال وجوب
 ودون البعید لان الضباب بهذا البعید یحصل التمايز بال
 بوجوب انما کلک لیس فیما یزال آخر
 فیما یزال آخر

لا بد للامور به من الحسن لان الشارح حكيم لا يأمر بالفحشاء و
الحسن والقبح يطلقان على ثلثة معان الاول كون الشيء ملائما للطبع
ومنافرا ليقال الجلو حسن والمترقيم والثاني كونه صفة كمال
وكونه صفة نقصان يقال العلم حسن والجمل قبيح والثالث
كون الشيء متعلقا بالمدح والثواب وكونه متعلق بالذم والعقاب
يقال الطاعة حسنة والمعصية قبيحة وكون الفعل متعلقا
العقاب لا ينافي العفو هذا في افعال العباد واما افعال الله تعالى
فحسنة بمعنى كونها صفة كمال فالحسن والقبح بالمعنيين الاولين
يثبتان بالعقل اتفاقا واما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند
الاشعرى لا يثبتان بالعقل بل بالشرع وعندنا وعند المعتزلة
بالعقل لكن عند المعتزلة يثبتان بالعقل بمعنى ان العقل حاكم بالحسن
والقبح موجب للعلم بهما وعندنا يثبتان بمعنى ان الحاكم هو الله تعالى

في الحاشية على
من ادعى ان الحسن والقبح
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم

في الحاشية على
من ادعى ان الحسن والقبح
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم

في الحاشية على
من ادعى ان الحسن والقبح
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم

في الحاشية على
من ادعى ان الحسن والقبح
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم

في الحاشية على
من ادعى ان الحسن والقبح
لا يثبتان بالعقل بل بالشرع
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم
فان الله تعالى يقول
ما يظن ان الله يفتنكم
في هذه الامور حتى
تدركوا اليقين ان الله
هو العزيز الحكيم

[illegible][illegible][illegible]

143

۱۲۸۱
 السلام قولوا واعلم انه اشارة الى مقام
 الاربعه لا تيقن في المن من مر اضيقاني
 الواقع في شئ عليك ان يكون في الكلام في
 السلام ۱۲۸۲ في ذات الامر
 السلام في الصلوة لانها موصوفه
 السلام قولوا والاول وهو كون ذلك
 قولوا والثاني لا يحصل كونه
 بناء على كونه وهو كون ذلك الامر بان
 فرض لا يقال بان الامر بان
 واما في قولنا بان الامر بان
 في قولنا بان الامر بان

[illegible][illegible]

فإنما استفاد من الغفران
الاول وهو ان يكون
ذلك الامر باختياره

عاشية يوم
الاول واما كان يا اختيار
بجعل ما في النفس
ومسألة الحزن على ما مضى

قوله واما فرقنا به
والاول وهو ان يكون
ذلك الامر باختياره

في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله

ههنا لما ثبت بلا اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله
 تعالى وسقط اعتبارها في حق العبد فصار هذا القسم حسنا
 خالصا من العبد للرب تعالى بلا واسطة بخلاف لقسم الاول
 منهما لا والواسطة لما كانت باختيار العبد وجب اعتبارها
 فكانت لعبادة حسنة بمعنى غيرها والحاصل ان الواسطة
 المضافة الى غير الله تعالى غير فعل العبادة المحسنة صورة ومعه
 فوجب اعتبارها بخلاف المضافة الى الله تعالى فانها تثبت بصنع
 الله تعالى لا بصنع العبد فسقط اعتبارها وبقيت لعبادة حسنة
 من العبد للرب تعالى وهذه الاقسام اشارة بقوله والنوع الذي
 حسن لمعنى في عينه نوعان احدهما ما كان المعنى الذي اقصفت به
 المأمور به بالحسن في وضعه كالصلوة فانها تتادى بافهام معلومة

واقوال وضعت للتعظيم اي تعظيم الله تعالى
 في قول الله تعالى لا تعظموا الله تعالوا
 في قول الله تعالى لا تعظموا الله تعالوا

في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ما ذكرناه من اختيار العبد بل بحلقه الله تعالى كانت مضافة الى الله

النفوس في دار الجوارح والارواح في دار العقول
والانفس في دار الحسنة والارواح في دار النجاسة
والانفس في دار السعادة والارواح في دار الهم والحزن
والانفس في دار البقاء والارواح في دار الفناء

لله وآن قسم است كحاصل مشروء باختياره بنده

الظاهر ان يكون حسن الفعل الحسن الاحسن للحاجة والشهوة واما على الثاني
فلا زاعنا الفقيه وقهر النفس زيارة البيت مما يحصل باختيار
العبد والجواب عن الاول انا لا نسلم كون واسطة حسن حسنة
وقد اعتبروا الواسطة في حسن الجهاد كقهر الكافر وهذا كما ان الكلام
يتصف بالبلاغة والفصاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول
متصفا بها كما تقرر في موضعه لهذا يشير قوله فان هذه الافعال
بواسطة حاجة الفقير الخ لانه يعلم منه ان الواسطة هي نفس الحاجة
لكن يحصل بسببها حسن الزكوة باعتبار ان ايتاء الزكوة اغناء
للفقير ودفع الحاجة حتى انه لو لم تكن للفقير حاجة لم تكن للزكوة
حسن فمن الثاني ان الاغناء متفرع على الحاجة وموقوف عليها
كذلك القهر يتوقف على العداوة ولما لم يكن شيء منهما باختيار
العبد لم يجعل المتفرع عليه كذلك وشرف البيت وكونه من شعائر
الله تعالى انها هو يجعل الله تعالى ولا يخفى ان في المتن اشارة الى

الظاهر ان يكون حسن الفعل الحسن الاحسن للحاجة والشهوة واما على الثاني
فلا زاعنا الفقيه وقهر النفس زيارة البيت مما يحصل باختيار
العبد والجواب عن الاول انا لا نسلم كون واسطة حسن حسنة
وقد اعتبروا الواسطة في حسن الجهاد كقهر الكافر وهذا كما ان الكلام
يتصف بالبلاغة والفصاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول
متصفا بها كما تقرر في موضعه لهذا يشير قوله فان هذه الافعال
بواسطة حاجة الفقير الخ لانه يعلم منه ان الواسطة هي نفس الحاجة
لكن يحصل بسببها حسن الزكوة باعتبار ان ايتاء الزكوة اغناء
للفقير ودفع الحاجة حتى انه لو لم تكن للفقير حاجة لم تكن للزكوة
حسن فمن الثاني ان الاغناء متفرع على الحاجة وموقوف عليها
كذلك القهر يتوقف على العداوة ولما لم يكن شيء منهما باختيار
العبد لم يجعل المتفرع عليه كذلك وشرف البيت وكونه من شعائر
الله تعالى انها هو يجعل الله تعالى ولا يخفى ان في المتن اشارة الى

١٨٦

بسبب تقديمه وانما هو مقتضى
او اخلها وغرض ذلك ما يكون ظاهره في الغرض
الاول وانما في الانتقال الى الشيء الاول فيكون
المراد من نقله الى الثاني المقصود بذلك ان نقل
سبب نقله الى البعيدة لاختصاره الى الواسطة الاولى
لا بد ان يكون نقله من الاول الى الثاني فيكون
مع هذا والغرض من ذلك ما يكون ظاهره في الغرض
الاول وانما في الانتقال الى الشيء الاول فيكون
المراد من نقله الى الثاني المقصود بذلك ان نقل
سبب نقله الى البعيدة لاختصاره الى الواسطة الاولى

الظاهر ان يكون حسن الفعل الحسن الاحسن للحاجة والشهوة واما على الثاني
فلا زاعنا الفقيه وقهر النفس زيارة البيت مما يحصل باختيار
العبد والجواب عن الاول انا لا نسلم كون واسطة حسن حسنة
وقد اعتبروا الواسطة في حسن الجهاد كقهر الكافر وهذا كما ان الكلام
يتصف بالبلاغة والفصاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول
متصفا بها كما تقرر في موضعه لهذا يشير قوله فان هذه الافعال
بواسطة حاجة الفقير الخ لانه يعلم منه ان الواسطة هي نفس الحاجة
لكن يحصل بسببها حسن الزكوة باعتبار ان ايتاء الزكوة اغناء
للفقير ودفع الحاجة حتى انه لو لم تكن للفقير حاجة لم تكن للزكوة
حسن فمن الثاني ان الاغناء متفرع على الحاجة وموقوف عليها
كذلك القهر يتوقف على العداوة ولما لم يكن شيء منهما باختيار
العبد لم يجعل المتفرع عليه كذلك وشرف البيت وكونه من شعائر
الله تعالى انها هو يجعل الله تعالى ولا يخفى ان في المتن اشارة الى

الظاهر ان يكون حسن الفعل الحسن الاحسن للحاجة والشهوة واما على الثاني
فلا زاعنا الفقيه وقهر النفس زيارة البيت مما يحصل باختيار
العبد والجواب عن الاول انا لا نسلم كون واسطة حسن حسنة
وقد اعتبروا الواسطة في حسن الجهاد كقهر الكافر وهذا كما ان الكلام
يتصف بالبلاغة والفصاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول
متصفا بها كما تقرر في موضعه لهذا يشير قوله فان هذه الافعال
بواسطة حاجة الفقير الخ لانه يعلم منه ان الواسطة هي نفس الحاجة
لكن يحصل بسببها حسن الزكوة باعتبار ان ايتاء الزكوة اغناء
للفقير ودفع الحاجة حتى انه لو لم تكن للفقير حاجة لم تكن للزكوة
حسن فمن الثاني ان الاغناء متفرع على الحاجة وموقوف عليها
كذلك القهر يتوقف على العداوة ولما لم يكن شيء منهما باختيار
العبد لم يجعل المتفرع عليه كذلك وشرف البيت وكونه من شعائر
الله تعالى انها هو يجعل الله تعالى ولا يخفى ان في المتن اشارة الى

ثم ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع للمسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها ما كان حسن لا بواسطة ثم جعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون في هذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببها ويجوز ان المراد

فقد انكر ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع للمسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها ما كان حسن لا بواسطة ثم جعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون في هذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببها ويجوز ان المراد

المراد ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع للمسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها ما كان حسن لا بواسطة ثم جعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون في هذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببها ويجوز ان المراد

المراد ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع للمسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها ما كان حسن لا بواسطة ثم جعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون في هذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببها ويجوز ان المراد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ویراد بالامر المأمور به ویؤید بقوله ما قیم لعینه وضعا کالکفر
والعبث هذا هو القسم الاول من اقسام النہی والقسم الثاني هذا
ما التحق ای بالقسم الاول بواسطة عدم الاهلیة والمحلية شرعا
کصلوة المحدث وبيع الحر وبيع المضامين والملاقیه فازالصلوة
وانکانت حسنة فی نفسہا لکن الشرع جعل اهلیة العبد لها منقصة
فی حال الطهارة وكذا البیع وانکاز فی نفسہ حسنة لما یتعلق به
المصالح الا ان الشرع جعل محله الاستقوما فقط والحر لیس بمال
وكذا بیع المضامين وهی ما تضمنه اصلا ب الفحوى جمع مضمون
والملاقیه جمع ملقوح او ملقوحة من لحقت الدابة اذا جبلت و
الماء قبل ان یخلق منه الحيوان لیس بمال فصار بیع هذه الاشياء
كالعبث لحلوله فی غیر محله فالتحقق بالقیم وضعا وحکم النہی فیها
ای فیما قیم لعینه وما التحقت به بیان انه ای المنه عن غیر مشروع
اصلا لان ما قیم لعینه لا یتصوان یتصون مشروعاً وبوجهاً وما قیم

195

[illegible]

الصمد (عبد)
 بمجاورة الخلق الموجب للوجود
 الاجتماع بيني وبينكم
 لتفادي السوء الاول بالثاني
 من غير كرمه على الخلق
 جواب سوال ديوانه
 لا زمامه فلان
 اي «
 اجتماعا على التفسير لان
 الادب «
 سن ان يكون
 فانه يوجد
 للجمعة قد وجد
 وقد الصلوة في الامور
 كالصلوة باذن الملك
 ١٩٢٢
 لشغل بهن الصلوة كما
 بان راغدا والسكنى
 كما في المثال الثالث
 اولى كافي التفتيز
 اولى كافي التفتيز
 بدون استعمال
 ما كان للشيء
 والصلح بغيره
 فلا فساد
 والاشكال
 والاشكال
 الامور
 المباحة
 كما في المثال
 الثاني
 في الامور
 التي لا
 تتعلق
 بالصلوة
 في الامور
 التي لا
 تتعلق
 بالصلوة

موجباً للملك من غير توقف على القبض ويتأدى الصلوة في
 الارض الغصوبة لان القبض لما كان مجاوراً وغير متصل به وصفاً لم
 يؤثر في ازالته مشروعيته اصلاً ووصفاً فوجب الكراهة دون
 الفساد ولهذا اي ولان حكم هذا النوع ما ذكرنا قلنا ان وليهما
 اي وعلى الزوج الثاني المطلقة بالثلث في حالة الحيض يحلها له
 يحل وطهر اياها للزوج الاول فانه يعلم منه ان الوطى في تلك
 الحالة لا يمنع حدوث الحمل ويثبت به اى بالوطى في حالة الحيض
 احصاء الوطى كوزني بعد ذلك كاحد الزوجين دون الجلد
 والنوع الثاني ما يتصل به المعنى الموجب للقبض وصفاً اي بحيث
 صار وصفاً ولم يتصور الانفكاك عنه كالباع الفاسد وصوم
 يوم النحر فان الباع الفاسد كبيع الربوا قد وجد فيه ركن البيع من
 اهله محله فلا يكون قبيحاً باصله لكنه اتصل به ما يوجب القبض

فانما انما يكون
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان

فانما انما يكون
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان

فانما انما يكون
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان

فانما انما يكون
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان
 فاسداً اذا كان

قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...

على وجه صبار وصفه وهو اشتراط الفضل من المساواة والشرط
 لجواز البيع عند اتحاد الجنس فان الفضل اذا دخل فيه صار من حقوق
 فكل من كوصفه فباشرطه لا يخلل اصل المشروعية ولكن فاته به
 شرط الجواز فصار فاسدا وكذا الصوم يوم الفجر حسن نفسه لكنه
 قبيح لعنه متصل بالوقت وهو انه يوم ضيافة الله تعالى والوقت
 داخل في تعريف الصوم فكان المحلل الصادق فيه من قبل الوقت
 بمنزلة الوصف ليراد لا يتصور انفكاكه عنه ولا جبره لضرورة المعنى
 الموجب للقبه بمنزلة الوصف ههنا كما ان اشد اتصالا به من القبح
 في القسم الاول فواجب فساد المشروع كما اوجب الكراهة في الاول
 ليكون الحكم ثابتا بقدر دليله والنهي اى النهي المطلق المحالى عن
 قرينة دالة على كوز المنه عن قبيح العينة وغيره عن الافعال
 المحسنة يقع اى محال على القسم الاول وهو القبح لعينه بلا خلا
 والنهي عن الافعال الشرعية يقع على القسم الآخر وهو الذي
 يكون المعنى متصلا به وصفاته بقى المنه عن مشروعا باصليه
 عندنا غير مشروع بوصفه وقال الشافعي في البابين اى الاصل الحية

قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...

قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...

قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...
 قوله في قوله لا يوصف بالشرط...

قوله في قوله لا يوصف بالشرط...

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ان يكون مقتضيا للحسن في المأمور به فيصرف مطلقا في مطلق
 النهي الى الكمال منه اذا ناقص موجود من وجبه ون وجبه ومع
 شبهة العدم لا يثبت حقيقة الوجود والكمال في القبح ان يكون في
 عين المنهي عنه كالامر فانه يصر في مطلق الكمال وهو الحسن
 لعينه هذا ما تمسك به الشافعي وتحقق المقام اذ الشارع وضع
 بعض افعال المكلفين لاحكام مقصودة كالصوم للشواب و
 البيع للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يبقى في
 تلك المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون الصوم في يوم العيد
 مناطا للشواب والبيع الفاسد سببا للملك وارتفع ذلك الوضع
 الشرعي فيها من حكم بارتفاع الوضع جعل المنهي عنه قبيحا لعينه
 ومن لا يحكم به لا يجعل قبيحا لعينه لتناقض الوضع الشرعي والقبح
 الذاتي ثم الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل الدليل على ان قبحه لعينه
 فهو باطل وان دل الدليل على انه لغيره فذلك الغير ان كان محال
 فهو صحيح مكروه وان كان وصفا ففاسد عندا بجنيته وباطل
 عند الشافعي وان لم يدل الدليل على ان قبحه لعينه او لغيره فباطل

لا تترك من مكره مكره الا ان
 والناسخ الا ان لا يترك من مكره
 كما لا يترك من مكره مكره
 فيكون مقتضيا للحسن في المأمور به فيصرف مطلقا في مطلق
 النهي الى الكمال منه اذا ناقص موجود من وجبه ون وجبه ومع
 شبهة العدم لا يثبت حقيقة الوجود والكمال في القبح ان يكون في
 عين المنهي عنه كالامر فانه يصر في مطلق الكمال وهو الحسن
 لعينه هذا ما تمسك به الشافعي وتحقق المقام اذ الشارع وضع
 بعض افعال المكلفين لاحكام مقصودة كالصوم للشواب و
 البيع للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يبقى في
 تلك المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون الصوم في يوم العيد
 مناطا للشواب والبيع الفاسد سببا للملك وارتفع ذلك الوضع
 الشرعي فيها من حكم بارتفاع الوضع جعل المنهي عنه قبيحا لعينه
 ومن لا يحكم به لا يجعل قبيحا لعينه لتناقض الوضع الشرعي والقبح
 الذاتي ثم الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل الدليل على ان قبحه لعينه
 فهو باطل وان دل الدليل على انه لغيره فذلك الغير ان كان محال
 فهو صحيح مكروه وان كان وصفا ففاسد عندا بجنيته وباطل
 عند الشافعي وان لم يدل الدليل على ان قبحه لعينه او لغيره فباطل

فصل في احكام النسيء
 النسيء هو ما كان من غير
 النسيء هو ما كان من غير
 النسيء هو ما كان من غير

لا يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين

عند حتى لا يترتب عليه الاحكام وعندا بيمينه يصح باصله لكن
 لا يفسد بوصفه لعدم الدليل على ان القبح بوضعه كذا في التلويم
 واعلم ان الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل
 مسقط للقضاء وعند المتكلمين عبارة عن موافقة امر الشارع
 وجب القضاء او لم يجب فصوله ان من ظن انه مطهر ولم يكن كذلك
 صحته عند المتكلمين لموافقة الامر غير صحيحة عند الفقهاء لكونها
 غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كوز العقد
 سببا لترتيب الثمرات المطلوبة عليه شرعا والبطالان في العبادات
 عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات تخلف الاحكام عنها
 وخروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام والفساد يرافف
 البطلان عند الشافعي وعندنا هو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا
 بوصفه وقد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق

لا يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين

لا يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين
 يكون كونه لا سواس بين المتكلمين ان يتجدد فلا
 انشأه الى ان يكون بغيره لا سواس بين المتكلمين

[illegible]

العمل بالمقتضى وهو القيم بقدر الامكان وهو اى قد الامكان
ان يجعل القيم وصفا للمشروع اى يجعل القيم راجعا الى صفة المشروع
المنهى عنه لا اذ انة فيصير المنهى عنه مشروعا باصلا اى باعتبار اصله
غير مشروع بوصفه لاتصال القيم به بخلاف النسخ فانه باطل اصلا
ووصفا لانه لبيان ان الفعل لم يبق متصور الوجود شرعا كالوجه
الربيب المقدس وحل الاخوات ولهذا لا يثبت على الامتناع في
المنسوخ ونظيره في الحسيات ان من امتنع عن شرب الخمر مع
القدرة يثاب عليه لا لعدم بناء على امتناعه وكسبه ولو امتنع
عنه لان لا يجرها لا يثاب لا امتناع عنه بناء على عدمها ثم ان
المنهى كما يقتضيه تصور المنهى عنه يقتضيه وجهه اى فان امكن الجمع
بينهما وجب العمل به والا وجب الترجيح ففي الفعل الحسن امكن الجمع
بينهما لا وجود ولا امتنع بسبب القيمة فاما التصرف الشرعي فلا يمكن
الجمع بينهما لانه لا يتحقق مع القيمة فوجب الترجيح ثم اما يترجم
جانب القيمة كما هو مذهب الخصم او جانب التصور فقلنا ترجم جانب
التصور اولى هكذا حققه الشارح المحقق فيصير فاسدا لفوات

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

الشافعي^٢ فان قيل تصور الفعل عند النهي كان لصحته فلا حاجة الى
بقائه مشروعا بعد ذلك قلنا ان النهي لا يعدم المنهى عنه من قبل النهي
في المستقبل كما لا يلزم في المستقبل فلا بد من ان يكون متصورا
في المستقبل لتحقيق الانهاء بالنهي كما في الامر وذلك ببقاء المشروعية
واعتراضه على ما قلنا صاحب القواطع من اصحاب الشافعي ان وجود
فعل المشروع بامر من بفعل العبد وباطلاق الشارع فبالنهي يمنع الاطلاق
فلم يبق مشروعا لكن تصور الفعل من العبد باق على حاله فيصح النهي
بناء عليه مثلا العبد مأمور بالصوم وليس في وسعه الا الامساك مع
النية نهارا فاما صير ربه عبادة فباذ الشارع ففي يوم النحر لما زال
اذن الشارع لم يبق الصوم مشروعا مع بقاء تصور الفعل من العبد
واجاب عنه الشارح المحقق بان النهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل
على حقيقته والفعل المخصوص بل في اعتبار الشرع لا يسمى صوما

[illegible][illegible][illegible]

واعترض عليه في التلويح بان حقيقة الصوم في الشرع الامساك
 مع النية في النهار وهذا متصور من العبد وقد نهى الشارع عنه
 صار يوم النحر بمنزلة الليل فلا يكون عبادة يترتب عليه ثواب
 وجواب ان الصوم الواقع في غير يوم النحر عبادة عما ذكره واما الصوم
 الواقع فيه فان كان عبارة عنه في الشرع يلزم ان يكون اتيا بالصوم
 حين اتيانه بالامساك من الصبح الى الغروب مع النية فيلزم ان يكون
 له وجودا شرعيا فيكون مشروعا وان لم يكن عبارة عنه يلزم نسخ
 فان النسخ لبيان ان الفعل الميق متصور الوجود شرعا والني في غير
 النسخ وعلى هذا الاصل وهو ان النهي عن التصرفات الشرعية يقتضيه
 بقاء مشروعيتهما قلنا ان البيوع اى بيع العبد مثلا بالخمر مشروع باطل
 وهو وجود ركنه وهو مبادلة المال بالمال في محله وهو البيوع غير مشروع
 بوصفه وهو الثمن لان الخمر مال لا المال بما يميل اليه بالطبع ويمكن ادخاله
 الوقت الحاجة والخمر كذلك لكنها غير متقومة فان المتقوم ما يجوز
 الاتقاء بعينه او بمثله او بقيمته وليست الخمر كذلك لانه يجب
 الاجتناب عنها ولهذا لا يجب الضمان بالادائها ففصل الخمر ثمانا

[illegible][illegible]

٤

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم التحرم وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم التحرم وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم التحرم وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

قوله وكذلك الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم التحرم وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

[illegible]

عندنا مشروع باصله حتى يصح النذر به وهو اى اصل الصوم
الامساك لله تعالى ويعلم من ان يكون منهيًا عنه لذاته غير مشروع
بوصفه وهو اى الوصف الاعراض عن الضيافة الموضوعه في هذا
الوقت بالصوم والاعراض وصف لازم للصوم غير داخل في مفهومه
الا ترى ان الصوم يقوم بالوقت اى يوجد فيه لكونه معيارا له و
لا خلل فيه اى في الوقت بنفسه لانه وقت كسائر الاوقات فلا
يتعلق نهي صوم يوم النحر باعتبار نفس ذلك الوقت والنهي يتعلق
بوصفه اى بوصف الوقت وهو انه يوم عيد اى يوم ضيافته
والمتمصل بالوقت كالمتمصل بالصوم لانه يقوم به فصار صوم يوم
النحر فاسدا للخلل في الوصف لانه الاصل ولهذا اى لمشرعية
صوم يوم النحر باعتبار اصله يصح النذر به عندنا لانه
هذا النذر نذر بالطاعة من حيث ذاة الصوم لا زكف النفس
عن الشهوة في هذا اليوم قربته بذاته وانما وصف المعصية
متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكر الان ذكر الصوم ليس باعراض
عن الضيافة وانما الاعراض بفعل الصوم ولم يوجد من النادر

[illegible]

فمن مع النبتة وقته وهو الزمار وقدره شرعا وعقلا ان مثل هذا المشروع لا يجوز ان يكون

تقریر: صفحہ ۲۱۱

[illegible]

في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر

الا ذكر الصوم الذي هو قربة فلا يمنع صحة النذر والحاصل ان
 للصوم جهمتان جهة طاعة وجهة معصية وانقضاء النذر انما هو باعتبار
 الجهة الاولى حتى قالوا الوصم بذكر المنهي عنه بان يقول الله على صوم
 يوم النحر لم يصح نذره في رواية الحسن عزايحيته به بخلاف ما لو قال
 غدا والغديوم النحر وتحقيق ذلك ان النذر ايجاب بالقول ويمكن به
 التمييز بين المشروع والمنهي عنه والشروع ايجاب بالفعل ولا يمكن
 التمييز بين الجهمتين ونظيره جواز بيع السمن الذائب الذي ماتت
 الفارة فيها لا مكاز ايراد البيع على دون النجاسة ولا يجوز اكله
 لاستحالة التمييز بينهما فانه هذا ما يكاد يتوهم من ان لما كان الصوم
 مشروعا باعتبار اصله جاز نذره باعتبار ذاته وان لم يحز باعتبار
 وصفه ولملجأ نذره بهذا الاعتبار لا حاجة الى بيان التفريق بين القول
 والفعل باتصال المعصية وعدمه بل فرض اتصالها بالقول كان جواز

في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر

في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر

في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر
 في هذا الموضع الذي ذكره في كتابه في بيان ذلك الصوم في ذلك اليوم
 ان الصوم يوم النحر والصوم في يوم النحر والصوم في يوم النحر

المذنب باعتبار ذاة الصوم ثابت ايضاً وذلك لان اتصال المصيبة مانع
 عن المذنب وذلك لاتصال بالفعل لا في القول فلا بد من بيان التفرقة
 وما يجب التنبيه عليه انه ليس المراد بقولنا ان الصوم مثلاً مشروعه باله
 او حسن لذاته الحسن لذاته بالمعنى الذي مر في الفصل المتقدم بالمعنى
 العام الشامل له وغيره من اقسام حسن لما مر به فاندفع المناقضات
 ووقت طلوع الشمس دلوها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد
 ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين
 كما سيظهر لك مما سيأتي والدلوك الزوال والغروب وهذان
 الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان
 هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة
 بوصفها وهوى الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة لا يكره في هذه الاوقات بل يكره في وقتها
 بالوصف وهو وقت طلوع الشمس وغروبها والفساد في وقتها
 بالوصف لا ينافي مع صلاحها في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها
 بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف

وقد عرفت ان وقت الصلوة لا يكره في هذه الاوقات بل يكره في وقتها
 بالوصف وهو وقت طلوع الشمس وغروبها والفساد في وقتها
 بالوصف لا ينافي مع صلاحها في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها
 بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف

وقد عرفت ان وقت الصلوة لا يكره في هذه الاوقات بل يكره في وقتها
 بالوصف وهو وقت طلوع الشمس وغروبها والفساد في وقتها
 بالوصف لا ينافي مع صلاحها في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها
 بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف

وقد عرفت ان وقت الصلوة لا يكره في هذه الاوقات بل يكره في وقتها
 بالوصف وهو وقت طلوع الشمس وغروبها والفساد في وقتها
 بالوصف لا ينافي مع صلاحها في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها
 بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها
 بالوصف في وقتها بالوصف بل ينافي مع صلاحها بالوصف في وقتها بالوصف

لا يجوز ان يكون منسوب الى الشيطان كما جاء في الحديث
 ان الشيطان كان موجودا في هذه الاوقات فلا يصلح
 ان يكون منسوب اليه الا في هذه الاوقات فلا يصلح
 ان يكون منسوب اليه الا في هذه الاوقات فلا يصلح
 ان يكون منسوب اليه الا في هذه الاوقات فلا يصلح

وقت طلوعها وادلوها منسوب الى الشيطان كما جاءت به اي يكون
 منسوب اليه السنة وهي ان النبي عليه السلام نهى عن الصلوة عند طلوع
 الشمس وقال عليه السلام انها نظلم بين قرني الشيطان ان الشيطان
 يزنيها في عين من يعبد لها حتى يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا كانت عند قيام الظهيرة قاربها فاذا مالت فارقتها فاذا دنت
 الغروب قاربها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات و
 هذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقرناه نا حيتار اسرغم ان يمكن
 ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة
 الشمس وتجريكم اياهم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت
 هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم والحال ان الصلوة
 في هذه الاوقات مكروهة لا فاسدة اشارة الى وجه الفرق بقوله
 الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه في الوقت ظرفها ولا تأثير

في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه

قال في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 قال في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 قال في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 قال في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه

في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه

في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه
 في هذه الاوقات فلا يصلح ان يكون منسوب اليه

للظرف في ايجاد الظروف فلا يكون فسادا مؤثرا فيها لانه مجاور
لها بمنزلة الصلوة في الارض الغصوبة لا معيارها اي للصلوة كما
كان يوم النحر معيار للصوم وللمعيار خصوصية لما وقع فيه اقوى
من الظرف لما وقع فيه كما سيظهر لك وكما ورد عليه ان فساد الظرف
لما لم يؤثر في فساد الظروف كان ينبغي ان لا يؤثر في نقصانه
حتى يتادى به الكامل قال وهو اي وقت للصلوة سببها اي الصلوة
فصارت للصلوة فيمضي في وقتها ناقصة لا فاسدة لان فساد السبب
يؤثر في السبب لا انه لما كان مجاورا ولم يكن وصفا يؤثر في النقصان
لا في الفساد بخلاف الصلوة في الارض الغصوبة فان المكان ليس
بسبب ولا وصف فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان بل يوجب
الكرهية وهي لا يمنع اداء الواجب فقل لا يتادى بها اي بالصلوة في
هذه الاوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمن له

فان كان في الارض الغصوبة فسادا مؤثرا في فساد السبب
فلا يكون فسادا مؤثرا في فساد السبب لان فساد السبب
يؤثر في السبب لا انه لما كان مجاورا ولم يكن وصفا يؤثر في النقصان
لا في الفساد بخلاف الصلوة في الارض الغصوبة فان المكان ليس
بسبب ولا وصف فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان بل يوجب
الكرهية وهي لا يمنع اداء الواجب فقل لا يتادى بها اي بالصلوة في
هذه الاوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمن له

العلم ان النقصان اذا كان في وقت
الارض الغصوبة فلا يكون فسادا مؤثرا في فساد السبب
لان فساد السبب يؤثر في السبب لا انه لما كان مجاورا ولم يكن وصفا يؤثر في النقصان
لا في الفساد بخلاف الصلوة في الارض الغصوبة فان المكان ليس
بسبب ولا وصف فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان بل يوجب
الكرهية وهي لا يمنع اداء الواجب فقل لا يتادى بها اي بالصلوة في
هذه الاوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمن له

فان كان في الارض الغصوبة فسادا مؤثرا في فساد السبب
فلا يكون فسادا مؤثرا في فساد السبب لان فساد السبب
يؤثر في السبب لا انه لما كان مجاورا ولم يكن وصفا يؤثر في النقصان
لا في الفساد بخلاف الصلوة في الارض الغصوبة فان المكان ليس
بسبب ولا وصف فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان بل يوجب
الكرهية وهي لا يمنع اداء الواجب فقل لا يتادى بها اي بالصلوة في
هذه الاوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمن له

لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »

النفل الذي شرع في هذه الاوقات بالشرع حتى لو شرع فيها ثم
 قطع ما وجب عليه القضاء وينبغي ان يقضيها في وقت كامل فان
 قضاها في وقت مكروه اجزاء مع الاساءة والتقريع الاول باعتبار
 تحقق النقصان والثاني باعتبار الصيانة عن البطالة وهذا بخلاف
 الصوم فان الصوم يقوم بالوقت ويعرف بالتشديد اي الصوم به
 اي بالوقت فكان داخل ما هيته حتى يقال الصوم هو الامساك عن
 المفطرات الثلث نهائيا مع النية ويقرب بالتخفيف اي يعرف مقداره
 بالوقت حتى يزيد بزيادته وينقص بنقصانه فازداد الاثر ايا
 فساد الوقت في الصوم فصار اي الصوم فاسدا فلم يضمن بالشرع
 الا ترى ان الصلوة ممكنة الاداء بعد ذلك الشرع بلا كراهية بان يصبر
 بفيض الشمس لا كذلك الصوم والحاصل ان اتصال القيمة بالشرع

لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »

زيادة الصوم من صل على ما زاد
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »

لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »

لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »
 لا يجوز الصوم عن قلة من
 يعين الكمال « ما زاد »

[illegible]

بعض الواجبات ارسلت الي
 الواجب عليين فكن النقضان في ذلك
 وجب جبراً بايجودهما يعني اذا وقت الكراهية في
 قولك لا ينبغي آه يعني اذا وقت الكراهية في
 فعل الشيخ من النقضان اى يكون في حال
 ناقضا ٢٢ ٢٣ قوله قلنا ان آه
 اوجب سئل ان النقضان اى يكون راجعا
 من النقضان فاجاب اصلا ومضافا
 الى الماسويه اصلا ومضافا الى المقام والركوع
 ترك بعض اركان الصلوة كالقيام والركوع
 ترك بعض ادعائها والاصلا فاما اذا كان

114

[illegible]

مبين
نظريه
ولكن
الكاتب
الجميع
الجميع
الجميع

ان نقصان الايمان بغير اوصاف مذكورة قد وجب نقصان
 راجع الى نفس المأمور به لا الى اوصافه فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها

بالمأمور به وذلك من تحقق رتبة عمياً كفارة يمينه لا يجوز لان
 الوصف داخل تحت الامر وان كانت كفارة يجوز وان تمكن فيها نقصان
 بفؤاة الايمان لان وصف الايمان لم يدخل تحت الامر فنقصانه لا يمنع
 عزاء الواجب ثم الوقت في الصلوة داخل تحت الامر بالذات القطعية
 فنقصانه يمنع الجواز كوصف العمى في الرقبة فاما واجباتها فلم تدخل
 تحت الامر فقواتها لا يؤثر في المنع عن الجواز كفؤاة وصف الايمان في
 الرقبة لان المأمور به كامل اصلاً ووصفاً وانما حكمنا بالنقصان عملاً
 بالخبر الاحاديثي لا يزداد بها على الكتاب هو يوجب العمل لا العلم
 ولهذا قلنا ينبغي بالسجود فلا يظهر في حق المأمور به وكذا المكان في
 الصلوة لم يدخل في الامر فلا ينقص المأمور به بنقصانه ولا يلزم
 النكاح بغير شهود اي لا يلزم النكاح على الاصل المذكور وهو بقاء
 المشروعية للمني عنه ووجه المزوم ان النكاح بغير شهود لم يتصور عا

مع انه منهي عنه لان
 لا يجوز له ان يتزوج
 لا يجوز له ان يتزوج
 لا يجوز له ان يتزوج

ان نقصان الايمان بغير اوصاف مذكورة قد وجب نقصان
 راجع الى نفس المأمور به لا الى اوصافه فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها

ان نقصان الايمان بغير اوصاف مذكورة قد وجب نقصان
 راجع الى نفس المأمور به لا الى اوصافه فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها

ان نقصان الايمان بغير اوصاف مذكورة قد وجب نقصان
 راجع الى نفس المأمور به لا الى اوصافه فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها
 لا تنقص الايمان بغير اوصاف مذكورة فانها

والفقهاء من ان النكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والفقهاء من ان النكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والفقهاء من ان النكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والفقهاء من ان النكاح لا يثبت الا بالشهر والملك

اي النكاح بغير الشهود منفي بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهوتي فكان
 خبر عن عدم النكاح الشرعي موجبا لا تنفائه ضرورة صدق الخبر فكان
 النكاح بغير الشهود نسخا اي منسوخا فكان قوله عليه السلام نسخا
 ناسخا للنكاح المذكور لا نهيا عنه ولان النكاح شرع لملك ضروري
 لا لا الاصل فيه ان لا يكون مشروعا لانه استيلاء على الحق لكن شرع
 ضرورة لبقاء النسل لان الشهوة تدعو الى السفاح وفيه من الفساد
 ما لا يخفى لا ينفصل عن الحل صفة لقوله لملك ضروري اي لا ينفصل

ذلك الملك الضروري عن حل الاستمتاع

والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك

والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك

والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك

والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك
 والنكاح لا يثبت الا بالشهر والملك

[illegible]

[illegible]

البيع فانه يمكن القول فيه ببقاء المشروعية والعمل بحقيقة النهي
لانه اي البيع شرع ملك العين والحل في اي في البيع تابع والتابع
غير المتبوع وينفك عنه فامكن العمل بحقيقة النهي لان التحريم
لا يصاد الملك بالحل والحل في ملك اليمين تابع ومنفك عنه
فبقوة التبع عند وجود صده لا يلزم من فوادة الاصل الا يرى انه
اي ملك العين شرع في موضع الحرمة اي حرمة الوطى وشرع فيما لا
يحتمل الحل اصلا لاحالا ولا استقبالا كالاتر المجوسية مثال الاول
والعبيد والبهائم مثال الثاني ولو كان الحل مقص في ملك اليمين كان
لم يشرع البيع في هذه الصور ولما فرغ عن جواب اليراد على ان
النهي عن التصرف الشرعي يوجب بقاء المشروعية اشارة الى دفع ما
يرد على ان النهي عن الافعال الحسية يوجب انتفاء المشروعية اصلا
وتقرير اليراد ان الغضب فعل حسه منهى عنه بقوله تكا ولا تاكلوا
اموالكم بينكم بالباطل ثم جعل مشروعا سببا للملك المغصوب حين
اداء الضمان وتقرير دفعه يظهر من قوله ولا يقال في الغضب انه
اي الغضب يثبت الملك اي ملك الغاصب في المغصوب مقصو اياه

[illegible]

توصیه

الام فی الملک و غیر من
المضاف الیه وجوب الغایب
۱۲

نیز در شرح فیض
دولان الفیض
۱۳

مسئله

در بیان ملک و غیر من
۱۴

٢٤ ولا تقرى الزانية كان فاحشة
 شال الغيب ورد دأه ١٢
 لا يقرى الاصل الذى هو الكون
 الاخر ارض الذى رزق بقوله ولا
 يقرى الاصل الذى رزق بقوله ولا
 الدخلى من ذلك الاصل فى الارض
 دعوهم الدخلى من ذلك الاصل
 اى انكرا بقرعهم
 اى باخروج من تلك لعموم
 وان كان كماله فى ذلك ان لا
 يكون كماله فى ذلك ان لا

[illegible]

۱۰ ان الله خلق من الماء الزكوى
 ۱۱ خلق من الماء الزكوى
 ۱۲ خلق من الماء الزكوى
 ۱۳ خلق من الماء الزكوى
 ۱۴ خلق من الماء الزكوى
 ۱۵ خلق من الماء الزكوى
 ۱۶ خلق من الماء الزكوى
 ۱۷ خلق من الماء الزكوى
 ۱۸ خلق من الماء الزكوى
 ۱۹ خلق من الماء الزكوى
 ۲۰ خلق من الماء الزكوى

بناتها على الرجل وحرمة ابائه وابنائهم على المرأة ولا عصيان فيه
 في الولد بالنظر الى حقوق الله تعالى ولا عدوان فيه بالنظر الى
 حقوق العباد لانه مخلوق بصنع الله تعالى ولا عيب فيه ثم تتعدى
 الحرمات منه اى من الولد الى اطرافه اى اطراف الولد اى طرفيه
 من الاب والام لان حرمة امهات الموطوءة وبناتها لا تتعدى منه
 الى الاب وكذا حرمة ابناء الواطئ وابنائهم لا تتعدى منها الى الام
 كذا في الشرح ويتعدى اى ايجاب الحرمة الى اسباب الولد اى يوجب
 الولد حرمة المصاهرة او لا ثم يتعدى ايجاب الحرمة منه الى اسباب

١١ عبد
 ١٢ حقوق الله تعالى
 ١٣ حقوق العباد
 ١٤ حقوق الله تعالى
 ١٥ حقوق العباد
 ١٦ حقوق الله تعالى
 ١٧ حقوق العباد
 ١٨ حقوق الله تعالى
 ١٩ حقوق العباد
 ٢٠ حقوق الله تعالى
 ٢١ حقوق العباد
 ٢٢ حقوق الله تعالى
 ٢٣ حقوق العباد
 ٢٤ حقوق الله تعالى
 ٢٥ حقوق العباد
 ٢٦ حقوق الله تعالى
 ٢٧ حقوق العباد
 ٢٨ حقوق الله تعالى
 ٢٩ حقوق العباد
 ٣٠ حقوق الله تعالى

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

كالتلويح او يقال الولد سبب حرمة المصاهرة ثم ينقل سببيته منه الى
 اسبابه والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير والتانيث
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بجهة الاصل اي بالغية الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى اوصاف نفسه فالوطي مثلا لما جعل موجبا
 لحرمة المصاهرة لكونه خطافا عن الولد لا يعتبر الحرمة الثابتة لنفسه لان
 المعتبر في الخلف صفات الاصل لا صفات نفسه الا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام مقام الماء نظر الى كونه الماء مطهرا اشارة الى
 علة الاصل وسقط عنه وصف لتراب وهو التلويث اي لم يلتفت
 اليه لان التراب يعمل عمل الماء بالخلافة فكذلك ههنا يمد ر وصف
 الزنا بالحرمة متعلق بالوصف اي يمد حرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي يوصف
 الحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يمد به

[illegible][illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تخصيص الحقوق وليس فيه تفويض
المنطق لان تخصيص الحقوق لا يتوقف على
الكلية اعجاب بقوله بل المراد انه حاصل ان ليس المراد
بالعطف العطف المصطلح بل المراد لا يكون غير مقصود
من الاقسام والحالات غير المتقابلة ليس الا بما اذا كان
ان ترك ملوكه الغرض والا فانه من تفصيلها او اعم
على الملوك ولا ينافي على واجبه من ان تفصيلها او اعم
فان يكون من الملوك الغرض لا يشتمل على الملوك
فان يكون من الملوك الغرض لا يشتمل على الملوك
فان يكون من الملوك الغرض لا يشتمل على الملوك

[illegible]

حرام فاذا لم يفوتها اي اذ لم يفوت الاشتغال به للمامور به كان الضد
مكروها لا حراما كالامر بالقيام اي في الصلوة ليس ينهي عن العقوقض
جنا اذا تعدت مقام لا تقصد صلواته بالقعود لان لم يفوت به ما هو
الواجب بالامر لكنه اعم القعود بغيره لان الامر بالقيام يقتضي كراهة القعود
لا تشابهة المنهي عنه يوجب الكراهة كما ان مشابهة المامور به يوجب
الندب او كونه سنة وعلى هذا القول وهو ان الامر يقتضي كراهة
الضد يحتمل ان يكون النهي مقتضيا في ضد اي ضد المنهي عنه اشارة
السنة تكون تلك السنة في القوة كالواجب وفي التشبيه اشارة الى
ان قوتها دون قوة الواجب كما ان الكراهة ادنى من الحرمة وليس المراد

[illegible][illegible]

جواب سؤال عندهما من السنة
 لا كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام من ثبوت البراءة بالنفي
 جواب ان قول النبي صلى الله عليه وسلم
 سنة بل لا بد من التوفيق
 سأل في السنة التي فيها
 في الرداء لا بد من التوفيق
 في الرداء لا بد من التوفيق

جواب سؤال عندهما من السنة
 لا كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام من ثبوت البراءة بالنفي
 جواب ان قول النبي صلى الله عليه وسلم
 سنة بل لا بد من التوفيق
 سأل في السنة التي فيها
 في الرداء لا بد من التوفيق
 في الرداء لا بد من التوفيق

من السنة مصطلح الفقهاء وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد بها ما يكون قريبا الى الواجب
 وانما قال لا يثبت لان هذا القول بمنصوص عليه عن السلف ولكن
 القياس يقتضيه ذلك قال القاضي يوزيد لما قفت على اقوال الناس
 في حكم النهي على الاستقصاء كما وقفت على حكم الامر ولكن ضد
 الامر فيحتمل ان يكون للناس فيه اقوال على حسب اقوالهم في الامر و
 لهذا اي ولان النهي يقتضيه سنة الضد قلنا ان المحرم لما نهى عن
 لبس المخيط بقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل
 ولا القلنسوة ولا الخفين لان الجحد النعلين فيقطعهما اسفل من
 الكعبين كان من السنة لبس الارار والرداء لانه لما نهى عن لبس المخيط
 صار ما موراء لبس غير المخيط اقتضاء فيثبت بهذا الامر سنة
 لبس الارار والرداء لانهما ادنى ما يقع به الكفاية عن غير المخيط

جواب سؤال عندهما من السنة
 لا كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام من ثبوت البراءة بالنفي
 جواب ان قول النبي صلى الله عليه وسلم
 سنة بل لا بد من التوفيق
 سأل في السنة التي فيها
 في الرداء لا بد من التوفيق
 في الرداء لا بد من التوفيق

فصل في بيان اسباب الشرائع في الطرق

في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق

في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق

في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق

في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق
 في بيان اسباب الشرائع في الطرق

عليه
رحمة الله تعالى
صاحب مراده
سبب شائع
شائع فلو اسناد الاصل
انه لا ينسب الى الكائن
الشائع ابتداء و هو
الشيخ فلم يستدل
لما اسند اليه
بما جعل
بعض آراءه
سوال

اسناد الى غير الشارع فكذلك الاسناد الى الاسباب اسبابا لها اي للاصول
 والفروع كالجمع بالبيت اي كما جعل وجوب الحج متعلقا بالبيت فان
 الكعبة سبب لوجوب الحج قال الله تعالى والله على الناس حج البيت و
 الاضافة دليل السببية واما وقت فشرط جواز الاداء وليس سبب لانه
 لا ينسب اليه وجوب الصوم متعلقا بالشهر فيكون شهر رمضان
 سببا لانه بضاف اليه ويتكرر بتكرره واليه ذهب المتأخرون واختلفوا
 في ان الليالي كالايام في السببية اولا والى الاول ذهب الامام السرخسي
 والثاني ذهب القاض ابو زيد وفخر الاسلام وجعل وجوب الصلوة

اسناد الى غير الشارع فكذلك الاسناد الى الاسباب اسبابا لها اي للاصول
 والفروع كالجمع بالبيت اي كما جعل وجوب الحج متعلقا بالبيت فان
 الكعبة سبب لوجوب الحج قال الله تعالى والله على الناس حج البيت و
 الاضافة دليل السببية واما وقت فشرط جواز الاداء وليس سبب لانه
 لا ينسب اليه وجوب الصوم متعلقا بالشهر فيكون شهر رمضان
 سببا لانه بضاف اليه ويتكرر بتكرره واليه ذهب المتأخرون واختلفوا
 في ان الليالي كالايام في السببية اولا والى الاول ذهب الامام السرخسي
 والثاني ذهب القاض ابو زيد وفخر الاسلام وجعل وجوب الصلوة

اسناد الى غير الشارع فكذلك الاسناد الى الاسباب اسبابا لها اي للاصول
 والفروع كالجمع بالبيت اي كما جعل وجوب الحج متعلقا بالبيت فان
 الكعبة سبب لوجوب الحج قال الله تعالى والله على الناس حج البيت و
 الاضافة دليل السببية واما وقت فشرط جواز الاداء وليس سبب لانه
 لا ينسب اليه وجوب الصوم متعلقا بالشهر فيكون شهر رمضان
 سببا لانه بضاف اليه ويتكرر بتكرره واليه ذهب المتأخرون واختلفوا
 في ان الليالي كالايام في السببية اولا والى الاول ذهب الامام السرخسي
 والثاني ذهب القاض ابو زيد وفخر الاسلام وجعل وجوب الصلوة

اسناد الى غير الشارع فكذلك الاسناد الى الاسباب اسبابا لها اي للاصول
 والفروع كالجمع بالبيت اي كما جعل وجوب الحج متعلقا بالبيت فان
 الكعبة سبب لوجوب الحج قال الله تعالى والله على الناس حج البيت و
 الاضافة دليل السببية واما وقت فشرط جواز الاداء وليس سبب لانه
 لا ينسب اليه وجوب الصوم متعلقا بالشهر فيكون شهر رمضان
 سببا لانه بضاف اليه ويتكرر بتكرره واليه ذهب المتأخرون واختلفوا
 في ان الليالي كالايام في السببية اولا والى الاول ذهب الامام السرخسي
 والثاني ذهب القاض ابو زيد وفخر الاسلام وجعل وجوب الصلوة

[illegible]

متعلقا بوقاتها فتكون سبب وجوبها لانها تنسب اليها وتكرر وجوبها
بتكررها وجعل وجوب العقوبات متعلقا بسببها اي الجنايات ^{التي}
تضاف اليها مثل حد الزنا وحد السرقة وجعل وجوب الكفارات ^{التي}
هـ دائرة بين العباد لانها تنادي بما هو عبادة كالصوم والاعتقاد
ولانها تكفر الذنوب والكفارة انما يكون بالعبادة وبين العقوبة تكررها
جزاء لفعل محذور والعقوبة كذلك متعلقا بما تصناف الكفارة اليه ^{التي}
جعل وجوب الكفارة متعلقا بالسبب الذي تصد ايضا ذلك الامر الذي ^{يكون}
بين الامرين المذكورين اليه وبذلك السبب بقوله من سبب مكرر ^{الذي}
دائر بين الخطر والاباحة فتصان العبادات التي الاباحة والعقوبة ^{التي}
الخطر ليكون الاثر على وفق المؤثر كالقتل الخطاء واما الافطار عمد فهو

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بغير انشا غير الا ان
 انشا نظام الحكم
 التفتت الى الفوضى
 بدون انشا النظام
 والاعطى الناس
 ففزعوا الى
 الفوضى

ان لافتم مایل تا خدمت کس از ارباب و
 بایستد که در این راه
 از کلام سزاوارت بی رود
 و در این راه
 از کلام سزاوارت بی رود
 و در این راه

و قد مرز الاداء بالطلب حاصل
 ان الوجوب ضمان نفس الوجوب و
 وجوب الاداء والاداء السبب وان
 بالخطاب **الحال** وجوب الاداء
 لا ينعمن وجوب الاداء يكون
 وجوب الاداء فلا يثبت وجوب السبب
 بالخطاب فلا يثبت وجوب السبب
 الوقت فاما الواجب بالسبب الوقت
 المشترع فمقتضى ان ذلك الوقت
 كسب الوجوب وبيان ذلك ان
 مقتضى كل يوم وجوب الاداء
 لا يكون

[illegible]

المشتركة ولا يجب عليه ادائه ثم اذا يطالب بالاداء يلزمه الاداء
فكذا يجب الصلوة بدخول الوقت ثم يلزمه الاداء بالخطاب وقد مر ما
يتعلق بهذا المقام ودلالة اي دليل هذا الاصل وهو ان الوجوب باسب
وجوب الاداء بالامر اجماعهم اي اجماع فقهاءنا على وجوب الصلوة
على من لا يصلح الخطاب مثل النائم والمجنون والمغشي عليه اذا لم يزد
الانحاء والمجنون على يوم وليلة ولهذا يجب القضاء عليهم فثبت ان
الوجوب بالوقت دون الخطاب ثم لما ثبت از الاحكام متعلقة
بالاسباب شرع في بيان اماراتها فقال وانما يعرف السبب اي كونه
سببا لشيء بنسبة الحكم اي اضافة الحكم اليه مثل صلوة الظهر وحد

[illegible]

قوله جامع كما حاصل ان
 بالاجماع اجماع على ان اخفى الا اجاب
 العلماء حتى تزل الاجل البصير
 من الصلوة اه فان اثنان في الصلاة
 من غير من غير كل الموضع
 التفتة كما حصل في حرم
 فيه تمان الروايات المذكورة
 فبطل العتق وانه لا تجزئ
 فلا حكم لكل واحد من
 الا بالدين الفاضل
 بسبب ذلك في خطاب
 الغفلة والعقار اذا قال
 بعد الانتهاء ان فاتت
 فقولوا بغير علة
 في غير ذلك ان ذلك
 في غير ذلك ان ذلك

[illegible]

९

الشرب وكفارة القتل وتعلق به أي تعلق الحكم بالسبب بأن لا يوجد
 بدل ونزول وتكرر بتكرره لا في الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سبباً له أي للمضاف وذلك لا في الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخصر الأشياء به ليحصل التميز وإخصر الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازاً لأن الحكم لما وجد
 عندئذ شابه العلة فجاء الإضافة إليه مجازاً والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة الشيء للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا لازم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره أي الشيء دل
 تكرر بتكرره على أنه أي الحكم يضاف إليه أي الشيء من حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرع من بيان الإمارات شرع
 في بيان ما يترجح به أحد الشيئين اللذين اشتراكا في إماراة وحكم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

طیبت الخیر

خاتمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه المیزان

عبدالحق

السلامة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

لَوْ أَنَّ بَيْنَهُمَا

مستخرج من فافا

وَمَا جَعَلْنَا

بالتصديق

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أن الماء

برای اطلاع از آخرین اخبار و رویدادها

کے

100

أي لأجل ذلك الوصف كالأرض سببا وهو المؤثر بتجدد بعض
الزمان حكما كما أن النماء الذي لأجله كالنصاب سببا لوجوب
الزكاة وذلك الوصف وهو النماء يتجدد تقديرا بتجدد الحول وبصر
السبب الموصوف بذلك الوصف سبب بتجدد الوصف بمنزلة
التجدد بنفسه فكما أن النصاب الموصوف بالنماء يعتبر متجددا
باعتبار تجدد الوصف حتى تكرر الوجوب في نصاب واحد كذلك
صدقته تكرر وجوبها في رأس واحد حقيقة متكررة حكما وعلى
هذا أي على الأصل الذي ذكرنا من أن السبب يتجدد بتجدد الوصف
تكرر العشر والخارج مع اتحاد السبب وهي الأرض النامية كما أن
سبب وجوب الزكاة للمال النامي ويدل على سببية الأرض النامية
إضافة العشر والخارج إليها وعلى اعتبار صفة النماء أن العشر كسم
الجزء من المال فلا يمكن إيجاره بدون النماء ولهذا اعتبر النماء في العشر
حقيقة بالخارج والخارج يسقط إذا اصطلم الذراع أو فوله ولم يبق من
الستة ما يمكن استغلال الأرض فيه فدل على اعتبار النماء التقديرية
في الخارج دون العشر ثم في الخارج اعتبر النماء التقديرية بالتمكن من

من قوله
٢٢٤
باعتبار انما داخل التمام لان
على الفضول الاربعه فيم مقامه لان
تقلده الاسانبار ٢٢٤
ان الشرايه يعطى ثمانية قول يديه
الاضل الغنوم من السابقين ثمانية
السبب في هذا الوصف آه لا عين هذا
الكلام لانه حجة اسم الاشارة وثلث هذا
على بديعنا في علم زمني عجايبها
الانما يدل على انما في كمالها
في كلام الشرايع في كمالها
٢٢٥
سبب الارض الثانية من سبب
الاسمى لوجوب الكوة في ١٢
يقال عشرة الارض وخراج الارض وتوصيف
١٢
من التخرج فلا يمكن ايجابه الارض عشرة خراج
١٢
على سبب الارض وخراج الارض وتوصيف
١٢
على اعتبار انما ركه في كمالها لانه
١٢
على سبب الارض وخراج الارض وتوصيف
١٢
على اعتبار انما ركه في كمالها لانه

آمین ۱۲ ولولوا الیایه ولایایه
السلام علیکم اجمعین
بقرآن مجید
من الزمته که در روز ولادت
۱۳۳۳ هجری قمری
۱۳۳۳ هجری قمری

[illegible]

۴
و فرض واجب آ تا قابل علم
باشد یعنی معلوم الکره و معلوم الغیر
انفا تا آن احوال مندرج تحت
فرض واجب و اگر چه مندرج
الاینها اعم من ان تحقق بالنقل و
بالتحرک فافترض ان تحقق بالنقل و
اعلم ان کون فعله من ادوایا
و ایجاب او در کمال آفاق
در شرف بقوله و در فعل خود
الات اعم من ان تحقق
الشیء غیره و ان تحقق
کامل الیه و شریک و ادوایا
کامل النفس و واجب انما
کامل النفس و واجب انما
کامل النفس و واجب انما

قال الشيخ رحمه الله في جواب السؤال الثاني
 لا يصح بان العمل المحقق وذكره في بعض
 من الكتب لا هو المختار وعليه الاستدلال
 ان الشك في صحة العمل لا يوجب كماله
 فلو ثبت في بعض الكتب ان العمل لا يوجب كماله
 من حيث انما ذكره في بعض الكتب لا يوجب كماله
 من حيث انما ذكره في بعض الكتب لا يوجب كماله
 من حيث انما ذكره في بعض الكتب لا يوجب كماله

[illegible]

في قوله لا يعاقب الفاعل في الاول ويعاقب في الثاني لكن لا بالنار
 بل يستحق محذورا فلاقسام في الحقيقة سبعة وفي الظاهر خمسة وقيل
 لكونها اطرافا فان فعل وترك فيزيد الاقسام بهذه الاعتبار لا محالة
 فالفرض في اللغة القطع والتقدير في الاصطلاح ما ثبت وجوبه له
 لزوم بدليل لا شبهة فيه مثل الايمان وحكمه اي الاثر الثابت بالفرض
 اللزوم علما وتصديقا بالقلب اي يحصل العلم القطعي بثبوت فيجب

في قوله لا يعاقب الفاعل في الاول ويعاقب في الثاني لكن لا بالنار
 بل يستحق محذورا فلاقسام في الحقيقة سبعة وفي الظاهر خمسة وقيل
 لكونها اطرافا فان فعل وترك فيزيد الاقسام بهذه الاعتبار لا محالة
 فالفرض في اللغة القطع والتقدير في الاصطلاح ما ثبت وجوبه له
 لزوم بدليل لا شبهة فيه مثل الايمان وحكمه اي الاثر الثابت بالفرض
 اللزوم علما وتصديقا بالقلب اي يحصل العلم القطعي بثبوت فيجب

في قوله لا يعاقب الفاعل في الاول ويعاقب في الثاني لكن لا بالنار
 بل يستحق محذورا فلاقسام في الحقيقة سبعة وفي الظاهر خمسة وقيل
 لكونها اطرافا فان فعل وترك فيزيد الاقسام بهذه الاعتبار لا محالة
 فالفرض في اللغة القطع والتقدير في الاصطلاح ما ثبت وجوبه له
 لزوم بدليل لا شبهة فيه مثل الايمان وحكمه اي الاثر الثابت بالفرض
 اللزوم علما وتصديقا بالقلب اي يحصل العلم القطعي بثبوت فيجب

في قوله لا يعاقب الفاعل في الاول ويعاقب في الثاني لكن لا بالنار
 بل يستحق محذورا فلاقسام في الحقيقة سبعة وفي الظاهر خمسة وقيل
 لكونها اطرافا فان فعل وترك فيزيد الاقسام بهذه الاعتبار لا محالة
 فالفرض في اللغة القطع والتقدير في الاصطلاح ما ثبت وجوبه له
 لزوم بدليل لا شبهة فيه مثل الايمان وحكمه اي الاثر الثابت بالفرض
 اللزوم علما وتصديقا بالقلب اي يحصل العلم القطعي بثبوت فيجب

في قوله لا يعاقب الفاعل في الاول ويعاقب في الثاني لكن لا بالنار
 بل يستحق محذورا فلاقسام في الحقيقة سبعة وفي الظاهر خمسة وقيل
 لكونها اطرافا فان فعل وترك فيزيد الاقسام بهذه الاعتبار لا محالة
 فالفرض في اللغة القطع والتقدير في الاصطلاح ما ثبت وجوبه له
 لزوم بدليل لا شبهة فيه مثل الايمان وحكمه اي الاثر الثابت بالفرض
 اللزوم علما وتصديقا بالقلب اي يحصل العلم القطعي بثبوت فيجب

[illegible]

اعتقاد حقیقت و عملاً بالبدن ای محبت اقامتہ بالبدن ایضا حتی لو ترک
العمل بہ یکوز فاسقاً حتی یکفر جاحداً بسکوز الکاف ای یسب الکفر
من الکفر اذ ادعاه کافراً و منہ لا تکفر اهل قبلتک و املاً تکفروا اهل
قبلتکم فغیر ثابت روایتہ و از کان جائز الغتہ کذا فی الشرح و یضیق
تارکہ ای تارک الفرض بلا عذر متعلق بالتارک و الواجب ماخوذ من
الوجوب وھی السقوط سعی بہ السقوط فی اثبات العلم القطعی او من
الوجوب بمعنی اللزوم لان العلم بہ لازم و هذا اقرب و فی الشریعۃ ما
ثبت وجوبہ ای لزومہ بدلیل فیہ شبہتہ و حکم ای الواجب للزوم
عملاً بالبدن فیحبا قامتہ مثل اقامۃ الفرض لاعمال علیہ یقین حتی
لا یکفر جاحداً لا سقاء العلم القطعی فیہ و یفسد تارک اذا استخف
باخبار الاحاد فاما اذا ترکہ متولاً فلا یوجب التفسیق اعملاً

۲۷۹
 وجبت جنسهم ای سقطت کافی قودا تعلقه راذا
 العمل قلنا لا یفتی بالمعدوم وان کان علی عید
 یاخذوا من الوجوب أنه ای کون الوجوب
 و هو باطل فاللزم ان یزعم اللحد لاخذ اللحد فی احد
 القاعة وقدر الالکان وعدة القدر الاضحية ۱۲
 تلویح
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله ان قال منا
 الاخر غير سبب من نفسه او سبب من غيره
 فلهذا وجب له ان يفتي في ذلك
 انما هي انكر ان يفتي في ذلك
 على منعه راجع الى خلافه
 انما هي انكر ان يفتي في ذلك
 على منعه راجع الى خلافه
 انما هي انكر ان يفتي في ذلك
 على منعه راجع الى خلافه

[illegible]

القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به

ان ترك العمل بالواجب على ثلاثة اوجه لا نه انما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرى العمل بها واجبا او تركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تنسيقه لا
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسد ولا يضل وفي المتن سكوته
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة المسلوكة في الدين سواء سلمها النبي عليه السلام
 او غيره ممن هو علم في الدين وحكمها ان يطاق العمل بها باقامتها له
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اي السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وقوله تعالى
 وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا كذا قال المصنف المحقق
 التارك للملأ اي الملا في الدنيا وحرما الشفاعة في العقبة بتركها اي السنة
 ههنا اشكال وهو ان اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغ
 خذوه تدل على وجوب اخذ وايضا المذهب المختار ان الشفاعة ثابتة لا
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال الامر ههنا ليس للوجوب او يقال ان السنة مخصوصة

القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به

القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به

القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به
 القسم الثالث واجب غرضه بيان ان ترك العمل بالواجب المستحب لا ينافي مع العمل بالواجب المأمور به

علم
 والاقتداء امر بالاجتنان
 بالصلاح عند عدم علم
 ترك الفرائض والواجبات
 فالما استسن فالما فوجدت
 على تركها والابقا لمون
 وغيروا ووجدوا يقولون
 من اعلم الدين فاعلموا ان
 على تركه استخفافا بدين
 فبقا لمون على ذلك فكلما
 في المبسوط ۱۲
 التي اخذ احسن ولا تخلف
 ابره خو ظفیرین القراءۃ
 سعویۃ

[illegible]

FAF

٢٥٢
 والتمس لا تخشون القليل
 فليقل قالوا لا عدم البراءة في مثال
 استه التفوق عليها ما صلوة العبيد في فاضل
 استه كونهما واجبة عند الامم الاعظم ثم لا خذ صاحب
 الاسته (محملي) الصبر في دنائته في المثال لا في التفرقة
 المناقزة لان الامر في مرتبة الاسته قوله حسن الرتب
 الفرض في نتيجه تبرك بالبرك وفي الضمان في ثمره
 قوله قال محمد المصير سبب البرك في التفرقة وكل في ثمره
 بعضه يجب القضاء في سبب التفرقة في ثمره
 قوله قال محمد المصير سبب البرك في التفرقة وكل في ثمره
 بعضه يجب القضاء في سبب التفرقة في ثمره

وليد ولوالديه الكابت الم عمن علي عن محمد بن موسى

لا يكره وقدا ساء ولا باس بركا محمد كره الا اذا قاعا ويكره تكرار
 الاذان في مسجد محلة ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة ولا
 صلا اهل المصريح بغير اذان واقعة فدا ساء والترك السنة المشهورة
 ولا باس بان يؤذن رجلا ويقيم الاخر لان كل واحد منهما ذكر عليه
 ولا باس بان ياتيه بكل واحد منهما رجلا اخر وهذا الاخر علامة السنة الزوا
 وحيث قيل بعد ذلك اي الاعادة او ذلك القول من اجل بيان حكم
 الوجوب فقد قيل لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ويعد فيه اي في
 الوقت لان المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل به فكا
 لم يوجد الا اذا السابق على الوقت والنفل في اللغة اسم للزيادة وكذا
 في الشرع فوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنة

لا يكره وقدا ساء ولا باس بركا محمد كره الا اذا قاعا ويكره تكرار
 الاذان في مسجد محلة ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة ولا
 صلا اهل المصريح بغير اذان واقعة فدا ساء والترك السنة المشهورة
 ولا باس بان يؤذن رجلا ويقيم الاخر لان كل واحد منهما ذكر عليه
 ولا باس بان ياتيه بكل واحد منهما رجلا اخر وهذا الاخر علامة السنة الزوا
 وحيث قيل بعد ذلك اي الاعادة او ذلك القول من اجل بيان حكم
 الوجوب فقد قيل لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ويعد فيه اي في
 الوقت لان المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل به فكا
 لم يوجد الا اذا السابق على الوقت والنفل في اللغة اسم للزيادة وكذا
 في الشرع فوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنة

لا يكره وقدا ساء ولا باس بركا محمد كره الا اذا قاعا ويكره تكرار
 الاذان في مسجد محلة ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة ولا
 صلا اهل المصريح بغير اذان واقعة فدا ساء والترك السنة المشهورة
 ولا باس بان يؤذن رجلا ويقيم الاخر لان كل واحد منهما ذكر عليه
 ولا باس بان ياتيه بكل واحد منهما رجلا اخر وهذا الاخر علامة السنة الزوا
 وحيث قيل بعد ذلك اي الاعادة او ذلك القول من اجل بيان حكم
 الوجوب فقد قيل لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ويعد فيه اي في
 الوقت لان المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل به فكا
 لم يوجد الا اذا السابق على الوقت والنفل في اللغة اسم للزيادة وكذا
 في الشرع فوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنة

لا يكره وقدا ساء ولا باس بركا محمد كره الا اذا قاعا ويكره تكرار
 الاذان في مسجد محلة ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة ولا
 صلا اهل المصريح بغير اذان واقعة فدا ساء والترك السنة المشهورة
 ولا باس بان يؤذن رجلا ويقيم الاخر لان كل واحد منهما ذكر عليه
 ولا باس بان ياتيه بكل واحد منهما رجلا اخر وهذا الاخر علامة السنة الزوا
 وحيث قيل بعد ذلك اي الاعادة او ذلك القول من اجل بيان حكم
 الوجوب فقد قيل لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ويعد فيه اي في
 الوقت لان المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل به فكا
 لم يوجد الا اذا السابق على الوقت والنفل في اللغة اسم للزيادة وكذا
 في الشرع فوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنة

العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب
 العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب

العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب
 العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب

حاشي
 متعلق
 رصفه
 ٢٥٥

العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب

العلم بان الناس من اهل النور
 مملوكون لربهم وعبادته فكلان الصلوة
 لا يفرحوا به وعبادته بهذه النية فلا
 فعلوا بها الا لطلب وجهه لا لطلب

عليها مجازا وليس برخصتين حقيقة أحدهما أي أحد نوعي المجاز
 الآخر فيكون مجازا من الآخر أما حق نوعي الحقيقة فما أي ففعل
 استبهم أي عومل به معاملة المباح لا أنه يصير مباحا حقيقة مع
 قيام المحرم وقيام حكم جميعا أي حكم المحرم وهو الحرمة فلا يمكن
 الجمع بين الحرمة والاباحة مثل رخصة اجراء المكره بما فيه الجاء
 الباء يتعلق بقوله المكره وذلك بأن يخاف على نفسه عضو وقوله
 كلمة الشرك على لسانه يتعلق بقوله اجراء وبشره بقوله على لسانه
 ان الرخصة هو اجراء تلك الكلمة على اللسان مع اطمينان قلبه

[illegible][illegible][illegible]

في الصبر والامتناع ثم لما كانت الحجة وبسببها قائمين ههنا ومع
ذلك رخص له الاقدام على الفعل من غير مواخذة لعذره كان
هذا القسم على درجتين الرخص لان الرخصة لكمال العزيمة وهي
كاملة ههنا وكافطاره الصائم في رمضان اذا اكره عليه حيث
رخص له الاطعام لان حقها في النفس يفوت صلا وحق الله تكليفه
لله بدل وهو القضاء فليان يقدم حق نفسه وان لم يفطر حتى قتل وهو
صحيح مقيم كما جاز الان حق الله تعالى في الوجوب لم يسقط فكان له
بذاته نفسه لا قام حق الله تعالى وكما تلافى ما لا الغير فانه اذا اكره عليه
رخص له ذلك فان حق يفوت صورة ومغنى وحق الغير لا
يفوت مغنى لا يجباره بالضمان ولو صبر حتى قتل كاشهدا

وبجناية على الاحرام

ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...

ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...

ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...

ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...
ان من ترك الصيام في رمضان...
الاجابة على ما سأل عن...

[illegible]

[illegible]

من غصن البدر المختوم
بيان المعنى اللغوي للاختام
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب

R

[illegible]

لهم من الجنابة والحديث غي الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 ويحرم عليهم الأكل بعد النوم في الصوم وحرم عليهم الجماع بعد العتمة
 والنوم كالأكل وكانت علامة قبوله قربانهم احتراقه بنار ينزل من السماء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن أذنب منهم ذنبا في الليل كان يصير
 وهو مكتوب على باب داره فرفعت هذه الأمور رحمة علينا وتكريما
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فاذلك له وضع
 الأصم والأغلال يسمى خصته مجازا لا حقيقة لا زال الأصل غير واجب

نقدی تا قریب سببها را نفعی
 بیشتر از آنکه سببها را نفعی
 بجایه که در دین نیست بقا را سبب
 که سبب معین تو بود من نیست
 جمیع آن که سبب
 آورده و بعد و سببها را سبب
 لان السقوط فیضی عدم بقا را سبب
 لان السقوط فیضی عدم بقا را سبب
 دفع هم بران المراد بالسقوط سقوط و جلا
 لا سقوط و جلا هم بران المراد بالسقوط سقوط و جلا
 لغیر الامراض و سببها را سبب
 الرضعة و له من سببها را سبب

[illegible]

علينا بل غيرنا وهو ساقط لم يبق مشروعا فلم يكن رخصة الاجازا
مزجيت هو نسخ ^{وهو} تخص صفة للنسخ تخفيفا فهذا القسم اتم في
كونه مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه و
اما النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة الى سائر الاقسام
فما سقط عن العباد باخراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

[illegible]

غايه ١٢
 من انواع الوض ١٣
 عباد و محرم ١٤
 اصلا نطق كما كانت العباد
 الكوب قائم و الحامز في
 صاخره و الضم الثاني ان
 لان هذا الضم ١٥
 النسيب من الان
 الكون من الان

[illegible]

علی اکبر علیہ السلام وکذا علی بن ابی طالب
 فی اذانہ المولات فی عاتہ الخلفاء وکذا
 باین بنده المولات فی عاتہ الخلفاء وکذا
 بنده ذاک بقوله قلہ فین خطبہ عن خلفہ
 لاشترکان لعدوہود وجم ایا من وقت الضروہ
 الی نوافل شی من فی الخطبات والمولات الذکوة
 نے مجاہد بن یسار الی ابی یاسر وجم ایا من وقت
 سدر من فان لعدوہود بغیرہ السلا وجم علیہ
 میں انظر الیہ رجیم باولیاہی با یسینج
 شیخ الرضی عن ذاک قال بن عباس عن
 قاطان السفراء یقطن فی البیاد وجم علیہ
 شیخ المواتذہ عن البیاد وجم علیہ
 یکار و علی الکفر وجم علیہ

[illegible]

بلى
المضطرم

[illegible]

لا بد من العلم بالاصول في كل فن من الفنون
 والعلوم من اجل ان كل فن من الفنون
 والعلوم له اصوله وقواعده التي لا بد
 من العلم بها قبل ان يتقدم الى تعلم
 فروعها وتفاصيلها فان تعلم الفروع
 وتفاصيلها دون العلم باصولها وقواعدها
 كمن يتعلم الخط والكتابة دون العلم
 بالقواعد التي لا بد من العلم بها قبل
 ان يتقدم الى تعلم فروعها وتفاصيلها
 فان تعلم الفروع وتفاصيلها دون العلم
 باصولها وقواعدها كمن يتعلم الخط
 والكتابة دون العلم بالقواعد التي لا بد
 من العلم بها قبل ان يتقدم الى تعلم
 فروعها وتفاصيلها فان تعلم الفروع
 وتفاصيلها دون العلم باصولها وقواعدها
 كمن يتعلم الخط والكتابة دون العلم
 بالقواعد التي لا بد من العلم بها قبل
 ان يتقدم الى تعلم فروعها وتفاصيلها

٢
 وفي الآية تقتضي ان يكون
 القصر ضرورة الفرو والجمال
 عزية كما قال الشافعي في الامام
 يستعمل في موضع التخييف و
 الرخصة لا في موضع العزيمة قلت
 القصر عزية في غير رخصة ولا يجوز
 الاكسال والاداية فظاهر ان المقام
 وكاذا هو سطره لان الجمل يابى لهم ان
 عليهم نقصا في القصر فلهذا
 اليه يركبوا من التخييب فلهذا
 الذي قوله كما ان تخلفهم ان
 الذين كفروا اجمال خبيثكم فيجب
 اكفوا قبل ان ياتوا بوجوه
 لا يثبت ولا القصر غير انما
 على ما هو في اجمال على ان
 بالاداية

و عند الجموع و ليس
 نزول الكوكب في ذلك وقت من
 اليوم بالآلة فيقول القارئ و اركع و اسجد
 عند الخوف و يخفف القارئ و اركع و اسجد
 الشيخ كما روي عن ابن عباس في التطبيق بين
 انزل و قد ورد عليه في التذكرة و انما
 على الاشارة و انما روي في التذكرة و انما
 اسم الاشارة و انما روي في التذكرة و انما
 ان هذا اسم الاشارة و انما روي في التذكرة و انما
 لان هذا اسم الاشارة و انما روي في التذكرة و انما
 هو القصر و انما روي في التذكرة و انما
 لان التذكرة و انما روي في التذكرة و انما
 الموضع و انما روي في التذكرة و انما
 العلامة و انما روي في التذكرة و انما
 الذي هو مذكور في الاشارة و انما
 شكله

عليه وسلم ان القصر صدقة ولما قال فاقبلوا فقبلوا
و قال سماه آة ١١٠ غرامة
واخذوا و توفوا على ما سألوا
صدقة فان قيل فالجواب عن غير ان
دلت المقوم ان الجواب عن غير ان

[illegible]

[illegible]

فقط الأحكام أصلاً إذ ليس فيه فضل الثواب لأن تمام الثواب بآتيان
العبد جميع ما عليه في أعداد الركعات إذ لا فضل للظهر على الفجر والمساافر
أبي جهم ما عليه ولا الاختيار أي جعل العبد مختار بين القصر وبين
الأحكام من غير أن يتضمن رفقا أي نفعاً ودفع مضرة اليليق بالعبدية
يعني أن الاختيار الحالى عن الرفق ليس إلا لله تعالى فإنه يفعل ما يشاء
ويختار من غير رفع يعود إليه ومضرة يندفع عنه فإثباته مثل هذا
التخير للعبد لا يليق بالعبودية لأنه مقتضاها الاحتياج ومقتضى
الاحتياج اختيار الفعل الغرض أن ينتفع به أو أن يندفع به الضرر
للاستكمال والله تعالى منزه عنه فاختيار الفعل لا لغرض يعود إليه من
خصائص الواجب فلا يليق بالعبد بخلاف الصوم لأن النص الدال

[illegible]

عثمان بن عفان رضي الله عنه
 واداد بن عبد الله بن عثمان
 نفع الله المسلمين
 اودقته الصحابة
 بعض الاحيان
 عثمان بن عفان رضي الله عنه
 واداد بن عبد الله بن عثمان
 نفع الله المسلمين
 اودقته الصحابة
 بعض الاحيان

[illegible]

على الرخصة فيلا يدل على الاسقاط بل جاء بالتأخير لقوله تعالى فعدة
 من ايام اخر فبقيت العزيمة مشروعة لان المؤجل يقبل التججيل كاداء
 الزكاة والدين المؤجل وزال الصدق كما في الصلوة ليدل على الاسقاط
 وكذا البسر الذي في اى في افطار الصوم متعارضا بعزيمة العزيمة فلا
 يدل معنى الرخصة على سقوط العزيمة ايضا فصار التخير في بين الصوم
 والا فطار لطلب الفرق ثم انما فرغ من اثبات دعواه شرع في جواب
 ما اورده الخصم وهو انه لا يلزم اختيار العبد لما ذون في اداء الجمعة
 حيث تمهين ان يصلي اربعا وهو الظاهر وبين ان يصلي ركعة الجمعة
 وهذا التخير بين القليل والكثير من غير فرق وانما لا يلزم لان الجمعة
 غير الظاهر ولهذا امكن ان يكونها متغايران لا يجوز بناء احدهما على الآخر
 حتى لا يجوز اقتداء مصل واحد بما يصلي الآخر وعند المغيرة لا يتعين
 الفرق في الاقل عدد الان على الذوات المختلفة بترتيب اثار مختلفة فيجوز
 ان يدعوا الواحد دون واحد ما ظهر للسافر والمقيم فواحد ولهذا

والله اعلم بالصواب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and fills most of the page, with some marginalia visible on the left and right sides. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

[illegible]

١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

وأما المرسل من القرن الثاني والثالث فحجة عندنا وعندك رحم
 جلاله على أنه وضع له رأي المرسل الأماوي مرثوبة الحديث واستبان
 له رأي ظهر له الأسناد بحيث استغنى بقوة عن ذكره وهو رأي المرسل

فوق المسند عندنا حتى يعمل عندنا لتعارض بينهما بالمرسل فان من لم
 يتضح له الأمر منسب أي الحديث إلى من سمع منه ليحمله الكراوى ما
 يحمل هو عنه أي إلى من سمع عنه وهذا قال الحسن متى قلت لكم

حدثني فلان فهو حديثه لا غيره ومتى قلت قال رسول الله عليه السلام
 سمعته من سبعين وأكثر وقرئ ما نقل عن إبراهيم وغيره ولنعم ما قال

١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

٢١٠
 ٢٠٩
 ٢٠٨
 ٢٠٧
 ٢٠٦
 ٢٠٥
 ٢٠٤
 ٢٠٣
 ٢٠٢
 ٢٠١
 ٢٠٠
 ١٩٩
 ١٩٨
 ١٩٧
 ١٩٦
 ١٩٥
 ١٩٤
 ١٩٣
 ١٩٢
 ١٩١
 ١٩٠
 ١٨٩
 ١٨٨
 ١٨٧
 ١٨٦
 ١٨٥
 ١٨٤
 ١٨٣
 ١٨٢
 ١٨١
 ١٨٠
 ١٧٩
 ١٧٨
 ١٧٧
 ١٧٦
 ١٧٥
 ١٧٤
 ١٧٣
 ١٧٢
 ١٧١
 ١٧٠
 ١٦٩
 ١٦٨
 ١٦٧
 ١٦٦
 ١٦٥
 ١٦٤
 ١٦٣
 ١٦٢
 ١٦١
 ١٦٠
 ١٥٩
 ١٥٨
 ١٥٧
 ١٥٦
 ١٥٥
 ١٥٤
 ١٥٣
 ١٥٢
 ١٥١
 ١٥٠
 ١٤٩
 ١٤٨
 ١٤٧
 ١٤٦
 ١٤٥
 ١٤٤
 ١٤٣
 ١٤٢
 ١٤١
 ١٤٠
 ١٣٩
 ١٣٨
 ١٣٧
 ١٣٦
 ١٣٥
 ١٣٤
 ١٣٣
 ١٣٢
 ١٣١
 ١٣٠
 ١٢٩
 ١٢٨
 ١٢٧
 ١٢٦
 ١٢٥
 ١٢٤
 ١٢٣
 ١٢٢
 ١٢١
 ١٢٠
 ١١٩
 ١١٨
 ١١٧
 ١١٦
 ١١٥
 ١١٤
 ١١٣
 ١١٢
 ١١١
 ١١٠
 ١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

٢١٠
 ٢٠٩
 ٢٠٨
 ٢٠٧
 ٢٠٦
 ٢٠٥
 ٢٠٤
 ٢٠٣
 ٢٠٢
 ٢٠١
 ٢٠٠
 ١٩٩
 ١٩٨
 ١٩٧
 ١٩٦
 ١٩٥
 ١٩٤
 ١٩٣
 ١٩٢
 ١٩١
 ١٩٠
 ١٨٩
 ١٨٨
 ١٨٧
 ١٨٦
 ١٨٥
 ١٨٤
 ١٨٣
 ١٨٢
 ١٨١
 ١٨٠
 ١٧٩
 ١٧٨
 ١٧٧
 ١٧٦
 ١٧٥
 ١٧٤
 ١٧٣
 ١٧٢
 ١٧١
 ١٧٠
 ١٦٩
 ١٦٨
 ١٦٧
 ١٦٦
 ١٦٥
 ١٦٤
 ١٦٣
 ١٦٢
 ١٦١
 ١٦٠
 ١٥٩
 ١٥٨
 ١٥٧
 ١٥٦
 ١٥٥
 ١٥٤
 ١٥٣
 ١٥٢
 ١٥١
 ١٥٠
 ١٤٩
 ١٤٨
 ١٤٧
 ١٤٦
 ١٤٥
 ١٤٤
 ١٤٣
 ١٤٢
 ١٤١
 ١٤٠
 ١٣٩
 ١٣٨
 ١٣٧
 ١٣٦
 ١٣٥
 ١٣٤
 ١٣٣
 ١٣٢
 ١٣١
 ١٣٠
 ١٢٩
 ١٢٨
 ١٢٧
 ١٢٦
 ١٢٥
 ١٢٤
 ١٢٣
 ١٢٢
 ١٢١
 ١٢٠
 ١١٩
 ١١٨
 ١١٧
 ١١٦
 ١١٥
 ١١٤
 ١١٣
 ١١٢
 ١١١
 ١١٠
 ١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

وَفِي الْمَغْرِبِ بَانُو إِسْمَ جَعَمَ كَالْمَنَاكِيرِ لِلْمَنْكَرِ فَقَدْ خَلَقَتْ مَشَاطِنُهَا فِيمَا رَمَتْ
فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ قَالُوا لَكَرْخِي بِقَبْلِ مَرِّهِ كُلَّ عَصَرٍ قَالُوا عَيْسَى ابْنُ

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

لا يقبل الا ما سئل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف رسله الى ان يعرض
 على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا من هو عدل ثقة الا ان يروى بالتقات
 من رسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل ارسال غير القرن الاول الا اذا
 تأسد بآتيه او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقته
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

لا يقبل الا ما سئل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف رسله الى ان يعرض
 على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا من هو عدل ثقة الا ان يروى بالتقات
 من رسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل ارسال غير القرن الاول الا اذا
 تأسد بآتيه او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقته
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف رسله الى ان يعرض
 على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا من هو عدل ثقة الا ان يروى بالتقات
 من رسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل ارسال غير القرن الاول الا اذا
 تأسد بآتيه او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقته
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

[illegible]

الاصل في الايمان
 الايمان هو التصديق
 والتصديق هو
 التصديق على ما
 هو عليه في نفسه
 والتصديق على ما
 هو عليه في نفسه
 والتصديق على ما
 هو عليه في نفسه

[illegible]

قوله لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وهم أي القوم الناقلون أهل القرن
الثاني ومن بعدهم أي من القرن الثالث ولما كان للمتوهم أن يقول إذا
كان هذا الخبر في الأصل خبر الواحد فلا ينفع صيررتهم مشهورا بعد
في كونه راجحا على خبر الواحد كما ذهب إليه بعض الشافعية فقالوا
والثالث أي أهل القرن الثاني والثالث قوم ثقات لا يمتنعون بالكذب
فصار الخبر بشهادتهم وتصديقهم بصدق فأنما رواه فقد صدق
وشهدوا بصدقهم لو كان لهم تردد في ما نقلوه بمنزلة المتواتر حتى
قال أبو بكر الجصاص ومن تبعه أنه أي المشهور واحد قسمي المتواتر
فيفيد علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وقال
عيسى بن أبان أنه يوجب علم الظمانية لا علم اليقين فيكون دوو المتواتر

[illegible][illegible]

وہ سب بات لا ادا
میں سے ہوا علم کو جو اس کے لئے
تو اس نے تو اس کے لئے
اس نے ہوا اس کے لئے
اس نے ہوا اس کے لئے
اس نے ہوا اس کے لئے
اس نے ہوا اس کے لئے
اس نے ہوا اس کے لئے

[illegible]

اختلاف في التفسير فيكون
 لان جميع القرآن متواتر فيكون
 في قوله الصادق عليه السلام
 قال نعم
 اخص بالشيء عند الخصاص
 عديم عند عيسى بن ابيان
 في قوله الصادق عليه السلام
 ان قوله الصادق عليه السلام
 ما بيني وبينكم من اختلاف
 ليس في القرآن من اختلاف
 الا كلامه قال ان قوله الصادق
 عليه السلام ما بيني وبينكم من اختلاف
 ادخل في قوله الصادق عليه السلام
 اختلاف في تفسيره فيكون
 عدم الاتفاق في كلامه
 اخصاص

[illegible][illegible][illegible]

وحكمه اى حكم خبر الواحد مخالف للكتاب لا يقبل ان لم يمكن تاويله الصحيح
الا يا ولبتاويل صحيح لان نص الكتاب قطعه وخبر الواحد ظني ولهذا لا
يجوز تخصيص عموم الكتاب به وكذا لا يجوز حرا ظاهره على خلافه به
عندنا وعند الشافعي وعامة الاصوليين يجوز تخصيص العام من الكتاب
به ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب لكونها غير موجبين
لليقين عندهم واما من ذهب من اصحابنا الى كونها ماطنين فالاصح
انهم لا يجوزون التعارض بينهما وبين خبر الواحد ايه لان الاحتمال

[illegible][illegible]

في العام مثلاً فاذا اعتبرت مخالفتها بالخبر المشهور فخالفتها
بالحبر المتواتر وبالاعتبار في حادثة ظرف لقوله ورد لا يتم بمكانه
بتلك الحادثة البلوى حتى لو كان زوروده فيما يعم به لا يقبل لأن النسبة
فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يمتد إلى عدد قد يحصل
به التواتر مبالغة في الشيعة فاذا لم يشتر علم انه سواه او منسوخ فمحمّد
عامة الاصوليين يقبل اذا صح منه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث
ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به
اي بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد متركاً للحاجة به عند ظهور
الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردوداً عند بعض
المتقدمين وعامة المتأخرين خلافاً لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
مثاله ما روى عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اطلاق بالرجال
وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج
به فلهذا على انه غير ثابت ومنسوخ او مؤل بان ايقاع الطلاق
الرجال واما مثاله ما ورد في حادثة تتم بها البلوى فما روى عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخبر بالتسمية فانه لما شذ عن استماع الحادثة لم يملك

قوله فاذا اعتبرت مخالفتها بالخبر المشهور فخالفتها
بالحبر المتواتر وبالاعتبار في حادثة ظرف لقوله ورد لا يتم بمكانه
بتلك الحادثة البلوى حتى لو كان زوروده فيما يعم به لا يقبل لأن النسبة
فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يمتد إلى عدد قد يحصل
به التواتر مبالغة في الشيعة فاذا لم يشتر علم انه سواه او منسوخ فمحمّد
عامة الاصوليين يقبل اذا صح منه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث
ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به
اي بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد متركاً للحاجة به عند ظهور
الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردوداً عند بعض
المتقدمين وعامة المتأخرين خلافاً لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
مثاله ما روى عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اطلاق بالرجال
وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج
به فلهذا على انه غير ثابت ومنسوخ او مؤل بان ايقاع الطلاق
الرجال واما مثاله ما ورد في حادثة تتم بها البلوى فما روى عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخبر بالتسمية فانه لما شذ عن استماع الحادثة لم يملك

قوله فاذا اعتبرت مخالفتها بالخبر المشهور فخالفتها
بالحبر المتواتر وبالاعتبار في حادثة ظرف لقوله ورد لا يتم بمكانه
بتلك الحادثة البلوى حتى لو كان زوروده فيما يعم به لا يقبل لأن النسبة
فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يمتد إلى عدد قد يحصل
به التواتر مبالغة في الشيعة فاذا لم يشتر علم انه سواه او منسوخ فمحمّد
عامة الاصوليين يقبل اذا صح منه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث
ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به
اي بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد متركاً للحاجة به عند ظهور
الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردوداً عند بعض
المتقدمين وعامة المتأخرين خلافاً لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
مثاله ما روى عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اطلاق بالرجال
وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج
به فلهذا على انه غير ثابت ومنسوخ او مؤل بان ايقاع الطلاق
الرجال واما مثاله ما ورد في حادثة تتم بها البلوى فما روى عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخبر بالتسمية فانه لما شذ عن استماع الحادثة لم يملك

و اما مثال مخالفة الخبر المشهور فاروى ان النبي عليه السلام قضى بشاره
يمين الطالب انه مخالف للخبر المشهور وهو ما رواه انه عليه السلام قال البنية
على المدعى اليمين على من انكر و اما مثال مخالفة الكتاب فاروى انه
عليه السلام قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه مخالف للعموم قوله تعالى فاقروا
ما تيسر من القرآن انه اي خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين و
لا الطمانينة بل الظن هذا عندنا و ذهب احمد التراصحاب الحديث الى
ان اخبار الاحاد الصحيحة توجب علم اليقين قيل لا يوجب العلم ولا العمل
في غير العلم لا بشرط اي يوجب العمل حال كونه ملصقا بشرط قرأ في الخبر

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لمن قال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقالا لعبدان ادخلا وقال المولى
دخلت فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بشيئته ظاهر
لنزول العتق وقال محمد في الفاسق والحاكم انه يخبر بنجاسة الماء ان رأى الشا
يحكم السامع رأيي اي يجعل السامع رأي حاكم فان وقع في قلبه اي السامع
ان كان في كبر رأيي ان رأى المخبر صادق في الخبر تيم السامع ولا يتوضأ
لان كبر الرأي فيما يعني على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقة الماء
فان اراق فيمحوط للتيم لاحتياط لكونه كاذباً فيحقق الضرورة للبيعة
حين الاراقة قطع وعند عدمها ظن فلا راقة ثم التيم محوط وان كان
اكبر رأيي انه كاذب يتوضأ بولايتيم لان طهارة الماء ثبت بيقينا
فلا حاجة الى ضم التيم اليه وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتييم

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لمن قال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقالا لعبدان ادخلا وقال المولى
دخلت فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بشيئته ظاهر
لنزول العتق وقال محمد في الفاسق والحاكم انه يخبر بنجاسة الماء ان رأى الشا
يحكم السامع رأيي اي يجعل السامع رأي حاكم فان وقع في قلبه اي السامع
ان كان في كبر رأيي ان رأى المخبر صادق في الخبر تيم السامع ولا يتوضأ
لان كبر الرأي فيما يعني على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقة الماء
فان اراق فيمحوط للتيم لاحتياط لكونه كاذباً فيحقق الضرورة للبيعة
حين الاراقة قطع وعند عدمها ظن فلا راقة ثم التيم محوط وان كان
اكبر رأيي انه كاذب يتوضأ بولايتيم لان طهارة الماء ثبت بيقينا
فلا حاجة الى ضم التيم اليه وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتييم

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لمن قال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقالا لعبدان ادخلا وقال المولى
دخلت فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بشيئته ظاهر
لنزول العتق وقال محمد في الفاسق والحاكم انه يخبر بنجاسة الماء ان رأى الشا
يحكم السامع رأيي اي يجعل السامع رأي حاكم فان وقع في قلبه اي السامع
ان كان في كبر رأيي ان رأى المخبر صادق في الخبر تيم السامع ولا يتوضأ
لان كبر الرأي فيما يعني على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقة الماء
فان اراق فيمحوط للتيم لاحتياط لكونه كاذباً فيحقق الضرورة للبيعة
حين الاراقة قطع وعند عدمها ظن فلا راقة ثم التيم محوط وان كان
اكبر رأيي انه كاذب يتوضأ بولايتيم لان طهارة الماء ثبت بيقينا
فلا حاجة الى ضم التيم اليه وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتييم

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لمن قال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقالا لعبدان ادخلا وقال المولى
دخلت فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بشيئته ظاهر
لنزول العتق وقال محمد في الفاسق والحاكم انه يخبر بنجاسة الماء ان رأى الشا
يحكم السامع رأيي اي يجعل السامع رأي حاكم فان وقع في قلبه اي السامع
ان كان في كبر رأيي ان رأى المخبر صادق في الخبر تيم السامع ولا يتوضأ
لان كبر الرأي فيما يعني على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقة الماء
فان اراق فيمحوط للتيم لاحتياط لكونه كاذباً فيحقق الضرورة للبيعة
حين الاراقة قطع وعند عدمها ظن فلا راقة ثم التيم محوط وان كان
اكبر رأيي انه كاذب يتوضأ بولايتيم لان طهارة الماء ثبت بيقينا
فلا حاجة الى ضم التيم اليه وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتييم

[illegible]

لان هؤلاء ليس لهم ولاية على انفسهم فليس لهم ولاية الا لزام على الغير
 ايض فان اراق السامع الماء ثم يمس فهو افضل لان احتمال صدقهم باق
 ان تيمم من غير اراقة وصل لا يجوز صلوة وفي المعاملات التي تنفك عن
 معنى الا لزام اى ليس فيه الا لزام صلاحا خريز بها هو الزام محض من حقوق
 العباد كالمعقود التي تجرى فيها الخصومات فانه يشترط فيه العدة ولفظ
 الشهادة والاهلية بالولاية اما العدة فلا زاطمين ان القلب بقول اثنين
 اكثر منه بقول الواحد ولا زال الواحد يعارضه البراءة الاصلية فيترجح الصديق
 بانضمام شاهد آخر اليه اما لفظ الشهادة فلا ينهاتسبى عن كمال العلم لان
 المشاهدة هي المعاينة والعلم شرط في الشهادة واما الولاية فلا ينهاتسفن
 كون المخبر حرا قاعا بالغا متمكن من تنفيذ لقول على الغير والشاهد له
 ولاية على المشيوق عليه كالمقاضي له ولاية على المقضي عليه والكا فليس من اهل
 الا لزام وكذا الصبي والمعتوه عند عامة المشايخ لانها لا ولاية لهما على انفسهما
 فكيف على غيرهما واحترز به ايضا عما فيه الزام من وجه كعزل الوكيل فانه الزام

[illegible][illegible]

من حيث انه يطل عليه في المستقبل وليس بالزام من حيث ان المؤكل يتصرف
في حق نفسه فيشتري فيه احد شطري الشهادة اما العدة والعدد
عند البيع فيشترط في كل واحد منهما كالا والامتناع والامتناع
في التجارات يعتبر خبر كل ميزعلا او بالغا كان ولا مسلما كان ولا لعموم
الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط حتى اذا اخبره صبي وكافر
فاسق اذ لا فائدة له من خبره ولا يجوز له ان يشتغل بالتصرف بناء على خبره
فان الانسان قلما يجد الشخص المستجمع بتلك الشرائط لغيره
وكيل بخبر الوكالة او الى خلافه بخبر الاذن بل المتعار بعث الصبيان
العبيد لذلك والعقل لا يتيقن من دأما للعامة لا الخسيسة فلو
اعتبرت تلك الشرائط لعطلت المصالح وفيه من الجرح ما لا يخفى ولا
دليل مع السامع يعمل به اى بذلك الدليل سوى هذا الخبر فبين خبر كون
الضرورة لازمة ههنا بخلاف خبر الفاسق بخاسته الماء لان العمل بالاصل
ممكن ثم فلم تكن الضرورة لازمة هناك فوجب عدم تحكيم الراى البير اعلم
انه ذكر فخر الاسلام في موضع كتابه ان اخبار المميز يقبل في مثل الوكالات
واهداها من غير انضمام التمهيد وفي موضع اخر انه اشترط التمهيد وهو

[illegible]

[illegible]

المذكور في كلام الإمام السرخسي وذکر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب

الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز أن يشترط استحسانا
ولا يشترط رجعة ويجوز أن يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار بهذا الشرائط المذكورة لغير وجه الصلة

في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق باللزوم
بمخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يغير غير ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا بالملزوم
على التصرف فشرطناها اى تلك الشروط فيما يتعلق باللزوم من امور الدين

وَالَّذِي تَرْدُوهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِزْمُ وَمِنْ الْمَعَامِلَاتِ وَأَمَّا اعْتِبَارُ خَيْرِ الْفَاسِقِ
فِي حُلِّ الطَّعَامِ وَحُرْمَتِهِ وَطَهَارَةِ الْمَاءِ وَنَجَاسَتِهِ أَفَ تَأْيِيدُ بِكَبِيرِ الرَّأْيِ وَلَمْ
يَعْتَبِرْ فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ لَا فِي ذَلِكَ أَيْ الْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَمْ خَلَا

ای امر معین مخصوص صفتی اندک نیستیم ققیه من جهة العدد و له
البته لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفساق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في جزم ای خبر

الفاسق المضردة وهذا دفع لما يقال انما اشترطت هذه الشرائط في

مع التواضع في قول: "اللهم صل على محمد وآل محمد"

[illegible]

وَيَقْلِبُ الظُّلُمَ خُصُوصِيَّةً إِلَى عَامِّيَّةٍ
فَيُظَاهِرُ الْمُحْسِنَ الْمُتَعَدِّدَ بِأَمْرِهِ كَأَنَّهُ خُصُوصِيَّةً ذَلِكَ الْعَوْنُ
وَالْغَرَبُ فَتُؤَدَّى أَنْ خُزْنَهُ تَكُنْ ذَلِكَ خَيْرُ الرِّسَالِ إِلَى الْمَحْضِلِ عَلَى الصَّدَقِ
وَلَا يَرُدُّونَ إِلَّا الْكُلَّ عَظِيمًا لَا يَتَكَلَّمُ عَنْهُ الْكَذِبُ إِلَّا أَنَّهُ قَطْعًا بِالْعَقْلِ بِمَا
أَتَاهُمْ وَالْبِدْعِيَّاتُ لَا تَكُنْ عَنْهُ الْكَذِبُ إِلَّا أَنَّهُ قَطْعًا بِالْعَقْلِ بِمَا
بَيَّنَّ الْأَوَّلُ عَنْهُ ذَلِكَ فَتُحْمِلُ ذَلِكَ الْخَيْرُ وَنَاهَا بِالْمُتَعَدِّدِ خُصُوصِيَّةً
وَبِمَا تَعْرِفُ فِي الْفَوَائِدِ أَنَّ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ فِي الْعَقْلِ كَمَا سَأَلَ
لَا أَنَّ الصَّدَقَ مُطَابِقَةٌ لِلْحَقِّ وَفِي الْكَلَامِ

[illegible]

[illegible]

١٠
او عبد له فان العرب يقولون في عبد عبد وفي زيد زيد وهم عند الفقهاء
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
عبد الله بن زبير مقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس
والعباد لـ عبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود
وغلط الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري و
عائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني زكرب والبالدراء
كان حديثهم جمة ترك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر
الواحد وانكا الراوي معروفا بالعدل والضبط وهو الفقير مثل ابهريرة
وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفه اى مخالف حديثه
القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسداد باب الراي من كل وجه
ان كان مخالفا لقياس موافقا لا يترك الحديث وهو عطف تفسير
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

اصحابنا العمل بمحدث المصرات لمخالفة الاجماع المنعقدة على وجوب المثل
او القيمة عند فوات العين وتعذر الرد لالعدم فقهاء الراوى وذلك لـ
الحديث الذي خالف القياس طلقا المروى عن راو ضابط عدل غير فقير
متم حديثا بهيrote في المصرات وهو ما روى نزيل السلام لا نصر والابو
الغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلها ان رضى بها
امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر والتصريفة في اللغة الجمع والمراد
ههنا جمع اللبن في الضرع بالشد وترك الحلب مرة ليقبل للشترى انها
كثيرة اللبن ويروى من اشترى شاة محلبة فهو بخير النظرين واختلف العلماء
فيه فالشافعية جعل التصريفة عيبا حتى كان لا يشتري الخيار وعندنا ليست
بعيب وليس للشترى ولاية الرد بسببها من غير شرط لان البيع يقضى سلك
المبيع وبقلة اللبن لا يفوت صفة السلافة لان اللبن ثمرة وبعد ما لا يعد
صفة السلافة في قلة ما اولى فاما الحديث فخالف للقياس لان ضمان العذر ان
اما بالمثل او بالقيمة فايما بالثمر فكان مخالفا للقياس فلا يكون معتبرا

[illegible][illegible]

[illegible]

وان كان الراوى مجهولاً ضبط المقام ان يقان الراوى امام معروف البرواية
او مجهولاً والمعروف نكان معروفاً بالفقه يقبل خبره سواء وافق القياس ولا
وان لم يكن معروفاً بالفقه فاما ان يوافق قياساً ما يقبل والا فيرد واما
المجهول فاما ان يظهر حديثه في القرن الثاني والا فان لم يظهر يجوز العمل به
في القرن الثالث لا بعده وان ظهر فاما ان يشهد السلف بصحته فيقبل او يرد
فلا يقبل او يسكتوا عنه فيقبل ايضاً او يقبل البعض ويرده البعض مع نقل
الثقات عنه فان وافق القياس يقبل والا فلا يقبل لا يعرف الا بحديث
رواه واحد يشين مثلاً وابصر بن معبد فان روى زجلاً صله خلفه الصفا
وحد فامره النبي عليه السلام ان يعيده وسلم بن الحقيق بكسر الباء فان روى
ان النبي عليه السلام قال فيمن وطئ جارية امراً تير فان طأ وعثر في يده وعليه
مثلاً وان استكرها في حرة وعليه مثلاً ولم يعمل بهذا الحد بشان القياس
الصحيح يرد فان روى عن السلف وشهدوا بصحته او سكتوا عن الطعن فيه

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible][illegible][illegible]

في السلف الالرد لم يقبل حد بشير وضار مستنكر فلا يجوز العلم به اذ خلافه
القياس وان لم يظهر حد بشير والسلف فلم يقابل برده ولا قبوله يجب العلم به
لكن العمل به حائزا اذا وافق القياس فائدة جواز العمل به مع ان الحكم ثابت بالقياس
ايضه جواز الاسناد اليه فلا يتمك ما في القياس من منع هذا الحكم لكونه ثابتا
بالحد يث لان العدلة تصل في ذلك الزمان قال النبي عليه السلام خير المقرون
قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم الحق ان رواية مثل هذا المجهول في زماننا
لا يحل العلم به لظهور الفسق في هذا ذلك الزمان فصار الخبر المتواتر بوجوب علم
اليقين ويقابل الموضوع لا نقطاء احتمالا كون حجة والكيفية والخبر المشهور
يوجب علم الطائفة ويقابل المستنكر لان المشهور حجة يحتل عدم الحجية والمستنكر
على عكسه وخبر الواحد يوجب علم غالب الراي ويقابل خبر المجهول الذي يقابل
القياس والقياس لا يقبل حد بشير وضار مستنكر فلا يجوز العلم به اذ خلافه
القياس وان لم يظهر حد بشير والسلف فلم يقابل برده ولا قبوله يجب العلم به
لكن العمل به حائزا اذا وافق القياس فائدة جواز العمل به مع ان الحكم ثابت بالقياس
ايضه جواز الاسناد اليه فلا يتمك ما في القياس من منع هذا الحكم لكونه ثابتا
بالحد يث لان العدلة تصل في ذلك الزمان قال النبي عليه السلام خير المقرون
قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم الحق ان رواية مثل هذا المجهول في زماننا
لا يحل العلم به لظهور الفسق في هذا ذلك الزمان فصار الخبر المتواتر بوجوب علم
اليقين ويقابل الموضوع لا نقطاء احتمالا كون حجة والكيفية والخبر المشهور
يوجب علم الطائفة ويقابل المستنكر لان المشهور حجة يحتل عدم الحجية والمستنكر
على عكسه وخبر الواحد يوجب علم غالب الراي ويقابل خبر المجهول الذي يقابل

برد ولا قبول لان خبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي لوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجموع الذي لم يقابل برد ولا قبول منه اي من الخبر في خبر
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفتها
الحديث قولان فتمت خلاف رواية وعلم من الراوي بعد الرواية بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي ومن غيره و
الثاني ما ان يكون من الصحابة ومن ائمة الحديث والاول ما ان يكون فيما
يحتل الخفاء وفيما لا يحتل والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا شرا من مقت عليه فلا يجوز اما ان يكون

الاول ما ان يكون من الصحابة ومن ائمة الحديث والاول ما ان يكون فيما
يحتل الخفاء وفيما لا يحتل والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا شرا من مقت عليه فلا يجوز اما ان يكون

الاول ما ان يكون من الصحابة ومن ائمة الحديث والاول ما ان يكون فيما
يحتل الخفاء وفيما لا يحتل والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا شرا من مقت عليه فلا يجوز اما ان يكون

هذا الخبر لا يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي لوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجموع الذي لم يقابل برد ولا قبول منه اي من الخبر في خبر
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفتها
الحديث قولان فتمت خلاف رواية وعلم من الراوي بعد الرواية بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي ومن غيره و
الثاني ما ان يكون من الصحابة ومن ائمة الحديث والاول ما ان يكون فيما
يحتل الخفاء وفيما لا يحتل والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا شرا من مقت عليه فلا يجوز اما ان يكون

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is written in a dark ink on a light background. The script is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The text appears to be in a historical or religious context, possibly a letter or a treatise. The handwriting is fluid and characteristic of a specific historical period.

[illegible]

٣١٥
 ان كان المصنف من الذين لا يرون
 وانما يعرفون من الذين لا يرون
 الا عراض من هذا الوجه فلهذا
 بدون المصنف من الذين لا يرون
 في قوله واما قول المصنف
 عنه واما قول المصنف
 المصنف من الذين لا يرون
 ليس بان كانا معا في قوله
 قالوا انهم واما قوله
 لان في كلامهم قوله
 في قوله فيقول المصنف
 بقوله فيقول المصنف
 ان كان المصنف من الذين لا يرون
 وانما يعرفون من الذين لا يرون
 الا عراض من هذا الوجه فلهذا
 بدون المصنف من الذين لا يرون
 في قوله واما قول المصنف
 عنه واما قول المصنف
 المصنف من الذين لا يرون
 ليس بان كانا معا في قوله
 قالوا انهم واما قوله
 لان في كلامهم قوله
 في قوله فيقول المصنف
 بقوله فيقول المصنف

واما الصحابة فان امكن اى امكن المصير على الوجه المذكور لا التعارض
 متى ثبت بين الحجتين تساقطا اى الحجتان جميعا لا نداء فاع كل واحد
 منهما بالاخرى فيجب المصير الى ما بعدهما اى بعد الحجتين المتعارضتين
 من الحجته في إشارة الى ان المرحم يجب ان لا يكون من جنس المتعارضتين
 ولذا قالوا انه لو كان في جانب آية وفي جانب اخرايتان او في جانب حديث
 وفي جانب اخر حديثان لا تترك الآيه الواحدة ولا الحديث الواحد الا فيه
 ولا بالحديثين بل يصار من الكتاب السنة ومن السنة القياس فلا
 يترجح بكثرة الادلة بل بقوتها ويرد عليه ان لم يكن موافقة آية لاية مؤثرة
 لقوتها فكيف يكون موافقة الحديث لها موجبة لترجيحها لانهم لم يروا
 ترجيح الآيه والسنة على الآيتين ترجيح السنة والقياس على السننتين ولا
 وجب ما قيل ان السنة متأخرة عن الكتاب القياس متأخر عن السنة و
 المتعارضان متساقان فبقى العمل بالمتأخر لان تأخر السنة عن الكتاب و
 القياس عنها ليس الا في الرتبة لا في الزمان فيجوز ان يتقدم السنة زمانا
 ويصير منسوخا بالكتاب يمكن الجواب بان الادنى يصير بمنزلة الوصف
 للاقوى فيزداد بانضمام قوة للاقوى فيترجح بخلاف الانضمام الى مثل

و قد ولاد ج لاقيل آه
 جواب عن الامراض
 المذكور في سطر ١٧
 طاب
 قى عفا
 عنه

وإن كان لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 والقياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...

وعند تعذر المصير اليه أي ما بعدهما أي المتعارضين بان لم يوجد بعدهما
 دليل آخر يعزله أو يوجد لتعارض في الجميع يجب تقرير الأصو معناه
 بان يقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليلين كما في سورة الحمار فانه لما
 تعارضت الدلائل الدالة على باحترمه وحرمة فقد روى أنه عليه السلام حرّم
 لحوم حمير الأهلية يوم خيبر وروى أنه عليه السلام أباح لحوم حمير الأهلية يوم
 منة لا شتبا في سورة لأنه متولد من لحم فإخذ حكمه من رايه تعارضت
 الدلائل الدالة على طهارة سورة وبجاسته فانه روى أنه عليه السلام سئل
 اتوضأ بماء فضلته الحر فقال نعم وهذا نص في طهارته وروى أنه عليه السلام
 نهى عن حمير الأهلية فانها راجس وهذا يدل على نجاسة الماء

وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...

وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...

وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...

وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...
 وهو أن لا يكون له ما يوجب له من الأفعال...
 من القياس والقول الصواب...
 والمطابقة بينها...

٤٤
 ولم يصل القياس بتأهدها الواحدة منها لأن السؤران اعتبر بالعرق كان ظاهرهما
 لأن العرق طاهر وان اعتبر باللبن كان نجسا لأن اللبن نجس في أصل الروايتين
 أو يقال لا يجوز التحاق بسؤر الكلب في النجاسة بعلته حرمه اللحم لأن الكمار يربط في
 الدور ويشرب من الأواني بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا التحاقه
 بسؤر الهرقة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الكمار دونها في الهرقة
 لا يدخل المضائق التي يدخلها الهرقة فلو اتبنا الطهارة أو النجاسة كان اثباتا
 لها من غير علتها جامعة بين الأصل والفرع وهو باطل لأننا في القياس لا يصلح
 لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارته ونجاسته لم يزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك
 الحكم بنص الخروج فيه ولا جامع فبقا أن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالتركة
 قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الكمار عرف طاهرا في
 الأصل فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا بقينا بالتعارض ولم يزل
 أي بذلك الماء الحدث إذا قبضنا به لأن الحدث كان متحققا بقينا فلا يزو
 بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب به ذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت
 ثابتا بقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم إليه إلى استعمال الماء للتوضوء

ليحصل الطهارة بيقين ويسمى مشكلا لوجود الاشتباه في الحكم لا يقال
لما وجب تقرير الاصول وقد عرفت الماء طاهر وطهور يقينا لنزوم ان يقع
كذلك لا نأقول من ضرورة تقرير الاصول في صفة الطهورية عن الماء
لان لو بقيت نزول الحديث والنجاسة به اذ لا معنى للطهورية في عرف الفقهاء
الا هذا ولو قلنا بزوالها بما لا يكون تقرير الاصول بلا علة باحد الاصلين
اهدأ الاخر فوجب القول بزوال الطهورية بان يقع الشك فيها هكذا في
الشرح وغيره واما اذ وقع التعارض بين القياسين لم يسقط اي لم يسقط
العمل بهما بالتعارض ليجب العمل بالاحكام لوقولنا بالتساقط لا دمي الى العمل
باستصحاب الحال الذي هو ليس بدليل وانما دى اليه كونه مضطر الى معرفة
حكم الحادثة وطريقها الدليل وليس بعد القياس دليل شرعي فيضطر الى العمل
باستصحاب الحال هو ليس بدليل فلا بد من القول بعدم التساقط وبقاء
كل واحد منهما مجترة في حق العمل به كما ستعرف بل يعمل المجتهد بما يشاء بشرها قلبه
الطهارة باليقين لا بد من ازالة الاشتباه في الحكم لا يقال
لما وجب تقرير الاصول وقد عرفت الماء طاهر وطهور يقينا لنزوم ان يقع
كذلك لا نأقول من ضرورة تقرير الاصول في صفة الطهورية عن الماء
لان لو بقيت نزول الحديث والنجاسة به اذ لا معنى للطهورية في عرف الفقهاء
الا هذا ولو قلنا بزوالها بما لا يكون تقرير الاصول بلا علة باحد الاصلين
اهدأ الاخر فوجب القول بزوال الطهورية بان يقع الشك فيها هكذا في
الشرح وغيره واما اذ وقع التعارض بين القياسين لم يسقط اي لم يسقط
العمل بهما بالتعارض ليجب العمل بالاحكام لوقولنا بالتساقط لا دمي الى العمل
باستصحاب الحال الذي هو ليس بدليل وانما دى اليه كونه مضطر الى معرفة
حكم الحادثة وطريقها الدليل وليس بعد القياس دليل شرعي فيضطر الى العمل
باستصحاب الحال هو ليس بدليل فلا بد من القول بعدم التساقط وبقاء
كل واحد منهما مجترة في حق العمل به كما ستعرف بل يعمل المجتهد بما يشاء بشرها قلبه

٢١

أي يعمل باحدهما بشرط التحريم لا القياس حجة صفة بان يعمل برأي بقيا
او بالجمعة باعتبار كونها عبارة عن القياس صاب المجتهد الحق برأيه
بالقياس وخطأ أي أن القياس غير ثابت واصله المجتهد الحق والخطأ سوء
في حق العمل وان لم يستويا في الحقيقة عند الله تعالى فان الحق عند تعالى
احد القياسين على الاصح فكان العمل باحدهما أي باحد القياسين وهي
القياس حجة في حق العمل وتاثير المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجمعة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخال خبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعد ما دليلا شرعيا غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار واحد مما لا تحوي كما هو مذهب الشافعي قلنا حجية القياس في حق العمل
يقضيه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضيه سقوطهما لعدم
تعيين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

القياس حجة في حق العمل وتاثير المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجمعة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخال خبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعد ما دليلا شرعيا غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار واحد مما لا تحوي كما هو مذهب الشافعي قلنا حجية القياس في حق العمل
يقضيه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضيه سقوطهما لعدم
تعيين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

القياس حجة في حق العمل وتاثير المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجمعة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخال خبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعد ما دليلا شرعيا غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار واحد مما لا تحوي كما هو مذهب الشافعي قلنا حجية القياس في حق العمل
يقضيه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضيه سقوطهما لعدم
تعيين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

القياس حجة في حق العمل وتاثير المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجمعة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخال خبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعد ما دليلا شرعيا غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار واحد مما لا تحوي كما هو مذهب الشافعي قلنا حجية القياس في حق العمل
يقضيه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضيه سقوطهما لعدم
تعيين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

ادخل ما في قوله تعالى ان العباد لله
لما في قوله تعالى ان العباد لله
لما في قوله تعالى ان العباد لله
لما في قوله تعالى ان العباد لله

وهي نظر القلب بنور بريقه فيروى كسر الفاء اسم من قولك تقرست فيخبر
اي بصرت وعلمت ثم التعارض انما يتحقق بين المجتنبين بايجاب كل واحد منهما
ضد ما يوجب الاخرى في وقت واحد محل واحد مع تساويهما ايهما له
المجتنب في القوة هذه شروط لتحقيق التعارض اذ لو اختلف الزمان كما اختلف
تخصه حرية المنكوحه والاخرى حرية امها اولم يتساويا قوة كالقياس
النص لا يتحقق التعارض ثم ازا الاختلاف بين المجتنبين على سبيل الممانعة
المعارضة لا المعارضة لا يتحقق بدونه والمشهدوران الشرط انية لكن
التحقق ان وحدة النسبة الحكمية شرط والباقي يندرج فيها وشرط تساوي
المجتنبين قوة خارج عن الشرط الثمانية ويمكن ان يحل عبادة المتن
على هذا بان يقال ايجاب الدليلين عبادة عن حكمهما ولو كان ذلك
الحكم ضمنا سواء كان بايجاب اوله والمحل الواحد عبارة عن مورد ذلك

فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك

الوقت في المعارضة لان كل واحد من المجتنبين لا يتحقق بدونه
الوقت في المعارضة لان كل واحد من المجتنبين لا يتحقق بدونه
الوقت في المعارضة لان كل واحد من المجتنبين لا يتحقق بدونه
الوقت في المعارضة لان كل واحد من المجتنبين لا يتحقق بدونه

فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك
فانما هو عبارة عن مورد ذلك

يكون مقصداً من الحاشية

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل الجمع بين
حين عدمها يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرى واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي يبقى الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي ثبتت مراراً وتكراراً وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علواً بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العتاقة وهي ما إذا اعتقت الأمة
المكوحرة وزوجها حر ثبت لها خيار العتاقة وهي فسخ النكاح كما إذا كان
زوجها عبداً خلافاً للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقد روي أن بريرة اعتقت وزوجها عبد فتخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم للعتق الطاهر

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل الجمع بين
حين عدمها يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرى واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي يبقى الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي ثبتت مراراً وتكراراً وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علواً بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العتاقة وهي ما إذا اعتقت الأمة
المكوحرة وزوجها حر ثبت لها خيار العتاقة وهي فسخ النكاح كما إذا كان
زوجها عبداً خلافاً للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقد روي أن بريرة اعتقت وزوجها عبد فتخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم للعتق الطاهر

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل الجمع بين
حين عدمها يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرى واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي يبقى الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي ثبتت مراراً وتكراراً وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علواً بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العتاقة وهي ما إذا اعتقت الأمة
المكوحرة وزوجها حر ثبت لها خيار العتاقة وهي فسخ النكاح كما إذا كان
زوجها عبداً خلافاً للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقد روي أن بريرة اعتقت وزوجها عبد فتخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم للعتق الطاهر

لا
 وكما قلت انما كان ذلك
 الاشارة الى ذلك في قوله
 عليهم السلام ان السخط على
 الاشارة من غير ان السخط
 لهم الرجوع الى ما كان
 والى التوفيق بين خلاف
 فمن قال بالسخط فيكون
 ايان ويعد السخط فيكون
 باسئل في الاشارة كما ان
 قول عيسى بن ابي ابراهيم
 الرضا في الاشارة في قوله
 اخبرني عن علي بن ابراهيم
 السخط في الاشارة في قوله
 كان السخط في الاشارة في
 قوله في الاشارة في قوله
 الرضا في الاشارة في قوله
 اخبرني عن علي بن ابراهيم
 السخط في الاشارة في قوله
 كان السخط في الاشارة في
 قوله في الاشارة في قوله

ولما اختلف علمهم فذلك لم يكن بدا من اصل جامع وهو ان النفي لا يخلو من
ثلاثة اوجه لا يمكن ان يكون مبنيا على دليل يعرف به فهو مثل الاثبات لان
الدليل هو المعتبر لا صورة النفي والاثبات فيقع التعارض بينهما التساوي بما قوة
اولا فيكون كذلك وهو اما ان لا يكون مبنيا على الدليل بان يكون مبنيا على
الاستصحاب الذي هو ليس بدليل فخر لا تعارض بينهما لعدم التساوي قوة
بازيشتب ايتناؤه على الدليل والاستصحاب فخر وجب لتفحص عن حال
فايها ثبت حكم بمقتضاه والى هذا اشار بقوله والاصل في ذلك ان النفي ممتنع

كان من جنس ما يعرف بدليله بأن يكون مبنيا على الدليل أو كان مما يشبه
حاله أي يجوز أن يكون مبنيا على الدليل على الاستصحاب لكن عرفان الراوي
اعتمد على دليل المعرفة كان النفي في كل واحد من القسمين مثل الإثبات فيقع التعارض
بينهما لسانيهما فاقولا أي وأن لم يكن النفي من جنس ما يعرف بدليله أو كان
مما يشبه حاله ولم يعرف اعتماد الراوي على دليل المعرفة فلا ينافي فلا يكون مثل

وکرمای و دین بزرگوار
 که جواب محاسن این نقطه الای
 مسکوت و نوا است و استنادهای
 و کرمای و دین بزرگوار
 که جواب محاسن این نقطه الای
 مسکوت و نوا است و استنادهای
 و کرمای و دین بزرگوار
 که جواب محاسن این نقطه الای
 مسکوت و نوا است و استنادهای

[illegible]

٤٤
 الاثبات ولما ثبت الاصل فرع عليه قوله فان النفي الواقع في حديث بريرة مما لا يخفى
 الا بظاهر الحال لان ليس لنفي الحرية دليل يعرف به سوا الخبر بالعبودية وهو
 غير ثابت فلم يعارض هذا النفي الاثبات والنفي في حديث ميمونة ما يعرف
 بدليله وهو اي دليله هيئة الخمر فكان مثل الاثبات فوقعت المعارضة في وجه
 المصير كما هو من اسباب الترجيح في الرواية واليه اشار بقوله وجعل رواية ابن عباس
 انه عليه السلام تزوجها وهو محمد اولي من روايته يزيد بن الاصم وهي انه عليه السلام
 تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حلال اي خارج عن احرامه لانه اي يزيد
 بن الاصم لا يعد له اي لا يساوي ابن عباس والضبط والاتقان فاذا اخبر
 الواحد بطمارة الماء واخر بعد ما واخر احد بكل الطعام او الشرب اخر بعد
 فالخير الاول فان والثاني مثبت لانه ثبت الامر العارض والنفي في هذه الصور
 من جنس ما يحتمل ان يعرف بدليله

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

اما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص كما في
قوله فسيجد للملثة كلهم لجمعون فان اسم الجمع وهو الملثة شامل للجميع
على احتمال ان يكون المراد بعضهم فبقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا
يحتمل الخصوص فيصير بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق لانه مقر
للحكم فيجوز مفصولا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
التفسير في ان يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
خفاء مثل المحل والمشارك كل حق لبيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقيموا
الصلوة فان الصلوة كانت جملة ففسرها بالاركان الخصوصية ولا يجوز تاخير
هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالمال
واما تاخيرها الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التقرير
نحو التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

ان لا يتصل بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
ان لا يتصل بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
ان لا يتصل بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره

لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره

٣٣٣

لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره

لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره
لان قوله لا ملثة الا بالبيان فيكون له معنى تاما لا يتصل به غيره ولا يتصل به غيره

۲۱
 علیٰ هذا ای علیٰ تقدیر مخصوص بالوصول

فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...

قال علماءنا فمن وصي بخاتمة لسان وبالفضل منه أي من ذلك الخاتمة
لأنسان آخر إيصاء موصول أن الإيصاء الثاني وهو إيصاء الفص يكون
خصوصا أي تخصيصا للإيصاء الأول وهو إيصاء الخاتمة ويكون الفص
للتاني لوجود شرط التخصيص هو الاتصال وإن فصل الإيصاء الثاني عن
الأول لم يكن الإيصاء الثاني خصوصا أي تخصيصا للإيصاء الأول بل صار الثاني
معارضا للأول فيكون الفص بينهما نصفين لوقوع التعارض بينهما في
الفص فلم يصير بإتمام الفصل واختلاف في كيفية عمل الاستثناء وهو المذكور
بعدا واخواتها وهذا التعريف شامل للقسمين وقيل هو الأخرى عن المتعدد
بالا واخواتها أو هو المنع عن دخول بعض ما يتناول صدر الكلام في حكمه كما

فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...

٣٣٥

فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...

فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...

فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...
فإن كان المراد بالوصف هو الذي لا يوصف به غيره من غير أن يكون له وصف خاص...

[illegible]

واخواتها ايضا اى كالتبليغ وانما يخص العام فقال اصحابنا الاستثناء
يمنع التكلم بحكم بقدر المستثنى الباء الاولى متعلقة بالتكلم والثانية بمنع
والضمير عائد للمستثنى والى الاستثناء يمنع منعاً مقيداً بقدر المستثنى
بحكم المستثنى الذى وجد ضمن كلمة المستثنى من حيث كان التكلم به لم
يقع فيكون التكلم بالمستثنى منه كلاماً بالباقي بعد الاستثناء
ففي قوله على عشرة الاثنتي عشرة المستثنى من عشرة والمستثنى ثلثة والباقي
صد الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وتقدم الحكم
فالمستثنى بعد ذلك وقال الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق العار
فان الاستثناء عنده يفيد حكماً معارضاً للحكم المستثنى منه بمنزلة دليل

وآخرها ايضا اي كالاختلاف في تخصيص العام فقالوا لصحابنا الاستثناء
يمنع التكلم بحكم بقدر المستثنى الباء الاولى متعلقة بالتكلم الثانية بمنع
والضمير عائد للمستثنى الاستثناء يمنع منعاً مقيداً بقدر المستثنى
بحكم المستثنى الذي وجد في ضمن كالمستثنى من حيث كان التكلم لم
يقم فيكون التكلم بالمستثنى من كالمابالباقي بعد الاستثناء
ففي قوله على عشرة الاثنتي عشرة المستثنى من عشرة والمستثنى ثلثة والباء في
صد الكلام بعد المستثنى سبعة فكان كالم بالسبعة وسقط الحكم
في المستثنى لعدم دليله قال الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق العاد
فان الاستثناء عند يقيده حكماً معارضاً للحكم المستثنى من غير دليل

فانه وان كان بين ان الخصوص
 لم يوافق بيبا على ما يمكن باعتباره
 على ما صار له العام صوره في بيان
 فليسا اذ هو خارج العالم صوره
 ومنه على ما قد يكون من غير ذلك
 الخصوص فانه « غاية على
 لان العارضة لا تقتضي مدون
 العارضين وبقولها «
 جواب عما قيل ان القول بانها
 لغير وجودها انما يقتضي ان يكون
 فانه ان من استند الى ما
 العارضة انما هي
 الحكم بالالف كما ان حق ادم المات
 انما هو بلف الساميه فلو لم يكن
 انما هو بلف الف الالهيه فلو لم يكن
 قوله فانه فانه
 الاستناد

الخصوص فان اعمام لما اشتمل الذي خص منه ثم لحقه دليل الخصوص كل ذلك
معارض له فكذا الاستثناء فعنده في الاستثناء حكمان معارضان وعندنا
حكم واحد كما اختلفوا في التعليق بالشرط على ما سبق فان التعليق عند
الشرط فكذا الاستثناء وعندنا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا ويمنع ثبوت
الحكم في المحل لعدم العلة مع صورة التكلم بها فكذا الاستثناء فصاعدا
تقدير قوله لفلان على الف لاماته لعل تسع امة اي فيه حكم واحد صريحا
وعنده الامانة فانها اي الامانة ليست على اي فيه حكمان معارضان صريحا
وعلى هذا اي على ان عمل الاستثناء بطريقة المعارضة عند اعتبار صدق الكلام

[illegible]

في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء اي لا تطعموا مساكينكم
عامة في القليل وهو ما لا يدخل تحت الكيل كالحفنة والحفنتين والكثير وهو ما
يدخل تحتها فلا يجوز بيع الحفنة بالحفنتين لدخولها تحت عموم الشيء عن بيع الطعام

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سوال: اگر صاحب العمل از کارکنان خود بخواهد که در وقت استراحت خود در محل کار بمانند و کارهای اضافی را انجام دهند، آیا این کار جایز است؟

[illegible]

المستغرق لجميع أفراده لا الاستثناء عارضه أي بيع الطعام المستغرق
لجميع أفراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
الذي المذكور عا في المعارضة فيه فيشتغل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها
قلنا هذا استثناء حاله في حاله الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصدى أي صد الكلام
عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فانه قيل لا
تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
حالة المساواة وذلك أي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الاحوال
الا اذا كان في المقيد وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره
كما قاله الشافعي فيثبت اصد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح
الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرغ الاستثناء لما كان
معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام عاما
في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضة ان الطعام المكيل
خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

الاستثناء في جميع أفراده لا الاستثناء عارضه أي بيع الطعام المستغرق لجميع أفراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه الذي المذكور عا في المعارضة فيه فيشتغل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها قلنا هذا استثناء حاله في حاله الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصدى أي صد الكلام عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فانه قيل لا تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة حالة المساواة وذلك أي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الاحوال الا اذا كان في المقيد وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره كما قاله الشافعي فيثبت اصد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرغ الاستثناء لما كان معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام عاما في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضة ان الطعام المكيل خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

الاستثناء في جميع أفراده لا الاستثناء عارضه أي بيع الطعام المستغرق لجميع أفراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه الذي المذكور عا في المعارضة فيه فيشتغل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها قلنا هذا استثناء حاله في حاله الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصدى أي صد الكلام عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فانه قيل لا تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة حالة المساواة وذلك أي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الاحوال الا اذا كان في المقيد وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره كما قاله الشافعي فيثبت اصد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرغ الاستثناء لما كان معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام عاما في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضة ان الطعام المكيل خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

[illegible]

في الكلام عدم التعارض واثباته انما هو ضرورة فيقدرها وهو
هم هنا بان يكون الاستثناء مخصصا بالطعام المكمل ويكون غيره داخلا في صدر
الكلام حتى يكون حكم الصدق سالما فيما لا معارضة فيه فلا يصح تقدير الاحوال
اذ لو قدرت الاحوال الزايدة على ضرورة لعدم اشتغالها ببيع الحفنة بالحقين
وهو ان كتاب امر لا ضرورة اليه بخلاف ما اذا جعل الاستثناء طعاما مساويا
بطعام مساو والمستثنى منه الطعام العام لم يلزم ذلك اذ يدخل بيع الحفنة
بالحقين في صدر الكلام ولا يخرجه بالاستثناء فلا يلزم التجاوز عن ضرورة
واما عندنا فالاستثناء لما كان عليه بطريق التكلم بالباقي بعد كاصد
الكلام موقوفا عليه حتى كان له يقع التكلم بالباقي فلا بد ان يعتبر الاستثناء
مع صدر حق التكلم بالباقي ولا ثم يتخذ منه الباقي ولما كان المستثنى
ههنا من قبيل الاحوال الابدان يكون المستثنى منه كذلك اذ الابدان يجعل
منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام

في الكلام عدم التعارض واثباته انما هو ضرورة فيقدرها وهو
هم هنا بان يكون الاستثناء مخصصا بالطعام المكمل ويكون غيره داخلا في صدر
الكلام حتى يكون حكم الصدق سالما فيما لا معارضة فيه فلا يصح تقدير الاحوال
اذ لو قدرت الاحوال الزايدة على ضرورة لعدم اشتغالها ببيع الحفنة بالحقين
وهو ان كتاب امر لا ضرورة اليه بخلاف ما اذا جعل الاستثناء طعاما مساويا
بطعام مساو والمستثنى منه الطعام العام لم يلزم ذلك اذ يدخل بيع الحفنة
بالحقين في صدر الكلام ولا يخرجه بالاستثناء فلا يلزم التجاوز عن ضرورة
واما عندنا فالاستثناء لما كان عليه بطريق التكلم بالباقي بعد كاصد
الكلام موقوفا عليه حتى كان له يقع التكلم بالباقي فلا بد ان يعتبر الاستثناء
مع صدر حق التكلم بالباقي ولا ثم يتخذ منه الباقي ولما كان المستثنى
ههنا من قبيل الاحوال الابدان يكون المستثنى منه كذلك اذ الابدان يجعل
منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام

في الكلام عدم التعارض واثباته انما هو ضرورة فيقدرها وهو
هم هنا بان يكون الاستثناء مخصصا بالطعام المكمل ويكون غيره داخلا في صدر
الكلام حتى يكون حكم الصدق سالما فيما لا معارضة فيه فلا يصح تقدير الاحوال
اذ لو قدرت الاحوال الزايدة على ضرورة لعدم اشتغالها ببيع الحفنة بالحقين
وهو ان كتاب امر لا ضرورة اليه بخلاف ما اذا جعل الاستثناء طعاما مساويا
بطعام مساو والمستثنى منه الطعام العام لم يلزم ذلك اذ يدخل بيع الحفنة
بالحقين في صدر الكلام ولا يخرجه بالاستثناء فلا يلزم التجاوز عن ضرورة
واما عندنا فالاستثناء لما كان عليه بطريق التكلم بالباقي بعد كاصد
الكلام موقوفا عليه حتى كان له يقع التكلم بالباقي فلا بد ان يعتبر الاستثناء
مع صدر حق التكلم بالباقي ولا ثم يتخذ منه الباقي ولما كان المستثنى
ههنا من قبيل الاحوال الابدان يكون المستثنى منه كذلك اذ الابدان يجعل
منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام

[illegible][illegible]

لا وجود المخبر عنه شرط لصدق الخبر والاستثناء دل على عدم ثبوته
 فلزم الكذب المحال بخلاف الاستثناء فانه ثبوتية امر في الحال فاذا عارضه
 يحتمل ان لا يثبت واذا كان كذلك فلا بد من القول بان الخمسين المذكور في
 الآية تعرض للعد المتبني بالالف بازمع عن الثبوت والدخول تحت الاسم
 فلا يثبت به الا الباقي بعد الاستثناء لانه تعرض لحكم اى عدد وهو لاف
 بطريق المعارضه مع ثقله العدد وهو الالف لا الالف منه بقيت اقسام
 اسماء المادون بها فلا بد من القول بان الاستثناء مانع من ان يكون الالف دالا
 على مدلوله ويكون المستثنى من المستثنى منه كلاما واحدا لعل الباقى
 بمنزلة تسع مائة وخمسين لان مدلوله ثابت واقنع الحكم في البعض بغير
 المعارضه بخلاف العام كاسم المشتركين جواب عما قال من ان الاستثناء بمنزلة
 دليل الخصوص وتوضيح ان العام اذا خص منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي
 بلا خلاف دليل الخصوص عارض في بعض افرادهم يمنع الحكم لكن يبقى اسم الالف
 بلا خلاف فلم يكن التخصيص تعارضا للتكلم بلفظ العام بل تعرضا للحكم مع بقاء الصيغة
 على حالها وهذا لا يطلق الالف على الباقي بعد الاستثناء

لأن اسم ألف لا يطلق على مادونه لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا إذا
علاقة تبيينه وبين مادونه الكلية والجزئية وهي لا تصلح علاقة تبيينها لأن
من شرط أن يكون الجزء مختصا بالكل وهما مادونا لا ألف لا يختص به بل كما
أنجزه لجزء لما فوقه لا يصح أن يقال بالمعارضة هنا بخلاف دليل النص
فانه لبقاء صيغته يمكن القول بالمعارضة فيه ثم الاستثناء نوعان متصل
وهو الأصل قد اشتهر بما بينهم من الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
والمراد بصيغة الاستثناء من لا وخواتمها واما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحا
في القسمين بلانواعه عند صاحب التفسير فانه في المنقطع عند فعل هذا
مع قوله وهو الأصل الحقيقة فيبرأي أن استعمال الصيغة الاستثناء حقيقة
فيه وتفسيره أي المتصل ما ذكرنا أي ما اشرنا إليه في قولنا تكلم بالباقي بعده

لأن اسم ألف لا يطلق على مادونه لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا إذا
علاقة تبيينه وبين مادونه الكلية والجزئية وهي لا تصلح علاقة تبيينها لأن
من شرط أن يكون الجزء مختصا بالكل وهما مادونا لا ألف لا يختص به بل كما
أنجزه لجزء لما فوقه لا يصح أن يقال بالمعارضة هنا بخلاف دليل النص
فانه لبقاء صيغته يمكن القول بالمعارضة فيه ثم الاستثناء نوعان متصل
وهو الأصل قد اشتهر بما بينهم من الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
والمراد بصيغة الاستثناء من لا وخواتمها واما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحا
في القسمين بلانواعه عند صاحب التفسير فانه في المنقطع عند فعل هذا
مع قوله وهو الأصل الحقيقة فيبرأي أن استعمال الصيغة الاستثناء حقيقة
فيه وتفسيره أي المتصل ما ذكرنا أي ما اشرنا إليه في قولنا تكلم بالباقي بعده

لأن اسم ألف لا يطلق على مادونه لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا إذا
علاقة تبيينه وبين مادونه الكلية والجزئية وهي لا تصلح علاقة تبيينها لأن
من شرط أن يكون الجزء مختصا بالكل وهما مادونا لا ألف لا يختص به بل كما
أنجزه لجزء لما فوقه لا يصح أن يقال بالمعارضة هنا بخلاف دليل النص
فانه لبقاء صيغته يمكن القول بالمعارضة فيه ثم الاستثناء نوعان متصل
وهو الأصل قد اشتهر بما بينهم من الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
والمراد بصيغة الاستثناء من لا وخواتمها واما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحا
في القسمين بلانواعه عند صاحب التفسير فانه في المنقطع عند فعل هذا
مع قوله وهو الأصل الحقيقة فيبرأي أن استعمال الصيغة الاستثناء حقيقة
فيه وتفسيره أي المتصل ما ذكرنا أي ما اشرنا إليه في قولنا تكلم بالباقي بعده

لأن اسم ألف لا يطلق على مادونه لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا إذا
علاقة تبيينه وبين مادونه الكلية والجزئية وهي لا تصلح علاقة تبيينها لأن
من شرط أن يكون الجزء مختصا بالكل وهما مادونا لا ألف لا يختص به بل كما
أنجزه لجزء لما فوقه لا يصح أن يقال بالمعارضة هنا بخلاف دليل النص
فانه لبقاء صيغته يمكن القول بالمعارضة فيه ثم الاستثناء نوعان متصل
وهو الأصل قد اشتهر بما بينهم من الاستثناء حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
والمراد بصيغة الاستثناء من لا وخواتمها واما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحا
في القسمين بلانواعه عند صاحب التفسير فانه في المنقطع عند فعل هذا
مع قوله وهو الأصل الحقيقة فيبرأي أن استعمال الصيغة الاستثناء حقيقة
فيه وتفسيره أي المتصل ما ذكرنا أي ما اشرنا إليه في قولنا تكلم بالباقي بعده

فانه يشترط ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء
بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا
يصلح استخراج من الاول الى المستثنى منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من
فلا يمكن استخراج غير ادخوله في الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً
مبتدأً بجمرك مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على
التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة
والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان قيل ما هو الاستثناء الحقيقي وما هو المنقطع
والمراد بالاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاول الى المستثنى منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلهذا لا يمكن استخراج غير ادخوله في الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بجمرك مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان قيل ما هو الاستثناء الحقيقي وما هو المنقطع
والمراد بالاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاول الى المستثنى منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلهذا لا يمكن استخراج غير ادخوله في الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بجمرك مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان قيل ما هو الاستثناء الحقيقي وما هو المنقطع
والمراد بالاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاول الى المستثنى منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلهذا لا يمكن استخراج غير ادخوله في الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بجمرك مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

على الا رب العالمين اى كن رب العالمين استثناء منقطع بمعنى لكن
 ويحتمل ان يكون متصلا بان قال جميع ما عبادتم على الا رب العالمين و
 مبني هذا على ان القوم كانوا عابدين لله تعالى جميعا غيرهم كما نقل عن مقاتل بن واما
 بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بما لم يوضع له اذ الموضوع له النطق و
 هذا يقع بمجرد السكوة الذى هو وضع او ان للسكوة فيه دخلا كما في القسم الاول
 وهذا اى هذا النوع على اربعة انواع لان امانا ان يكون ثابتا للضرورة كثرة الكلام
 اوله الاول هو الرابع المذكور في المتن والثاني ما ان يكون لضرورة دفع الغم
 اوله الاول هو الثالث والثاني ما ان يكون في حكم المنطوق ام لا اوله الاول هو الاول
 والثاني هو الثاني والاولى ان يجعل الاقسام ثلثة بان يقال امانا ان يكون بمجرد
 السكوة او بمجرد بل الغم دخل فيه
 الاول ان يثبت القوة فمقتضى هذه الاقسام ان يكون امانا ان يكون بمجرد السكوة او بمجرد بل الغم دخل فيه
 الثاني ان يثبت القوة فمقتضى هذه الاقسام ان يكون امانا ان يكون بمجرد السكوة او بمجرد بل الغم دخل فيه
 الثالث ان يثبت القوة فمقتضى هذه الاقسام ان يكون امانا ان يكون بمجرد السكوة او بمجرد بل الغم دخل فيه
 الرابع ان يثبت القوة فمقتضى هذه الاقسام ان يكون امانا ان يكون بمجرد السكوة او بمجرد بل الغم دخل فيه

الثاني هو الاول والاو امان يكون البيان بدلالة حال المتكلم او ضرورة كثرة
 الكلام والثاني هو الرابع والاو هو الذي جعله نوعا ثانيا وثالثا بملاحظة
 اعتبار الضرورة وعدمه من اى من بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
 اى في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث فانصد الكلام وهو
 قوله تعالى وورثه ابواه اوجب الشبهة المطلقة حيث اضيف الميراث اليها من غير
 بيان نصيب كل واحد مما يخصص الام بالثلث بقوله فلامه الثلث دل على
 الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اى تخصيص الام ببيان النصيب لابل
 بصد الكلام لا يحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشبهة كذا
 يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة لصد الكلام
 كانه قيل فلامه الثلث ولا به الباقي ومنه اى من بيان الضرورة ما ثبت
 بدلالة حال المتكلم اى بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمجتهد
 وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند امر يعاينه من قول او فعل
 الثاني هو الاول والاو امان يكون البيان بدلالة حال المتكلم او ضرورة كثرة
 الكلام والثاني هو الرابع والاو هو الذي جعله نوعا ثانيا وثالثا بملاحظة
 اعتبار الضرورة وعدمه من اى من بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
 اى في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث فانصد الكلام وهو
 قوله تعالى وورثه ابواه اوجب الشبهة المطلقة حيث اضيف الميراث اليها من غير
 بيان نصيب كل واحد مما يخصص الام بالثلث بقوله فلامه الثلث دل على
 الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اى تخصيص الام ببيان النصيب لابل
 بصد الكلام لا يحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشبهة كذا
 يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة لصد الكلام
 كانه قيل فلامه الثلث ولا به الباقي ومنه اى من بيان الضرورة ما ثبت
 بدلالة حال المتكلم اى بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمجتهد
 وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند امر يعاينه من قول او فعل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

ان حروف

تكرار واستعمال في العربية في كثير من المواضع وذلك الضرورة فيما ثبت
وجوبه في اللغة في عامة المعاملات كالكميل والموزون أي ان الموجب
كثرة الاستعمال التي هي من اسباب التخصيف وهي انما تتحقق في المقالات التي
تثبت دينيا في الدنيا مرة حالا او مؤجلا لا ثلثا ثبت دينيا في الدنيا مرة كثرة العقود
بدروز الثياب ونحوه فانها لا تثبت في الدنيا مرة الا بطريق خاص هو السلم
او ما في مضاه كالباع بالثياب واذا لم تثبت في الدنيا مرة في عامة المعاملات لم يوجب
الضرورة الداعية الى الحذف وقال صاحب التوضيح بعد بيان الفرق فالحاصل
انه اذا ذكر بعد المائة عدد مضاف نحو مائة وثلاثة اثواب كان الاخير يابا المائة
بلا اتفاق فان كان بعد المائة شيء مما هو من المقدمات كالثوب او المائة
والقياس فيجعل بيان المائة قياسا على العدد والجامع بينهما يكون مائة مقدرين فاذا
قال على مائة وودهم قلنا المائة من الداهم قياسا على قوله على مائة وثلاثة
اثواب اما اذا كان بعد المائة شيء مما هو غير مقدم كالعدد والثوب كقوله لم
على مائة وثوب ومائة وعبد فجعل بيان المائة وعبر عنه من ذلك ابتداء
ما هو الثابت بالعرف في صورة القياس بناء على ان المضمحل جاز القياس في
الاثواب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۲
 واما منہ لفظ
 الحکم فی ذہ لفظ
 حاشیہ تنوہ مع حاشیہ
 مع لان التبیل بین البیل
 والبیل وذلك تمکین بعد التبیل
 فیکون التبیل افعالکم البیل
 ص ۵
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ملك
 معشانيها الحكم الاول
 ليس في معنى الخ كذا كان معلوما عند
 الدوحة ان في معنى في وقت كذا بان الخ كان في
 بالنسبة الى صلافة او في كذا كيف يكون مطلقا بان الالطاف بان
 دفعا للمعالي ان النسوم او في كذا كيف يكون مطلقا بان الالطاف بان
 الى الالطاف بان في الالطاف او في كذا كيف يكون مطلقا بان الالطاف بان
 اعانة في معنى في وقت كذا بان الخ كان في
 في الالطاف بان في الالطاف او في كذا كيف يكون مطلقا بان الالطاف بان
 بالاجابة الالطاف بان في الالطاف او في كذا كيف يكون مطلقا بان الالطاف بان
 في معنى ان يكون نسفا محصلا ان الالطاف بان
 في كذا كان الام في الحكم

[illegible]

ولا يغفل ان يكون الحق هو الحق في كل شيء ولا يغفل ان يكون الحق هو الحق في كل شيء ولا يغفل ان يكون الحق هو الحق في كل شيء

[illegible]

الکلف بعد ان لم یکن
 ثابثا فانما یقطع بان
 الوجوب انشد و یطرح
 فی کلین قبل العقل
 ثبت بعد ذلک
 قدیم
 مؤلف
 عضد
 محمد

٤
 فوالله اني انتم اهل البيت
 اشد الناس تعلقا بالذي قد
 خرج من بينكم منكم
 فوالله اني انتم اهل البيت
 اشد الناس تعلقا بالذي قد
 خرج من بينكم منكم
 فوالله اني انتم اهل البيت
 اشد الناس تعلقا بالذي قد
 خرج من بينكم منكم

سلطان عن قائد البصير
 بوقت فاس فادركوا
 سقودهم فادركوا
 بنجل آخر من
 وعن بيان
 العجز وقد
 شاعر من
 عن آليان
 تخفيض
 كدولة
 كدولة

[illegible]

الاستشارة الى دفع الامر عن السبيل الذي قد يترتب
منه اضرار الى البيان والبيان الى الامم
فصل كلامه

ابدأ فكان تبديلا للاطلاق التقيد فحقنا بما نرجو في حصة
 الشرع لان البيان المحض ما يظهر به حكم الحادثة عند وجودها ابتداء

والسبح لذك في حق صاحب الشرع وهو اى النسب كالاقتل فانرى القتل

فقد وردنا في القول بالعباد المتعدين في قوله تعالى والعباد
الذين يذكرون الى القول بآيات القرآن في قوله تعالى والذين هم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
 سنه فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
 ليس هذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسي واما
 قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
 في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقت ولهذا
 يتعرض المصنف لمثاله وتابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
 فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
 مثال للتأبيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تأبيد صريحا كذا
 في الشرح او دلالة عطف على قوله نسا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
 عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين
 المراد بالتأبيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان النقيض في قوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
 سنه فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
 ليس هذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسي واما
 قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
 في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقت ولهذا
 يتعرض المصنف لمثاله وتابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
 فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
 مثال للتأبيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تأبيد صريحا كذا
 في الشرح او دلالة عطف على قوله نسا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
 عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين
 المراد بالتأبيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان النقيض في قوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
 سنه فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
 ليس هذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسي واما
 قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
 في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقت ولهذا
 يتعرض المصنف لمثاله وتابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
 فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
 مثال للتأبيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تأبيد صريحا كذا
 في الشرح او دلالة عطف على قوله نسا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
 عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين
 المراد بالتأبيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان النقيض في قوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
 سنه فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
 ليس هذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسي واما
 قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
 في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقت ولهذا
 يتعرض المصنف لمثاله وتابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
 فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
 مثال للتأبيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تأبيد صريحا كذا
 في الشرح او دلالة عطف على قوله نسا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
 عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين
 المراد بالتأبيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان النقيض في قوله عليه

[illegible][illegible]

بمصر من تنكوسه

لا
 والجمهورية على أنه لا ينبغي ولا ينبغي له أن يكون إلا عن وجود دليل
 شرعي ولا يتصور حد وثيق ولا ظهوره بعد النبي عليه السلام لاستلزامه
 لكون الإجماع ألا خطأ والدليل المذكور في المتن يمكن تطبيقه على المطالبين
 أي عدم صلاحية كون القياس الإجماع فاسخين ووجه التوفيق بين كل
 فخر الإسلام أن يحمل أحدهما على ما اختاره والاخر على ما يوافق كلام
 الجمهور ووجه ما اختاره أن غاية ما لزم مما ذكر في الدليل الدال على عدم
 جواز النسخ هو لزوم المخالفة النص لا يلزم منه كون الإجماع خطأ

والجمهورية على أنه لا ينبغي ولا ينبغي له أن يكون إلا عن وجود دليل
 شرعي ولا يتصور حد وثيق ولا ظهوره بعد النبي عليه السلام لاستلزامه
 لكون الإجماع ألا خطأ والدليل المذكور في المتن يمكن تطبيقه على المطالبين
 أي عدم صلاحية كون القياس الإجماع فاسخين ووجه التوفيق بين كل
 فخر الإسلام أن يحمل أحدهما على ما اختاره والاخر على ما يوافق كلام
 الجمهور ووجه ما اختاره أن غاية ما لزم مما ذكر في الدليل الدال على عدم
 جواز النسخ هو لزوم المخالفة النص لا يلزم منه كون الإجماع خطأ

والجمهورية على أنه لا ينبغي ولا ينبغي له أن يكون إلا عن وجود دليل
 شرعي ولا يتصور حد وثيق ولا ظهوره بعد النبي عليه السلام لاستلزامه
 لكون الإجماع ألا خطأ والدليل المذكور في المتن يمكن تطبيقه على المطالبين
 أي عدم صلاحية كون القياس الإجماع فاسخين ووجه التوفيق بين كل
 فخر الإسلام أن يحمل أحدهما على ما اختاره والاخر على ما يوافق كلام
 الجمهور ووجه ما اختاره أن غاية ما لزم مما ذكر في الدليل الدال على عدم
 جواز النسخ هو لزوم المخالفة النص لا يلزم منه كون الإجماع خطأ

والجمهورية على أنه لا ينبغي ولا ينبغي له أن يكون إلا عن وجود دليل
 شرعي ولا يتصور حد وثيق ولا ظهوره بعد النبي عليه السلام لاستلزامه
 لكون الإجماع ألا خطأ والدليل المذكور في المتن يمكن تطبيقه على المطالبين
 أي عدم صلاحية كون القياس الإجماع فاسخين ووجه التوفيق بين كل
 فخر الإسلام أن يحمل أحدهما على ما اختاره والاخر على ما يوافق كلام
 الجمهور ووجه ما اختاره أن غاية ما لزم مما ذكر في الدليل الدال على عدم
 جواز النسخ هو لزوم المخالفة النص لا يلزم منه كون الإجماع خطأ

والجمهورية على أنه لا ينبغي ولا ينبغي له أن يكون إلا عن وجود دليل
 شرعي ولا يتصور حد وثيق ولا ظهوره بعد النبي عليه السلام لاستلزامه
 لكون الإجماع ألا خطأ والدليل المذكور في المتن يمكن تطبيقه على المطالبين
 أي عدم صلاحية كون القياس الإجماع فاسخين ووجه التوفيق بين كل
 فخر الإسلام أن يحمل أحدهما على ما اختاره والاخر على ما يوافق كلام
 الجمهور ووجه ما اختاره أن غاية ما لزم مما ذكر في الدليل الدال على عدم
 جواز النسخ هو لزوم المخالفة النص لا يلزم منه كون الإجماع خطأ

وعدم صلاحية كونها نسخا وانما يكون كذلك لو لم يكن سند نصا
 ارجح من النص الاول ولا يكتم من ذلك كون النص الراجح ناسخا للاجماع
 لان يجوز ان لا يعلم تراخ ذلك النص فلا يصح جعله ناسخا بخلاف الاجماع
 المبني عليه فانه لو كان متراخا يصح ناسخا ووجه القول الثاني ان النص المذكور
 كانه سند الاجماع الاول وان كان مرجوحا في نفسه بالقرينة لكن لما تدين اجماع
 الراء الدالة على قبوله صار هو راجحا بدلا لانه لو لم يكن راجحا لما اختلف
 اهل الاجماع الاول وهذا يصير بمنزلة الطعن المجل في النص الذي قبله ان
 راجح ولما ثبت ان القياس لا يصح ان يكون ناسخا ولا منسوخا وكذا الاجماع
 لم يبق ما يصح لذلك الا الكتاب والسنة فلذا قالوا وانما يجوز نسخ اي نسخ
 الكتاب والسنة بالكتاب والسنة اذا كانت لثانته مثل الاولى واقواها
 ويجوز نسخ احدهما بالآخر في نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والسنة بالكتاب
 عندنا وهو مذاهب جمهور الفقهاء والمنكلمين والمحققين من اصحابنا

وقال شيخنا في كتابه في بيان ما لا يثبت من نسخ الكتاب والسنة
 في كتابه في بيان ما لا يثبت من نسخ الكتاب والسنة

لكن كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع

ولا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع

ولا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع
 لا يصح كون الاجماع الاول ناسخا للاجماع

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the word 'لا' (No) on the left and various religious and legal phrases in Arabic script.

وقال الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة قولاً واحداً وله في نسخ السنة
بالكتاب قولان الأول يجوز والأخر لا يجوز لأنه أي نسخ أحدهما بالآخر
يكون مذهباً أي طهراً ووسيلة إلى الطعن أي طعن الطاعين في الرسول
عليه السلام لأنه لو نسخ الكتاب بالسنة يقول الطاعن خالف ما رآه من عمل رسول
ربه ولو نسخ السنة بالكتاب يقول الطاعن كذب ربه فكيف نصدق فالتعاطي
بينهما أولى وأما نقول في نسخ بيان مدة الحكم لا أنه بطلان الحكم وجاز للرسول
عليه السلام بيان مدة حكم الكتاب بالسنة فتكون السنة ناسخة له ولا يلزم
منه خلاف ما يزعونه كلام ربه فقد بعث النبي عليه السلام مبيناً وجاهزاً
يقول الله تعالى بيان ما جرى على لسان رسول عليه السلام فتسخر السنة بالكتاب
ولا يلزم منه أنه كذب ربه فثبت أنه يجوز نسخ أحدهما بالآخر

Handwritten marginal notes on the left side of the main text block, continuing the discussion on the permissibility of copying the Quran.

Handwritten marginal notes on the right side of the main text block, providing further commentary and references.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the word 'لا' (No) on the left and various religious and legal phrases in Arabic script.

اشارة الى دليل النسخ لجواز نسخ
اصح بالآثار على كل المتن ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
الثاني اذ ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
تقديمه على كل متن تقديره على
تقديمه على كل متن تقديره على

وقد ثبت ان عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في الصلوة في مكة ثم يتوجه
في المدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم الى الكعبة فان كان التوجه
الاول ثابتا بالكتاب فقد نسخ بالسنة الموجهة للتوجه الى بيت المقدس
لان لا يتلى في القرآن وان لم يكن ثابتا به فقد ثبت بعض المطلوب
اذ لا شك ان التوجه الثاني ثابت بالسنة ينسخ بالكتاب واعلم ان
القاضي ابو زيد قال انه لم يوجد كتاب الله تعالى ما ينسخ سنة الا من طريق
الزيادة على النص فعلم هذا يجوز ان يقال معنى قول الشافعي لا يجوز نسخ
الكتاب بالسنة انه لم يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس
عنده واما عندنا فلما كان نسخا جازنا نسخ به الكرم هذا انما يشبهه

٣٤٥

اشارة الى دليل النسخ لجواز نسخ
اصح بالآثار على كل المتن ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
الثاني اذ ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
تقديمه على كل متن تقديره على
تقديمه على كل متن تقديره على

اشارة الى دليل النسخ لجواز نسخ
اصح بالآثار على كل المتن ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
الثاني اذ ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
تقديمه على كل متن تقديره على
تقديمه على كل متن تقديره على

لا يتحقق بالمتنظر والماضي
 بالنظر في القرآن ما يقتضيه
 بالنظر من جوار الصلوة والاعمال
 في جوارها
 لا يتحقق بالنظر من جوار الصلوة والاعمال
 في جوارها
 لا يتحقق بالنظر من جوار الصلوة والاعمال
 في جوارها

ونوع يتعلق بالمعنى وهو ما اى حكم هو قائم بمعنى صغرى النظم كالوجوه
 والحكمة ونحوها وكل واحد منهما اى من الحكمين مقصود بنفسه فيكون
 كونه مصلحة في وقت ودوزن فاحتمل كل واحد منهما بيان لمدة والوقت
 فيجوز ان ينسخ احدهما بدون الآخر والزيادة على النص بالتأخير عنه نسخ
 عند خلاف الشك فيه وقد عرفت فيما سبق ثلثة اقسام للنسخ و
 هذا رابع الاقسام وهو نسخ وصف الحكم مع بقاء اصله ولا نزاع في
 عدم كون الزيادة نسخا ان كانت عبادة مستقلة كزيادة صلاة ساد
 انما النزاع في غير المستقل كزيادة جزءا بشرط او زيادة ما يرفع المفهوم المحقق
 كما لو قال في العلوقة زكاة بعد قوله في السائمة زكاة واختلوا فيه على ستة
 مذاهب الاول ما ذهب اليه الحنفية وهو ان نسخ الثاني مذهب البير الشافعية

والحكم فيها وصنف الحكم في ثلاثة اقسام
 ١- نسخ الحكم بغيره
 ٢- نسخ الحكم بغيره
 ٣- نسخ الحكم بغيره

ان نسخ الحكم بغيره
 ان نسخ الحكم بغيره
 ان نسخ الحكم بغيره

فذلك ان يقال في العلوقة
 من عدم الزكاة في العلوقة
 ان نسخ الحكم بغيره

ان نسخ الحكم بغيره
 ان نسخ الحكم بغيره
 ان نسخ الحكم بغيره

من الغرض حتى توفى عليه ولا تجد
 الا ماله عليه فاما الزرع
 فان قلت او اتصل الصلح على
 دليلا او على وجه
 كذا في البيان والى ذلك
 الشك فيه والى ذلك
 الا بما جاز ان اتى
 الاول من غير
 فانه انما هو
 فانه انما هو
 فانه انما هو

[illegible]

أي فرضاً في الصلوة بحيث لا يجوز الصلوة بدونها بخلاف الواحد متعلق
 بقوله لم يجعل وهو قول عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب لأنه
 جعل قراءة الفاتحة ركناً زيادة على النص وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من
 القرآن اذ عموماً يقتضي الجواز بدو الفاتحة فكان تقييداً بها شيئاً لا إطلاقاً
 ولهذا أبوا أي علماء إذا زيادة التقييد وهو تغريب عام حال أي زيادة من
 حيث كونه حالاً في زنا البكر على الجمل الذي هو حال لأنه لم يبق حال
 بل يصير بعضه فيكون نسخاً لقوله تعالى الزانية آه بخبر الواحد وهو قوله
 عليه السلام البكر والبكر جمل مأنة وتغريب عام واحتج بقوله حال على النسخ
 سياسة فأنه يجوز إذا رأى الإمام المصلحة فيه كذا في الشرح وأبوا زيادة
 الطهارة شرطاً في طواف الزيارة حتى لا يجوز بدونها لأنه زيادة على قوله
 وليطوفوا بالبيت العتيق بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام الطواف بالبيت
 صلوة وشرطه شرط الصلوة ألا الله تعالى أباح فيه النطق وأبوا زيادة صفة
 الإيمان شرطاً في رتبة الكفارة بخبر الواحد يتعلق بالجميع وخبر الواحد
 فلا أخيراً روى أن رجلاً جاء إلى النبي عليه السلام بريقة وقال عليّ حققة
 أفبجزئي أن اعتقها فامتنعها الرسول عليه السلام فوجد لها مؤمنة فقال

[illegible]

عجیب ترین تفسیر الایمان تبارک
مکمل الرقة الواردة فی العقل زیاده
مکمل النفس والزیاده علی النفس
مکمل و لا یجوز ان یسقط بالتقصیر
عجیب و فی ذلک القول دفع و عدم
و جلاله فی الذل و لا یجوز ان یسقط
من انما یقال ان است رسول الله
عجیب و فی ذلک القول دفع و عدم
مکمل النفس والزیاده علی النفس
مکمل و لا یجوز ان یسقط بالتقصیر
عجیب و فی ذلک القول دفع و عدم
و جلاله فی الذل و لا یجوز ان یسقط
من انما یقال ان است رسول الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض

قسم آخر غير الاربعة المذكورة وهو الزلة وهي اسم لفعل حرام غير مقصود
 للفاعل لذاته ولكنه وقع فيه من فعل مباح قصد كذا ذكر شمس الائمة
 السرخسي قيل فعل الصغار تدبر وقصد وقيل ترك الافضل الى النافضل
 لكنه اي القسم الاخر وهو الزلة ليس من هذا البيان اي من باب الاقتداء
 بالافعال في شئ من الاحكام الاربعة المذكورة لانه لا يصلح للاقتداء
 لا يخلو اهذا القسم وهو الزلة عن الاقتداء ببيان انه اي الزلة بتاويل
 المذكور زلة اما من جهة الفاعل كما في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
 هذا من عمل الشيطان او من الله تعالى كما قاله وعصى ادم ربه فعوى واختلوا

في سائر افعال الفعل الواقعة عنه عليه السلام
 في سائر افعال الفعل الواقعة عنه عليه السلام
 في سائر افعال الفعل الواقعة عنه عليه السلام
 في سائر افعال الفعل الواقعة عنه عليه السلام

في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض

في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض
 في قوله لا تتركوا الصلاة على الناس حتى ياتيوا بالحق او يخرجوا من الارض

اما عن قصد الى عينه او لا واما الثاني فاما عن قصد الله تعالى بل عن قصد
الغيره او لا عن قصد مطلقا والاخير خارج عن هذا البيان وقد ذكر الاول
اولا ثانيا الواقع عن قصد الى عينه قد يكون بيانا لجمال الكتاب بحسب النسخة
لقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وهو تابع للبيان في الوجوب والندب
الا باخرة بخلاف وقد يكون مختصا به عليه السلام كوجوب التخصي والتعبد
والحكم فيما بقي بعد ذلك ما ذكره بقوله والصحيح ما قاله الجصاص ان
ما علمنا من افعال النبي عليه السلام واقعا على جهة اى على صفة الوجوب
او الاستحباب ولا باخرة تقتدى به اى برسول عليه السلام او بفعل رسول
عليه السلام فى ايقاعه اى الفعل على تلك الجهة اى الصفة الا بدليل يدل على
كونه مختصا به قال الله تعالى خالصته لك من دون المؤمنين وما لم فعله
الفعل على اى جهة اى صفة فعله اى فعل النبي عليه السلام قلنا فعلا على اى
منازلة افعاله وهو الا باخرة لازال اتباع اصيل في حقه عليه السلام لقوله تعالى لقد
كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة فهذا تخصيص على جواز الاقتداء به
فوجب التمسك به بالاصل حتى يقوم دليل خصوصه به واجمهور على ان
الفعل ان علمت صفة خاصة فامته مثله في الايتان به وقال الكرخي

والمعنى ان قصد الى عينه او لا واما الثاني فاما عن قصد الله تعالى بل عن قصد
الغيره او لا عن قصد مطلقا والاخير خارج عن هذا البيان وقد ذكر الاول
اولا ثانيا الواقع عن قصد الى عينه قد يكون بيانا لجمال الكتاب بحسب النسخة
لقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وهو تابع للبيان في الوجوب والندب
الا باخرة بخلاف وقد يكون مختصا به عليه السلام كوجوب التخصي والتعبد
والحكم فيما بقي بعد ذلك ما ذكره بقوله والصحيح ما قاله الجصاص ان
ما علمنا من افعال النبي عليه السلام واقعا على جهة اى على صفة الوجوب
او الاستحباب ولا باخرة تقتدى به اى برسول عليه السلام او بفعل رسول
عليه السلام فى ايقاعه اى الفعل على تلك الجهة اى الصفة الا بدليل يدل على
كونه مختصا به قال الله تعالى خالصته لك من دون المؤمنين وما لم فعله
الفعل على اى جهة اى صفة فعله اى فعل النبي عليه السلام قلنا فعلا على اى
منازلة افعاله وهو الا باخرة لازال اتباع اصيل في حقه عليه السلام لقوله تعالى لقد
كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة فهذا تخصيص على جواز الاقتداء به
فوجب التمسك به بالاصل حتى يقوم دليل خصوصه به واجمهور على ان
الفعل ان علمت صفة خاصة فامته مثله في الايتان به وقال الكرخي

والمعنى ان قصد الى عينه او لا واما الثاني فاما عن قصد الله تعالى بل عن قصد
الغيره او لا عن قصد مطلقا والاخير خارج عن هذا البيان وقد ذكر الاول
اولا ثانيا الواقع عن قصد الى عينه قد يكون بيانا لجمال الكتاب بحسب النسخة
لقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وهو تابع للبيان في الوجوب والندب
الا باخرة بخلاف وقد يكون مختصا به عليه السلام كوجوب التخصي والتعبد
والحكم فيما بقي بعد ذلك ما ذكره بقوله والصحيح ما قاله الجصاص ان
ما علمنا من افعال النبي عليه السلام واقعا على جهة اى على صفة الوجوب
او الاستحباب ولا باخرة تقتدى به اى برسول عليه السلام او بفعل رسول
عليه السلام فى ايقاعه اى الفعل على تلك الجهة اى الصفة الا بدليل يدل على
كونه مختصا به قال الله تعالى خالصته لك من دون المؤمنين وما لم فعله
الفعل على اى جهة اى صفة فعله اى فعل النبي عليه السلام قلنا فعلا على اى
منازلة افعاله وهو الا باخرة لازال اتباع اصيل في حقه عليه السلام لقوله تعالى لقد
كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة فهذا تخصيص على جواز الاقتداء به
فوجب التمسك به بالاصل حتى يقوم دليل خصوصه به واجمهور على ان
الفعل ان علمت صفة خاصة فامته مثله في الايتان به وقال الكرخي

[illegible][illegible]

۷
ابن الاثیر والادب الاصل والادب
الادب من البصر البصر والنسب
علاء السلام اعظم الناس بغير و
اصفاً کم وادبهم بغير و
واسمهم شمساً کان اولی
بنعم انضبط بالادب اولی
الخطاب والامر وسترل الخاتمة
یحدث الخفیه فانضبط بالادب
ایمان بلین امر بین العباد وکم
شیء علم العلم فی القیاس وادب
فی طرق الاستعمال والادب
علیه سکر اسل اسل اسل
ان علم الکتاب الذی لا یصلح من
والوفا علی طرق الاستعمال
والادب یصلح من
والادب یصلح من
والادب یصلح من

[illegible]

الموتى "الحق على كل شيء" والافاضة
موتى "الحق على كل شيء" والافاضة
موتى "الحق على كل شيء" والافاضة
موتى "الحق على كل شيء" والافاضة
موتى "الحق على كل شيء" والافاضة

[illegible]

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

بجملہ الزانیہ خطا

سنة ١٢٨٥ هـ

طریقتہ الازہار

[illegible][illegible]

هو انه عليه السلام بعد البعثة وامته هل كانوا متعبدين بشرع من تقدم فذهب اكثر من اصحابنا والشافعية وطائفة من المتكلمين الى انه كان متعبدا وان كل شريعة ثبت لكل نبي فهي باقية في حق من بعد الى قيام الساعة حتى يقوم دليل الانتساخ وذهب اكثر المتكلمين وبعض اصحابنا والشافعية الى انه لم يكن متعبدا بشرائع من قبلنا وان شريعة كل نبي ينتهي بوفاته او بيعت نبي اخر الا كما لا يحتمل النسخ والتوقيف فلهذا لا يجوز العلم بها الا بدليل البقاء وذهب اكثر اصحابنا الى ما ذكره المصنف بقوله والقول الصحيح في اى الذى عليه الشيم ابو منصور والقاضى الامام ابو زيد وشمس الامنة وفخر الاسلام و عامة المتأخرين ان ما قصى الله تعالى في كتابه اوقصى رسوله منها اى من بشرائع الماضيت من غير انكار يلزمنا العلم به بناء على انه اى ما قصى الله تعالى شريعته رسولنا عليه السلام ما لم يظهر ناسخه واحترز بقوله ما قصى الله تعالى اورسوله عما نقله اهل الكتاب وفهم المسلمون عن كتبهم فانه لا يجب اتباعهم التحريم الكتب وفيه رد على من قال انه يلزمنا العمل بما نقل من الشرائع فيما لم يثبت انتساخه وان كان الناقص من اهل الكتاب وفهم المسلمون من كتبهم وفي قوله على انه شريعة رسولنا اشارة الى انه عليه السلام لما كان خير خلق الله

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

٤
 فليسك القائلين بعدم اقرار عقيد
 الصليانية بما ذكره من غير فهم الفتوى
 بالاراء المبرور الاوجه الخ كما قد دخل
 الخطا فثبت في اجتماع كل وجه
 في وجهين الا ان اجتماعه كان كالت
 جاز لم يجمع بعضا ولو كان تحت الخطا لما
 لا يفرق بين الايديك وما يدرك
 لا يجوز اذ ما افق في الايديك
 بالقياس فيكون دليلك ما يكون كذلك
 ومع جواز ذلك لا يكون دليلك الايديك
 في قوله لا كالاتحاد بها احتجنا لا
 من دليلك لا يكون دليلك في الايديك
 الاتباعي وسائر الوجهين في الايديك
 في الايديك في الايديك في الايديك
 في الايديك في الايديك في الايديك

سید محمد علی خان قزوینی

بارزى
مكتبة دار الفکر
فصل القول بذكر

يَسْتَفْعِمُ لِّلْأَسْرِ
مَنْ يَبُوءُ بِأَجْبٍ شَرًّا

بالقیاس بل لا یقدر علیہ

وَمَا يَكُونُ فَاِذَا رَاٰهُ

اصحابی
مؤیدہ تنظیمیں

کتابخانه جامعہ اسلامیہ
۵۲
۱۰۰

عبدالمجید بن عبدالحق

عنه

انقل اليك ولا يجوز ان

بیتاں روایتیہ و قولہ فیہ

فلا تغفل عن هذا الكتاب

وفي الاخير

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ دَخَلَ بَيْتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنَحْلًا فِيهِ خَلْفَتَانِ أَحَدُهُمَا نَحْلٌ وَالْآخَرُ كِلَابٌ فَدَخَلَ الْبَيْتَ بِالنَّحْلِ أَوَّلًا ثُمَّ بِالْكِلَابِ آخِرًا جَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا هَذَا بَيْتُكَ فَادْخُلْ فَيَدْخُلُ وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ كَانَ مِنْكُمْ بَيْتٌ وَلَمْ يَدْخُلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَدَخَلَ بِهِ النَّحْلُ أَوْ الدِّبْيَةُ أَوْ الْكِلَابُ فَجَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا هَذَا بَيْتُكَ فَادْخُلْ فَإِنْ دَخَلَ بِهِ النَّحْلُ أَوْ الدِّبْيَةُ أَوْ الْكِلَابُ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهِ الْبَيْتَ فَجَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا هَذَا بَيْتُكَ فَادْخُلْ فَإِنْ دَخَلَ بِهِ النَّحْلُ أَوْ الدِّبْيَةُ أَوْ الْكِلَابُ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهِ الْبَيْتَ فَجَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا هَذَا بَيْتُكَ فَادْخُلْ

لا يمكن ان يكون
في سنة ١٩٥٠
في البعثة والآن
سواء كان
لا يمكن ان يكون
في سنة ١٩٥٠
في البعثة والآن
سواء كان

کتابخانه و اسناد

من طرفه لایحه

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمِيمِينَ

الحمد لله
في حله الأكرامه فانه
ذلك السكون في
حاله الأكرامه لا
يكون إلا بما عايناه
على

[illegible]

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة بغيره بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاثير لجعل الاخرنا سبباً لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلاً مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتنارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التاثير فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة بغيره بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاثير لجعل الاخرنا سبباً لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلاً مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتنارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التاثير فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

انما هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلاً مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتنارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التاثير فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة بغيره بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاثير لجعل الاخرنا سبباً لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلاً مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتنارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التاثير فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

انہ یقیناً انسانی باجمہدیں پرید پرید سن ہلکے وہوجہ نصیر

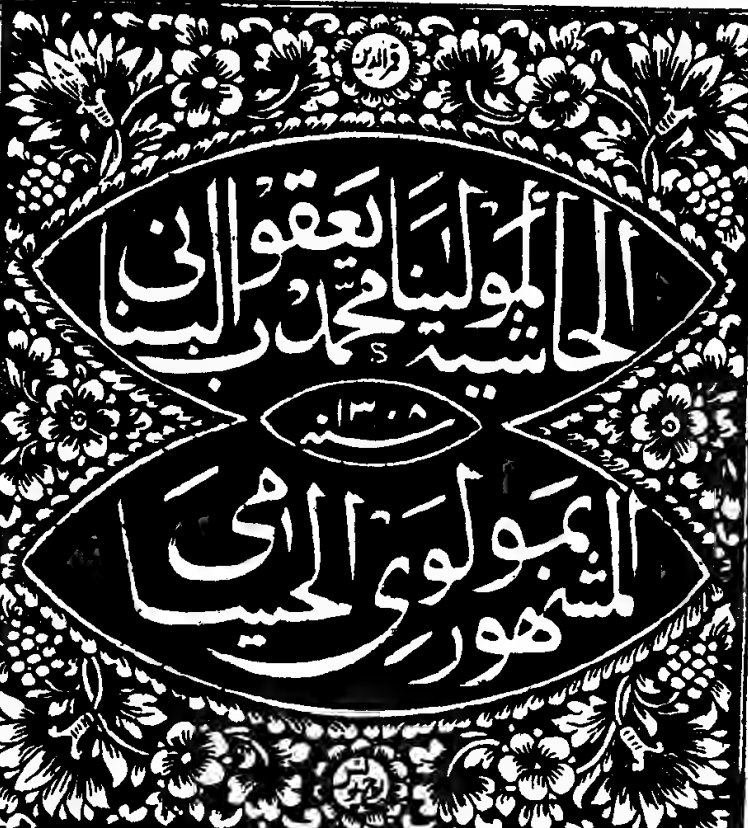
سعيدي السيب والنفعي والشعبي وشرعي ومسروق و
 علقمة رضي الله عنهم يجوز تقليد عند بعض مشايخنا خلافا
 لبعض واما اذا ابلغ درجة الفتوى في زمنهم ولم يزا حرم
 كان كسائر السلف لا يصح تقليد والله اعلم **باب الاجماع**
 في اللغة العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امته صلى الله عليه وسلم
 في كل عصر على امر من الامور والمراد بالاتفاق الاشتراك قولاً او فعلاً
 او اعتقاداً وقيد بالمجتهدين اذ لا اعتبار لا اتفاق غيرهم من العوام و
 وعرف بلام الاستغراق احترازاً عن اتفاق البعض دون البعض وقيد
 قوله المجتهدين بقوله من امته محمد صلى الله عليه وسلم احترازاً عن اتفاق المجتهدين من
 الشرائع الماضية بقوله في كل عصر احترازاً عن لزوم عدم انعقاد الاجماع
 الا في آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميعهم الا في وقوله على امر من الامور
 بيان لتناول القول والفعل والاحكام العقلية والشرعية وقيد بعض
 العلماء الاجماع بالحكم الشرعي بدله امر من الامور وكلام المفسرين
 ان لا يقيد الاتفاق بالمجتهدين بل يذكرون من اهلوه وهو حجة قطعية عند

اكثر المسلمين عند البعض ليس بحجة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع امتي على الضلالة
 تختلف الناس فيمن يعتقدهم الاجماع قال بعضهم لا اجماع الا الصحابة وهو
 مذهب اهل الظواهر وهو رواية عن احمد بن حنبل القول عليه اصحابي امته لا امتي
 وقال بعضهم هم الزيدية والامامية من الرافض لاجماع الامة الرسول لان
 الله ما ظهرهم عن الخطأ الذي هو من افراد الوجوه قوله عليه السلام فيكم الثقلين
 ما تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل المدينة
 ونقل هذا عن مالك القول عليه السلام المدينة طيبة تفخيها كما تنفي الكبر خبيث
 وليس غيرهم بمنزلة تم والصحيح عندنا ان اجماع علماء كل عصر من اهل العدالة
 والاجتهاد حجة وانما شرط العدالة لان حكم الاجماع وهو كونه ملزما انما ثبت
 اداء الشهادة واما الاجتهاد فنيا يحتاج فيه الى الراي حتى لو خالفهم بعض العوام
 فيه لا يعتد بخلافهم ولا عبرة بقلة العلماء وكثرتهم عند الجمهور حتى قالوا لاجما
 حة وان كان من الثلثة وقيل اذا انتهى الامر الى واحد يصير قوله حجة والاكثر على
 اشتراط الجماعة ولا عبرة بالشاة على ذلك لاجماع حتى يموتوا اهل الاجماع وقد
 اشترطه البعض ولا عبرة لمخالفة اهل الهوى فيما نسبوا الى الهوى ولا عبرة لمخالفة
 من لا راى له في هذا الباب الا فيما يستغنى عن الراي اعلم ان احكام الشرع قسمان

[illegible]

هُوَ لَكُمْ نِعَمُ الْمَوْلَى وَنِعَمُ النَّصِيرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْقِيقِ الْمَوْلَى وَنِعَمِ النَّصِيرِ



بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْقِيقِ الْمَوْلَى وَنِعَمِ النَّصِيرِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَه

سِرِّي رُوڈ ۰ کوئٹہ ۰ نوٹ

۸۴۳۲۶

2

[illegible]

فالقيا هو التقدير لغة يقال في اللغة قس النعل بالنعل لئلا يقر به و
اجعله نظير الآخر النعل وان كان مؤنثا سامعيا الا انه ذكر الضمير نظرا الى
ظاهر اللفظ والفقه لما اذا اخذ واحكم الفرع من الاصل في الاحكام الشرعية
مقو اذ لك الاخذ قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل وجعله مساويا له
في الحكم والعللة هذا بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى و
يعلم من ان اخذ الفرع من الاصل لما يكون قياسا اذا كان مساويا له في
الامور المذكورين ففيه نوع تنبيه على جد القياس بانه ابانة

موجوده انجمنیں لایکونان موجود ہیں جہنما نشتان العلم خال اصل فی حکم دولتہ ہندوستان فضل حق عفی عنہ

ولان حكم الاصل ثابت بان كان
 ان الاصل حقيقة فافضله
 فضل من غنى عن
 قوله هذا والى ما كان
 ارباب القديرة والسادة
 والى السادة القياس
 ولا ركه العلم لان القياس
 الكلف وفخه هو القديرة
 ولا ركه العلم لان القياس
 الكلف وفخه هو القديرة

[illegible]

[illegible]

تقبل شهادة من غيره وحده
 انما هو بطريق الكرامة لا بالقرآن
 بسم العلم في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

نظام مع قوم فقال من ورد بهم
 ان الفقهية انما نقول ان
 ومن سئلنا عن غيره ايضا واما اذا
 ورد النقص في مع شخص معين
 في غير شخصه خاص معين
 في الحديث المذكور فغيره
 الاختصاص المذكور في مع
 ايضا المبرم المصنف ولم يسم
 وبها من هذا القبيل
 قوله سوا كان مشكوكا
 ارفقته دفع ما عسى ان يكون
 الا بمراد ان الحاق

فيما سألنا عن غيره لم يصح
 فبين ما هو في مقام الحج والعمرة
 بالمشقة على قيات الحاق الطرار
 انما يصح اذا لم يكن هناك من فقه
 وجه المصنف وهو ابطال الكرامة فمعرفة
 ان المراد بالكرامة ليس مطعنا بالكرامة
 في الحقيقة فمعرفة رضى السورة وذا لا توجد
 في الحواشي "مولانا
 مولانا فضل بن علي غفر

كيف تشهدك وما في غيرك
 من شهادة من غيره
 في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

بسم العلم في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

حاشي
تعلق صفو
نسب

جواب عن سوال فقهية ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

عن القياس في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

والاخر من
 في مقام الحج والعمرة
 على ما في بعض النسخ من قبل
 ان الكلام المذكور للمصنف والحمد
 على ما ذكره المصنف في الوجوه
 الفقهية من انما نقول ان
 الاختصاص في مقام الحج والعمرة
 الوجه الفقهية انما نقول ان

[illegible]

واختلفت قوله من الله عليه حرمة الخمر لعينها ووجوبه لحد بشره بالقليل والكثير منها وقلنا للوضع قد يكون لرعاية المصلحة وسبب للوضع ويرجح الاسم على الغير لأنها سبب الاطلاق حتى يطلق القارودة على ذلك لقرارنا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظهار الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا لحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاصل المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

ان كان المصنف قد علم ان قوله لا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظهار الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا لحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاصل المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

فقد علمنا ان قوله لا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نزاع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الدلالة في هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي وجب الظهار الحرمة والذي من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالماء ان ظهارة صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغيرا لحرمة المشاهدة بالكفارة فما الاصل وهو المسلم الى اطلاقها الى حرمة متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمة والذي الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاصل المقصود بالكفارة التطهير والتكفير

[illegible]

2

بمخالفات المنسيان فانه ما جعل عليه الانسان فكأن من الرحمن فكان مقتضى
 اي نقدية الحكم من الناس اليهما تعدية الى ما ليس بنظيره فيكون فاسدا
 ولا يستقيم بشرط الايمان في رتبة كفارة اليمين هذا تفريع قوله ولا ضرر
 فيه اعلم ان عامه علمائنا لا يجوزون التعليل في موضع وجب النص في الفرع
 سواء كان موافقا ومخالفا كما مر وعند الشافعي لا يجوز ان كان مخالفا
 ويجوز ان كان موافقا له سواء ثبت زيادة او لا واختار مشايخ سمرقند انه
 يجوز ان كان موافقا له من غير زيادة لان يجوز تعاضدا لا دلالة ولذا كثر
 في كتب اصول الاستدلال في مسئلة واحدة بالنص والاجماع والقياس
 ان الشافعي يشترط صفة الايمان في كفارة اليمين والظاهر بالقياس على
 كفارة القتل وصفة الايمان ايضا في مصرف الصدقات لواجب مثل الكفا
 حتى لم يجوز صرفها الى الكفار الفقراء قياسا على الزكوة وهو ضعيف
 لانه اى تعليل الشافعي في هذه الامور تعدية للحكم الى ما اى الى الفرع
 فيه رض بغيره وهو لا يجوز لانه ان كان موافقا فلا حاجة الى التعليل وان

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible]

2

[illegible]

[illegible]

ان لا يتصور ان يكون النص على حكمه ودلالة النص على حكمه اخر معارض له
 بل اسم الشاة المدلول عليه بالعبارة كان محتملا ان يكون مدلولها الشاة
 بعينه وان يكون الواجب في حاجة الفقير يكون ذكر الشاة بيان المقادير
 الواجب بقرينة النصوص المدللة على ان يجب الزكاة لا يفاد الموالعيد
 فصاحبه على بيان مقدار الواجب بطريق الضرورة اولى لان حكم النص
 غير متعين فانه يفهم من عبارة النص حكم ومن دلالة حكمه اخر لكن لا
 مقابل بدلا بالقرينة المذكورة ولعل الدلالة محمولة على معناها اللغوي
 فيرجح الاقتصار فصار التغير بالنص خبر لقوله صار حال كونه مجامعا

فانه لا يدل عبارة النص على حكمه ودلالة النص على حكمه اخر معارض له
 بل اسم الشاة المدلول عليه بالعبارة كان محتملا ان يكون مدلولها الشاة
 بعينه وان يكون الواجب في حاجة الفقير يكون ذكر الشاة بيان المقادير
 الواجب بقرينة النصوص المدللة على ان يجب الزكاة لا يفاد الموالعيد
 فصاحبه على بيان مقدار الواجب بطريق الضرورة اولى لان حكم النص
 غير متعين فانه يفهم من عبارة النص حكم ومن دلالة حكمه اخر لكن لا
 مقابل بدلا بالقرينة المذكورة ولعل الدلالة محمولة على معناها اللغوي
 فيرجح الاقتصار فصار التغير بالنص خبر لقوله صار حال كونه مجامعا

للتعليل لا يردى بالتعليل وما ورد عليه من لا فائدة في هذا التعليل بعد
 حصول التغير بالنص اشار الى دفعه بقوله وانما التعليل لحكم شرعي اخر
 مغاير للحكم الاول اعني جواز الاستبدال لثابت بدلا للنص وهو

فان قيل ان الشاة المدللة على حكمه ودلالة النص على حكمه اخر معارض له
 بل اسم الشاة المدلول عليه بالعبارة كان محتملا ان يكون مدلولها الشاة
 بعينه وان يكون الواجب في حاجة الفقير يكون ذكر الشاة بيان المقادير
 الواجب بقرينة النصوص المدللة على ان يجب الزكاة لا يفاد الموالعيد
 فصاحبه على بيان مقدار الواجب بطريق الضرورة اولى لان حكم النص
 غير متعين فانه يفهم من عبارة النص حكم ومن دلالة حكمه اخر لكن لا
 مقابل بدلا بالقرينة المذكورة ولعل الدلالة محمولة على معناها اللغوي
 فيرجح الاقتصار فصار التغير بالنص خبر لقوله صار حال كونه مجامعا

ان لا يتصور ان يكون النص على حكمه ودلالة النص على حكمه اخر معارض له
 بل اسم الشاة المدلول عليه بالعبارة كان محتملا ان يكون مدلولها الشاة
 بعينه وان يكون الواجب في حاجة الفقير يكون ذكر الشاة بيان المقادير
 الواجب بقرينة النصوص المدللة على ان يجب الزكاة لا يفاد الموالعيد
 فصاحبه على بيان مقدار الواجب بطريق الضرورة اولى لان حكم النص
 غير متعين فانه يفهم من عبارة النص حكم ومن دلالة حكمه اخر لكن لا
 مقابل بدلا بالقرينة المذكورة ولعل الدلالة محمولة على معناها اللغوي
 فيرجح الاقتصار فصار التغير بالنص خبر لقوله صار حال كونه مجامعا

[illegible]

2

الأزالة بزيادة النجاسة وهذا الحكم ليس بحكم أصلي بل حادث شرع
كصلاحية الشاة ثم يجوز تعديته وأما لا يزول الحدث بغير الماء
فكونه غير معقولا المعنى في الماء لأن الحكم بالطهارة عن الحدث بمفعول
زوال المانع الشرع غير معقولا إذ العنوطا هو من شرط القياس كون
المعنى معقولا والمراد من عدم معقوليته أنه لا يستقل العقل بذلك
من غير ورود الشرع إذ لا يعقل تنجيس اليد وغيرها بخروج النجاسة
من السبيلين وما ذكر في الهداية من أن غير المعقول هو لاقتصار على
الأعضاء الأربع وأما إزالة الحدث فمعقول فالمراد بالمعقولية أنه
لما حكم الشرع بزوال الطهارة عند خروج النجاسة أدرك العقل أن
هذا الحكم لا جله هذا الوصف وأعلم أن قياس المائعات على الماء في
رفع الخبث إنما يصح باعتبار أنها أقالعته من لثة بمنزلة الماء وهذا لا يوجد
الحدث لأنه أمر حكمي لا يتصور وقوعه إلا باعتبار أنها ما مطهرة للحل مغيرة

قال لا يجوز شي لان في العقولية الاتجار في دار الك
المراد منه العلم العقول
الكامنة ويمكن الاتجار في دار الك
قال لا يجوز شي لان في العقولية الاتجار في دار الك
المراد منه العلم العقول
الكامنة ويمكن الاتجار في دار الك

[illegible]

الترصاحة لجعل فعل اللسان تعظيما لان الصلوة عبادة بدنية واللسان
 من جملة البدن والمستحق استعارة بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على
 الله تعالى فغن الشارح التكبير لتحصيل التثنية بانه المستحق في نفسه
 كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من عمل
 الايمان وهذه الكلمة التله وهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفاتحة
 وغيرها مما يؤدى مؤداهما مقامها واذا كان الواجب فعل اللسان
 صح التعليل واقامة غير التكبير مقامه لان الالة لا تكون مقصودة
 لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل به ونهال حصل
 ما هو المقصود منها قطعا فصح التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان
 الشرع خلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا اعربى القائل واقعت
 امر في في نهار رمضان اعتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل
 حكم حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب
 عدا فاشار المصنف الى دفع بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان
 الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر
 والوقوع اى الجماع الترساحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا

من اذا وقعت كفارة فليس فيه ان يكون الوقوع سببا ناجزا عن المصنف بقوله الوقوع الترساحة آه ١٣

فائدة قوله ان المستحق استعارة بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على الله تعالى فغن الشارح التكبير لتحصيل التثنية بانه المستحق في نفسه كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من عمل الايمان وهذه الكلمة التله وهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفاتحة وغيرها مما يؤدى مؤداهما مقامها واذا كان الواجب فعل اللسان صح التعليل واقامة غير التكبير مقامه لان الالة لا تكون مقصودة لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل به ونهال حصل ما هو المقصود منها قطعا فصح التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان الشرع خلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا اعربى القائل واقعت امر في في نهار رمضان اعتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل حكم حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب عدا فاشار المصنف الى دفع بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر والوقوع اى الجماع الترساحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا

على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}
 على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}

التزاحمة ايضاً وبعد التعليل وتعدية الحكم من الوقاع الى اكل و
 الشرب انما هي بدلالة النص لا بالقياس كما توهم العبارة لان
 الكفارة لا يثبت بالقياس تبقى الصلاحية اي صلاحية الوقاع للالة
 على ما كان قبله اي قبل التعليل فثبت ان الالم تغير بالتعليل شيئاً من
 النصوص وهذا تبين اي بما ذكر ان المؤدى يقع لله تعالى على
 الخلوص في ابتداء القبض ثم يصير للفقير في حالة البقاء بدوام يد
 عليه جواب شكال وردها خصم وهو ان الالم للتمليك وقد قال
 الله تعالى انما الصدقات للفقراء فكان حقاً للفقراء قبل الاداء كما نقل
 عن الشافعي بطريق الشكرتين الاصناف المذكورة فوجب صرفها
 اليهم ولم يقتصر على صنف واحد منهم وقد جوز تصرف الزكاة الى
 صنف واحد وفقير واحد قياساً على صرفها الى الكل بعللة الحاجة
 وفي هذا التعليل تغير النص الدال على كونها حقاً لجميع الاصناف و
 تقر بالجواب ان الالم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء ليس للتقليد
 بل لزم ذلك بل هي لام العاقبة كما في قوله تعالى والموت وابنا الخراب

على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}
 على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}

التزاحمة ايضاً وبعد التعليل وتعدية الحكم من الوقاع الى اكل و
 الشرب انما هي بدلالة النص لا بالقياس كما توهم العبارة لان
 الكفارة لا يثبت بالقياس تبقى الصلاحية اي صلاحية الوقاع للالة
 على ما كان قبله اي قبل التعليل فثبت ان الالم تغير بالتعليل شيئاً من
 النصوص وهذا تبين اي بما ذكر ان المؤدى يقع لله تعالى على
 الخلوص في ابتداء القبض ثم يصير للفقير في حالة البقاء بدوام يد
 عليه جواب شكال وردها خصم وهو ان الالم للتمليك وقد قال
 الله تعالى انما الصدقات للفقراء فكان حقاً للفقراء قبل الاداء كما نقل
 عن الشافعي بطريق الشكرتين الاصناف المذكورة فوجب صرفها
 اليهم ولم يقتصر على صنف واحد منهم وقد جوز تصرف الزكاة الى
 صنف واحد وفقير واحد قياساً على صرفها الى الكل بعللة الحاجة
 وفي هذا التعليل تغير النص الدال على كونها حقاً لجميع الاصناف و
 تقر بالجواب ان الالم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء ليس للتقليد
 بل لزم ذلك بل هي لام العاقبة كما في قوله تعالى والموت وابنا الخراب

على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}
 على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس ^{على ما لا ينفك عن هذا القول في القياس}
 بل أقوى منه بالقياس ^{بل أقوى منه بالقياس}
 ملجئة من المتفرقات ^{ملجئة من المتفرقات}

التزاحمة ايضاً وبعد التعليل وتعدية الحكم من الوقاع الى اكل و
 الشرب انما هي بدلالة النص لا بالقياس كما توهم العبارة لان
 الكفارة لا يثبت بالقياس تبقى الصلاحية اي صلاحية الوقاع للالة
 على ما كان قبله اي قبل التعليل فثبت ان الالم تغير بالتعليل شيئاً من
 النصوص وهذا تبين اي بما ذكر ان المؤدى يقع لله تعالى على
 الخلوص في ابتداء القبض ثم يصير للفقير في حالة البقاء بدوام يد
 عليه جواب شكال وردها خصم وهو ان الالم للتمليك وقد قال
 الله تعالى انما الصدقات للفقراء فكان حقاً للفقراء قبل الاداء كما نقل
 عن الشافعي بطريق الشكرتين الاصناف المذكورة فوجب صرفها
 اليهم ولم يقتصر على صنف واحد منهم وقد جوز تصرف الزكاة الى
 صنف واحد وفقير واحد قياساً على صرفها الى الكل بعللة الحاجة
 وفي هذا التعليل تغير النص الدال على كونها حقاً لجميع الاصناف و
 تقر بالجواب ان الالم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء ليس للتقليد
 بل لزم ذلك بل هي لام العاقبة كما في قوله تعالى والموت وابنا الخراب

9

أي يصير الحق الواجب والمؤدى لهم أي للأصناف المذكورة باعتبار
 أي باعتبار عاقبة الحق الواجب والمؤدى وفي عاقبة لما عرفت أن
 الصدقة تقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير فإن قلت
 كون اللام للعاقبة مجاز فلا يصار إليه بلا ضرورة قلت قوله تعالى
 وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات يدل عليه
 قرينة له فإن ذكر الأخذ في الصدقات والقبول في التوبة مع أن
 تعريف الخبرين يفيد الحصر يدل على الأخذ غير محمول على مجرد
 القبول سيما وقد ورد الأخذ في الصدقة تقع في كف الرحمن الحديث وإذا
 وجد الأخذ حسا حناه أخذ تعالى على الابتداء وأخذ الفقير على

البقاء ولو سلباً

البقاء ولو سلم

[illegible]

انما الله تعالى
 لا يفتقر الى
 احد من خلقه
 بل هو الغني
 عن كل شيء
 والاعتماد على
 غيره من خلقه
 هو من الجهل وال
 الضلال والافتقار
 الى الله تعالى
 هو من الفقر وال
 الحاجة والافتقار
 الى الله تعالى
 هو من الفقر وال
 الحاجة والافتقار
 الى الله تعالى

فإن الصدقة والمال الذي
يقبض الفقراء ابتداءً يكون صدقة الله
وغيره الذي لا يزول ولا يفسد
فإن كان جواب ثالث عن السؤال
هو سلم أن الغنى لا يوجب
الانزعاج والواجب كما لا يوجب
ثالث عن السؤال من الغنى
أنه لا يوجب الانزعاج
فإن كان جواب ثالث عن السؤال
هو سلم أن الغنى لا يوجب
الانزعاج والواجب كما لا يوجب
ثالث عن السؤال من الغنى
أنه لا يوجب الانزعاج

فلا يكون في الآية دليل على ان الواجب قبل القبض حق الفقير فلا يجب
 صرفه الى جميع الاصناف المذكورة ضاروا اي الاصناف المذكورة
 على هذا التحقيق وهو ان الواجب حق الله تعالى خالصا وان ذكرهم
 لبيان المصروف مصارف باعتبار الحاجة فلما جتمع وفقرهم صاروا
 مصارف للمال الذي هو وسع كما يشعرب قوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها وليسوا بمصروف باعتبار الاسم
 فان بز السبيل والغارم مثلا لو لم يكونا فقيرين لا يحل لهما
 الزكاة مع ان الاسم باق فاما ان وجوب الصرف اليهم باعتبار الحاجة
 الا ان الحاجة تقع بهذه الاسباب غالبا فذكر الله تعالى هذه الاسباب
 التي هي اسباب الحاجة ليدل على ان الفقير يستحق الحاجة حتى
 يشاركه غيره حين احتياجه وان لم يكن احتياجه بسبب الفقر فيكون
 جميع الاصناف المذكورة بمنزلة صنف واحد ويصح ان يطلق اسم

فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف

قال فصاروا اهل ان يخرج
 شيئا من اموالهم في الصدقة
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف

فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف
 فان قيل ان الواجب ان يكون الفقير محتاجا الى الصرف

والعلم الموضع الثاني بعينه ونارده من
الارواح ان علامته موضع ما بين
وجامع الاصل علامته على الشئ
والعلمة مبيانية علامته ومن العلم
البانية بانية النيا الابانية
الى محمد وآ والاطلاق العلمة عليه
بانية اليه تعالى فلا شفاة
عليه روحه

[illegible]

في الأصل والفرع جميعا وعلى هذا يكون العلة علما على حكم النص في
الأصل والفرع جميعا مما اشتمل عليه النص بيان لكلمة ما أي يكون ذلك
الشيء من الأوصاف التي اشتمل عليها النص بصيغته كاشتمال قوله
صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام الا كيلا يكيل على القدر و
الجنس وبغير صيغته مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من القاتل واقعت
أمرتي في هذا رمضان عتيق رقبة أي اذا وقعت فكفر فعلم ان
العلة هي الجنابة وذلك لان المعنى لما كان مستتبيا من النص
لا بد ان يكون ثابتا بصيغته او ضرورة وجعل الفرع نظير الـ
للنص في حكمه أي النص بوجوده أي بوجود ذلك الشيء الذي جعل
علما والباء للسببية في أي في الفرع وكما أن المعنى مكن القياس فكذا
الأصل والفرع وحكم الأصل وهو أي الشيء الذي جعل علما الوصف

وليس كل واحد
في الأصل والفرع جميعا وعلى هذا يكون العلة علما على حكم النص في
الأصل والفرع جميعا مما اشتمل عليه النص بيان لكلمة ما أي يكون ذلك
الشيء من الأوصاف التي اشتمل عليها النص بصيغته كاشتمال قوله
صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام الا كيلا يكيل على القدر و
الجنس وبغير صيغته مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من القاتل واقعت
أمرتي في هذا رمضان عتيق رقبة أي اذا وقعت فكفر فعلم ان
العلة هي الجنابة وذلك لان المعنى لما كان مستتبيا من النص
لا بد ان يكون ثابتا بصيغته او ضرورة وجعل الفرع نظير الـ
للنص في حكمه أي النص بوجوده أي بوجود ذلك الشيء الذي جعل
علما والباء للسببية في أي في الفرع وكما أن المعنى مكن القياس فكذا
الأصل والفرع وحكم الأصل وهو أي الشيء الذي جعل علما الوصف

فوق في الأصل والفرع جميعا وعلى هذا يكون العلة علما على حكم النص في
الأصل والفرع جميعا مما اشتمل عليه النص بيان لكلمة ما أي يكون ذلك
الشيء من الأوصاف التي اشتمل عليها النص بصيغته كاشتمال قوله
صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام الا كيلا يكيل على القدر و
الجنس وبغير صيغته مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من القاتل واقعت
أمرتي في هذا رمضان عتيق رقبة أي اذا وقعت فكفر فعلم ان
العلة هي الجنابة وذلك لان المعنى لما كان مستتبيا من النص
لا بد ان يكون ثابتا بصيغته او ضرورة وجعل الفرع نظير الـ
للنص في حكمه أي النص بوجوده أي بوجود ذلك الشيء الذي جعل
علما والباء للسببية في أي في الفرع وكما أن المعنى مكن القياس فكذا
الأصل والفرع وحكم الأصل وهو أي الشيء الذي جعل علما الوصف

فوق في الأصل والفرع جميعا وعلى هذا يكون العلة علما على حكم النص في
الأصل والفرع جميعا مما اشتمل عليه النص بيان لكلمة ما أي يكون ذلك
الشيء من الأوصاف التي اشتمل عليها النص بصيغته كاشتمال قوله
صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام الا كيلا يكيل على القدر و
الجنس وبغير صيغته مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من القاتل واقعت
أمرتي في هذا رمضان عتيق رقبة أي اذا وقعت فكفر فعلم ان
العلة هي الجنابة وذلك لان المعنى لما كان مستتبيا من النص
لا بد ان يكون ثابتا بصيغته او ضرورة وجعل الفرع نظير الـ
للنص في حكمه أي النص بوجوده أي بوجود ذلك الشيء الذي جعل
علما والباء للسببية في أي في الفرع وكما أن المعنى مكن القياس فكذا
الأصل والفرع وحكم الأصل وهو أي الشيء الذي جعل علما الوصف

من اوصاف النص علة وكذا جميعها باتفاق القائمين لان الجميع
غير متعد فنفسد باب القياس ببعضها وليس للعلة ان يعلل
بما يوصف شاء بلا بد من دليل والنص يصلح دليلا على العلة سواء
دل عليها صريحا كقولها تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس واتشارة مثل
قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب عن قبل الصائم اريت لو تفضضت
بماء ثم مجتهد كان يضرك فهذا الشارة الى علة مؤثرة لان الصوم عبادة
عن الكف عن الشهوتين فكما ان مقدر شهوة البطن وهي ادخال
الماء في الفم لا ينافي في الصوم كذلك مقدر شهوة الفرج لا ينافي في الصوم و
كذا الاجماع يصلح دليلا على العلة وهذا بالاجماع واختلفوا اذا عدم النص
والاجماع فيما يصلح دليلا قبيلا لا طراد وهو وجود الحكم عند وجود
الوصف من غير ان يعقل معنى فيه من تاثير او خالة لان الشرط في علته
الوصف تميزه عن سائر الاوصاف والدوران يفيد وقال لعامة ان
مجرد الاطرا لا يصلح دليلا لان الاطرا لا يوجد بين الحكم والشرط ايضا
فلا بد من معنى اخر وذلك المعنى كونه الوصف صالحا ومعدا كما قال
الصالح المعدل بظهور اثره اي الوصف في جنس الحكم المعلن به اي بالوصف
لاضافة الحكم اليه

من اوصاف النص علة وكذا جميعها باتفاق القائمين لان الجميع
غير متعد فنفسد باب القياس ببعضها وليس للعلة ان يعلل
بما يوصف شاء بلا بد من دليل والنص يصلح دليلا على العلة سواء
دل عليها صريحا كقولها تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس واتشارة مثل
قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب عن قبل الصائم اريت لو تفضضت
بماء ثم مجتهد كان يضرك فهذا الشارة الى علة مؤثرة لان الصوم عبادة
عن الكف عن الشهوتين فكما ان مقدر شهوة البطن وهي ادخال
الماء في الفم لا ينافي في الصوم كذلك مقدر شهوة الفرج لا ينافي في الصوم و
كذا الاجماع يصلح دليلا على العلة وهذا بالاجماع واختلفوا اذا عدم النص
والاجماع فيما يصلح دليلا قبيلا لا طراد وهو وجود الحكم عند وجود
الوصف من غير ان يعقل معنى فيه من تاثير او خالة لان الشرط في علته
الوصف تميزه عن سائر الاوصاف والدوران يفيد وقال لعامة ان
مجرد الاطرا لا يصلح دليلا لان الاطرا لا يوجد بين الحكم والشرط ايضا
فلا بد من معنى اخر وذلك المعنى كونه الوصف صالحا ومعدا كما قال
الصالح المعدل بظهور اثره اي الوصف في جنس الحكم المعلن به اي بالوصف
لاضافة الحكم اليه

فعدالة الوصف عندنا ثابت بالتأثير وهو ان يكون لجنس ذلك
الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفته الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية يثبت بكونه محمدا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقبل بل العدة
يثبت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
ومعنى بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصير
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام
اي عنه لان الاسلام عامم للحقوق لا قاطع في الاستدلال

فان كان الوصف في جنس الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفته الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية يثبت بكونه محمدا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقبل بل العدة
يثبت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
ومعنى بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصير
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام
اي عنه لان الاسلام عامم للحقوق لا قاطع في الاستدلال

فان كان الوصف في جنس الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفته الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية يثبت بكونه محمدا له موقعا في القلب خيال القبول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقبل بل العدة
يثبت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
ومعنى بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصير
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفرق في اسلام
احد الزوجين الى اباها لاخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام
اي عنه لان الاسلام عامم للحقوق لا قاطع في الاستدلال

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب ماء من هذه العيون لم يضره شيء من الداء ولا الموت ولا الجوع ولا الظمأ ولا البرد ولا الحر ولا الخوف ولا الفزع الا ان يشرب منه سبعين مرة

وهو اى حصول الملائمة فى الوصف ان يكون الوصف على موافقة
العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف فانهم
كانوا يعملون باوصاف ملائمة مناسبة للاحكام لا نائية عنها او
هذا اشار القاضى ابو زيد حيث قال المناسب لوعرض على العقول
تلقته بالقبول وذكر الامدى ان المناسب عبارة عن وصف ظاهر
منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفق حصوله اى يصلح ان يكون
مقصودا من شرع ذلك الحكم سواء كان المقصود جلب منفعة او دفع
مفسدة فانه يلزم من ترتيبه جود القصاص على القتل حصوله هو
المقصود من شرعية القصاص هو بقاء النفوس على اشير اليه
قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فاعرف ذلك كقولنا فى الثيب الصغيرة
ولاية الانكاح فى النساء مرتبة على الصغر عندنا وعلى البكارة عند
الشافعية عندنا انما اى الصغيرة المذكورة تزوج كرها لانها
الطيب الصغيرة صغيرة فاشتبهت اى الثيب الصغيرة البكر
لصغيرة فهذا التعليل تعليل بوصف وهو الصغر ملائم
للكم لان الصغر مؤثر فى اثبات ولاية المناسك

[illegible]

R

لما يتصل به من العجز جمع منكم بمعنى المصدّر من الانكار والظرف من
 «عن مباشرة» «عن مباشرة» «عن مباشرة»
 النكاح أو منكوحة والقياس المناكح لكن حذفت الياء تخفيفاً وذلك
 «حذفت الياء للاستغناء» «حذفت الياء للاستغناء» «حذفت الياء للاستغناء»
 لازولاً في النكاح لم يشترع الا على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه
 «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة»
 عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجة المقصده كالنفقة فانها
 «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة»
 انما وجبت على الغير لعجزه من وجبت له عن مباشرة تحصيلها بنفسه
 «التي» «التي» «التي»
 مع الحاجة اليها والصغر من اسباب العجز فكان تعليلاً بوصف ملائم
 «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة» «بهي الصغيرة»
 مثل تأثير اصفه مصدّر محذوف أي مؤثر تأثيراً مثل تأثير الطواف
 «باعتبار الموقوف المحذوف» «باعتبار الموقوف المحذوف» «باعتبار الموقوف المحذوف»
 لما أي لأجل معني يتصل به أي بالطواف من الضرورة بيان لما في الحكم
 «الطواف تأثيراً» «الطواف تأثيراً» «الطواف تأثيراً»
 متعلق بالتأثير والمراد به سقوط نجاسة سؤر المرأة للعلة به أي بالطواف

في قوله صلى الله عليه وسلم الهرة ليست بجسرة إنما هي من
الطوائف عليكم

الطوائف عليكم
 والامر ليس
 ذلك ان تاتي العشرة
 والولاية وتاتي الطوائف ستورا للنجاسة
 ما قبل الجوليان عيلة المصطفى محمد خذون
 انزلت قوله تاتي اسفان البراءة من الصفات اليه تقدمه وذكر النجاس
 فخذت الصفات واقيم الصفات اليه تقدمه وذكر النجاس
 المورث لانه ما قبل في الصفات وذكر النجاس
 من سبب التخييف قال السدكا وقد فضل علم من علم
 السدكا فمن اضطر في غمسة غير نجاسة فليجلبه
 انما كان تعليلنا بالصفه لا بآثار
 الولاية اعلم ان يكون ويجوز حاكم
 ويكون

[illegible]

2

[illegible]

أي طرفة من جنس الذكور الطوافين ومن جنس الإناث الطوافات
 وهو تعليل لعدم كونها نجسة وتوضيحه أن الطواف موجب للضرورة
 وهي تعذر الاحتراز وصون الأولي عنها والضرورة مؤثرة في
 التخفيف وسقوط الخطر مثل قوله تعالى فمن اضطر خيرا بلا عار
 فلاثم عليه فهذا تعليل موافق لتعليل صاحب الشريعة وهو الطواف
 ولا يصح العمل بالوصف بأن يجعل علة وينتبه بها الحكم قبل الملائمة
 لأنزاي الوصف أمر شرعي لأن الكلام في العلة الشرعية المثبتة
 للحكم الشرعي فيعرف صلاحه من جانب الشرع وإنما يعرف إذا كان موافقا
 للعلة المنقولة عن السلف فقبل ظهور الملائمة لا يصح العمل به كالشاهد
 لا يصح العمل بشهادته قبل ظهور الصلاحية فيه وإذا ثبت الملائمة
 جاز العمل به لكن لم يجب العمل به أي بالوصف إلا بعد العلة عندنا
 كالشاهد بعد ظهور صلاحية لا يجب العمل بشهادته قبل ظهور

[illegible]

قال واذا ثبت الملائكة شرب الى ان
 على كل موضع والوصف
 ابو زيد الديلمي وصدا لا سلام
 في الدين ابو جعفر الاسلام
 الحجازي وعمل في الصلاة
 وذاك كان شرا من
 جاز القضا را الشراة
 القضا حتى يظن والله
 قوله جاز اجل
 قدر غدا الفع ما يرد ان
 على الشراة ان
 صلوة الله على
 بالوجود في الامم
 في الامم العري
 في الامم العري
 في الامم العري
 في الامم العري

والنظر بالدين المستدل بان يعرف صدق بظهور اثره
دينه اي الشاهد في منعه اي منع الدين الشاهد عن تعاطي اي تناول
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحتمال عن سائر
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعني الصدق في الشاهد
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطردفعناه ان يكون ملائما
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب و
النوع في الجنس والجنس في النوع او النوع في النوع اولا وهو الظاهر
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

الاشارة بظهور صدق الشاهد بان يعرف صدق بظهور اثره
دينه اي الشاهد في منعه اي منع الدين الشاهد عن تعاطي اي تناول
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحتمال عن سائر
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعني الصدق في الشاهد
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطردفعناه ان يكون ملائما
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب و
النوع في الجنس والجنس في النوع او النوع في النوع اولا وهو الظاهر
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

الاجناس القوية فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين

الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين
الاجناس البعيدة فلو كان من جنس الاثنية والاثنية من الطوافين

فقد اوردوا في بعض الاشياء...
فقد اوردوا في بعض الاشياء...
فقد اوردوا في بعض الاشياء...
فقد اوردوا في بعض الاشياء...

وهو الضرورة اثر في الشرع في التحفيف واثبات الطهارة ودفن
 النجاسة كمن اكل الميتة في المحضرة فانه لا يجب عليه غسل اليد
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التأثير بمعنى اعتبار الشارع
 النوع والجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير
 عندنا ازيلت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه والوصف
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا
 كطهارة سوراطرة فان الجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف
 وتحقيق كلامه في التلويح ولما صارت العلة عندنا علة باثرها
 اي بسبب قد منها على القياس لا استحسان وهو في الغرة عد الشيء
 حسنا ثم ان من اثبت جملته من احد الادلة الاربعة

قال في القياس ان اعتبار النجاسة في الشرع لا يثبت في القياس بل في الشرع
 لان القياس لا يثبت في الشرع بل في القياس بل في الشرع
 لان القياس لا يثبت في الشرع بل في القياس بل في الشرع

العمل بالقياس في تلك الصورة لا يثبت في القياس بل في الشرع
 لان القياس لا يثبت في الشرع بل في القياس بل في الشرع

وهو الضرورة اثر في الشرع في التحفيف واثبات الطهارة ودفن
 النجاسة كمن اكل الميتة في المحضرة فانه لا يجب عليه غسل اليد
 الفم للضرورة وايضا لما كانت الطهارة من الطوافين لم يمكن الاحتراز
 من سورها الا بجرم عظيم فسقط اعتبار النجاسة دفعا للجرم
 كما في حل الميتة وكذا نظائره وليس التأثير بمعنى اعتبار الشارع
 النوع والجنس القريب هذا وقال صاحب التوضيح والتاثير
 عندنا ازيلت بالنص والاجماع اعتبار نوعه وجنسه والوصف
 في نوعه وجنسه الحكم والمراد بالجنس ههنا الجنس القريب ههنا
 كطهارة سوراطرة فان الجنس الضرورة اعتبار في جنس التحفيف
 وتحقيق كلامه في التلويح ولما صارت العلة عندنا علة باثرها
 اي بسبب قد منها على القياس لا استحسان وهو في الغرة عد الشيء
 حسنا ثم ان من اثبت جملته من احد الادلة الاربعة

تعريفه وتعريفه الصحيح هذا وهو انه دليل يقع بمقابلة القياس الجلي
 وقوله الذي سبق اليه لا فهم تفسير القياس الجلي ثم قال واعلم
 ان اذا ذكرنا القياس يراد به القياس الجلي واذا ذكرنا الاستحسان
 يراد به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح انتهى وعلم منه ان
 للفظ الاستحسان طلاقين أحدهما شائعه وهو ان يراد به القياس الخفي
 وثانيه ما غير شائعه وهو ان يراد به الاعم وعلى هذا فالتعريف بالقياس
 الخفي تعريف صحيح باعتبار اطلاق الشائعه فلا وجه للتزديد في
 التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوى اثره متعلق بقدرنا
 ولا دخل في التعريف ويمكن ان يقال ان له اطلاق اخر وهو ان يراد
 به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العدل
 عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس
 الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوى داخل في
 التعريف ولا يرد على تعريفه بان العدل الخ ما قيل انه ليس بجائز ان
 لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد

قوله وتعريفه الصحيح هذا وهو انه دليل يقع بمقابلة القياس الجلي
 وقوله الذي سبق اليه لا فهم تفسير القياس الجلي ثم قال واعلم
 ان اذا ذكرنا القياس يراد به القياس الجلي واذا ذكرنا الاستحسان
 يراد به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح انتهى وعلم منه ان
 للفظ الاستحسان طلاقين أحدهما شائعه وهو ان يراد به القياس الخفي
 وثانيه ما غير شائعه وهو ان يراد به الاعم وعلى هذا فالتعريف بالقياس
 الخفي تعريف صحيح باعتبار اطلاق الشائعه فلا وجه للتزديد في
 التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوى اثره متعلق بقدرنا
 ولا دخل في التعريف ويمكن ان يقال ان له اطلاق اخر وهو ان يراد
 به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العدل
 عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس
 الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوى داخل في
 التعريف ولا يرد على تعريفه بان العدل الخ ما قيل انه ليس بجائز ان
 لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد

قوله وان كان لا بد من الاستحسان في بعض المقامات
 فان قيل لا بد من الاستحسان في بعض المقامات
 فان قيل لا بد من الاستحسان في بعض المقامات

قوله وان كان لا بد من الاستحسان في بعض المقامات
 فان قيل لا بد من الاستحسان في بعض المقامات
 فان قيل لا بد من الاستحسان في بعض المقامات

[illegible]

أقوى من النوع الأول من القياس وان كان جليا والنوع الثاني منه
بالعكس ثم الصحيح ان معنى الرجحان تعين العمل بالراجح وظاهر كلام
فخر الاسلام انه لا ولية حتى انه يجوز العمل بالمرجوح واعلم ان كلا
من قسمي القياس يستلزم ما يقابل من قسمي الاستحسان ولا بد من
تقديم أحدهما على الآخر عند التقابل به فما ل الامر الى قسمين للتقدم
تقديم الاستحسان على القياس والعكس لذا جعل المصمّم للتقديم
قسمين وقدم بيان القسم الثاني اعني تقديم القياس على الاستحسان
لانهما يستبعدا الوهم لما شاء ان الاستحسان عبارة عن الدليل
الاقوى ولا يترك الاقوى بالاضعف فقد نقل عن الكرخي ايضا ان
الاستحسان ان يعتد الانسان عن ان يحكم في المسئلة بمثل ما حكم
في نظائرها المخلافه بدليل اقوى يقتضيه العدل عن الاول وقيل هو
تخصيص قياس بدليل هو اقوى منه ويرجم على هذا التخصيص العلم
وهو ليس بصحيح وقال ابو الحسن البصري هو ترك وجوبه

بالقول الثاني
قالوا بل لا بد من دليل اقوى يقتضيه العدل عن الاول وقيل هو
تخصيص قياس بدليل هو اقوى منه ويرجم على هذا التخصيص العلم
وهو ليس بصحيح وقال ابو الحسن البصري هو ترك وجوبه

والعمل بالراجح والعدل عن الاول وقيل هو
تخصيص قياس بدليل هو اقوى منه ويرجم على هذا التخصيص العلم
وهو ليس بصحيح وقال ابو الحسن البصري هو ترك وجوبه

ان الاستحسان عبارة عن الدليل
الاقوى ولا يترك الاقوى بالاضعف فقد نقل عن الكرخي ايضا ان
الاستحسان ان يعتد الانسان عن ان يحكم في المسئلة بمثل ما حكم
في نظائرها المخلافه بدليل اقوى يقتضيه العدل عن الاول وقيل هو
تخصيص قياس بدليل هو اقوى منه ويرجم على هذا التخصيص العلم
وهو ليس بصحيح وقال ابو الحسن البصري هو ترك وجوبه

في معنى الخضوع وهذا اطلاق اسم الركوع على السجود لان النص قد
 ورد فيه اي بالركوع مقام السجود قال الله تعالى وخزرا كعا وانا ب
 سقط ساجدا لان السقوط موجود في السجدة دون الركوع ولما ثبت
 التشابه بينهما ينيوب الركوع مقام السجود كما تنوب للقيمة مقام الشاة
 الواجبة في الزكاة وهذا قياس ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل بل هو اعتبار
 لاحد الفعلين بالآخر بالشب الظاهر في معنى الخضوع وفي الاستحسان
 لا يجوز ان الشريعة امرنا بالسجود بقوله تعالى فاسجدوا لله واسجدوا
 اقرب والركوع خلافا لاي السجود كسجود الصلوة لا يتباد بالركوع
 فان الركوع لا ينيوب فيه عن سجدته ما مع انها اشد قربا بالركوع من
 سجدة التلاوة لانها من موجبات التحريم وادكان الصلوة بخلاف
 الركوع وسجدة التلاوة فلا ينيوب منها بالقياس بالطريق الاولى فهذا
 اي كون الركوع غير السجود اثر ظاهر لان المأمور به لا يتبادى بالتيان
 ما يخالفه فصار به وجب القياس وجوا هذا على حقيقة كل واحد
 فاما وجه القياس فجاز محض اي ثابت بدليل هو مجاز لان البراد

१५

٥٢ قوله قال فذلك انما يريد ان
 العزيم من سماء الله تعالى فاعلم ان
 لا تقسم الثاني خالبا من اسم الاول
 انما الترتيب وليس كذلك انما على
 غرار الاقادة الى ذكر ذلك على كل حال
 ان العزيم مشتركة بين معنى العزيم و
 الدقة وبهذا يتبين ان الثاني انما هو
 المفعول في امر الله تعالى و
 تحت الاشارة الى امر الله تعالى
 ان تقسم الثاني الى ما قال في الترتيب
 ان كلمة امر الله تعالى في الترتيب
 متضمنة ان يكون العزيم مفعولا
 في قوله ولا تقسم الثاني الى ما
 في قوله ولا تقسم الثاني الى ما

والعمل بالمجاز اولى من الاثر الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة
 وهو جعل غير المقصود مساويا بالمقصود وهو ان الركوع خلف السجدة
 مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود اعني سجدة التلاوة مقاما
 المقصود اعني سجدة الصلوة او جعل غير المقصود اعني السجدة
 مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم الثاني قسم عزز وقل
 وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل وسبع كما ذكر تفصيلها
 في الطولات واما القسم الاول وهو تقديم الاستحسان لقوة
 اثره على القياس فاكثر من ان يحصى اى اكثر من القسم الثاني من
 حيث لاحصاء ومعناه ان احصاه اكثر من احصاءه وعلى هذا
 لم تكن من تفضيلية بل بآثنية ثم المستحسن بالقياس الخفي يصير تعدية
 هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان واحكامها باعتبار اطلاق
 الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاربعة ولعل هذا قاله ثم المستحسن
 ولم يقل ثم الاستحسان تبينها على مغايرة هذا الاطلاق لما مر
 واما يصير تعدية المستحسن بالقياس الخفي الى عمل اخر لانه في الحقيقة
 قياس شرعي حكم التعدية بخلاف المستحسن بالاتر والاجماع الضرورة
 فانه يصير تعدية فيه بالانها غير معقولة بل عدل بها عن القياس

[illegible]

١٢
 القم الثاني دون الاول
 على جواب عن سوال غدار فخر
 النص خلاص القياس من حسن
 الامام "عليه السلام" في حسن
 الحسن بن القياس الخفي من حسن
 فخر بن القياس الخفي من حسن
 عبد القادر مغفور
 على فخر بن القياس الخفي من حسن
 القياس الخفي من حسن
 غا الفاعل

ل
فان سلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

فان سلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

فلا يقبل تعديته كالسلم مثال الاول فان عدم المعقود عليه يقتضيه
عدم جواز هذا العقد بحكم القياس لا انه ترك بقوله صلى الله عليه وسلم
من سلم منكم فليسلم في كماله معلوم الحديث رواه عليه الصلوة والسلام
نهى عن بيع ما ليس عند الانسان رخص السلم والاستصناع مثله
للتاني فان الاستصناع فيما فيه تعامل الناس بان امر انسانا ليجزله خفا
مثلا بكذا وبين صفته ومقداره ولا يذكر له جلا ويسلم له دراهم
لا يسلم فانه يجوز والقياس يقتضيه عدم جوازه لانه بيع معدوم حقيقة
وهو معدوم وصفه في الذمة ولا يجوز البيع الا بعد تعيين حقيقة او
ثبوتها في الذمة كالسلم في ترك القياس بالاجماع الثابت بتعامل الامة
من غير تكثير لان جهة الخطأ في القياس تتعين بالاجماع كما يتعين بالنص
وقطع به الحياض ولا بار ولا واني التي ليست تحتها تقبلا مثال لاخير
فان القياس ياتي عن طرارة هذه الاشياء بعد تحسبها الا بوجه ان
الاختلاف في الثمن قبل قبض البع لا يوجب بين البائع قياسا لانه

الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان
الاسلم من هذا القول ان

[illegible]

المشتري لا يدعي لنفسه شيئا على البائع اذا المبيع مسلم اليه وثبوت
التحالف بلا اثر بخلاف القياس عندنا بخنيفة وابي يوسف فلم
يصح تعديته الى الوارث بل يقصر على مورد النص حتى لو اختلفت
وارث لها نفع و وارث للمشتري والسلعة المقبوضة قائمة كان القبول
قول وارث المشتري ولا يجرى التحالف بينهما لان التحالف بعد
القبض ثابت بخلاف لقياس مستحسن بقول صلى الله عليه وسلم اذا
اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالحا فوتراد افا نلفظ ترادا
يشير الى جريان التحالف بعد القبض اذ الرد لا يتصور الا بعده
فلذلك لا يتعلق الى غير المنصوص عليه هو التحالف المتعاقدين عند
عدم قيام السلعة وعند محمد يجرى التحالف في جميع هذه الصور
لان التحالف عنده باعتبار ان يكون كل واحد منهما يدعي عقدا
ينكره الاخر اذا المبيع بالف غير البيع بالفقر الجواب بالمنع فان العقد
لا يختلف باختلاف الثمن ثم الاستحسان الثابت بالنص والاجماع
او الضرورة والقياس ليس من باب خصوص العلة وتخصيصها
عبارة عن تخلف الحكم عنها في بعض الصور لما نفع وهو جازع عند

بأن هذا هو الحق لا خلاف في ذلك بيننا وبينهم
والله اعلم بالصواب

9

[illegible]

الكرخه و ابی بکر الرازی و ابی زید و اكثر العراقین و هو مذهب

مالك واحمد وعامة المعتزلة وزعموا ان هذا مذهب الائمة الثلاثة
 بن مشير

مستدلين بانهم قد اوالوا بالاستحسان وهو قول تخصص العلة

لا القياس ثابت بصورة الاستحسان وغيرها وقد تركوا العمل به

۲۰ صورۃ الاسحسان لما نع وعلم به فی غیرہا عدم ورودہ المص بما
 کما فی الناس ۲۰
 وسمانض والا بجام والفرزۃ والقصاس الخ ۲۰

القاسر لعدم العلة لأنه عند المعارضة بالاستحسان لم يبق قاسراً

لا الوصف الذي دعي ان علة في القياس لم يحل علة في مقابلة

لنص الذي جعل دليلا للاستحسان والاجماع الذي جعل دليلا لم

والضرورة التي جعلت دليلا لوجوب الاجماع في موضع الضرورة كما

قالا في ضرورة اجماعوا والاجماع مثل الكتاب السنة في اثبات

الحكم وقد عرفت ان لا اعتبار للقياس في مقابلة واحد منهما فكذلك

مقابلته لاجتماع والضموده الراجعة اليه وولد الحكماء عارضه الى
لله الوصف الذي هو عبارة عن القياس من رجب ١٢

لقوله الحكيم الاستاذ ابا القاسم الكوفي الناحي من القاسم

سید بن ابی بنی، حسن و حسین بن علی و جعفر بن علی بن ابی طالب
لاستحسان ای القیاس الخف عدم ای عدم القیاس لان المراد

51

الإيمان بالله تعالى

الضرورة غير مبررة

الدليل على عدم

غير دليل على الجواب ان

نصارى العالم الثابت

فہرست جلد دوم

فقد تفرقه الزمان

والإمام

١٢
علاوة استحقاق
تخفيض القيمة
الجملة التي
تواقيس القفا
الفرقة الثانية
الاستحقاق
الحصول على
الفرقة الثانية
فوق

١٢

[illegible]

2

لا لهما موجودة وقد تخلف الحكم لما منع لان فعل الناسي منسوب
صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله صلى الله عليه وسلم اطعوا الله و
سقاك فصار فعليه هذه النسبة ساقط الاعتبار فسقط عنه معنى
الجناية وصار الفعل اي فعل الناسي عفو اي ساقط الاعتبار فاذا سقط
اعتبار فعله شرعا فقد بقي الصوم اي صوم الناسي لبقائه كنه لا لمانه منع
من الفطر مع وجود علته وفوأة ركنه اي الصوم وما قيل ان فيه انكار
الحسن والعقل وهو ظاهر والشرع لا يوجب الحلف لا يفطر فاكل ناسيا
مدفوع لانا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة لكن لا نجعله سببا للفطر
بالنسبة الى صاحب الشرع من حيث التسبب في مسئلة الفطر ممنوعة
كذا في التحقيق فالذي جعله عندهم دليل الخصوص اى جعله مانعا
للحكم مع قيام العلة جعلناه دليل العدم اى عدم العلة وهذا اى جعل
ما جعلوه دليل الخصوص دليل العدم اصل هذا الفصل وهو تخصيص
العلة فاحفظوا هذا الاصل واحكموا من الاحكام ففيه فقر كثير
لان المعلن يحتاج في رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة
في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق ومخلص

مہوار علیہ السخط
فضل حق

افضل من

مولوی

المحلل مثلاً
عامته بجميع
أوصافه

وہمنا وان کانت علیہ
وہمنا وان کانت علیہ

ماہوار علیہ التخلف انتہائی
لیست علیہ

فضل

فصل في التخصيص بطل هذا الأصل فكانت رعاية واجبة
 قال الشارح المحقق قلت ان الخلاف في مسئلة التخصيص اجماع الى
 العادة في التحقيق لا في العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها صحته
 عند الفريقين وفي موضع تخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان
 عدم مضاف الى المانع عندهم وعندنا الى عدم العلة وقد اختلفنا
 في الكشف ويمكن ان يقال ان قول المصنف فالدفع جعل آه اشارة الى
 ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ لو كان معنويا لم يمكن جعل المذكور
 لا بالدليل ملزوم والدليل لازم وتنافي اللوازم يستلزم تنافيا
 الملزومات فلا يمكن ارجاع دليل احدهما الى دليل الآخر وتحقيق ان
 ازالة العلة اما ان يكون عبارة عن امر داخل في انتفاء المانع او لا بل هو
 عبارة عن الوصف الذي قد يقارن المانع عن الحكم وقد لا يقارن
 فالقائلون بالاول لا يجوزون تخصيصها اذ على الاول لا تكون العلة
 موجودة في صورة التخصيص لوجود المانع فيها والقائلون بالثاني
 يجوزون تخصيصها اذ يجوز وجود الوصف مع مقارن المانع
 الحكم ويظهر لك من هذا وجب ارجاع دليل الخصوص الى دليل عدم العلم

فصل في التخصيص بطل هذا الأصل فكانت رعاية واجبة
 قال الشارح المحقق قلت ان الخلاف في مسئلة التخصيص اجماع الى
 العادة في التحقيق لا في العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها صحته
 عند الفريقين وفي موضع تخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان
 عدم مضاف الى المانع عندهم وعندنا الى عدم العلة وقد اختلفنا
 في الكشف ويمكن ان يقال ان قول المصنف فالدفع جعل آه اشارة الى
 ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ لو كان معنويا لم يمكن جعل المذكور
 لا بالدليل ملزوم والدليل لازم وتنافي اللوازم يستلزم تنافيا
 الملزومات فلا يمكن ارجاع دليل احدهما الى دليل الآخر وتحقيق ان
 ازالة العلة اما ان يكون عبارة عن امر داخل في انتفاء المانع او لا بل هو
 عبارة عن الوصف الذي قد يقارن المانع عن الحكم وقد لا يقارن
 فالقائلون بالاول لا يجوزون تخصيصها اذ على الاول لا تكون العلة
 موجودة في صورة التخصيص لوجود المانع فيها والقائلون بالثاني
 يجوزون تخصيصها اذ يجوز وجود الوصف مع مقارن المانع
 الحكم ويظهر لك من هذا وجب ارجاع دليل الخصوص الى دليل عدم العلم

فصل في التخصيص بطل هذا الأصل فكانت رعاية واجبة
 قال الشارح المحقق قلت ان الخلاف في مسئلة التخصيص اجماع الى
 العادة في التحقيق لا في العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها صحته
 عند الفريقين وفي موضع تخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان
 عدم مضاف الى المانع عندهم وعندنا الى عدم العلة وقد اختلفنا
 في الكشف ويمكن ان يقال ان قول المصنف فالدفع جعل آه اشارة الى
 ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ لو كان معنويا لم يمكن جعل المذكور
 لا بالدليل ملزوم والدليل لازم وتنافي اللوازم يستلزم تنافيا
 الملزومات فلا يمكن ارجاع دليل احدهما الى دليل الآخر وتحقيق ان
 ازالة العلة اما ان يكون عبارة عن امر داخل في انتفاء المانع او لا بل هو
 عبارة عن الوصف الذي قد يقارن المانع عن الحكم وقد لا يقارن
 فالقائلون بالاول لا يجوزون تخصيصها اذ على الاول لا تكون العلة
 موجودة في صورة التخصيص لوجود المانع فيها والقائلون بالثاني
 يجوزون تخصيصها اذ يجوز وجود الوصف مع مقارن المانع
 الحكم ويظهر لك من هذا وجب ارجاع دليل الخصوص الى دليل عدم العلم

فصل في التخصيص بطل هذا الأصل فكانت رعاية واجبة
 قال الشارح المحقق قلت ان الخلاف في مسئلة التخصيص اجماع الى
 العادة في التحقيق لا في العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها صحته
 عند الفريقين وفي موضع تخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان
 عدم مضاف الى المانع عندهم وعندنا الى عدم العلة وقد اختلفنا
 في الكشف ويمكن ان يقال ان قول المصنف فالدفع جعل آه اشارة الى
 ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ لو كان معنويا لم يمكن جعل المذكور
 لا بالدليل ملزوم والدليل لازم وتنافي اللوازم يستلزم تنافيا
 الملزومات فلا يمكن ارجاع دليل احدهما الى دليل الآخر وتحقيق ان
 ازالة العلة اما ان يكون عبارة عن امر داخل في انتفاء المانع او لا بل هو
 عبارة عن الوصف الذي قد يقارن المانع عن الحكم وقد لا يقارن
 فالقائلون بالاول لا يجوزون تخصيصها اذ على الاول لا تكون العلة
 موجودة في صورة التخصيص لوجود المانع فيها والقائلون بالثاني
 يجوزون تخصيصها اذ يجوز وجود الوصف مع مقارن المانع
 الحكم ويظهر لك من هذا وجب ارجاع دليل الخصوص الى دليل عدم العلم

[illegible]

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاختلاف والمناسبة لا يقتضيه

تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف

الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى

فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان

يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه

دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لانه اي ووجه

العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه

اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاختلاف والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي المنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاختلاف والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي المنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاختلاف والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعديا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عوم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي المنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدليلين المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلى عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما نقدا فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة فيقتضي
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلم
القاصرة فاذ المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

في هذا القول انما هو في حق العقل لا في حق القلب
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى

لطمانية القلب فان القلب الى قول الحق المعقول ميل في فائدة
 منع تعدية الحكم عند ظهور علة اخرى متعديا لا بدليل على
 قوة التعدية في العلة وترجيحها على القاصرة ولولا القاصرة لتعد
 الحكم بها من غير رجحان وهي من الفوائد الجلية قلنا هذا الاختصاص
 يحصل بترك التعليل فانه لا شك في ان الحكم ثابت بالنص وعدم
 الاختصاص بالنص انما يكون بالتعليل فاذا انتفى التعليل انتفى عدم
 الاختصاص فما ذكره من الفائدة موجودة هنا ايضا فلا فائدة فيه

على ان التعليل بما لا يتعد لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه
 الفائدة اي اختصاص الحكم بالنص وفيهم من هذه العداوة الجواب
 عن الوجه الاخير ايضا بانه كما يجوز ان يجتمع في الاصل وصفا
 متعديان واحدهما اكثر تعدية من الاخر يجوز ان يجتمع فيهما صفان

في هذا القول انما هو في حق العقل لا في حق القلب
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى

في هذا القول انما هو في حق العقل لا في حق القلب
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى

في هذا القول انما هو في حق العقل لا في حق القلب
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى

في هذا القول انما هو في حق العقل لا في حق القلب
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى
 والقلوب لا يكونون الا في حق الله تعالى

ضروب من الدفع اما وجه دفع العلل الطردية التي قال بها عامة
اهل النظر قيل ينبغي ان يراد بالطردية هي ما ليس بمؤثر في المتأثر

[illegible][illegible]

ل

ل

ايضا فاربعة القول بموجب لعلته قديم لان فيه تسليم موجب لعلته
المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة
الى مادونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة
ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر
اسهل اما القول بموجب لعلته فاللزوم السائل لما يلزمه المعلن بتعليله
من حكمه مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود وهذا معنى قوله وهو
تسليم ما اتخذ المستدل حكما للدليل على وجوبه لا يلزم منه تسليم الحكم
المتنازع فيه وهو على ثلثة وجوه اوله ان يلزم المعلن بتعليله ان يتوهم
انه محل النزاع او ملازمه مع انه لا يكون كذلك اما بصريح عبارة
المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي في القصاص
كالقتل بالحرق فيجاب بان النزاع ليس في عدم المنافاة بل في
ايجاب القصاص واما محل المعارضة فبما رتبه على ما ليس به مراده
كما سيأتي مثاله في المتن والثاني ان يلزم المعلن بتعليله ابطال ما
يتوهم انه ماخذ الخصم كما لو قال في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد
اباحه وتاويله فيوجب الضمان كالغصب فيقال نعم لا استيفاء

لذلك العقل بموجب لعلته قديم لان فيه تسليم موجب لعلته
المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة
الى مادونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة
ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر
اسهل اما القول بموجب لعلته فاللزوم السائل لما يلزمه المعلن بتعليله
من حكمه مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود وهذا معنى قوله وهو
تسليم ما اتخذ المستدل حكما للدليل على وجوبه لا يلزم منه تسليم الحكم
المتنازع فيه وهو على ثلثة وجوه اوله ان يلزم المعلن بتعليله ان يتوهم
انه محل النزاع او ملازمه مع انه لا يكون كذلك اما بصريح عبارة
المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي في القصاص
كالقتل بالحرق فيجاب بان النزاع ليس في عدم المنافاة بل في
ايجاب القصاص واما محل المعارضة فبما رتبه على ما ليس به مراده
كما سيأتي مثاله في المتن والثاني ان يلزم المعلن بتعليله ابطال ما
يتوهم انه ماخذ الخصم كما لو قال في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد
اباحه وتاويله فيوجب الضمان كالغصب فيقال نعم لا استيفاء

لذلك العقل بموجب لعلته قديم لان فيه تسليم موجب لعلته
المستدل فكان اولى بالتقديم ثم الممانعة لان النزاع فيها اقل بالنسبة
الى مادونها ثم بيان فساد الوضع لانما قوى في كدفع من المناقضة
ثم المناقضة وتجرى فيها المعارضة بل قد قيل انها فيها اظهر
اسهل اما القول بموجب لعلته فاللزوم السائل لما يلزمه المعلن بتعليله
من حكمه مع بقاء الخلاف في الحكم المقصود وهذا معنى قوله وهو
تسليم ما اتخذ المستدل حكما للدليل على وجوبه لا يلزم منه تسليم الحكم
المتنازع فيه وهو على ثلثة وجوه اوله ان يلزم المعلن بتعليله ان يتوهم
انه محل النزاع او ملازمه مع انه لا يكون كذلك اما بصريح عبارة
المعلن كما اذا قال القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي في القصاص
كالقتل بالحرق فيجاب بان النزاع ليس في عدم المنافاة بل في
ايجاب القصاص واما محل المعارضة فبما رتبه على ما ليس به مراده
كما سيأتي مثاله في المتن والثاني ان يلزم المعلن بتعليله ابطال ما
يتوهم انه ماخذ الخصم كما لو قال في السرقة انما اخذ مال الغير بلا اعتقاد
اباحه وتاويله فيوجب الضمان كالغصب فيقال نعم لا استيفاء

عبد الرحمن بن عبد الله
صاحب السراية
المولود سنة
الفنجان عند وجود
يؤمل في قسمة استقام
الباغي مال السلم لانه
سلامة واكثر عن ائمة
خاتم النبوة

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين
والقرآن الكريم هو الهدى والفرقان
والله اعلم بالصواب

2

[illegible]

قوله لا يربوني آية جواب سؤال
بما ذكر من قوله والرد لا يضر
غيره لا يضره من ان الرد لا يضر
الامام ان في حقها ما ليس لك
الكل من اركانهم ما ليس لك
الاستيذان عند جواب قول
افضل ما غلب على ما هو افضل
لست الغرض وحصل الجواب بان
بابا هذه الردة عن قولنا لا يضر
الكل منها لا بالنظر انفسها فافدا
كان كذلك ففهم ان الرد لا يضر
لا يضر كذا والرد لا يضر
فقط مع ذلك من الرد لا يضر
قوله عند من الرد لا يضر
مع العلم عند الرد لا يضر

لا فصل عفو اى لو بقي حكم النكاح مع الردة التي تنافي النكاح لزوم
 كما يترتب من قوله ولا ينفك النكاح ما دام الزوجان معا ^{عقد}
 تكون الردة عفو ايان لم يجعل في حكم العدم لم يمكن الحكم ببقاء النكاح
 كما لاكل والشرب والجماع ^{الرد}
 الذي ينافيه اذ هي ليست بصاحبة للعفو وانما كانت منافية للنكاح
 له ^{لما كان الرد} ^{كغيرها في غاية القبح}
 لانها تبطل عصمة النفس المالا بمبنى النكاح على العصمة فكانت
^{لما ردت}
 منافية له واما المناقضة وهي تخلف الحكم عن الوعد الذي اراد
^{الرد} ^{تخلف}
 كونه علة سواء كان لما نه اول غير مانع هذا عند من لم يجوز تخصيص
 العلة واما عند غيرهم فهي تخلف الحكم مما ادعاه المعلن علة لا لما نه
^{لما كان} ^{لما ردت}

فمثل قولهم اي صاحب الشافعي في شرائط النية في الوضوء ولتيم
 هذا القسم تحقق في قولهم
 انما مقولة القول طهارتان لاجل الصلوة فكيف فترقا في النية
 على قوله انها مقولة آية
 استفهام انكاري اي لا يفترقان في شرائط النية فقد شرطت
 على قوله فكيف الفترقا استفهام آية
 النية في التيم اتفاقا فكذلك الوضوء وهو اي التعبد يستقضى بغسل
 وفي بعض النسخ بدل فلفظا
 لثوب والبدن عن النجاسة الحقيقة فانه طهارة مشروطة بصلوة
 تعبدية لثوب وبدن
 مع عدم اشتراط النية فيها فيضطر المصلح الجيب بياز وجه المسئلة

۴۵
 و در این مسجد مقدس
 الادواته الالهیه و کتب و اشیای
 منیه و ابعده و کتب و اشیای
 فایده و نور و کتب و اشیای
 ان الزاد بالوجه و کتب و اشیای
 الفقهیه و کتب و اشیای
 بافقاری و کتب و اشیای
 لایمیان و کتب و اشیای
 من و کتب و اشیای
 صبح نادره

[illegible]

طهارة الماء ببقى عاملا كما كان

[illegible]

فان قيل على خلاف الوجه فيحتاج
 الى خلافه في قياسه لا في موضوعه
 التمييز بينهما في
 هو العقل بموجب العلة والمكانة
 وفناء الوصف له عينان بان
 قوله ليس معناه بان يكون العقل
 قول الشيخ فان شئت لاني
 انما يجوز في العقل لا في غيره
 المكونة والارباب في المكانة و
 العقل المكونة في العلم فان
 العقل بموجب العلة والمكانة
 كما تورد على العقل في هذه الوجوه
 على العقل المكونة وحاصلة في
 م في العلم لان المقصود اذا قال في
 في العلم بموجب الوصف فاذا قال في
 في العلم بموجب الوصف فاذا قال في

بجلاف التراب فانه مملوث بطبعه فمحتاج فيه الى النية وهذه
الوجوه الاربعه تلجى صاحب الطرد الى القول بالتاثير وليس مغناه

از هذه الوجوه لا يخرج في العلة المؤثرة بل معناه انها اذا وردت
على العلة الطردية ترجح الى القول بالتأثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتأثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان

يطرد كما يظن لك من تتبع قوله واما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه الا المعارضة لا بما اي العلة المؤثرة لا تحتل

المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها في لعل المؤثرة بالكتاب
والسنة والاجماع ⁴ لا زالت ثابتة بهذه الأدلة لا يحتمل فساد الوضع

والمناقضة وتحقيق ذلك الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصف من اوصاف النص للتعليل لا يحتمل ذلك

النص المناقضة وفساد الوضع أصلاً قبل بيان التأثير وبعد إذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثراً حقيقة والتقدير أنه مؤثر

[illegible][illegible]

[illegible]

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عدا صابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً ولهذا أقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عدا صابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً ولهذا أقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

بأن نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجو
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو أي ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لأجل التطهير فيه أي بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع هنا صار الوصف وهو
 الخارج الجنس هنا حجة أي علة من حيث أن وجوب التطهير في
 البدن باعتبار أن يكون أي يحصل منه بان يخرج من البدن كما
 يكون من الخارج فغير احتراز عدا صابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لا
 فلما لم يكن متجزئاً وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه أعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام أن الوصف وهو
 الخارج الجنس إنما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لأجل التطهير ويتجسده أن وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فإذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه أعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لأنه يتكرر كثيراً ولهذا أقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

2

فوجب الوضوء لهذا وهناك اى في غير السائل لم يجب غسل ذلك

الموضع فانعدم الحكيم وهو نقض الطهارة لانعدام العلة وهو خرف

النفس لانعدام المعنى الذي صار الوصف بمرحلة وهو التاثير وهورا

عطف على قوله فلهذا صرح المحقق بالسائلين، والناس منه

یہ کہہ کر تھیں کہ یہ سب سچ ہے۔

حسین جس کی نسبت حضرت علیؑ کا لقب ہے۔

ای بمنع عدم الحكم بان نقول ليس الحكم المطلوب مخالفا عن

الوصف فندفع النقض فيما نحن فيه ببيان تراهي الجنس السائل

حدث موجب للطهارة وتأخر حكمه إلى ما بعد خروج الوقت ضرورة

قدرة المكلف على الخروج عن عبدة التكليف ولهذا ينزله المطا

بعدئذ وحر الوقت بذلك الحديث الاماني وحر فانه ليس به ريثا لاجل

[illegible]

وَيَدْعُ إِلَى الْفِرَاقِ بِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ۚ

والسوية بينهما وقد حصل وان عرضنا من التعليل التسوية
 فان الامام من اهل السبلين حدث ١٢

المعنى الموجب للحكم بين آدم هذا هو الفرع فيما نحن فيه

والبول ونحوه وهذا هو الاصل وذلك اى البول مثلا حدث

لأن التقصير يحصل بالالتصديق من الأصل والفرع أصاح خبر أدلة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصواب في قوله "فإنما هو كقولهم" أي كقولهم "فإنما هو كقولهم"

[illegible]

Handwritten musical notation on a five-line staff.

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم هي نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم هي نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم هي نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم هي نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا لم يأتهم البول صار عفو لأن قيام وقت الصلوة لا فاته
الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم ان يكون قادرا عليهم ولا قدرة
الاستسقاء الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائما صبر عفو فثبت التسوية أما المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم هي نوعان معارضة
فيها مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لا المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

R

[illegible]

والمنافضة أبطال الدليل المستدل به بما يتخلف الحكم عنه من غير إقامته
دليل مبتدئ وقد تضمن هذا النوع من المعارضة أحد خاصية المناقضة
وهي إظهار علة مبتدئة وأحد خاصية المناقضة وهي إبطال الدليل
ففي معارضة فيها منافضة وجعلت المعارضة أصلاً لأنها قائمة
والمنافضة ضمنية ثم أن المعارضة وإن كانت في الظاهر تسليم الدليل
المدعى إلا أنه في الحقيقة إبطال له لأن إبطال لازم وهو المطلوب
يوجب إبطال المزوم وهو الدليل فلا تنافي بين المعارضة والمنافضة
ويصح تضمين المعارضة للمناقضة ويصح جعل المناقضة في ضمن
المعارضة والعبرة للمتضمن لا للمتضمن فلا يمنع قبوله ومعارضة
خالصة أما المعارضة التي فيها منافضة فإلحاقها بالتعليل
ألى هيئته مخالفته التي كان عليها وهو إلقاء القلب نوعان
أحدهما قلب العلة حكماً وقلب الحكم علة وهو إلقاء هذا النوع من
القلب ما خوذ من قلب الأداة قلب القصة بان يجعل أعلاه
أسفله وأسفله أعلاه وهذا لا مرك ذلك لأنها جعل العلة التي هي
أصل فكان أعلى من الحكم حكماً والحكم يكون تبعاً لها فكان أسفل منها
علة

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قولہ "مولا" العارضة تصديدية
 على قوله "ان" العارضة تصديدية
 والناقضة "فخية" مولاى
 قولہ "ان" العارضة تصديدية
 على قوله "ان" العارضة تصديدية
 والناقضة "فخية" مولاى

فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب
فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم
اخر فيه تمعده الى الفرع مثل قولهم اي اصحاب الشافعي الكفار جبر
يجلد بجرهم ما تشارب ذلك الى ان الكلام في الاحرار فيرجم ثبهم
كما حر المسلمون فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حتى لو
الذي كثر التيب يرحم عندهم فجعلوا جلد المأة بعلته لوجوب الرجم
فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بجرهم ما تشارب لانهم يرحم ثبهم لانهم
يرجم ثبهم لانهم يجلد بجرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهذا القلب
معارض صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلوم
مناقضة معناه لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه

فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب
فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم
اخر فيه تمعده الى الفرع مثل قولهم اي اصحاب الشافعي الكفار جبر
يجلد بجرهم ما تشارب ذلك الى ان الكلام في الاحرار فيرجم ثبهم
كما حر المسلمون فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حتى لو
الذي كثر التيب يرحم عندهم فجعلوا جلد المأة بعلته لوجوب الرجم
فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بجرهم ما تشارب لانهم يرحم ثبهم لانهم
يرجم ثبهم لانهم يجلد بجرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهذا القلب
معارض صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلوم
مناقضة معناه لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه

فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب
فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم
اخر فيه تمعده الى الفرع مثل قولهم اي اصحاب الشافعي الكفار جبر
يجلد بجرهم ما تشارب ذلك الى ان الكلام في الاحرار فيرجم ثبهم
كما حر المسلمون فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حتى لو
الذي كثر التيب يرحم عندهم فجعلوا جلد المأة بعلته لوجوب الرجم
فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بجرهم ما تشارب لانهم يرحم ثبهم لانهم
يرجم ثبهم لانهم يجلد بجرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهذا القلب
معارض صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلوم
مناقضة معناه لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه

فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب
فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم
اخر فيه تمعده الى الفرع مثل قولهم اي اصحاب الشافعي الكفار جبر
يجلد بجرهم ما تشارب ذلك الى ان الكلام في الاحرار فيرجم ثبهم
كما حر المسلمون فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حتى لو
الذي كثر التيب يرحم عندهم فجعلوا جلد المأة بعلته لوجوب الرجم
فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بجرهم ما تشارب لانهم يرحم ثبهم لانهم
يرجم ثبهم لانهم يجلد بجرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهذا القلب
معارض صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلوم
مناقضة معناه لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس عليه

[illegible]

من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلامقيس عليه
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الاصل وبطل القياس
اذ لم يبق خ الا قولهم الكفار جنس بحد بكم ما تفرق فيه و
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه
ما خوفي من قلب الجواب اي من جعل باطن الشيء ظاهرا وظاهره باطنا
فان اى الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فعني
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصا
وجهه اليك يحاج عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان
معرضا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة مزجية
تعليل بوجب خلافا اوجبه المعلل وفيها مناقضة لان الوصف
بشهادته بثبوت حكم مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للتخاصمين في حادثة واحدة الا انه
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد الا بوصف زائد

بقرينة
اضافة المصدر الى المجرور
صاحب خبره
عوض عن المضاعف الى المجرور
ابار الى ان
اقتزى به بل كل
شبهه بل بدو النوع
وودو الاعراض
القلب ظهر الاعراض
القلب ظهر المعارضة
افترق من
معارضة من وجه
جواب سوال
ولم يوجد
مستقاة تقديراً
فكل من المعارضة
دليل العقل
كما في النوع الاول
حاشية
شهادة
الوصف
نقطة اخرى

ان يكون كاساته ولبثت بالاف
 على استقامه هو الجيد من التزويد
 الزيد وهو وصف الخلل والعدم
 زائد فليكن الدال على صحة ال
 التناقص ساد ذلك باطل فليكن
 كون الشيء الواحد دال
 مرة واحدة

على وصف العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي

ما يحرم فيه هذا النوع قوهم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان

ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب

التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن

تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما

يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع

لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد

تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم

تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد

الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود

معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه

شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

الوصف الاول هو الذي ذكره المصنف في تعريفه وهو ان يوصف العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي
ما يحرم فيه هذا النوع قوهم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان
ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب
التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن
تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما
يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع
لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد
تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم
تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد
الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود
معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه
شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

الوصف الاول هو الذي ذكره المصنف في تعريفه وهو ان يوصف العمل في رأي في وصف الموصوف تفسير للوصف الاول
وتقرير له لا انه تغير له حتى يكون تعليق الحكم بعلته اخرى مثالي
ما يحرم فيه هذا النوع قوهم اى اصحاب الشافعي في صوم رمضان
ان صوم فرض فلا يتاذى لا بتعين النية كصوم القضاء فعلقوا وجوب
التعين بوصف لفرضية فقلنا لما كان الصوم فرضا استغنى عن
تعيين النية بعد تعيين كصوم القضاء لكن اى صوم القضاء انما
يتعين بعد الشرع فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل الشرع
لا تنفاء غيره من سائر الصيام في ذلك الوقت فزيد في القلب بعد
تعيينه وهو بيان لما ابره من الخصم ففسرنا هذه الزيادة ما ترك الخصم
تليسا علينا او التباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد
الشرع وقد تقلب العلة من وجب آخر وديمى قلب التسوية لوجود
معنا القلب فيه اذ السائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه
شاهدا لنفسه وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

القلب قوه هي اي صاحب الشافعي في ان الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اي العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اي لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اي الشأن كذلك اي كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوي في اي فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوي علمها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده اي فوجب استوائها فيه واذا ثبت
استوائها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اي
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعي عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعي التسوية

بيان ما لم يلزم من الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اي العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اي لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اي الشأن كذلك اي كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوي في اي فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوي علمها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده اي فوجب استوائها فيه واذا ثبت
استوائها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اي
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعي عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعي التسوية

بيان ما لم يلزم من الشرع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اي العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اي لا يجوز اتمامها بالمض
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشرع لا بالمض يجب فيه بالفساد فو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشرع قبل الوضوء لما لم يلزم المض فيه
لم يلزم بالشرع فيقال لهم لما كان اي الشأن كذلك اي كذا ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشرع وجب
ان يستوي في اي فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشرع كما
استوي علمها في الوضوء باعتبار ان لا يمضي في فاسده فان الشرع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده اي فوجب استوائها فيه واذا ثبت
استوائها والنذر يلزم بالاجماع كان الشرع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اي
السائل لما جليكم اخر ليس بما قض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعي عدم اللزوم بالشرع والسائل يدعي التسوية

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْغَنَاءُ بِغَيْرِ غَوَالٍ
وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ خَلْءَ بَيْنَنا وَبَيْنَ أَهْلِ
الْبَيْتِ وَبَيْنَ مَنَاصِبِهِمْ ذِي قَرَابَةٍ
قَرِيبَةٍ وَقَدْ يُنَادُّكَ حَكِيمٌ حَقِيقٌ

ذهبنا لما قضت التي هي شرط صحة القلب فلم يكن دفعا لدعوى
المستدل فلا يقبل والقاتلون بـ يقولون المناقاة بين الحكمين
بدليل منفصل كاف لصحة القلب وقد وجدت لان ثبوت المساواة
مستلزم لانتفاء دعواه ولان المقصود من الكلام معناه والسائل
وان علق حكم الاستواء بالوصف لكن المقصود من الاستواء في كل
موضع شيء آخر كما قال الاستواء مختلف في المعنى في الفرع والاصل
فان استواء النذر والشرع في الموضوع الذي هو الاصل باعتبار
عدم الالتزام اذ لا اثر للنذر والشرع في ايجاب الموضوع واستوئهما
في النقل الذي هو الفرع باعتبار الالتزام والى هذا اشار بقوله ثبوت
اي هو ثبوت اي ثابت من وجه في الفرع وسقوط من وجه اعتبار
اي حال كونها ثابتين على التضاد وذلك لاختلاف وكون حكم
الفرع ضد حكم الاصل مبطل للقياس لاستحالة تعدية حكم من الاصل
غير موجود فيه فان كون الشرع ملزما ليس بوجود
في الموضوع فكيف يثبت في الفرع بالقياس

[illegible]

عنه من غير ان
علم ان
ما زاد استفاد من
عليه فادون
غيره المصل
وعلم الا ان
بين الا ان
تفاد الا ان
الا ان
علم الا ان

[illegible]

قولوا المعارضة العارضة
الفرع الثاني من المعارضة
الفرع الثالث من المعارضة
الفرع الرابع من المعارضة
الفرع الخامس من المعارضة
الفرع السادس من المعارضة
الفرع السابع من المعارضة
الفرع الثامن من المعارضة
الفرع التاسع من المعارضة
الفرع العاشر من المعارضة

وأما المعارضة الخاصة عن المناقضة فنوعان أحدهما معارضة
في حكم الفرع بان يذكر السائل علة أخرى توجب خلاف ما يوجب
علة المستدل من غير زيادة وتغير في محض المقابلة وهو أي هذا
النوع صحيح لما فيه إثبات حكم مخالف للادلة علة أخرى والنوع
الثاني معارضة في علة الأصل بان يذكر علة أخرى في المقيس عليه
لا توجد في الفرع ويسند الحكم إليها معارضا للعلة في علة الأصل و
ذلك أي هذا النوع باطل لعدم حكمه أي حكم التعليل لأن حكم ليس
الاعتدائية فإذا فرضت العلة الأخرى غير متعدية كان التعليل
بها خاليا عن الفائدة فيبطل للمعارضة بها هذا إذا كانت تلك
العلة غير متعدية وأما إذا كانت متعدية ففساد للمعارضة لما
ذكره بقوله وفساده أي التعليل لو أفاد التعليل تعدية لانه
أي النوع الثاني من المعارضة لا اتصال بموضع النزاع وهو حكم
الفرع الأما حيث أن رأى الشان ينعلم بحكم العلة التي ذكرها السائل

الفرع الأول من المعارضة
الفرع الثاني من المعارضة
الفرع الثالث من المعارضة
الفرع الرابع من المعارضة
الفرع الخامس من المعارضة
الفرع السادس من المعارضة
الفرع السابع من المعارضة
الفرع الثامن من المعارضة
الفرع التاسع من المعارضة
الفرع العاشر من المعارضة

الفرع الأول من المعارضة
الفرع الثاني من المعارضة
الفرع الثالث من المعارضة
الفرع الرابع من المعارضة
الفرع الخامس من المعارضة
الفرع السادس من المعارضة
الفرع السابع من المعارضة
الفرع الثامن من المعارضة
الفرع التاسع من المعارضة
الفرع العاشر من المعارضة
الفرع الحادي عشر من المعارضة
الفرع الثاني عشر من المعارضة
الفرع الثالث عشر من المعارضة
الفرع الرابع عشر من المعارضة
الفرع الخامس عشر من المعارضة
الفرع السادس عشر من المعارضة
الفرع السابع عشر من المعارضة
الفرع الثامن عشر من المعارضة
الفرع التاسع عشر من المعارضة
الفرع العشرون من المعارضة

تلك

[illegible]

فبما في الفرع وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم ولا يصلح دليلا على
عدم الحكم عند عدم حجة أخرى فكيف عند وجودها إذا الحكم يجوز
ثبت بعلل مختلفة وكل كلام صحيح في الأصل أي في نفسه يذكر على
سبيل المفارقة للحكمة صفة كلام وأعلم أن المعارضة في الأصل ينبغي للمفارقة
عند الجمهور كذا في الشرح فأنكره على سبيل الممانعة للمفارقة من
الأيادات الفاسدة التي لا يقبل من السائل فنبه المصنف بهذا الكلام
على إيرادها بطريق مقبول كقولهم له أصحاب الشافعي في اعتنا
الرهن أي الرهن إذا اعتق العبد المرهون نفذ عتقه عندنا وعند
الشافعي لا نفذ إذا كان الرهن معسرا ولي في المفسر قوله ووجه
أنه أي الاعتاق تصرف يلاقي حق المرتهن بالابطال أي يطل حقه
في الرهن بدون رضائه فكان الاعتاق مردودا كالبيع أي كما إذا
باع الراهن المرهون بغير إذن المرتهن قالوا أي أهل الطرد من أصحابنا
ليس هذا أي الاعتاق كالبيع لأنه أي البيع يحتمل الفسخ فيظهر أثره
للمرتهن في المنع من النفاذ بخلاف العتق فهذا فرق صحيح في نفسه
فاسد صدوره من السائل الذي ليس له ولاية الفرق فلا يقبل منه

[illegible]

قوله والوجه اني الطوق بالصحيح
منه ايراد الظاهر من السنان
صاحب خبره **ع** قوله لان
بيان لفظه ان في قوله لان
الاصل ان من ادوات حكم
تقتضي الاسم والخبر خبرا
محمولا على اسمها وليس كذلك
الاصل لان الصحيح في قوله لان
ان الفاعل يبين لكان الوقت
الوقت من الوقت عن
عن المعطوف

همینا و ذلك لان حکم الاصل وهو البيع وقف ای توقف ما

المريض لا يمنع انعقاد البيع عليه من الرهن بالاجماع حتى لو

فِي الْمَذْهَبِ الْإِسْلَامِيِّ

لا ياتك من سحر بعد نبوة وقرآن بعد رسالته

البيع وهذا غير محمى الاصله ان لا يظلم من الاصل لما
 لے الا بظان في الفزع ۱۲ لے بالكتابة ۱۳

فصل في الترجيح وادامته اي بحققت المعارضتان

[illegible]

شماره پنجم
بیان دفع الحرام
تقاضی فلا یحکم
للمعاضد فی التزم
قوله ای
لی المعاضد بان
لیست بها وان
موضوع العطاء
ارادة الاعمال
فی معنی

مصدر الـ
حل اللامه
والا بظا
غيره عا
اصلا لا
نكون محمدا
سلمان
عليه اجمع
قدت قوله
لماني قوله
المصدر على

وصف العتبات
على قولها
وصف العتبات
على قولها
وصف العتبات
على قولها

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْإِيمَانِ وَالْجَاهِدِ وَالْمَالِ وَالنَّفْسِ وَالدِّينِ

مستشار

والمسألة الأولى في كون الوقف لا يملكه إلا الموقوف عليه لا يملكه إلا الموقوف عليه لا يملكه إلا الموقوف عليه

بالحسنه والتوفيق
منه
اعط الفسخ كذا
اليعني بان

فقط "اصحاب الشمال"
اشاره الى الشمال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم
البركة والرحمة
والهدى والنعيم
والعزة والكرام
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان

لفظي
سهم الفسخ في الوعد ولا يبعد

الرد على من ادعى ان الرادى هو الرادى

الفائدة من هذا الحديث

بأن الرد والفتح للحنفي
فلا جدل ذكر بالآلة
فأفوق فلان الحنفية
لما فهم

عن كمال التاجر
المخيد بن سينا
الأخو غلظا ذكره

منه
نفاذ البع
٨٣

منصوباً والنفع

فقال انما هو مصداق على ما كان في

لا مطلقاً ثم لا

المشقة والتشاك

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبطل الله الأبطال

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

کتابخانه عمومی مسجد جامع کربلا

1

نظارہ

الدين
انقرض
محمد علي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

لناظره ١٢ ولما علموا
لما ثبتوا والوديع
اعلموا ١٣ محمد علي
عليه السلام ارجو والعذر
دون الوصف من قوله
يؤدوا الرجاء العذر

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ

ولا يجوز اعتبارها هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 الاصوليين لذهابين الى ان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة لان
 الشيء انما يتقوى بصفة توجد في ذاته كعدالة الشاهدين لا
 بانضمام مثله اليه ككون الشهود اربعة فان شهادة العدلين
 واجبة على شهادة المستورين لظهور ما يؤكد معنى الصدق في
 شهادتهما واما شهادة الاربع فغير واجبة على شهادة الاثنين
 ان القياس الذي عارضه قياس اخر لا يترجم بموافقة قياس
 اخر وكذلك الكتاب والحديث فلا يترجم اية بانضمام اخر
 اليها ولا السنة بانضمام اخرى اليها واعلم ان الترجيح انما
 يقع بين الدليلين الظنين لتفاوت الظنين قوة بخلاف
 المعلومين لعدم تفاوتهما قوة وان كانا متفاوتين جلاء وخفاء
 ولذا قلنا اذا تعارض النصفان لقاطعان فلا سبيل الى الترجيح بل
 الى التسوية والمصير الى دليل اخر والتوقف وانما يترجم البعض على
 البعض من الدلائل لقوة فيه اي في ذلك البعض بان كان احدهما
 مفسرا والاخر مجمولا او احدهما مشهورا والاخر من الاحاد

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ

قوله ولا يجوز اعتباره هبة لبطان هبة المشاع حتى قالوا اي عاة
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ
 ان يكون مستاهة ان مستاهة كذا في بعض النسخ
 بالوزن عاة وادلة على ذلك في بعض النسخ

ونقل عن بعض المشايخ ان النصين المتعارضين وان كان لا
يترجح واحد منهما بنص آخر لكنه يترجح بالقياس لا القياس
غير معتبر في مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنص لا
ان احد النصين لا يترجح بالقياس لانه من جنس ما يصلح حجة
بنفسه بطريق الاصل التواتر ان لم يكن حجة في هذا الموضع هذا ما
ذكره الشارح المحقق وذكر في التلويح انهم صرحوا بان لا حجة بكون
الا دلة بل بقوة ما حكي لو كان في جانب اية وفي اخر ايتان وفي
جانب حديث وفي الاخذ بثنان لا تترك الاية الواحدة والحد
الواحد بل يصار من الكتاب الى السنة ومن السنة الى القياس
اذ لا ترجيح بالكثرة ويلزم منه ترجيح الاية والسنة على الايتين
فيما اذا كان الحديث موافقا للاية الواحدة وكذا ترجيح السنة
والقياس على الحديثين وهذا بعيد جدا لانه ان كان باعتبار
تقوى الاية بالسنة وتقوى السنة بالقياس فاذا جاز تقوى الدليل
بما هو دونه فلم لا يجوز تقويته بما هو مثله ثم قال وقاية ما يمكن
ان يقال ان لا دلي يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

والنقص من هذا النقل الى ان لا يكون
بين قولين قول صاحب التلويح
تقريره في قوله ان من كان النصين
والاكتفاء من ان كان النصين
سواء كان آية او سنة او اجام
لا ينافي
ان كان النصين المتعارضين وان كان لا
يترجح واحد منهما بنص آخر لكنه يترجح بالقياس لا القياس
غير معتبر في مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنص لا
ان احد النصين لا يترجح بالقياس لانه من جنس ما يصلح حجة
بنفسه بطريق الاصل التواتر ان لم يكن حجة في هذا الموضع هذا ما
ذكره الشارح المحقق وذكر في التلويح انهم صرحوا بان لا حجة بكون
الا دلة بل بقوة ما حكي لو كان في جانب اية وفي اخر ايتان وفي
جانب حديث وفي الاخذ بثنان لا تترك الاية الواحدة والحد
الواحد بل يصار من الكتاب الى السنة ومن السنة الى القياس
اذ لا ترجيح بالكثرة ويلزم منه ترجيح الاية والسنة على الايتين
فيما اذا كان الحديث موافقا للاية الواحدة وكذا ترجيح السنة
والقياس على الحديثين وهذا بعيد جدا لانه ان كان باعتبار
تقوى الاية بالسنة وتقوى السنة بالقياس فاذا جاز تقوى الدليل
بما هو دونه فلم لا يجوز تقويته بما هو مثله ثم قال وقاية ما يمكن
ان يقال ان لا دلي يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

فان اعترضوا بان لا يجوز ان يصير بمنزلة التابع للاقوى فيترجم

لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

بالقياس كما في التلويح
 لا يجوز أن يقال أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

من التلويح أن القياس يعتبر متأخراً عن السنة والسنة
 عن الكتاب والمعارضان يتساقطان ويقع العمل بالتأخر
 إلى هذا يشير كلام شمس الأئمة السرخسي ثم إن بين كلام الشرح
 وما في التلويح تعارضاً ظاهراً وذلك كما علمت من نقل الشرح
 قوله البعض أن النصين لا يترجم واحد منهما بنص الآخر لكنه
 يترجم بالقياس ومن القول الآخر أنه لا يترجم بالقياس أيضاً
 لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه فعلم من أن ما دام بالمرجح ما
 يكون تابعاً ويكون خارجاً عما يصلح حجة بنفسه لأن الحجة بنفسه لا
 يعتبر تابعاً لحجة أخرى فعلم هذا لم يكن المصير من الكتاب إلى السنة
 جائز كما في التلويح وكذلك أي كما لا يترجم أحد الدليلين بدليل آخر
 لا يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة حتى إذا جرح
 رجل رجلين جرحاً واحدة صالحة للقتل خطأ وجرحاً آخر عشر جراحات
 مثلاً كذلك أيضاً ومات من جميع الجراحات كان الدين عليه ما نصفي
 وتحمل عنهما العاقلة ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتل واحد
 حتى تكون جميع الدين عليه لأن كل جراحة من جراحات صاحب

[illegible]

على الحكم اذا راد قوته بغير فضل منها كما
 صار به جهة وجود جميع افراده الى ان
 او لمسته اذ لا يخلع من قوته الى غيره
 وصح كانه يغير ان اصابه القوة
 لا الشاة ببارية وقوله على
 بغيره ان كان على
 فوجد على الحكم

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه لم يسن ركنا في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجودا وعدما فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيرا كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيرا عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلا
 بان يشهد لأحد الوصفين صلا مثلا
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه لم يسن ركنا في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجودا وعدما فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيرا كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيرا عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلا
 بان يشهد لأحد الوصفين صلا مثلا
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه لم يسن ركنا في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجودا وعدما فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيرا كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيرا عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلا
 بان يشهد لأحد الوصفين صلا مثلا
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

الحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في مسح الرأس أنه مسح
 فلا يسن تكراره فإنه ثبت أي لزيادة ثبته في دلالة التخفيف له
 دلالة على التخفيف والتخفيف هو المشهود به من قولهم أصحاب
 الشافعي أنه لم يسن ركنا في دلالة التكرار أي في دلالة التكرار
 فإن الركنية وصف شامل لركن الوضوء والصلوة فأركان الصلوة
 بتمامها بالكمال دون التكرار فلا توجب الركنية المطلقة التكرار
 وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حدة وقد
 وجد في الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل المضمضة فانفك
 التكرار عن التكرار وجودا وعدما فاما أثر المسح في التخفيف فلازم
 في كل ما لا يعقل تطهيرا كالتيمة ونحوه فكسح الخف ومسح الجبيرة
 وأحترز بقوله في كل ما لا يعقل تطهيرا عن الاستحباب بغير المبرقنة
 مسح قد ورد الشرع بالتكرار فيه لأنه عقلي في معنى التطهير أو المقيم
 إزالة الجاسترة والتقية والتكرار يؤثر فيها والثالث الترجيح بكثره لا صلا
 بان يشهد لأحد الوصفين صلا مثلا
 ولا أخراصل واحد مثل وصف المسح في

مسئلة التثليث فانه لما شهد بصحة التيمم ومسح الخف ومسح
الجبيرة وغيرها لم يشهد بصحة الوصف لركنيتها الا الفصل فترجم
عليه هذه العلة باعتبار شهادة الاصول بصحتها باصارت قوية في
نفسها فترجمت على الاخرى بها كما اشار اليه بقوله لان في كثرة
الاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهااته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

جواب سوال بان لما كان التيمم
والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهااته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهااته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

والاصول زيادة لزوم الحكم معاري مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف الا ان
جهااته مختلفة فان الترجيح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالثبات بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح الوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة علمية وفيما نحن في القياس واحد

[illegible]

9

[illegible]

بمعنى مرجع الى الحال لان الحال في خذاتهما قائمة بالذات تابعه له
 والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره له حكم العدم في حق نفسه لعدم
 قيامه بنفسه في وجوده من وجوده وجبر والذات موجودة من
 كل وجه والشيء من حيث انه تبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه
 اصل وعلى هذا الاصل وهو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالحال

قلنا في صوم رمضان انريد ادى بنية قبل انتصاف النهار والشرع
لا نرى الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحة وفساد يتعلق جواز به

ای النیتہ فاذا وجدت العزمیۃ فی البعض دون البعض تعارضاً
 البعضان البعض الذی وجدت العزمیۃ فیہ والذی لم توجد فیہ
 تعارض وجود العزمیۃ وعدمہا فوجودہا فی البعض یوجب الحوان
 فی الكل وعدمہا فی البعض یوجب الفساد فی الكل فوجنا البعض الذی

[illegible][illegible][illegible]

لما يوفى قتل السابك لاداء الاصل
على نسق واحد على عالم الحج
بمخفى الحان انتهى " من نقل قوله فيقولون
بين انا قاله دين قال
اكرم جليل الضادة العزيم
سجله مؤثر الدار البشير
العبادة سببا للترحم صف
حجاب كمال على النفاذ من جوار
الوضعي دوار حجاب بالجلية
دون الرجحان الا ان في قوله
الفرج بالكلية " الزا

[illegible]

الذي لا ريب في وجوده ومنه السحر حق والعين حق والدين حق و
حق الله تعالى ما يتعلق بالنفع العام للعالم فلا يخص به احد ^{عنه}
الله تعالى عظيما ولا فهو متعال عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
بها عموم النفع من سلامة الانساب وصيانة النفس وارتقاء
السيف بين العيشاء بسبب التنازع بين الزناة وحق العبد
ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
لصيانة اموال كلهم ولا لم يخرج الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
لمتعلق حق الكل بحرمته والحال انه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
الغير المعين وهذا علامته كونه حقاله والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
به رعاية جانب كونه حقاله تعالى من حيث لا تمتثل لامره بلا رعاية
جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

وبين الجواب عن
الاختصاص الاول ان الخليفة نصب
بلا من حق العامة والاختصاص الثاني ان الخليفة
لا ينفذ في سلامة الانساب وصيانة النفوس والدين
ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
لصيانة اموال كلهم ولا لم يخرج الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
لمتعلق حق الكل بحرمته والحال انه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
الغير المعين وهذا علامته كونه حقاله والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
به رعاية جانب كونه حقاله تعالى من حيث لا تمتثل لامره بلا رعاية
جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

ان من بين التعليلين
الذين ينفذون في سلامة
الانساب وصيانة النفوس
والدين ما يتعلق به مصلحة
خاصة كحرمة مال الغير فان
قلت حرمة ما يتعلق به النفع
العام وهو صيانة اموال الناس
قلنا لم يشرع لصيانة اموال
كلهم ولا لم يخرج الانتفاع
بمال الغير لا برضا اكل
لمتعلق حق الكل بحرمته
والحال انه يجوز الانتفاع
به برضا ذلك الغير المعين
وهذا علامته كونه حقاله
الا ولى ان يقال كل شيء
يطلب به رعاية جانب كونه
حقاله تعالى من حيث لا
تمتثل لامره بلا رعاية
جانب العبد فهو حق الله
تعالى خالصا وكل شيء
يطلب به رعاية جانب العبد

بالحال موضوع الحق الذي
الذي لا ريب في وجوده ومنه
السحر حق والعين حق والدين
حق الله تعالى ما يتعلق بالنفع
العام للعالم فلا يخص به احد
الله تعالى عظيما ولا فهو متعال
عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
بها عموم النفع من سلامة
الانساب وصيانة النفس وارتقاء
السيف بين العيشاء بسبب
التنازع بين الزناة وحق العبد
ما يتعلق به مصلحة خاصة
كحرمة مال الغير فان قلت
حرمة ما يتعلق به النفع العام
وهو صيانة اموال الناس قلنا
لم يشرع لصيانة اموال كلهم
ولا لم يخرج الانتفاع بمال
الغير لا برضا اكل لم يتعلق
حق الكل بحرمته والحال انه
يجوز الانتفاع به برضا ذلك
الغير المعين وهذا علامته
كونه حقاله والا ولى ان يقال
كل شيء يطلب به رعاية جانب
كونه حقاله تعالى من حيث
لا تمتثل لامره بلا رعاية
جانب العبد فهو حق الله تعالى
خالصا وكل شيء يطلب به
رعاية جانب العبد

لا ينفصلان حتى يستنفذوا سلطانهم في حق الخو والعبد كما كانت الملوك
 القادرين على الاستنفاد والحق

من حيث جلب المنفعة ودفع الضرر بلا رعاية جانب الله فهو حق العبد
خالصة وكل شيء اشتمل على الامرين فهو ما اجتمع فيه الحقان كما قال
وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كعد القذف والدليل على
انه مشتمل على حق العبد انه شرع لصيانته عزه دفعا للعار ولذا
يشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة ولا يبطل بالتقدم وعلى حق
الله تعالى انه شرع زاجرا ولذا يسمى حدا والحد وشرعت زواجرونا
للعالم عن الفساد لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لا يجزى فيه
الادب ولا يسقط بالعضو وعند الشافعي حق العبد فيه غالب فيجوز
الامران فيه وما اجتمعا في الحقان فيه وحق العبد فيه غالب
كالقصاص فانه مشتمل على صيانة النفس لله تعالى فيها حق الاستعانة
كما ان للعبد فيها حق الاستمتاع ببقائها فكانت العقوبة الواجبة
بسبب مشتمل على صيانة الحقين لكن حق العبد فيه راجح لان
وجوبه بطريق المائلة وهي تنبئ عن معنى الجبر يقدم الامكان فيه
معنا المقابلة بالحل من هذا الوجه وان كان يجب جزاء الفعل في
الاصول لان الحق يقتل الجماعة بالواحد ولو كان ضمان الحل من

[illegible]

ص حقیق اے الیہ الوجوب بالطریق
الذکور یزاد وجوب ثبات اکون القضا
ص صاحب خبر از الفضل لان خبر از
نقل منہ بھی خبر ہے "احادیث میں
میں سے "خبر از انبیا علیہ السلام الزیدی"
۱۲

[illegible]

من حيث
ان في العقوبة
عامة ولا يحتاج الى علم على الواجب
من الامور الثلاثة والاولى ان
الواجب يكون متصفا بكونه
واحد
حاشية
ان في العقوبة
عامة ولا يحتاج الى علم على الواجب
من الامور الثلاثة والاولى ان
الواجب يكون متصفا بكونه
واحد

[illegible]

1

لأن في صدورهم قتل من لا يدينونهم بالدين الذي هم عليه بل بالدين الذي هم عليه
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث

بالبقتل الخطاء ولو كان كاملاً لم يثبت به كالتقصاص إذ ليس فيه جرم
نعم المقتول المتعك عليه كان حقاً لله تعالى ولو كونه عقوبة لا يثبت في
حق الصبي حتى لو قتل مورثه عملاً أو خطأ لا يحرم عن الميراث عند
خلاف السلف لعدم كونه مخاطباً والخطيئة تثبت بالخطاب بخلاف
الخاطي العاقل البالغ لأن الخطاب متوجه إليه لا أنه دفع حكم الخطأ
في بعض المواضع تفضلاً ولم يرفع في القتل تعظيماً لأم الدم وبخلاف
ما إذا ارتد الصبي حيث يحرم عن الميراث مع أنه لا يعاقب بنفسه
على الردة لأن الحرمان ليس للردة بل لعدم الأهلية وهذا لو أسلم يحرم
عن ميراث أبيه الكافر ولما كان الحرمان عقوبة جزاء القتل المباشرة
بان يتصل فعله بالمقتول كما يشعر به ترتيب الحكم على الفعل حيث قال
عليه السلام لا ميراث للقاتل لا يثبت الحرمان فيما إذا حفر يداً في خير
ملكه فوقع فيهما مورثه وشهد على مورثه بالقتل ثم رجع هو عن
شهادته ومضوق دائرة بين لأميرين أي العباداة والعقوبة وهما
الكفارات أما كونه بعبادة فلأن الشرع أمر المكلف بالعبادة بنفسه

لأن في صدورهم قتل من لا يدينونهم بالدين الذي هم عليه بل بالدين الذي هم عليه
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث

لأن في صدورهم قتل من لا يدينونهم بالدين الذي هم عليه بل بالدين الذي هم عليه
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث
فإن الميراث في ما سأل عن القتل بالدين الذي هو عليه من قبل الميراث

بخشش واکرام
از جانب ایزد
مسانست
۱۲

چنانچه گایش
میکند

ولم يقوض البيراء شيء من العقوبات مع انما يتأدى بما هو عبادة
محصنة كالصوم وفيها معنى العقوبة لانها لم تجب الا جزية لان الغال
ولذلك سميت كفارات بمعنى سائر الذنوب وعبادة فيها
معنى المؤنة فقولك من قولك مائت القوم ما نهم اذا تحملت مؤنتهم
اي ثقلهم وقيل مفعلة من لاون وهو اخراج والعدا لثقل على
الانسان او من لاين وهو الثقب حتى لا يشتربها اي هذه العبادة
وهذا القول تفريع حلال فيها معنى المؤنة كما لا الهلية المشروطة
في العبادة الخاصة لقصور معنى العبادة في هذا القسم وهي صدقة
الفطر فان كونها طهارة للصائم عن اللغو والرث واشتراط النية
ونحوها في ادائها جهة كونها عبادة ووجوبها على الانسان سبب
راس الغيرة كالنفقة جهة كونها مؤنة ولهذا وجبت على الصبي المجنون
العنين عند الجنيحة والبي يوسف لكن لما كانت جهات العبادة
فيها كثيرة مثل تسميتها صدقة الفطر واعتبار صفة الفينو
تعلق وجوبه بالوقت ووجوب صرفه الى مصارف
الزكاة ونحو ذلك كان

[illegible]

تغير العشر والتضعيف تغير للوصف فقط فيكون اسم من أبطال
العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير لأصل والوصف جميعا والتضعيف
في حق الكافر مشروع في الجملة كصدقات بني تغلب وقائم به الذي
على العاشر وعند أبي حنيفة ينقلب خراجا لأن العشر لم يشرع إلا بوصف
القرية والكفر فيها والتضعيف أمر ثبت بالإجماع على خلاف
القياس في قوم معين ومؤنة في ما معنى العقوبة وهو الخراج لأن
الله تعالى حكم ببقاء هذا العالم إلى وقت معلوم وسبب بقاء الأرض
الخروج القوت منها فإوجب العشر والخراج عمارة وتبليها وبقائها
بمحاجة المسلمين لأنهم يصونونها عن الأعداء فوجب خراج للمقاتلة
كفايتهم والعشر للمحتاجين لأنهم يصونونها بالدعاء فكان الخراج
إليهم صرفا إلى الأرض وإنفاقا عليها بمعنى وهو معنى المؤنة ثم إن في
العشر معنى العبادة كما مر كرامة المسلمين وفي الخراج معنى العقوبة اهاتة

تغير العشر والتضعيف تغير للوصف فقط فيكون اسم من أبطال
العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير لأصل والوصف جميعا والتضعيف
في حق الكافر مشروع في الجملة كصدقات بني تغلب وقائم به الذي
على العاشر وعند أبي حنيفة ينقلب خراجا لأن العشر لم يشرع إلا بوصف
القرية والكفر فيها والتضعيف أمر ثبت بالإجماع على خلاف
القياس في قوم معين ومؤنة في ما معنى العقوبة وهو الخراج لأن
الله تعالى حكم ببقاء هذا العالم إلى وقت معلوم وسبب بقاء الأرض
الخروج القوت منها فإوجب العشر والخراج عمارة وتبليها وبقائها
بمحاجة المسلمين لأنهم يصونونها عن الأعداء فوجب خراج للمقاتلة
كفايتهم والعشر للمحتاجين لأنهم يصونونها بالدعاء فكان الخراج
إليهم صرفا إلى الأرض وإنفاقا عليها بمعنى وهو معنى المؤنة ثم إن في
العشر معنى العبادة كما مر كرامة المسلمين وفي الخراج معنى العقوبة اهاتة

ان قال العشر والخراج
الخراج هو ما يخرج من
الدين من الزكاة
والخراج هو ما يخرج
من الدين من الزكاة
والخراج هو ما يخرج
من الدين من الزكاة

وغيره مما يليها
بحال الامكان
صالحه
آياتها
زمنها
مراي حنك
نحوه كان
در صفو ١٠٢
بسطه
١٧

قوله الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره
قوله الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره

للكافرين لأنه متعلق بالأرض بصفة التمكن من طلب النماء بالزراعة
والاشتغال بالزراعة مع الاعراض عن الإسلام من جنم الكفار وعادتهم
فيصل سبب العقوبة بخلاف العشر ووضع الخراج على الأراضى مؤنة
متضمنة لمعنى العقوبة كوضع الجزية على الرؤس لقوله عليه السلام حين
رأى آل الزراعة في دار قوم ما دخل هذا بيت قوم إلا زلوا إلا أن
الأرض يراصل والتكن من الزراعة وصف فيكون الخراج مؤنة
فيها معنى العقوبة ولذلك أي لأن الخراج يتضمن معنى العقوبة و
الذل لا يبتدئ الخراج على المسلم حتى لو أسلم أهل بلدة طوعاً أو قسراً
الأراضى بين المسلمين لم يوضع الخراج على أراضهم وجاز البقاء
أي بقاء الخراج عليه أي المسلم حتى لو اشترى مسلم من كافر أرض خراج
أو أسلم الكافر وله أرض خراج يؤخذ الخراج منه دون العشر لأن الخراج
لما تردد بين العقوبة الغر لا لاقتة بالمسلم وبين المؤنة لا لاقتة به
لم يصح إبطاله بالشك ولا زال الإسلام ينافي العقوبة من حيث إنه
سبب للعزة والكرامة فلا يصلح سبباً للمهوان الذي هو عقوبة ولا
ينافيها من حيث أنه شرعت لعقوبة المحضه في حق المسلم كالحرد

لأن فيه معنى العبادات
قوله لعل الخراج على الأراضى مؤنة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره
قوله الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره
قوله الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره
قوله الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره

الاشتغال به جواز
بان في الزرع ما كان مني العقوبة
أي يفتقر سببها ولا يفتقر
بان سببها لا يفتقر
والقار العقوبة
صاحبه أو غيره
الاشتغال عبارة الدنيا أو غيرها
العقوبة هي ما يفتقر
سببها أو غيره

المتاعف والمغصوب ومالك البسيم والتمين ملك الطلاق والنكاح
وغير ذلك واما القسم الثاني من التقسيم المذكورة في اول الفصل
هو ما يتعلق به الاحكام المشروعة فاربعة السبب العلة والشرط
والعلامة السبب لغرض اسم لما يتوصل به الى المقصود ومنه سمي الطريق
والباب سببا وهو في الشريعة ما اشار اليه بقوله اما السبب الحقيقة
احترز به عن السبب المجازي كالوقت والشهر والبيت وسائر ما ذكر
في فصل بيان سباب الشرائع كما يظهر من قوله فما يكون طريقا
للوصل الى الحكم احترز به عن العلامة لانها ليست بطريق البير بل
هي دالة على الطريق من غير ان يضاف اليه وجوب احترز به عن العلة
ولا وجود احترز به عن الشرط ولا يعقل فيه معاني العلة اي لا توجد له
تأثير في الحكم بواسطة وبغير واسطة واحترز به عن السبب الذي له
شبهة العلة وعز السبب الذي فيه معنى العلة ثم انما توهم منه
ان لا يكون هناك علة اصلا دفعة بقوله لكن يخل بينه اي السبب

ما هو السبب في الشريعة من غير ان يكون له تأثير في الحكم بواسطة وبغير واسطة واحترز به عن السبب الذي له شبهة العلة وعز السبب الذي فيه معنى العلة ثم انما توهم منه ان لا يكون هناك علة اصلا دفعة بقوله لكن يخل بينه اي السبب

المتاعف والمغصوب ومالك البسيم والتمين ملك الطلاق والنكاح
وغير ذلك واما القسم الثاني من التقسيم المذكورة في اول الفصل
هو ما يتعلق به الاحكام المشروعة فاربعة السبب العلة والشرط
والعلامة السبب لغرض اسم لما يتوصل به الى المقصود ومنه سمي الطريق
والباب سببا وهو في الشريعة ما اشار اليه بقوله اما السبب الحقيقة
احترز به عن السبب المجازي كالوقت والشهر والبيت وسائر ما ذكر
في فصل بيان سباب الشرائع كما يظهر من قوله فما يكون طريقا
للوصل الى الحكم احترز به عن العلامة لانها ليست بطريق البير بل
هي دالة على الطريق من غير ان يضاف اليه وجوب احترز به عن العلة
ولا وجود احترز به عن الشرط ولا يعقل فيه معاني العلة اي لا توجد له
تأثير في الحكم بواسطة وبغير واسطة واحترز به عن السبب الذي له
شبهة العلة وعز السبب الذي فيه معنى العلة ثم انما توهم منه
ان لا يكون هناك علة اصلا دفعة بقوله لكن يخل بينه اي السبب

الاعتقاد في بعض النسخ
لغلبة السجدة في بلاد
التقديس منهم وفي أصل
الاسلام في أصل
للسلطان في بعض
الاعتقاد في بعض
الاعتقاد في بعض
الاعتقاد في بعض

وبين الحكم علة صفة بها ان تصان الى السبب فهذا هو السبب الحقيقة
عند المصنف وفخر الاسلام واتباعها وذلك السبب الحقيقة مثل دلالة
السياق اضافة المصدر الى المفعول على ان الانسان ليس قهر فالدلالة
لكونها سببا محضا اذ هي طريق الوصول الى المقصود وقد تخلص بينهما
وبين علة غير مضافة الى السبب وهو الفعل الذي يتأثر به المذكور
بأختياره لم يضمن بها الدال شيئا ودلالة المحرمانا على صيدنا
يوجب لضمان لان الامن الملتزم بالاحرام نزول بالدلالة فان
الامن يبعده عن آعين الناس وقد ازاله بالدلالة تراحيب لضمان
على الساعي الى السلطان كجابر مع كونها سببا محضا على ما ذهب اليه
بعض المشائخ بغلبة السعادة فخالف للاصول ولكن لو رأى القاضي
تضمن السعادة ذلك لان الموضوع موضع الاجتهاد فاز اضيفت
العلة الى السبب صا الى السبب حكم العلة حتى اضيف الحكم اليه وذلك
لان العلة هي التي توجب الحكم والعلل هي التي توجب الحكم والعلل هي التي توجب الحكم

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد
 من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه
 طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم
 فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس يجر السبب بل سبب فيه معنى العلة
 لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضافا
 إلى المكروه فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا تحته
 لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا
 وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و
 العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة
 لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين
 مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فليس
 فعلا أو تركا وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس يجر السبب بل سبب فيه معنى العلة لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضافا إلى المكروه فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا تحته لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فليس فعلا أو تركا وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو أي كواحد من القود والسوق سبب لما يتلف به أي بالدابة أي بوطيها لأنه طريق الوصول إلى التلاف غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين الحكم فعل الدابة لكنه أي كل واحد ليس يجر السبب بل سبب فيه معنى العلة لأن السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضافا إلى المكروه فيما يرجع إلى بدل المحل فما فيها يرجع إلى جزء المباشرة فلا تحته لا يحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى فهي سبب للكفارة مجازا وكذلك أي مثل اليمين بالله تعالى يمين بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا أيضا لأنها سبب حقيقة لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا إلى حصول الحكم واليمين مطلقا ليست كذلك فانها تتعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فليس فعلا أو تركا وذلك أي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

عند والى الى الفان
عند والى الى الفان

[illegible]

قمر و جبهه زرقه از خود و قمر با هم
 طلایی تر خال لبهاست طلایی تر خال
 سال لاله در آن و دقت دلار خاست
 مستعمل قطعه الحلیه ای که در آن
 در آن خال فلایردان کوه سیدان
 از زمان انسانی لایو جبهه سیدان
 در آن خال و خال میوه در سیدان
 علمای ای طبعی و از انجلیق
 بین الزمره ای و برید
 بین الزمره ای و برید

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لا يبقى بدو ذلك الصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جواب عن
قول من فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فانه لو قال
للمطلقة بالثلث ان تزوجك فانت طالق صح فلما صح ابتداء
التعليق بدون المحل فلا يبقى بدوته او في تقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فانه يصح التعليق في مطلقه الثلث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة العلة
له فكان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الايجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان
باطلا فالتعليق بشبهة العلة بطل شبهة لايجاب اعتبار الشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقوّم الحقيقة فضلا
ذلك اي كونه هذا الشرط في حكم العلة معارضاً لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فتعارضاً
فسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقاً

مجردا عن الشهيرة وعلة ذمة الحالف لا يمين محضه فيبقى لبقائها
واما العلة فهي في الغتر اسم للعارض ومنه قسمته المرض بالعلة وفي
الشرع ما اشار اليه بقوله فهي في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب
الحكم اي تبوتري يكون وجوب الحكم بوجوده بخلاف الشرط فان
وجوده يكون عند وجوده ولا يكون بوجوده كالطلاق المعلق بالدخول
مثلا يوجد بقوله انت طالق واما الدخول الذي هو شرط فيوجد
عنده الطلاق لا يفيكون هذا القيد احترازا عن الشرط ابتداء
احترازا عن السبب والعلة وعلة العلة فان المراد بالشوة ابتداء الشوة
بلا واسطة وبهذه الامور لا يثبت الحكم بلا واسطة ثم ان العدة هي
الاضافة بلا واسطة حتى ان الاضافة بلا واسطة لا ينافي بثبوت
الواسطة في الواقع فانه يقال قتل فلان بالرمة مع تحقق
الواسطة واعلم ان لفظ العلة

قد علم ان آه
جواب سوال وبيان ان كانت
العلة في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب
الحكم لان فيه يبين ان لفظ العلة في الشريعة هو ما يضاف اليه وجوب الحكم

لأنه في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم
لأنه في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم
لأنه في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم

قال الشيخ...
جواب سوال...
الشرع ما اشار اليه...
الحكم اي تبوتري...
وجوده يكون عند...
مثلا يوجد بقوله...
عنده الطلاق لا...
احترازا عن السبب...
بلا واسطة وبهذه...
الاضافة بلا واسطة...
الواسطة في الواقع...
الواسطة واعلم ان...
قد علم ان آه...
جواب سوال...
العلة في الشريعة...
لأنه في الشريعة...
لأنه في الشريعة...
لأنه في الشريعة...

انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم

يطلق على معان بحسب الاشتراك والجاز في البعض على ما اختاره
 فخر الاسلام فقسموا ما يطلق عليه اسم العلة السبعة اقسام وتوضيح
 انهم اعتبروا في حقيقة العلة ثلاثة امور كونها موضوعا لموجبهاتها
 اضافة الحكم الموجب اليها واثارها فيه وحصوله معها بمعية ذاتية
 وسموها بالاعتبار الاول العلة اسم لان اسم العلة في الشريعة عبارة
 عما يضاف اليه وجود الحكم على ما عرفت فاذا وجد لا يحيا ولا ضا
 في الشيء استحق ان يطلق عليه اسم العلة وبالتالي العلة معناه العلة
 علة لعنفي التأثير وهو موجود ههنا وبالتالي العلة حكما لان حكم
 العلة وانما استصحاب الحكم ما لم يمنع عنه مانع وهو متحقق ههنا
 فباعتبار حصول الامور الثلاثة لعنفي العلة اسما ومعنى وحكما كل ما هو
 بعضها يصير لاقسام سبعة لان احتم لكل فواحد ولا فان اجتمع
 اثنان فثلاثة وان لم يجتمع بل يوجد واحد فثلاثة ايضا وقد جعل في الاقسام
 الاقسام السبعة هكذا العلة اسما ومعنى وحكما والعلة اسما فقط والعلة

اسما وحكما فقط والعلة التي تشبه الاسماء
 اسما وحكما فقط والعلة التي تشبه الاسماء
 اسما وحكما فقط والعلة التي تشبه الاسماء

انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم

انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم
 بل انما هو في الحقيقة لا يشترط ان يكون له اسم

٤
فأمرني بالصل كالأصغر الأول
من الولد التي هي كبريت من الوضوء
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير
فأمرني بالصل إلى البيت ليس
بعيد فأن الخلة هي الجحجح
جواب سوال بر علي شير

لا كما وأهم التصريح بالعلّة معني فقط وبالعلّة حكما فقط لكن هذه

غير خارجة عنها لانها اما علة اسمها ومعنى كالايجاب المضاف كما سياتي

الذي قد يخلو القسمان أعني العلة اسما ومعنى فقط والعلة معنى فقط عني

وَالنَّكَاحُ لِلْحَيَاةِ وَالْقَتْلُ لِلْقَصَاصِ فَانْ كُلُّ وَاحِدٍ يَثْبُتُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم

الامور المذكورة تقدم على الحكم زمانا وان فوجدت بغير الوجوب

المرء ما قال البعض من أبي بكر محمد بن الفضل وغيره من أن العمل الشرعي

[illegible]

١٥١

ويعلم ان هذا الكتاب قد تم في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

السلامة العامة

اشارة الى بيان وجوب الفرضين
الاصلين والبيعتين المذكورتين
بين الاولين والآخرين
الذين
الطلاق الخفاف بان قال مثلاً
ان طالق فطلاقاً وان طلاقاً
قال يستعمل ان أصل كونهن يوم
واحد في قول بعض ان صوغ
الوقت الخفاف ليس بصحيح بل
الطهارة او صفة بالنظر في وجود
الطهارة في قول بعض على قول
على وقت فائس في وقت طهارة
محل فائس في وقت طهارة
بطل العمل بالطلاق

فحق الحكم عند وجود المنفعة يورث المشابهة بالأسباب. وهذا
بمختلف البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار فان انعقادهما في الحال
قيام المقعود عليهما حال العقد فلم يجز فيهما إلى اثبات معنى الإضافة
فلم يثبت لهما شبهة بالأسباب فاستدل الحكم فيهما بالزمان لا بالإيجاب
وفيما نحن فيه أقصر على زمان وجود المنفعة حتى لا يسند حكم
أي عقد لأجارة إلى وقت العقد لأن قائمة العين مقام المنفعة
في حق صحة الإيجاب دون الحكم بالالعقد في حق المعقود عليه بمنزلة
المضاف إلى معدوم سيوجد وكذلك أي مثل عقد لأجارة كل إيجاب
مضاف إلى وقت كالطلاق المضاف إلى وقت فانه على ما لم يكن
موضوعا للحكم المضاف إليه ومعنى لتأثيره فيه لا كما لتأثيره عنه
إلى الزمان المضاف إليه لكنه يشبه الأسباب فلا يضاف لتأثيره بل
إلى وقت يجوز تعجيله وهذا عندهما خلافاً لما ذهبوا إليه من أن ذلك
أي مثل كل إيجاب النصاب لزكاة فانه عندنا في أول الحال على ما
لأنه إيجاب النصاب وضع له أي لا يوجب الزكاة شرعاً إلا ضارة لمزكاة
أي هو معنى لكونه إيجاب النصاب مؤثراً في حكمه وهو الوجوب

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

تکلیف پیشتر
مستند الی اول
السبب حکم کا
بنا فیہ المذنی
مذکورہ عقد عام المذنی

۱- من الخبث
 ۲- من الخبث
 ۳- من الخبث
 ۴- من الخبث
 ۵- من الخبث
 ۶- من الخبث
 ۷- من الخبث
 ۸- من الخبث
 ۹- من الخبث
 ۱۰- من الخبث

[illegible]

२२

ومن حيث انها لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيئا بالسبب
القريب علة للعقوب لكن بواسطة هي من موجبات لشرء وهو الملك
فيصير العتق مضافا الى الشرء بواسطة الملك فكان الشرء علة يشبه
السبب لتخلل الوساطة التي هي من موجباته كالرمي فانه علة للقتل
لكن لا يشبه بالسبب من حيث انه يوجب شرك السهم ومضيه في
الطواء ويقوذه في المقص بالرمي وذلك هو الوثر في زهوق الروح
والحكم مترسخ عن الرمي الى وجود هذه الوسائط حتى لم يجب
القصاص بمجرد الرمي لان هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرمي
كانت الرمي علة لا سببا حتى وجب القصاص على الرمي لم تصه
الوسائط شبهة في القصاص كذا في الشرح ثم ان المص لم يصرح في
شرء القريب انه علة اسما ومعنى لاحكام كما صرح في غيره العلل وان جعله
من امثلة هذا القسم ولكن في حق الاسلام لم يصرح به هنا وصرح به
ثم وجعله من امثلة هذا القسم والظاهر انه من قبيل ما اجتمعت فيه
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير والمقارنة وليس من قبيل
لعلة اسما ومعنى لاحكام لان الحكم غير مترسخ وانما يشابه الاسباب

122

[illegible]

حاشية

التي " " " " " " " " " " " "

في انتظار الصورة لتوسط
فلا بد من إيرادها
بلا سباب لعدم رخصتها
الثالثة فلا يكون
من قبلنا

على ما ذكرنا من ان العلم لا يكون له سبب
 وانما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما
 لا على ما ذكرنا من ان العلم لا يكون له سبب
 وانما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما

توسط العلة فلهذا بين العلة اسما ومعنى لا يحكم وبين العلة التي
 يشبه الاسباب عموم وخصوص من وجه كذا في التوضيح وقد مر
 به صاحب التلويح والتحقيق انه من امثلة العلة اسما ومعنى لا يحكم
 لان شراء القريب بشرط الخيار قد نفى عن الحكم وهذا القيد وكما
 في جملة من امثله وانما لم يصرح به لانه قد نفى عن الحكم والحاصل ان
 الشراء من حيث هو لا يوجب الاتصال بالحكم بل ان اتصال الملك بالشيء
 اتصل بالحكم به ايضا والا فلا وقد مر في الامام في هذا السلام الجانبين بالبيان
 مرة والسكوة عنه في محل اخرى واذا تعلق الحكم بوصفين مؤثرين
 احترز به عما اذا كان احدهما مؤثرا فانه هو العلة والاخر شرط كان
 اخرها وجودا علة حكما لان الحكم يضاف اليه اي الى الاخر لرحانه
 على الاول بسبب لوجود اي وجود الحكم عند اي الاخر ومن هنا
 علم ضعف ما قيل انهم اعتبروا في حقيقة العلة ثلثة امور اضافة الحكم
 اليها وتأثيرها فيه وحصوله معها في الزمان وسموها بالاعتبار الاول

معنى الحكم والاسباب والعلل
 الموقوف على العلم اسما ومعنى لا يحكم
 انما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما
 على ما ذكرنا من ان العلم لا يكون له سبب
 وانما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما

العلم لا يكون له سبب
 وانما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما
 على ما ذكرنا من ان العلم لا يكون له سبب
 وانما يتبعه بالاسباب لكونه معلوما

[illegible]

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه علم السلام مني عن الربوا والربوبية لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وعم وباطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوثب لمصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال للناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه علم السلام مني عن الربوا والربوبية لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وعم وباطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوثب لمصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال للناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه علم السلام مني عن الربوا والربوبية لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وعم وباطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوثب لمصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال للناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

لأن الحكم ثبت بقدر علمه بالحقيقة بالحقيقة والشبهة بالشبهة
والأصل في ذلك أنه علم السلام مني عن الربوا والربوبية لا يقال
لوثبت حرمة الفضل بشبهة العلة لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة
وعم وباطل لا نأقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار
أنه علة قائمة لشبوتها لا باعتبار التوزيع إذا التوزيع ان ثبت باحد
الوصفين بعض حرمة الفضل وليس كذلك كذا في الشرح
والسفر علة للرخصة الثابت به اسما لا بالرخصة تنسب اليه
في الشرع يقال رخصة السفر لا فطار والقصر وحكما لا بالرخصة
ثبتت متصلة به حتى اذا حاز بوثب لمصر قصر الصلاة لا معنى
لا بالرخصة تعلقت بالمشقة حقيقة دون السفر فان المؤثر
في ايجاب الرخصة التي بناها على السفر هي المشقة لا الرخصة
اضيفت الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن متفاوت
احوال للناس فيه فلا يمكن الوقوف على حقيقةه والى هذا
اشار بقوله لكر السبب اي سبب المشقة وهو السفر اقيم
مقامها والمشقة تيسيرا فلذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما

ولما انتهى الكلام الى اقامة الشيء مقام غيره شرع في بيانه فقال واقامة

الشيء مقام غيره نوعان احدهما اقامة السبب الداعي الى الشيء مقام

المدعو اليه كما في السفر والمرض والثاني اقامة الدليل مقام المدلول و

الفرق بينهما ان السبب لا يخلو عن تأثير له في المسبب واقتضائه اليه

والدليل يخلو عن ذلك بل يحصل به العلم بالمدلول كما في الخبر عن

المجته فان اقيم مقام المجته في جواب قوله لامرته ان اجبت فانت

طالق بقولها اجبتك لا اخبارها دليل على وجودها فاقيم مقام

المدلول ولكنه مقتصر على المجلس وكما في الطهر الخالي عن

الجماع فان اقيم مقام الحاجة الى الطلاق في باحة الطلاق

فان لطلاق امر محظور في الاصل لما فيه من قطع النكاح

المسنون ولكن المحظور قد يجوز للضرورة فشرع الطلاق

لما فيه من الضرورة في حاله

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

قوله ما انتهى جواب سؤال في
ان جئت الاصولية بان قام
العلم على العلم ان الشيء في بيان
الثالث وهو ان لا يخلو عن تأثير له في المسبب
ولا يخلو عن ذلك بل يحصل به العلم بالمدلول
لان قوله واقامة السبب الداعي الى الشيء مقام
المدعو اليه كما في السفر والمرض والثاني اقامة
الدليل مقام المدلول والفرق بينهما ان السبب لا
يخلو عن تأثير له في المسبب واقتضائه اليه
والدليل يخلو عن ذلك بل يحصل به العلم بالمدلول
كما في الخبر عن المجته فان اقيم مقام المجته في
جواب قوله لامرته ان اجبت فانت طالق بقولها
اجبتك لا اخبارها دليل على وجودها فاقيم مقام
المدلول ولكنه مقتصر على المجلس وكما في الطهر
الخالي عن الجماع فان اقيم مقام الحاجة الى
الطلاق في باحة الطلاق فان لطلاق امر محظور
في الاصل لما فيه من قطع النكاح المسنون ولكن
المحظور قد يجوز للضرورة فشرع الطلاق لما
فيه من الضرورة في حاله

الطلاق

[illegible]

والثقل على سوا وجد السقوط بالشيء ويقطع السقف له نام
 عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة بالشيء الواقع في
 البير عن الوقوع مانعة عن الثقل الذي هو العلة أي كون الثقل علة
 وإن كان يوهم أن ثبت الحكم بغير سوا هو بالبير ولا إلا أن ماسك
 الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة المانع وإزالة المانع
 شرط فثبت أنه أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
 الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة إضافة الحكم
 إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
 يصلح إضافة تضوان بعد أن البير والمشى مباح بلا شبهة يعنى
 كإن يضاف إلى المشى الذي هو سبب تعدى تعدى
 الأضافة إلى العلة لأنه أقرب إلى العلة من الشرط إلا أن المشى مباح
 بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل لأن الواجب ضم
 الجناية فلا يمكن بدون ما فتعذر الأضافة البير في مقام الشرط

لأن الثقل على سوا وجد السقوط بالشيء ويقطع السقف له نام
 عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة بالشيء الواقع في
 البير عن الوقوع مانعة عن الثقل الذي هو العلة أي كون الثقل علة
 وإن كان يوهم أن ثبت الحكم بغير سوا هو بالبير ولا إلا أن ماسك
 الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة المانع وإزالة المانع
 شرط فثبت أنه أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
 الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة إضافة الحكم
 إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
 يصلح إضافة تضوان بعد أن البير والمشى مباح بلا شبهة يعنى
 كإن يضاف إلى المشى الذي هو سبب تعدى تعدى
 الأضافة إلى العلة لأنه أقرب إلى العلة من الشرط إلا أن المشى مباح
 بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل لأن الواجب ضم
 الجناية فلا يمكن بدون ما فتعذر الأضافة البير في مقام الشرط

والثقل على سوا وجد السقوط بالشيء ويقطع السقف له نام
 عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة بالشيء الواقع في
 البير عن الوقوع مانعة عن الثقل الذي هو العلة أي كون الثقل علة
 وإن كان يوهم أن ثبت الحكم بغير سوا هو بالبير ولا إلا أن ماسك
 الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة المانع وإزالة المانع
 شرط فثبت أنه أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
 الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة إضافة الحكم
 إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
 يصلح إضافة تضوان بعد أن البير والمشى مباح بلا شبهة يعنى
 كإن يضاف إلى المشى الذي هو سبب تعدى تعدى
 الأضافة إلى العلة لأنه أقرب إلى العلة من الشرط إلا أن المشى مباح
 بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل لأن الواجب ضم
 الجناية فلا يمكن بدون ما فتعذر الأضافة البير في مقام الشرط

والثقل على سوا وجد السقوط بالشيء ويقطع السقف له نام
 عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة بالشيء الواقع في
 البير عن الوقوع مانعة عن الثقل الذي هو العلة أي كون الثقل علة
 وإن كان يوهم أن ثبت الحكم بغير سوا هو بالبير ولا إلا أن ماسك
 الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة المانع وإزالة المانع
 شرط فثبت أنه أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
 الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة إضافة الحكم
 إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
 يصلح إضافة تضوان بعد أن البير والمشى مباح بلا شبهة يعنى
 كإن يضاف إلى المشى الذي هو سبب تعدى تعدى
 الأضافة إلى العلة لأنه أقرب إلى العلة من الشرط إلا أن المشى مباح
 بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل لأن الواجب ضم
 الجناية فلا يمكن بدون ما فتعذر الأضافة البير في مقام الشرط

2

[illegible]

بيان صلاحية الشرط للعلية وتام الفصل في الشرح فليرجع اليه هذا
اذا لم تكن العلة صلاحية لاضافة الحكم واما اذا كانت العلة صلاحية

لاضافه الحكم اليه بالريكن الشرط في حكم العلة لعدم الحاجة الى اثبات

الخلاف لان العلة اصل في الاضائة لكونها مؤثرة في الايجاب فلا

يجوز ان يتجاوز الاضافة مع وجود الاصل الى شبهه وهذا اذا اجمعت
علة حكم مع الشرط لتلك العلة كما اذا وقع نفسه في البير لا يجب

الضمان على الحافز لصاحبه العلة لا ضافة التلف اليها واما اذا اجتمع

شرط علیہ مع علتہ آخری فلحکم یضاف الیہما من جرم انسانا فوق

في بير حفرها غيره على قارعة الطريق ومات يكون الذي عليه ممالان

الحفرة شرط عليه اخرى وهي التقاليد ونعلة الجرح كذا نقل الشيخ المحقق

عن بعض الشرح وهذا ای ما ذکرنا من ان الحكم لا یضاف الى الشرط

عند صلاحية العلة قلنا ان شروط الشرح واليمين بان شهد فريق

له موه قبل الدحول باب تعليق الزوج طلاقه يا بدحول الدار متلا ثم شهد

ربى عز وجل لا تسرط اذا رجعوا الى ارضهم ان المدينه الممدودان جميعا

میں نے اس کے ہوتے ہوئے صدی دروہ لکھا ہے

تبارك الذي لا يغلبه الا القليل
تبارك الذي لا يغلبه الا القليل

والله اعلم بالصواب

[illegible]

السبب في الوجود
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

هذا هو السبب في الوجود
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

١٣٨

هذا هو السبب في الوجود
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

مفص اليه فكان الحكم مضافا الى العلة وذا السبب فلم يضمن شهود
 السبب شيئا كما لا يضمن شهود الشرط شيئا وعلى هذا اي على ان الحكم
 لا يضاف الى الشرط عند معارضة ما يصلح علة قلنا اذا اختلفت الولى
 اي في اهلك لواقع في البير والكافر فقال الكافر انه اي اهلك اسقط
 نفسه وفي هذه الصورة الاضمان على الكافر لصلاحيته العلة الاضافية
 اليها لوجود الجنائية منه فينسب التلف اليه على ما هو الاصل وفاد لية
 انه سقط في البير فملك كان القول قوله اي الكافر استحسانا والقياس ان
 يكون القول قول الولي وهو قول البيوسف الاول لان الظاهر شاهد للولى
 اذا الانسان لا يلقي نفسه عمدا عادة لانه اي الكافر يتسك بما هو الاصل
 وهو اي الاصل لصلاحيته العلة للحكم اي الاضافة اليها ونكر خلافة الشرط
 وهي امر ضروري فكان القول قوله وان الظاهر حجة للدمع لا للانفاة والولى
 يحتاج الى استحقاق الدية على عاقلة الكافر فلا يكفي التمسك بالظاهر
 بل يحتاج الى قامة البينة بخلاف ما اذا ادعى الجارح الموت بسبب اخر
 حيث لا يصدق لانه اي الجارح صاحب العلة اذا جرح علة موجبة
 للضمان فعند وجود العلة لا يقبل قوله في المعارض المسقط من غير حجة

هذا هو السبب في الوجود
 لا ينفك عن العلة
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب
 والعلل في الوجود
 لا ينفك عن السبب

[illegible][illegible][illegible]

برل
الایم

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

السفوط

121

[illegible]

الصلوة

[illegible]

الامكانات من جهة
استجاب ادراك الحواس
ان لا مجال لتفسير
ادراك الحواس
بموجب ادراك
الحركات من جهة
والاشياء من جهة
ادراك الحواس
ما كمال العطاء
والصيانة العاجلة
بل الباطن الذي
ملك العقل الذي
بصدره ثم اذا سلم
ذلك الطريق والى
سكنى طريق ادراك
الكليات والاشياء
النظريات والاشياء
على الغيب باب يمكن
بين قوة الحكيم باب
الطريق فنجح

١٢٢

فقد تفكرت في
عقوباتكم
ولو البديهة ولكن
فني وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

ان العقل ليس بطاهر
فقد افاد في فضل الادراك
بالذكر مع
معرفة اليه الملك والى
والاشياء من جهة
ادراك الحواس
ما كمال العطاء
والصيانة العاجلة
بل الباطن الذي
ملك العقل الذي
بصدره ثم اذا سلم
ذلك الطريق والى
سكنى طريق ادراك
الكليات والاشياء
النظريات والاشياء
على الغيب باب يمكن
بين قوة الحكيم باب
الطريق فنجح

فقد تفكرت في
عقوباتكم
ولو البديهة ولكن
فني وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

جوابي
مستحق
١٢٦

فقد تفكرت في
عقوباتكم
ولو البديهة ولكن
فني وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

فقد تفكرت في
عقوباتكم
ولو البديهة ولكن
فني وجميع
المؤمنين و
المؤمنات و

الرايين
الحسين
الحسين
الحسين

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجهاستوصفت لايمان فلم تصف
 الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
 الوصف لباينت من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
 فانها تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف بما ناولا وكفرا ولم يعقل
 على شيء منهما كما زعموا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا عان
 الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم
 الدعوة لان الاهمال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
 الاهمال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو الجواب عن قوله تعالى ولا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

[illegible][illegible]

✱
لَا مِنْ الْغِيِّ الْحَقُّ ✱

بیل
بنو القصة

ذكرنا انه لا الغاء للعقل بالكلية وانه لا استقلال له بل امرين لا مبرين
وهو تحقق الاهلية به دون لايجاب الالغاء فهذا المسئلة بيننا
وبين الاشعرية والمعتزلة كمسئلة خلق الافعال بين اهل السنة و
الجماعة وبين المعتزلة والجبورية باعتبار التوسط واختيار امرين
التفويض المطلق والجبر المطلق واذا ثبت ان العقل من صفات الاهلية
اي يصير به اهلا فلا بد من بيانها فاراد بيانها بقوله قلنا ان الكلام
فهذا اي في بيان الاهلية ينقسم على قسمين الاهلية والاموال معتزلة
عليها اي على الاهلية فصل في بيان الاهلية اهلية الانسان للشيء
عبارة عن صلاحية اصد ذلك الشيء منه وهي في الشرع عبارة عن
صلاحية لوجوب الحقوق لمشرعته وعليها الاهلية نوعان اهلية
الوجوب واهلية الاداء اما اهلية الوجوب فبناء على قيام الذمة له
انما ثبت بوجود ذمة صاحبة لا بناء على الوجوب والذمة في اللغة العمد

ان تكون عملا للوجوب لا بناء على الوجوب بل بناء على الذمة
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل
فانها وان كان على الوجوب حقيقة لان الرتبة لا تفصل

الجماعة والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية

الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية

الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية
الاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية والاشعرية

[illegible][illegible][illegible]

لأن الوجوب ثلثة ليس
 له ما يغني عن الوجوب
 ولا وجوب الأداة
 المحذورة
 لا يغني عن الوجوب
 ولو كان كذلك
 لم يكن معنى ونظر
 في

كبر الحركات اليه تم فكل ما يمكن ادائه يجب ما لا يمكن فلا
 يجب وفيه تنبيه على انه ينبغي الواجب في حق الصبي وعليه المحققون
 وذهب لقاضيه ابو زيد غير الى وجوب حقوق الله تعالى جميعا على
 الصبي ثم سقوطها بعذر الصبا المدفوع الحرج وهذا اي لا الوجوب
 يبطل لعدم حكمه لم يجب على الكافر شي من الشرائع التي هي الطاعات
 لما لم يكن له عدم كونه اهلا لتوابع الاخرة لا خلاف في انه اهل
 لاحكام لا يراد بها وجبه الله تعالى كمثل العائلات والعقوبات لانه
 اهل كذا دائما المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم البق
 بها ومن العقوبات لا تجزأ وهو مطلوب من الكافر ولا خلاف
 في انه يوجب بترك اعتقاد الشرائع لانه كفر منه فيعاقب عليه فاما
 وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب العراقيين من اصحابنا ان
 الاداء واجب عليه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث وقال عامة
 مشائخ ما وراء النهر انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من

العرفان الاول ان ساقية العالم عظم
 اعتقاد الشرائع من العقوبة التي كانت ترك
 ترك الايمان وترك الاداء وترك العبادات وترك
 بالطاعات وترك الاعمال والاداء وترك العبادات وترك
 العرفان الثاني ان الاعمال والاداء وترك العبادات وترك
 ترك الايمان وترك الاداء وترك العبادات وترك
 العبادات وترك الاداء وترك العبادات وترك

العرفان الثالث ان الاعمال والاداء وترك العبادات وترك
 ترك الايمان وترك الاداء وترك العبادات وترك
 العبادات وترك الاداء وترك العبادات وترك

العبادات وفائدة الخلاف لا تظهر في احكام الدنيا فانهم اذا وهوا
 حال الكفر لا تكون معتبرة بالاتفاق ولو اسلموا لا يجب عليهم
 القضاء بالاجماع وانما تظهر في حق الاخرة فانهم يعاقبون بترك
 العبادات زيادة عقوبة عند الفريق الاول وعند الفريق الثاني
 لا يعاقبون بتركها كذا في الميزان وغيره وهو الموافق لما في اصول
 الشافعية من ان تكليفهم بالفروع انما هو لتعذيبهم بتركها كما
 يعذبون بترك الاصول كما توهم من عدم كونها هلالا لثواب
 الاخرة ان لا يجب عليهم الايمان ايضا فعدم بقوله وتركه اي الكافر
 الايمان لما كان اي كونه هلالا لادائه ووجوب اي ثبوت حكمه وهو
 ما وعد الله تعالى للمؤمنين ولم يجب على الصبي الايمان قبل ان يعقل
 الصبي لعدم اهليته الاداء لعدم العقل واذا عقل الصبي واحتمل
 الاداء اي اداء الايمان قلنا بوجوب اصل الايمان عليه ووجوب
 ادائه الا بوجوب يتعلق بالاسباب صلاحية الذمة وهي موجبة
 والاداء لا يجب عليه لان مما يحتمل السقوط بعد بلوغه بعد
 النوم والاغما حتى صرح الاداء من غير تكليف اي من غير ان يكون

هذا جزاءه من الاعمال والاداء وترك العبادات وترك
 ترك الايمان وترك الاداء وترك العبادات وترك
 العبادات وترك الاداء وترك العبادات وترك

العبادات وترك الاداء وترك العبادات وترك
 ترك الايمان وترك الاداء وترك العبادات وترك
 العبادات وترك الاداء وترك العبادات وترك

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

قوله لا بد من آية كذا...
الاستدلال في حق ما يقال بأنه...
بالفرض من الصبي ولو...

مخاطبة في مكان ادائه فرضا لأنه في نفسه غير متصور بين فرض
نفل ولهذا لا يلزم تجديد الاقرار بعد البلوغ كالسافر يؤدي الجمعة
مع ان ادائها لا يجب عليه لكنه اذا أدى يقع من الفرض هذا مختار
القاضي ابي زيد وشمس الأئمة واتباعها وقال شمس الأئمة السرخسي
الأصح ان الوجوب غير ثابت في حق الصبي وان عقل واما اهلية
الاداء فنوعان هذا عطف على قوله اما اهلية الوجوب نوع كامل
ونوع قاصر اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي
بالعقل وقدرة العمل وهي بالبدن والاهلية الكاملة عبارة عن
بلوغ القدرتين الى أقصى درجات الكمال هو المراد بالاعتدال في
لسان الشرع والقاصرة على خلافه فما عدم بلوغها الى الكمال
او عدم بلوغ احداهما كما يشير اليه بقوله اما النوع القاصر منها فيثبت
بقدرته البدن اذا كانت القدرة قاصرة قبل البلوغ هذا اشارة الى
اول القسمين في اشارة الى ثانيهما بقوله وكذلك بعد البلوغ فيس كان
مستوها لا يميز بلزلة الصبي المميز لان في المعتوه عاقل لم يعتدل عقله
وتبني على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عمدته وعلى

فقد عطف على قوله اما اهلية الوجوب نوع كامل
ونوع قاصر اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي
بالعقل وقدرة العمل وهي بالبدن والاهلية الكاملة عبارة عن
بلوغ القدرتين الى أقصى درجات الكمال هو المراد بالاعتدال في
لسان الشرع والقاصرة على خلافه فما عدم بلوغها الى الكمال
او عدم بلوغ احداهما كما يشير اليه بقوله اما النوع القاصر منها فيثبت
بقدرته البدن اذا كانت القدرة قاصرة قبل البلوغ هذا اشارة الى
اول القسمين في اشارة الى ثانيهما بقوله وكذلك بعد البلوغ فيس كان
مستوها لا يميز بلزلة الصبي المميز لان في المعتوه عاقل لم يعتدل عقله
وتبني على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عمدته وعلى

فقد عطف على قوله اما اهلية الوجوب نوع كامل
ونوع قاصر اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي
بالعقل وقدرة العمل وهي بالبدن والاهلية الكاملة عبارة عن
بلوغ القدرتين الى أقصى درجات الكمال هو المراد بالاعتدال في
لسان الشرع والقاصرة على خلافه فما عدم بلوغها الى الكمال
او عدم بلوغ احداهما كما يشير اليه بقوله اما النوع القاصر منها فيثبت
بقدرته البدن اذا كانت القدرة قاصرة قبل البلوغ هذا اشارة الى
اول القسمين في اشارة الى ثانيهما بقوله وكذلك بعد البلوغ فيس كان
مستوها لا يميز بلزلة الصبي المميز لان في المعتوه عاقل لم يعتدل عقله
وتبني على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عمدته وعلى

الاول هو...
انما هو...
الاول هو...
انما هو...
الاول هو...
انما هو...

١٥٩

البلوغ فيمكن الصبي برأى الولي اى باجازه واذنه ما يتردد اى تصرفا
متريدا بين النفع والضرب كالبيع ونحوه كالاجارة وذلك اى كونه
مالكا لهذه التصرفات باعتبار ان نقصان رأي ينجر برأى وليه
فاندفع توهم الضرر لنقصان عقله فصار الصبي كالبالغ حينئذ وذلك
اى كونه بمنزلة البالغ في قول ابى حنيفة لا تراه انه اى باخيفته لم
صح بيعه من الاجانب بغين فاحش قاله ينفذ بيعه من الاجانب كما
ينفذ من غيره من البالغين خلافا لصاحبيه فان عندهما لا يصح للمغير
الفاحش رده اى ابو حنيفة يبعها وتصرفه مطلقا مع الولي بغين
فاحش في رواية اعتبار الشبهة النيبية اى شبهة ان الصبي نائب الولى
لا نه اصيل من وجدون وجبر لان له اصل الفعل وزصفه وكاله
وينجز برأى الولي فثبت شبهة النيبية في تصرفه نظر الى الوصف
فاعتبرت شبهة النيبية في موضع التهمة وهو بيع الصبي من الولي
كان بالولى يبيع من نفسه مما للصبي بالغين فاحش ويصح في روايته
لما قلنا انه يصير كالبالغ وعلى هذا التقدير يكون قوله ورده مصدر مضارع
في قوله ورده

(Marginalia on the left side of the page include various handwritten notes and additional text, such as: "وإذا كان الولي قد مات...")

الوكالة لان فيه تعبير عبادته وذكر
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو

وهو جواب الحكم مقدم وعلى هذا اي على ان ما فيه احتمال الضرر لا
 يتملك الصبي بنفسه يملكه باذ الولى قلنا في الصبي المجمع عليه اذا
 توكل اي قبل الوكالة لم تلزم العمدية اي لا احكام المتعلقة بالوكالة من
 تسليم المبيع والتمن ونحوهما لان في الزامها ضررا وباذ الولى تلزم
 لما عرفت من ان قصور رايه يخبر برأى الولى فصار اهلها وانما
 اعتبر عبارة قبول الوكالة حيث حكم بصحتها وان لم تلزم العمدية
 دون عبارة اداء الشهادة وان كان فيه نفع لان من ادائها على
 الوكالة ولا ولاية للصبي في تصحيح العبارة من اعظم المنافع فكان في تصحيحها
 نفعه واما اذا وصى الصبي بشي من اعمال البر التقيد به لكونه موضع
 الخلاف بطلت وصيته عندنا خلافا للشافعي وكان في اى الايصاء
 نفع ظاهر للصبي والمتصلة متعلقة بقوله بطلت وفي اشارة الى ما تمسك
 به الشافعي ودليلنا قوله لان لا رث شرع نفعنا محضا للورث
 الاخير عليه ان الوصية بغير اذن المولى باطلت لان الشافعي لا يملك الوصية
 الاخير عليه ان الوصية بغير اذن المولى باطلت لان الشافعي لا يملك الوصية
 الاخير عليه ان الوصية بغير اذن المولى باطلت لان الشافعي لا يملك الوصية

الوكالة لان فيه تعبير عبادته وذكر
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو

الوكالة لان فيه تعبير عبادته وذكر
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو
 من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
 المخلوقات بالبيان والقدرة على التفكر والاعتدال
 على البيان في هذه الامور الى القدرات وهو

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركهم على تركهم فلو كانوا} يتكففون الناس اي يمدون كفافهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولولم
يكن فيه نفع لما شرع في حقته ^{لأنه لو لم يكن فيه نفع لما شرع في حقته} وشاركه جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفع في
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للملك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفع محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقته ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً ^{لأنه لو كان ضرراً ينبغي ان لا يكون مشروعاً في حق البالغ} اشارة الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعتاق والهبة والقرض والصدقة و
لم يشرع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمولى ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركهم على تركهم فلو كانوا} يتكففون الناس اي يمدون كفافهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولولم
يكن فيه نفع لما شرع في حقته ^{لأنه لو لم يكن فيه نفع لما شرع في حقته} وشاركه جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفع في
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للملك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفع محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقته ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً ^{لأنه لو كان ضرراً ينبغي ان لا يكون مشروعاً في حق البالغ} اشارة الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعتاق والهبة والقرض والصدقة و
لم يشرع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمولى ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

قال النبي عليه السلام لسعد لا تدع ورثتك اغنياء خيراً من ان تدعهم
عالة ^{لأن تركهم على تركهم فلو كانوا} يتكففون الناس اي يمدون كفافهم سائلون ثم يتن كون
الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولولم
يكن فيه نفع لما شرع في حقته ^{لأنه لو لم يكن فيه نفع لما شرع في حقته} وشاركه جواب ما تمسك الشافعي به
بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفع في
الاخرة وفيه ضرر ايضاً من حيث انه اذا تركه للملك بطريق التبرع ترك
الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفع محض لا محالة وهو ضرر
ايضاً فلا يكون مشروعاً في حقته ولما توهم منه انه لو كان ضرراً ينبغي ان
لا يكون مشروعاً في حق البالغ ايضاً ^{لأنه لو كان ضرراً ينبغي ان لا يكون مشروعاً في حق البالغ} اشارة الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
مشروع في حق البالغ لاداهليته كاملة فيجوز شرعية المضار في حق
كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعتاق والهبة والقرض والصدقة و
لم يشرع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
عليه اي الصبي غيره كالمولى ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
فيه تبعية للموجود ويحصل المفقود لكن يملكه القاض
في حق الصبي

[illegible]

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تحصيله من غير
 حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العاين

واما الردة من الصب العاقل فلا تحتمل العفو في احكام الآخرة اتفاقا

بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عند اخيصة ومحمد لان

ما يلزم أي الصبي من أحكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان

لما عندهم خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يزن مذهب كل واحد للصحة

الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الأمور من ضرورة الحكم

بصحة الارث وادلائها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اي مثل

الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العقوبه جري لا يصح

العفو عن مت ذلك لا مريو اسهر بروم هذه الاحكام كما اذابت

الاحكام والامتنع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لا حکام بان کہیں نہ لکھیں

[illegible][illegible][illegible]

✓

بواسطة لزومها فكذا فيما نحن فيه **فصل** في الامور المعترضة
على الاهلية المانعة عن بقاءها على حالها فبعضها يزول باهلية الوجوه
كاللوة وبعضها يزول باهلية الاداء كالنوم وبعضها يوجب التغيير في
بعض الاحكام مع بقاء اهلية الوجوب والاداء كالسفر والصغر و
انكاز ثابته في اصل الخلقة لكن قد يخلو الانسان عنه كما في ادم و
حواء عليهما السلام فانهما خلقا كما كانا من غير تقدم صغر ولان
ماهية الانسان قد يعرف من غير صغر فلهذا كان الصغر عارضا
كذا في الشرح العوارض نوعان جمع عارضة من عرض له كذا اذا ظهر
للمرصد من الموضع على ما كان فيه ^{شاعيا} كما في ان لم يكن للعبد فيها
اختيار ومكنسب ان كان له فيها دخل باكتسابها

[illegible][illegible]

✓

وماذا اخترنا عن الضعف

كان خلقه عجيبا
واغريبا
انخلطت به

الطبيب د. محمد عبد الحليم
الذي اصطلح عليه

الاسوداء والصفراء والبيضاء
الامراض من

عند الباء فاللامزة غلبة الباء
التفصيل فيما ذكر

[illegible]

مجلسه فیضیه مالکریه

والأعمال

مضادة لتلك الأفعال من غير ضعف في عامة أطرافه وتقوم في

سائر اعضا ئیسی جنونا فو اختلال القوه المیزه بین الاموال الحسنة

والقبعة المدركة للعواقب بأن لا يظهر لنا آثارها ويتعطل فعالها

أما نقصان جبل عليه ما غرا وجرح فمخرج الدماغ عن الاعتدال
كما في الجنون العارضة

بسبب خط وافر واما الاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات

الفاسدة اليه بحيث يفرح من غير ما يصلح سبيله فانزى الجنون

یوجب الحجر عن الاقوال ای خوارجہا عن الاعتبار من الاصل حیث

[illegible]

سكنه تعاضی یوحنا بن یوحنا لا تفرحوا لانكم اصبحتكم ايمانكم ريسكم بربى
 على الربط في الفردوس ۲

فتسقط بالجنون. ايضو كذا الحدود والكفارات فانها تسقط

بالطريق الأولى لأنه العهد الكامل ١٢

بالاعذار والشهوات وهاجرت أعمالها بحتملة الأبالاء والأولاد

كضمان المتلفات فإنه لا يسقط بالجحون وإذا امتد الجحون

يعني انه اما ممتدا وغير ممتد وكل منهما اما اصله بان يبا

مجنونا و طاری بان جن بعد البلوغ فالمتد مطلقا مسقط

[illegible]

ولن نسع ونظ
الهم اغفر
التحقيق
عائده
الزبل للعقل
اذا جردت
عائده

٩٢

وظيفة الوقت ففي الصوم ان يستوعب الجحون الشهرى شهر رمضان
وفي الصلوة ان يزد وقت الجحون على يوم وليلة لان اليوم والليلة
وقت لجنس الصلوة ولما كان ذلك الوقت وهو اليوم والليلة
اكثر كثرها بدخولها في حد التكرار والذي يحصل به التكرار دخول
وقت الصلوة عند الشيخين فاعتبرت الزيادة على يوم وليلة باعتبار
الساعة ونفس الصلوة عند محمد بن بان نصير الصلوات ستا وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا جن بعد طلوع الشمس ثم فاق في اليوم
الثاني قبل الزوال عند محمد بن عبد القضاة وعندهما لا قضاء عليه

وَفِي الزَّكَاةِ أَنْ يَسْتَعْرِقَ الْكَوْلَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَقَامَ يُوسُفُ كَثْرَ الْكَوْلِ
 مَقَامَ كُلِّ تَبْسِيرٍ عَلَى الْمَكَاثِلِ أَنْ أَقْرَبَ سَقُوطِ الْوَاجِبِ مِنْ اعْتِبَارِ
 الْجَمْعِ مَا كَانَ حَسَنًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ أَوْ غَيْرَ كَحَسَنِ الْإِيمَانِ وَكَانَ قَبِيحًا لَا
 يَحْتَمِلُ الْعُفُوكَ الْكَفَرُ ثَابِتٌ فِي حَقِّهِ أَوْ الْجَنُونُ حَتَّى يَثْبُتَ بِمَا نَزَّ وَرَدَتْ
 تَعَالَى بُوَيْرَ لَا أَنْ تَصْرَفَ لِضَارِوَانِ كَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فِي حَقِّهِ لَا

قولان التضرع
 يقال بان القول بثبوت الايمان
 من حق الكفون سلم كونه باخا
 موضعا في حقه والاعطال بثبوت
 الردة فيه فلا كونه تضرعا خارا
 وراعي ثابت في حقه فليست
 مثبت فيه ثبوتية ردة البود
 من الحجج
 ١٢

فاما في حديث الامانة ورد في نسخة واحدة
 لا ينهاها كقولنا ان لا يقصد ولا يعلم ولا
 وهذا لا ينافي في ذلك بالعلم ولا يعلم
 لا ينجون لان شيوتهما في حقهما
 حاصل النوع لان شيوتهما في حقهما
 لا يقصد الا البراءة
 عن الله

مثل العبادات والحدود والكفارات فانها تحتل السقوط بالاعتداء
وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز
سقوطها بهذا العذر الذي هو راس الاعتذار وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا تحتل السقوط فانه فرض دائم لا نه تعالى كما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا دى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملة الامر له
الامر الكلي في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى الشان يوضع له
يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما تحتل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواظقة

فان الاول في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والثاني في حق البالغ يوجب المواظقة
والثالث في حق المراهق يوجب المواظقة
والرابع في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة
والثالث عشر في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والرابع عشر في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس عشر في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس عشر في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع عشر في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر عشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة

فان الاول في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والثاني في حق البالغ يوجب المواظقة
والثالث في حق المراهق يوجب المواظقة
والرابع في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة
والثالث عشر في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والرابع عشر في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس عشر في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس عشر في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع عشر في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر عشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة

فان الاول في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والثاني في حق البالغ يوجب المواظقة
والثالث في حق المراهق يوجب المواظقة
والرابع في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة
والثالث عشر في حق الصغير لا يوجب المواظقة
والرابع عشر في حق المجنون لا يوجب المواظقة
والخامس عشر في حق السفيه لا يوجب المواظقة
والسادس عشر في حق العبد لا يوجب المواظقة
والسابع عشر في حق المريض لا يوجب المواظقة
والعاشر عشر في حق المسافر لا يوجب المواظقة
والحادي عشر عشر في حق النائم لا يوجب المواظقة
والثاني عشر عشر في حق الغافل لا يوجب المواظقة

[illegible]

فانما لا يشاهد في كل خبر من هذه الاخبار
فانما لا يشاهد في كل خبر من هذه الاخبار
فانما لا يشاهد في كل خبر من هذه الاخبار

[illegible]

لا تأثر الجنون في سقوط
 الخطاب ١١
 الولاية من باب المروءة ١٢
 ونقصان العقل ١٣
 المروءة لا تدل على الجنون ١٤
 أي ولا يثبت الولاية
 للمعتوه إلا بالنسبة في جنون
 ١٥
 ١٦
 الولاية من باب المروءة ١٧
 ١٨
 ١٩

بان نقصان العقل مؤثر في سقوط الخطاب سواء كان قبل البلوغ
 أو بعده كالجنون ولا أثر للبلوغ إلا في كمال العقل فإذا انتفى الكمال
 بالافتة كان البلوغ وعدمه سواء ويولى عليه أي يثبت لولاية على
 المعتوه لغيره كما يثبت على الصبي ولا يلي هو على غيره وإنما يفتقر
 الجنون والصغر هذه شروط فيما به الفرق بين أول حال الصبا
 والجنون بعد ما حكم بأنهما مثلاً لثلاثين المماثلة فيما يذكر
 من الحكم أي لا فرق بين الجنون وأول حال الصغر الذي لا عقل
 له إلا في زهد العارض أي الجنون غير محدد بوقت معين
 زواله فيه فقيل إذا سلمت مررت أي الجنون عرض على أبير وأمد
 الإسلام في الحال عدم كون العارض محدد بوقت يتطوّر فيه
 فان أسلم أو أسلم أحدهما بقياً على النكاح وإن أبا فرق بينهما
 ولا يؤخر العرض إلى وقت آخر لأن فيه بطلان حق المسلمة والصبا
 محدد فوجب تأخير أي العرض لظهور أثر العقل بينهما قال
 في الجامع الصغير لو أن رجلاً نكح ابنة الصغيرة امرأة نصرانية
 فأسلمت المرأة وطلبت للفرقة لم يفرق بينهما وتركها على حق يعق الـ صبي

ان الصغير كان مطعاً بالجنون فينفذ
 ان لا يكون منفاً في الأحكام أو غيره ان علم
 العبد والجنون قد ذكّر بأحكامه من ان علم
 من الحكم لا يثبت من الجنون
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

فيه إشارة إلى ان
 كلمة انما في قول
 المحمّد

١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

لان عقل الصبي في اوانه معهود فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان
اسلم بقي على النكاح والا فرق بينهما وانما صرح العرض وان كان لا
يخاطب الصبي بالاسلام عندنا لا ذلك وضع غيره رحمة عليه وهنا
وجوب العرض لخصوصتها وحقوق العباد لا تسقط بعذر الصبا
واما الصبي العاقل والمعتوه العاقل احتراز عن المجنون فان المعتوه
تد يطلق عليه ايضا فلا يفترقان في وجوب العرض في الحال كما لا
يفترقان في سائر الاحكام حتى لو اسلمت امرأة للمعتوه الكافر يجب
العرض على نفسه في الحال كما يجب في اسلام امرأة الصبي العاقل العرض
على نفسه في الحال واما النسيان ومغناه غنى عن البيان فلا ينافي
نفس الوجوب في حق الله تعالى ولا وجوب الاداء لانه لا يخل بالاهلية

ولا يفضى ايجاب الحقوق

في وجوب العرض على الصبي العاقل والمعتوه العاقل احتراز عن المجنون فان المعتوه
تد يطلق عليه ايضا فلا يفترقان في وجوب العرض في الحال كما لا
يفترقان في سائر الاحكام حتى لو اسلمت امرأة للمعتوه الكافر يجب
العرض على نفسه في الحال كما يجب في اسلام امرأة الصبي العاقل العرض
على نفسه في الحال واما النسيان ومغناه غنى عن البيان فلا ينافي
نفس الوجوب في حق الله تعالى ولا وجوب الاداء لانه لا يخل بالاهلية

في وجوب العرض على الصبي العاقل والمعتوه العاقل احتراز عن المجنون فان المعتوه
تد يطلق عليه ايضا فلا يفترقان في وجوب العرض في الحال كما لا
يفترقان في سائر الاحكام حتى لو اسلمت امرأة للمعتوه الكافر يجب
العرض على نفسه في الحال كما يجب في اسلام امرأة الصبي العاقل العرض
على نفسه في الحال واما النسيان ومغناه غنى عن البيان فلا ينافي
نفس الوجوب في حق الله تعالى ولا وجوب الاداء لانه لا يخل بالاهلية

الوا والتفصيل ١١

التعريف ١٢

لا ان العبد
يصل الى
المقعد الاول
شكر النسيان في
عذرا ۲۲

[illegible]

وذكر في الخبر انه اذا نزل من الصلاة في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض
وذكر في الخبر انه اذا نزل من الصلاة في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض
وذكر في الخبر انه اذا نزل من الصلاة في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

قروته في المختار وكذا لا يعتد قيامه وركوعه وسجوده من الفرض

اصدورها الا عن الاختيار وكذا اذا قهقه في صلواته وهو الصحيح

متعلق بالمسائل الثلاث الكلام والقرعة والقرعته والاغما ومثل النوم

في فوت الاختيار وفوت استعمال القدر حتى تمنع اي لاغما صحته

العبادات وهو اي لاغما اشد منه اي من النوم في كونه عارضا وكذا

في فوت الاختيار والقدر لان النوم فترة اصلية طبيعية لا يحلو

الانسان عنه في حال الصحة فيختل كونه عارضا وان كان عارضا باعتبار

انه امر زائد على معنى الانسانية ولهذا جعل من العوارض وهذا

الاغما عارض ينافي القوة اصلا لان زيل القوى وبخر العاقل عن

استعمال العقل مع بقاءه ولا زالت الاغما للقوى لا يمكن ان لا تبطل

احد بخلاف النوم كذا في الشرح والمراد بازالة القوى تعطى لها

هو فوق التطل الذي في النوم

وغيره من النوم

وغيره من النوم

وغيره من النوم

وغيره من النوم

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض
فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض
فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

فيما يترتب من النوم في وقتها لم يركع وسجد منه من الفرض

2

۱۵
ظن الارواح بانصاف الانصاف نے
القبیلہ لائے نفوس و احوال
۱۶

صف ۱۱
تعلیل بقول دوسرو
فلو كان الرق غلاما لقتلوه
نصف عبد اولاد

وكان
صنف من اهل الفضل
لما كان في سنة ١٠٠٠
من الهجرة النبوية
في سنة ١٠٠٠
من الهجرة النبوية

م ۱۲
عن ابي يعقوب صديق الله
عن ابي يعقوب صديق الله
عن ابي يعقوب صديق الله

سناداً صلياً

ہیں۔ ان کی شہادتیں بھی اس کے خلاف ہیں۔

ثبوتاً وزوالاً وقال محمد بن سلمة البلخي انه يحتمل التجزئة بثبوتها حتى
لو فتح الامام بلدة ورأى الصواب في ان يسترق نصابهم نفذ
ذلك مثله والا ولا صح وهو مذموم ههنا اي اصحابنا جميعا فقد قال
محمد بن الحارث بن اعين في مجمل النسب اذا اقر نصف
عبد فلان انه يجعل عبداً في شهادته وان لم يثبت الملك للمقلد
الا في النصف حتى لو انضم اليه مثله لم يجعل بمنزلة حر واحد كما
جعلت الميراثان بمنزلة رجل واحد وفي جميع احكامه مثل الحد
والارث والنكاح والحج والجمعة وكذا العتق الذي هو ضد الرق
لا يقبل التجزئة بالاتفاق كما ان الملك قابل له بالاتفاق واختلف
في تجزئته الاعتناق كما قال وقال ابو يوسف ومحمد لا اعتناق لا تجزئ
لما لم يجزئ الفعل اي لازم ان الذي يتوقف وجوده عليه وهو
العتق يقال عتقت فعتق كما يقال كسرت فانكسر فلا تصور الاعتناف
بدون العتق اذ لو وجد الاعتناق متجزئاً بدون العتق يلزم وجود
الملزوم بدون اللازم وازوجدهما ان يكون العتق متجزئاً او لا
ولا ولا بطل بالاتفاق والثاني يوجب تحقق الاثر بدون المؤثر

131

[illegible]

۱۲ الفقه الاعوان عشاق فدا تصور
 ۱۳ غایم
 ۱۴ کیون مختار یا اتفاق لان
 ۱۵ الحق الاطلاق والحق لا يكون
 ۱۶ تخویرا محذرا انما

عندهما لو اعتق نصف عبداً واعتق أحد الشريكين نصيبه بقيت
 كله وقال ابو حنيفة الاعتاق ازاله للملك لا العبد انما يتصرف في
 حقه وحق المولى في الرقيق هو للمال والملك وهو متجزئ بثبوتها
 وزوالها كما عرفت في بيع النصف وشرائه لكن تعلق بسقوط كله
 الملك عن المحل وهو العبد حكم لا يتجزئ وهو العتق فاذا سقط بعضه
 له بعض الملك باعتاق البعض فقد وجد شرط العلة وشرط العلة لا
 يوجب الحكم التام الغير المتجزئ فيتوقف العتق على تكميلها أي العلة
 وصار ذلك اسقاط الملك لذم يتجزئ علة لثبوت العتق الغير
 المتجزئ كغسل أعضاء الوضوء علة لإباحة أداء الصلوة فان غسلها
 متجزئ وإباحة الصلوة غير متجزئة وكأداء الطلاق لتحريم فانها
 متجزئة والحرم الغليظة المتعلقة بها غير متجزئة والحاصل الاعتاق
 عندهما اثبات العتق قصداً وإزالة للملك ضمناً وإثبات العتق بإزالة
 الرق لذم هو ضده وهما أي الرق والعتق لا يتجزيان فلا يتجزئ الاعتاق
 وإذا لم يتجزئ كما ثبت أنه في بعض المحل اثباتاً في الكل كطليق نصف
 المروعة وإيقاع نصف تطليقة وعند الاعتاق إزالة للملك قصداً

لا تاتى
المحقق والعليلان
اوسل كزانة اسرار اوفاد

غاية التحقيق
الاخلاق من زيادة الى ان
وصاحب ليس يتروا بل
نباو ما على اخلاق نفي
تفسير الاخلاق " "

حاشية

[illegible]

قال الموضع ما في قوله
الشرار كان السبع و
من حقوق أعباد
صحيحة باذن الملوك
فلا زلزال ولا حريق
صحيحة النسخة
الاجمعي
عن الفضل

[illegible]

الكرامات الاخرية مثل الذمة فان الانسان بها يصير اهلا للالهي
والاستجاب يمتاز بها عن الحيوانات ويصير اهلا للخطاب فتكون
كرامة الاثر الى ما روي عن بعض الصديقين انه قرء عنه قوله
تعالى اخسوافيها ولا تكلمون فقال له جال من هذا الخطاب فقيل
له هذا من اهل النار فقال اليس هذا خطاب الجيب فنظر الى حال
من قال لا الى حال من قال له والحل في حال النساء فان استغفرش الحرائر
وتوسعت طرق قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم حقوقا ثم وملا
كرامة وهذا حل في حق النبي عليه السلام الى تسعة وما فوقها الى ما شاء
الله تعالى زيادة شرفه وكرامته على الخلق كذا في الشرح والولاية
فانها تنفيذ القول على الغير شاء ولم يشأ ولا شك في انها كرامة و
يتفرع على ما ذكر قوله حقا ان ذمته اي العبد ضعفت بوقه لا من
حيث انه صار مالا بالرق كانه لا ذمته لاصله ومن حيث انه انسان
مكلف لا بد ان يكون له ذمة فقلنا بوجوه اصل الذمة مع ضعفها
بالرق فلم تحتل الدين بنفسها اي لم تقدر على تحمل الدين بنفسها
لضعفها ولا لاجل تحمل الدين ضمت اليها اي الى الذمة مالية الرقبة و

حاشیہ جوڑ

100

[illegible]

نظير من وسيع ولو اللام

ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى

فان الاصل ان يثبت للملك للمباشرة فيما اى فحكم هو من الزواني
 ليس بمقتضى التصرف بل وسيلة الى المقص وهو ملك اليد والتمكن
 من الانتفاع وهو اى ما هو من الزواني الملك للمشروع للتوصل الى
 اليد والعبد كالوكيل في الملك اى اذا اشترى العبد شيئا يقع للملك
 للمولى كما يقع للملك للموكل في شراء الوكيل كما قال فلان اى ولا للملك
 لا يثبت للعبد بل للمولى يخلفه فيه جعلنا العبد في حكم الملك وفي
 حكم بقاء الاذن كالوكيل وان كان هو اميلا في نفس التصرف وفي
 ثبوت ملك اليد ذلك لانه لما لم يكن اهل الملك الرقبة حتى وقعه للملك
 للمولى كان هو كالوكيل ولما كان للمولى حق الحجر عليه بعد الاذن ببدن
 رضاه كما كان للموكل عزل الوكيل بدو رضاه كما العبد لما دوز في
 حكم بقاء الاذن بمنزلة الوكيل ايف في مسائل مرض المولى متعلق بقوله
 في حكم الملك وفي عامة المسائل الماذون اى اكثرها وهو متعلق بقوله
 وفي بقاء الاذن اى جعلناه في حكم الملك في مسائل مرض المولى وفي
 حق بقاء الاذن في عامة المسائل كالوكيل فمن امثلة القسم الاول اذا
 اذ العبد في التجارة ثم مرض المولى فباع العبد بعض ما في يده من تجارة

ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى

ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى

ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى
 ان الزواني في الجاهلية ليس لهم ملك لان ملكا لا يملك الا ما يملكه الله تعالى

[illegible]

من التلويا
المولى صدر امرؤ ولين
191
من التلويا
المولى صدر امرؤ ولين
191
من التلويا
المولى صدر امرؤ ولين
191

من الحاشية
زيادة ما
الحقق فافهم
الذكرورة كما أخذ الترم
ذره في ذيل الحاشية
الشافعي في كونه
البرق

ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

لو كان اهلا للتصرف لكان اهلا للملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

١٩٢
 ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك للزوم
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 والتصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك معنى التملك
 الصيرورة مالكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

١٢ من بهما الى المنسجاة العلوية
 ١٣ حاب من غنى عن
 الزه توفى من حق المولى وامان
 مرض فقير كان يعرف بغير الحق المولى فينقد
 حمانته في ثلث مال المولى ما خوار فيل

[illegible]

[illegible]

والعبد فيرى في كونه كل واحد من الامرين مثل الحر ولذا لك يقتل

الحكم بالبعد عند ناقصا خلافا للشافعي وواجب لرق نقصانا
 ازجبت قضاة ليعلم المأثرة

ففي الجهاد لا ينبغي في الكمية منافع البدن لأنها تباع للبدن المملوك للو

الاما استثنى من الصوم والصلوة فلا يحل له القتال بغير اذنه لا

يجب الجهاد عليه أي العبد لأن استطاعته في الحج والجهاد غير متناهية

عَلَى الْمَوْلَى نَظَرَ الْمَوْلَى كَمَا اسْتَبَدَّ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ نَظَرَ الْعَبْدُ

ولهذا لا يجب ابرق النقصان لم يستوجب العبد السهم الكامل

من الغنيمه اذا قاتل يذنه او يغير اذنه بل يرضيه ولا يسهم لا يستحق

الغنىمة انما هو باعتبار معنى الكرامة والعبد تنقصر حالاً من الحر وفي

الحديث انك ان عليه السلام ترضى المالك ولا تسهم بخلاف تغفل

الإمام بحث نساو العبد فيه الحكما نساو الواحافه الفارس لان

ستة مائة السِّلَا نَمَاهُ نَاسُوهُ بِالْأَحْوَاسِ وَالْأَمَامِ وَالْعَدْوِ وَالْ

تساو بان فم وانقطه تالو لا تكل باله لا عنك

لے ولایت احمدیہ

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ بِلَاغَةٍ مَوَدَّةٍ عَنَّا كَانَتْ تُدْعَى بِأَسْمَاءٍ مَعْنَى مَوْلَا سَآءٌ مِمَّا كُنَّا نَمُوتُ وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ كَانَتْ تُدْعَى بِأَسْمَاءٍ مَعْنَى مَوْلَا سَآءٌ مِمَّا كُنَّا نَمُوتُ وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ كَانَتْ تُدْعَى بِأَسْمَاءٍ مَعْنَى مَوْلَا سَآءٌ مِمَّا كُنَّا نَمُوتُ

[illegible]

كان مؤرخا فاضلا له كتابان اذا اقبل على
 الامام كان اذا اقبل على
 في يومئذ في شتاء كان
 العبد في ما كان
 في كبره من سبب
 في شتاء كان
 في شتاء كان
 في شتاء كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible]

جود
 غير انما تفرم الولايات اصل
 فان هذا الاستدلال من غير
 صحت الاستدلال من غير
 ثلثه الملكية مولد
 كمن يستحق الرضا لان الرضا
 العمل على غاية الحق
 البعد الجود اذا جود
 نظر القياس

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وهوان الرق لا ينافي ما لكثرة غير المال من الدم والحياة ولا يملك
 العبد من التصرفات يجوز تعدية ضرورة الى غير تبعاً يصح اقراره
 في العبد مجبوراً وما ذونا بموجب الحدود والقصاص لا يملك
 كان في حق للدم والحياة باقياً على اصل الحرية يصح اقراره مثل
 الحر ولا يمنع لزوم اطلاق حق المولى صحته لا يملك بطريق التبع وكذا
 يصح اقراره بالسرقه المستملكة ما ذونا كما هو مجوراً حتى وجب لقطع
 ولم يجب لضمان وبالسرقه القائمة صح لا قرار من حق لقطع
 المالك من الماذون فرد على المسروق منه ويقطع يده اما الثاني فلما
 مروا بالاول فلاستحالة ان يقطع يده في مال يملك لمولاه لان
 المولى ان لم يرد المسروقة الى المسروق منه كان ملكاً للمولى فيقع
 القطع في ملك المولى وهو باطل وفي العبد المجور اختلاف معروف
 اذ اكد للمولى وقال المالك مالي فقال ابو حنيفة يقطع يده والمالك
 للمسروق منه لما روي قال ابو يوسف يقطع يده والمالك للمولى لان اقرار
 بالامر ين بالقطع وهو على نفسه فيصح وبالمالك للمسروق منه وهو
 سيد فلا يصح وتثبت لقطع يده في المال كمال في السرقه المستملكة

١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

حاشیہ

فصحت بقوله تعالى يوصيكم الله الآية وقد بينا النبي عليه السلام يقول
 ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية الورث بطل ذلك
 ايضاء المريض صورة بان يبيع للمريض شيئا من التركة من الوارث
 بمثل القيمة لان وصية بصورة العين حيث ان الوارث بعين من
 اعيان ماله لا معنى لاسترداد العوض منه فلا يجوز عند المجنفين
 لان حق الوارث كما تعلق بالمالية تعلق بالعين حتى لو اراد بعض
 الورثة بان يجعل شيئا لنفسه بعينه نصيب من الميراث لا يملك
 ذلك بدون رضا سائر الورثة ومعنى بان يقر لاحد الورثة بما
 معين لان وصية من حيث انه يقر تسليم المقر للمقر بالعوض
 وشبهة الحرام حرام كالحرام وحققة بان وصية لاحد الورثة
 وشبهة بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي منها حتى لم يجر
 ببيع اى المريض من الوارث اصلا اى سواء كان بمثل القيمة ولا عند
 المجنفين وعندهما يجوز بمثل القيمة لان ليس فيه ابطال حقه واما
 ببيع من الاجنب فيجوز اتفاقا لانه لا حجر للمريض من التصرف من الاجنب
 فيما لا يخل بالثلثين وهذا مثال للقسم الاول ويقوم منه المثال

عالم التحقيق

عالم غايه التحقيق

التضاعفها في مدة الحيض والنفس لها خولها في حد التكرار وهو مستلزم
 للحرج فسقط بهما أي بسبب الحيض والنفس أصل الصلوة أي أصل
 وجوبها ولا حرج في قضاء الصوم لأن الحيض لا يزيد على عشرة
 أيام ولياليها فلا يتصور أن يستغرق وقت الصوم وهو الشهر فلم يسقط
 أصله أي أصل وجوب الصوم عن الذمة وإن سقط أداه عن حكم
 النفس ما خذ من حكم الحيض ولما كان الحيض سقطا في الصلوة
 كما أن النفس سقطا أيضا وأما الموت أعلم أن الأحكام المتعلقة
 باليتم أماديونية وأخرى ودية والديونية أما تكليفات وحكمها
 السقوط لا في المأثم وغيرها وهو ما ان يكون مشروعا لحاجته غير
 أولا وأولا ما ان يتعلق بالعين وحكمه ان يبقى ببقاء العين وبالذمة
 وهو لا يخفى ما ان يكون وجوبه بطريق الصلوة وحكمه السقوط
 الا ان يوصى به ولا بطريق الصلوة وحكمه البقاء بشرط انضمام المال
 او الكفيل الى الذمة والثاني ما ان يصلح لحاجته نفسه حكمه ان يبقى ما
 يقضيه به الحاجز ولا حكمه ان يثبت للورثة والآخرية وحكمها
 البقاء وهذا اجمال لما يفصل في المتن فان رأى الموت عجزا خالصا ليس

فمنها

فان الحيض لا يبيد أصلها بل يبيد أثرها...
 ٢٠٣
 الصلوة فان كان غافرا عن وقتها...
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف الميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجبه لمطالبة يستحيل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لازار المطالبة بما على الاصل
 لا لازار اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد مطالبا به لا فمته الى العبد
 في حق اى حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانيا في الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر انه
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها ل
 الى الذمة لما لته اى مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٥

(Marginalia on the left side of the page, written diagonally from top-left to bottom-right):
 ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف الميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجبه لمطالبة يستحيل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لازار المطالبة بما على الاصل
 لا لازار اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد مطالبا به لا فمته الى العبد
 في حق اى حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانيا في الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر انه
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها ل
 الى الذمة لما لته اى مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى
 (Marginalia on the right side of the page, written diagonally from top-right to bottom-left):
 ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف الميت مالا وكفيله
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالبقوة
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الذن
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجبه لمطالبة يستحيل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا و
 لا كفيل يطالب به والكفالة شرعت لازار المطالبة بما على الاصل
 لا لازار اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصر الكفالة مع عدم كون العبد مطالبا به لا فمته الى العبد
 في حق اى حق نفسه كاملة لان حق مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصدق المولى وفي ثانيا في الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكر انه
 لما حلت فمته في حق نفسه لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه لاجاب بقوله وانما ضمت اليها ل
 الى الذمة لما لته اى مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٩

[illegible]

لا يمكن استيفاء الدين في المالية هي حق المولى اذا ظهر الدين في حقه
 لا لا الذمة ليست بكاملة في حق العبد وان كان ما وجب عليه الحاجة
 الغير شرعية عليه بطريق الصلاة كنفقة المحارم والزكاة بطل بالموة
 لا ضعف الذمة بالموة فوق ضعفها بالرق وهو مانع لوجوب الصلاة
 فكذا هذا الا ان يوصى به فيصح من الثلث لجواز تصرفه فيه واما
 الحكم الذي شرع له اى للعبد فبناء على حاجة لان العبودية اللازمة
 للبشرية مستلزمة للحاجة فشرع ما فوق حوائجهم والموة لاينا في
 الحاجة بل تزيد به فبقى له اى للميت ما كان مشروعا له الحاجة ما تقتضيه
 به الحاجة ولذلك اى لبقائه قدم جهازه على ديونه اذ لم يكن الحق
 متعلقا بالعين لان الحاجة الى التجهيز اقوى كما قدم لباسه على حاله
 الحيوة على حق الغرماء حتى لم يكن لهم ان ينزعوا شيئا به الحاجة اليها
 ثم ديونه ثم وصاياهم من ثلثه لكونها تبرعا بخلاف الدين فانه واجب
 ثم وجبت اى ثبتت الموارث بطريق الخلاف عن اى عن الميت
 نظرا لمتعلق بالجميع اى شئت هذه الحقوق نفعا للميت لان التمتع
 واجم اليه ولذلك قدمت الوصية على الميراث لحاجة اى تدارك

[illegible]

۱۲۔ اے ایسٹرن
اگر تیرے طریق الصلہ سے
نہ بچنے کے لیے
ایک عاجز و ناتوان
میں نے تجھ کو نصیحت کی ہے

۱۳۔ تقدیم الیوم علی صلیبک

[illegible]

ما فات فيكون هي أقوى من خلافهم ولهذا أي لبقاء ما ينقض به
 وفقط في حروته ^{لها طهر الميت} ^{لها في الأثر} ^{وغيره في غيره}
 الحاحية بقيت الكتابة بعد مودة المولى اتفاقا لأن مالك المولى يبق
 بعد موته لحاجته وقد وجدت الحاحية وهي حرز الثواب بفك
 الرقبة قال عليه السلام من اعتق عبدا اعتق الله تعالى بكل عضو
 منه من النار ولا حاجة إلى حصول البدل ليستوفي منه دونه
 وبعد مودة المكاتب يرض عن وفاء عبدا لأن مالك يحكم عقد
 الكتابة فبقى لحاجته ليعتق أولاده ولثلاث تاذي في قبره لتأذي
 وليه بتغيير الناس إياه برقابير قال عليه السلام يؤذي الميت في
 قبره ما يؤذي في أهله وحاجته الميت إلى زوال أثر الكفر الذي هو
 الرقاشد كذا في شرح المنار المسمي بالكشف وفي الحديث إشارة
 إلى تشنيع بليغ لمن يؤذي أهل بيت النبي عليه السلام من الروافض
 والخوارج عصمنا الله تعالى عنهم ورزقنا محبتهم وحشرنا معهم
 ببركاتهم وقال الشافعي يفسخ الكتابة بموته والمالك كله لمولاه و
 عطف على قوله وبقيت قوله وقلنا إن المرأة تغتسل زوجها بعد
 الموت في عدتها لأن الزوج مالك لها في ملكه فيها إلا انقضاء العدت

[illegible]

غاية
الافتقار العبد
يقطع موقفا على الزوال
لا تحيل التحول الى الورقة
قال وعلقت على آه
للمطون عليه الربا
أردو قضا للمطون القضا
الانوار

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٤

على حققة فينبغي ان يجب القصاص له من هذا الوجه حتى يصح عفو
المجروح استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله
لان اى القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء
لا يجب شي ابطالا اهلية للملك لا ما يضطر اليه الحاجة والقصاص
لا يصلح لدفع حوائج الميت ثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا
فقد اختلف المالك والشافعية تعلق به حق المقتول الاصل وهو
القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف
حاله وهو الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا يثبت مع
الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم
والبوضوء في شرائط النية لا اختلاف حالها لان الماء مطهر طبعيا
والترايب ملوث واما احكام الآخرة فله اى لميت فيها اى في تلك
الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء
وللمهد للطفرة في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من
منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما
يوصفان فيهما للخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

فصل في احكام الجنين

المصنف
مستحكة

قوله لا يثبت القصاص له من هذا الوجه حتى يصح عفو
المجروح استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله
لان اى القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء
لا يجب شي ابطالا اهلية للملك لا ما يضطر اليه الحاجة والقصاص
لا يصلح لدفع حوائج الميت ثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا
فقد اختلف المالك والشافعية تعلق به حق المقتول الاصل وهو
القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف
حاله وهو الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا يثبت مع
الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم
والبوضوء في شرائط النية لا اختلاف حالها لان الماء مطهر طبعيا
والترايب ملوث واما احكام الآخرة فله اى لميت فيها اى في تلك
الاحكام حكم الاحياء لان القبر لميت في حكم الآخرة كالرحم للماء
وللمهد للطفرة في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من
منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما
يوصفان فيهما للخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة
 كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر لها
 روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان
 كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة
 بكرمه وفضله اللهم خلقتنا مجانا ورزقتنا مجانا فاغفر لنا عجبانا
فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
 مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقادم عن المزيل كالجمل و
 اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم بالسكر
 او عن غيره عليه كالاكراه من الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
 بعدم العلم من شأنه فان قارن اعتقاد النقيض في كونه هو المراد
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به ولا فسيط وهو المراد بعد
 اما الجمل فانواع اربعة جمل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
 وجمل هود ونه وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده ولاول
 هو المراد بقوله جمل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
 وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة
 كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر لها
 روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان
 كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة
 بكرمه وفضله اللهم خلقتنا مجانا ورزقتنا مجانا فاغفر لنا عجبانا
فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
 مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقادم عن المزيل كالجمل و
 اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم بالسكر
 او عن غيره عليه كالاكراه من الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
 بعدم العلم من شأنه فان قارن اعتقاد النقيض في كونه هو المراد
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به ولا فسيط وهو المراد بعد
 اما الجمل فانواع اربعة جمل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
 وجمل هود ونه وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده ولاول
 هو المراد بقوله جمل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
 وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة

[illegible][illegible]

الدَّيْنِيَام

9

يقظها وفي زماننا الحكم للغبية ولا تدمر في العادلة والباغية

لأن كل من يطلبوز الدنيا إلا انه اى كل واحد من صاحب الهوى والباغ

منازل القرآن متمسک بہ بالتاویل مکان چہ درون جہل الاول

لكنه اى كواحد منهما لما كان من المسلمين او ممن ينتحل الملة الاسلاميه

یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا لَا یُنْسِبُ الْاِسْلَامَ وَّلَیْسَ لَہِ الْاِسْلَامُ وَہٰذَا اِذَا غُلِبَ فِیْہِ وَاُخْرِجَ مِنْہِ

كغلات الروافض لزمننا مناظرة والزام قبول الحق فلم تعمدتا ويله

الفاسد فاذا استحل الباغى لهوالا والدماء يتاوبل الزمباش الذي

کافر لا یمیکم بابا حتمہا فی حقیر تبار و نیلہ کما یمیکم بابا حتمہ الخمر فی حق

الكافر يدعي أنه لا يعتقد إلا سلام حقاً فامكن مناظرته والزام الحق

عليه مخالف الكافران ولائمة المناظرة ولائمة منقطع عن

ولذلك قلنا اذ الباعث اذا تلف مال العادل ونفسه ولا منعه له

لله السامع البصير. لبقاء ولا تموت إلا لأنهم مخلوقون وإذا كان الله متعذراً لخلقهم فماذا جزاء المرسلين

وقوة عند قضاة فإنه يحل رضي إذا الحكم لا بد طاعة لا تلتزم

لا اله الا الله ولا الشريك له ولا الزام له ولا الزام لغيره ولا اله الا الله

۱۰۸

ایں موجود لفظان ساراہ حدام ایں کرم مسلمان یومہ ہر ہر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۲ حال در اینست

211

[illegible]

5/2/7

لا يشترط العلم بالاعتقاد في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد

لا يشترط العلم بالاعتقاد في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد

الاشتهار بهما في دار الحرب وكذلك اي جهل من اسلم في دار الحرب
 في كونه عندهما جهل الوكيل بالوكالة والمأذون بالاذن وهما المراد
 بقوله بالاطلاق حتى لو تصرف فاقبل بلوغ الخبر اليهما لم ينفذ تصرفهما
 على الموكل والمولى وكذا جهل الوكيل بالغزل وجهل المأذون بالاجرة
 وهما المراد ان بقوله وضده اي ضدا لاطلاق وكذا جهل الشفيع
 بالبيع فانه يكون عندهما حتى اذا علم به بعد زمان يثبت له حق
 الشفعة وكذا جهل المولى بجناية العبد فانه يكون عندهما حتى
 لو باع العبد لجان قبل العلم بالجناية لا يكون مختارا للفداء و
 كذا جهل البكر بالاعتقال بالنكاح اي انكاح المولى فانه يكون عندهما
 حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضاء بالنكاح لان دليل العلم
 خفي في حق هؤلاء والمسئلة فيما اذا زوجها ولي غير الاب والجد
 من الكفوهم مثل اوزوجها الاب والجد من غير الكفو او بغير
 فاحش فانه يكون عندهما حتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالنكاح
 واما اذا زوجها الاب والجد من الكفوهم مثل لم يكن لها الفسخ كما
 بالنظر وفور الشفقة ولو زوجها غير الاب والجد من غير كفو

لا يشترط العلم بالاعتقاد في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد

لا يشترط العلم بالاعتقاد في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد
 لان العلم بالاعتقاد لا يشترط في دعوى الرد

او يغبن فاحش لم يصح النكاح اصلا هكذا في التلويح ثم قال
 المحقق التفتازاني بعد ما نصحت بذلك لانه قد اشتهر في
 بعض البلاد نقلا عن المصنف انه يصح النكاح في هذه الصورة لكن يكون
 لها الفسخ وهكذا ورد في شرح الوقاية ولا يوجد له رواية اصلا
 وكذا جعل لانه المنكوحه بخيار العتق فانها اذا جهلت ان لها الخيار
 اء خيار العتق فسكت عن فسخ النكاح فجعلها ما يكون عذرا حتى
 لا يبطل خيارها بخلاف الجمل بخيار البلوغ على ما عرف له اذا
 علمت بالنكاح وجهلت بان لها الخيار لا يكون جهلا بعذر
 حتى يبطل الخيار لها لان جهلها بالاحكام الشرعية في دار الاسلام ليس
 بعذر لاشتهار العلم في دار الاسلام وعدم المانع من تعلمها في
 جانبها بخلاف لانه فاشتهر لها بمحض المولى نعم واما السكر
 وهي حالة تعرض لانسان من امتلاء دماغه من الخمر للتصا

الاول من دار الاسلام
 الثاني من دار الاسلام
 الثالث من دار الاسلام
 الرابع من دار الاسلام
 الخامس من دار الاسلام
 السادس من دار الاسلام
 السابع من دار الاسلام
 الثامن من دار الاسلام
 التاسع من دار الاسلام
 العاشر من دار الاسلام

الاول من دار الاسلام
 الثاني من دار الاسلام
 الثالث من دار الاسلام
 الرابع من دار الاسلام
 الخامس من دار الاسلام
 السادس من دار الاسلام
 السابع من دار الاسلام
 الثامن من دار الاسلام
 التاسع من دار الاسلام
 العاشر من دار الاسلام
 الحادي عشر من دار الاسلام
 الثاني عشر من دار الاسلام
 الثالث عشر من دار الاسلام
 الرابع عشر من دار الاسلام
 الخامس عشر من دار الاسلام
 السادس عشر من دار الاسلام
 السابع عشر من دار الاسلام
 الثامن عشر من دار الاسلام
 التاسع عشر من دار الاسلام
 العشرون من دار الاسلام

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

البه فيسقط معه التميز بين الامور الحسنه والقيحة فهو نوعان
 سكر بطريق مباح سكر حاصل بشرب الماء كالبخر على قصد التداوي
 ففي المبسوط لا بأس بان يتداوى الانسان بالبنجر فاذا اراد ان يزيل
 عقله منه فلا ينبغي له ان يفعل ذلك وشرب المكره والمضطرب ان
 اضطرب الى شرب المسكر للعطش فشرب مسكرا وانما هذا النوع
 من المسكر بمنزلة الاعماء حتى منع صحة الطلاق والعتاق وسائر
 التصرفات لا تدل على من جنس الله هو فصار من اقسام الممرض مسكر
 بطريق محذور وانما هذا النوع لا ينافي الخطاب بالاجماع قال

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان
 كان هذا خطا با في حال السكر فظن وان كان في حال صحوهم فكذلك
 اذ لو كان منافيا لما جاز ذلك كما لا يجوز ان يقال لا تعاقل اذا جننت
 فلا تفعل كذا لان اضافة الحالة منافية للخطاب فلو كان السكر
 منافيا للخطاب لكان كالجنون في عدم صحة اضافة الخطاب اليه
 تلك الحالة فلا يبطر السكر شيئا من الاهلية لازال اهلية بالعقل
 والبلوغ والسكر لا يؤثر في اعدامها وتلزم احكام الشرع كلها

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق...

[Handwritten Persian text, likely a continuation of the previous page's content.]

كلامه ليس بمراد وهذا فسر به بالعبد هو ما لا يفيد فائدة أصلا
 وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
 بالمباشرة أي بمباشرة التصرفات لا تهازل يتكلم بما هزل به
 عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا أي لعدم المناقاة به
 يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فصائر
 مرتدا بالهزل لا بما هزل به ولكنه أي الهزل بنا والاختيار بحكمه
 بحكم ما هزل به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب والاختيار هو المقصد
 في الشرع وأرادته والرضا هو إشارته واستحسانه فالمراد مثلا يختار
 ولا يرضى به ومن ههنا قالوا أن المعاصي والقبائح بأرادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر إذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

هذا لا ينافي أصلا وهو متفق من الأول بالأدلة
 من الموضوع الصحيح والقوى
 الأول من أن كلامه هو ما لا يفيد فائدة أصلا
 وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
 بالمباشرة أي بمباشرة التصرفات لا تهازل يتكلم بما هزل به
 عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا أي لعدم المناقاة به
 يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فصائر
 مرتدا بالهزل لا بما هزل به ولكنه أي الهزل بنا والاختيار بحكمه
 بحكم ما هزل به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب والاختيار هو المقصد
 في الشرع وأرادته والرضا هو إشارته واستحسانه فالمراد مثلا يختار
 ولا يرضى به ومن ههنا قالوا أن المعاصي والقبائح بأرادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر إذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

لا ينافي أصلا وهو متفق من الأول بالأدلة
 من الموضوع الصحيح والقوى
 الأول من أن كلامه هو ما لا يفيد فائدة أصلا
 وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
 بالمباشرة أي بمباشرة التصرفات لا تهازل يتكلم بما هزل به
 عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا أي لعدم المناقاة به
 يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فصائر
 مرتدا بالهزل لا بما هزل به ولكنه أي الهزل بنا والاختيار بحكمه
 بحكم ما هزل به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب والاختيار هو المقصد
 في الشرع وأرادته والرضا هو إشارته واستحسانه فالمراد مثلا يختار
 ولا يرضى به ومن ههنا قالوا أن المعاصي والقبائح بأرادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر إذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

لا ينافي أصلا وهو متفق من الأول بالأدلة
 من الموضوع الصحيح والقوى
 الأول من أن كلامه هو ما لا يفيد فائدة أصلا
 وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
 بالمباشرة أي بمباشرة التصرفات لا تهازل يتكلم بما هزل به
 عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا أي لعدم المناقاة به
 يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فصائر
 مرتدا بالهزل لا بما هزل به ولكنه أي الهزل بنا والاختيار بحكمه
 بحكم ما هزل به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب والاختيار هو المقصد
 في الشرع وأرادته والرضا هو إشارته واستحسانه فالمراد مثلا يختار
 ولا يرضى به ومن ههنا قالوا أن المعاصي والقبائح بأرادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر إذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

[illegible]

[illegible]

والرحمة وقال النبي
علاصين حسن من ركبها في الشدة
على العسل من لحم واطمن واجر فقال
في لا جاداننا وانصبت لنا بها العسل
يقع الطلاق ونفقا الطلح وبثت
الحكم في جبه التودد كالبس والهم
التفكرات اذا غاض عن الشدة فودود
استخرج من عقبة من عامر عن رسول الله
اه اخراج سلم كفاة الشدة في البين
سلم العدلية وكم كفاة الشدة في البين
في قوة المصالح من كل طرف الطلاق
اه اجاب سوال وهو ان لا يطلاق لان الطلاق
لا يجزئ الترتيب في الطلاق لان الطلاق
لا يفتى به في طلاقه

حاشیه
در خلافت البیوم
الارشاد و بین الفرق بین
الحکم و الارشاد و انجیل
الارسل فی ظلاله فی البیوم
فانه آه
خلافت حکم البیوم فانه آه
حاشیه

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهر اليه شار بقوله لا ترى انه هذا النوع الا
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكرنا الطلاق المضاف الى الغيبة اياه
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاستسبا العلل والطلاق المضاف
 بعلته بل هو سبب فقص فلا اسند الحكم الى وقت لا يجابك ببيع بشرط
 الخيار فانه علة ولذا اسند المالك الى وقت لبيع وهو وقت الطلاق المضاف
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى
 والعبد بان يطبقها او يعتقها لانت ولا يكون وقوع الطلاق والعقاق
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع رجل
 مع امرء ثم تلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك
 هازلا وهكذا في النذر واعلم ان الاشياء التي لا يجزى في نفسها ولا قاله
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالنكاح وثانيها ما لا مال فيه
 اصلا كالطلاق الخ الى عن المال وثالثها ما كان للمال فيه ومقص مثل الخلع
 وقد عرفت الاول والثاني واثارهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال
 فيه ومقصود اى ان دخل طهر في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشبهة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهر اليه شار بقوله لا ترى انه هذا النوع الا
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكرنا الطلاق المضاف الى الغيبة اياه
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاستسبا العلل والطلاق المضاف
 بعلته بل هو سبب فقص فلا اسند الحكم الى وقت لا يجابك ببيع بشرط
 الخيار فانه علة ولذا اسند المالك الى وقت لبيع وهو وقت الطلاق المضاف
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى
 والعبد بان يطبقها او يعتقها لانت ولا يكون وقوع الطلاق والعقاق
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع رجل
 مع امرء ثم تلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك
 هازلا وهكذا في النذر واعلم ان الاشياء التي لا يجزى في نفسها ولا قاله
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالنكاح وثانيها ما لا مال فيه
 اصلا كالطلاق الخ الى عن المال وثالثها ما كان للمال فيه ومقص مثل الخلع
 وقد عرفت الاول والثاني واثارهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال
 فيه ومقصود اى ان دخل طهر في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشبهة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهر اليه شار بقوله لا ترى انه هذا النوع الا
 لا يحتمل خيار الشرط واكثر من على ما ذكرنا الطلاق المضاف الى الغيبة اياه
 قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاستسبا العلل والطلاق المضاف
 بعلته بل هو سبب فقص فلا اسند الحكم الى وقت لا يجابك ببيع بشرط
 الخيار فانه علة ولذا اسند المالك الى وقت لبيع وهو وقت الطلاق المضاف
 وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين وبين المولى
 والعبد بان يطبقها او يعتقها لانت ولا يكون وقوع الطلاق والعقاق
 مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع رجل
 مع امرء ثم تلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك
 هازلا وهكذا في النذر واعلم ان الاشياء التي لا يجزى في نفسها ولا قاله
 على ثلاثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبع كالنكاح وثانيها ما لا مال فيه
 اصلا كالطلاق الخ الى عن المال وثالثها ما كان للمال فيه ومقص مثل الخلع
 وقد عرفت الاول والثاني واثارهما الثالث بقوله واما ما يكون للمال
 فيه ومقصود اى ان دخل طهر في هذا القسم الذي يكون للمال مقصودا
 فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشبهة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

وكان رسول الله ﷺ
على الرفعة كرواه شيط

و ان انا انزل خذ ما بين يدي
من الاموال

پہلے انہیں دیکھ لیں کہ انہیں کیا ہے
پہلے انہیں دیکھ لیں کہ انہیں کیا ہے

افقہ السبقۃ الذی یسیر علیہ
افقہ السبقۃ الذی یسیر علیہ

أي التصرف على الجديما إذا لم يحضرهما شيء وجعل القول قول من
 من البناء والأعراض
 يدعي أي يدعي الجدي والأعراض فيما إذا اختلف في قول الجديفة
 من القولين
 خلافا لما جعل العمل بصحة الإيجاب والجدوى لأن الأصل في العقد
 الرخصة والتمسك به رضا
 اللزوم فإدعى عدم البناء على المواضعة فهو متمسك بالأصل فكان
 القول قول وفيما إذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء إنما صح العقد
 لأن مطلق بيقض الصحة والمواضعة السابقة لم يذكر في العقد فلا
 يكون مؤثرة فيه كما لو تواضعا على شرط الخيار ولم يذكرا ذلك في
 العقد لم يثبت خيار وعندهما العمل بالمواضعة ولو حتى كان القول
 قول من يدعي البناء في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا
 فيما إذا لم يحضرهما شيء لأنه بناء على المواضعة وأما الإقرار فالحال
 يبطل سواء كان الإقرار بما يحتمل الفسخ كالبيع والنكاح وبما لا يحتمل
 من الإقرار
 كالطلاق والعاق لان الإقرار يستعمل في وجود المخبر به ومن هذا
 قيل زمان الإقرار
 يعلم الفرق بين الإقرار وبين الإنشاء في هذه التصرفات وللمل
 يدل على عدم لازمها زال يظهر عند الناس خلاف ما هو في الحقيقة
 لا يخلو
 وكذلك أي كالإقرار تسليم الشفعة طلب الشفعة على ثلاثة أوجه

[illegible][illegible]

۱۴
حاج محمد
الطبيب والاشعاع ۱۲
توفي في الـ
المفضل عدلت فاطميا
فيل افاندا اصلها
اسه خاها فالخاها
اسات الشماخ
صاحب الادب
دوره قنابست

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة منصوصة معطوفة
 على عدم اتيان الخطأ شبهة دارية في باب العقوبة بخلاف الخطأ في القتل
 لا ياتى ثم القتل العمد وكذا الخطأ في الجماع كما اذا زفت لغير امرئ
 فوطئها على ظن انها امرئة لا ياتى ثم الزنا ولا يؤخذ بمجد في الثاني ولا
 قصاص في الاول لانه عقوبة كاملة فلا يجب العذر والاصل فيه قوله
 ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به لكن لا ينفك عن ضرب التقصير وهو
 ترك التثبت لانه يمكن لاحرازه عند التثبت فيصل سبب الجراء القاصر وهو
 الكفارة لا الكفارة تشبه العباداة والعقوبة فتستدس سبباً متردداً بين
 الخطر والاباحة والخطأ كذلك لان اصل الفعل مباح ترك التثبت
 امر محظور فكان قاصراً في معنى الحرمة فيصل سبب الجراء القاصر وصح
 طلاقه في الخطأ كما اذا اراد ان يقول سبحان الله او عني فخر على لسانه
 ان استطاع وقع الطلاق عند خلافه لا للشافعي لا الطلاق يقع بالكلام
 والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد وتحمي نقول القصد هو مبطن لا
 يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر
 الدال عليه وهو اهلية القصد العقل والبلوغ ونفي الحرمة ويجب ان

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة منصوصة معطوفة
 على عدم اتيان الخطأ شبهة دارية في باب العقوبة بخلاف الخطأ في القتل
 لا ياتى ثم القتل العمد وكذا الخطأ في الجماع كما اذا زفت لغير امرئ
 فوطئها على ظن انها امرئة لا ياتى ثم الزنا ولا يؤخذ بمجد في الثاني ولا
 قصاص في الاول لانه عقوبة كاملة فلا يجب العذر والاصل فيه قوله
 ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به لكن لا ينفك عن ضرب التقصير وهو
 ترك التثبت لانه يمكن لاحرازه عند التثبت فيصل سبب الجراء القاصر وهو
 الكفارة لا الكفارة تشبه العباداة والعقوبة فتستدس سبباً متردداً بين
 الخطر والاباحة والخطأ كذلك لان اصل الفعل مباح ترك التثبت
 امر محظور فكان قاصراً في معنى الحرمة فيصل سبب الجراء القاصر وصح
 طلاقه في الخطأ كما اذا اراد ان يقول سبحان الله او عني فخر على لسانه
 ان استطاع وقع الطلاق عند خلافه لا للشافعي لا الطلاق يقع بالكلام
 والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد وتحمي نقول القصد هو مبطن لا
 يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر
 الدال عليه وهو اهلية القصد العقل والبلوغ ونفي الحرمة ويجب ان

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة منصوصة معطوفة
 على عدم اتيان الخطأ شبهة دارية في باب العقوبة بخلاف الخطأ في القتل
 لا ياتى ثم القتل العمد وكذا الخطأ في الجماع كما اذا زفت لغير امرئ
 فوطئها على ظن انها امرئة لا ياتى ثم الزنا ولا يؤخذ بمجد في الثاني ولا
 قصاص في الاول لانه عقوبة كاملة فلا يجب العذر والاصل فيه قوله
 ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به لكن لا ينفك عن ضرب التقصير وهو
 ترك التثبت لانه يمكن لاحرازه عند التثبت فيصل سبب الجراء القاصر وهو
 الكفارة لا الكفارة تشبه العباداة والعقوبة فتستدس سبباً متردداً بين
 الخطر والاباحة والخطأ كذلك لان اصل الفعل مباح ترك التثبت
 امر محظور فكان قاصراً في معنى الحرمة فيصل سبب الجراء القاصر وصح
 طلاقه في الخطأ كما اذا اراد ان يقول سبحان الله او عني فخر على لسانه
 ان استطاع وقع الطلاق عند خلافه لا للشافعي لا الطلاق يقع بالكلام
 والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد وتحمي نقول القصد هو مبطن لا
 يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر
 الدال عليه وهو اهلية القصد العقل والبلوغ ونفي الحرمة ويجب ان

وقد وجد
 في نسخة
 من
 المخطوطات

[illegible][illegible]

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً واقظهر بما
 ذكره التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیاره
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً واقظهر بما
 ذكره التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیاره
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً واقظهر بما
 ذكره التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختیاره
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا أصم صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 العتوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حل له ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حل له لأن المرض سبب ضروري لا يمكن دفعه لكونه سبباً واقظهر بما
 ذكره التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخييف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كل واحد لكن
 ولو أفطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر فيه للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو أفطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه تقرر عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه أسقط باختياره
 وأما المرض فأمروا به في جعله عذراً في إباحة الفطر وسقوط الكفارة

والمكره هو الذي لا يرضاه الله تعالى ولا يرضاه الناس ولا يرضاه الحيوان ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء

واما الاكراه وهي حمل الغير على امر يكرهه ولا يريد مباشرة له لولا الحمل عليه بالوعيد على تركه فيكون معدا للرضاء لا للاختيار فهو نوعان كما لا يفسد الاختيار ويوجب الجاء اي الاضطرار نحو التهديد بما يخاف على نفسه او عضوا من اعضائه والاختيار نوعان صحيح وهو ان يكون لفاعل في قصد مستبد وفساد وهو ان لا يكون الفاعل مستبدا بل يكون اختياره مبنيا على اختيار الاخر فانه اذا اضطر الى امر بالاكراه كان قصد بالباشرة دفعه الاكراه حقيقة فصير الاختيار فاسدا وقاصره وهو ان يعيد الرضاء ولا يوجب الجاء بان يكون التهديد بحبس او ضرب وهذا غير مفسد للاختيار والنوع الاول وهو الاكراه الملبى والثاني وهو الاكراه الغير الملبى والاكراه مجتمعه بجميع اقسامه لا ينافي في لاهلية لاهلية الوجوب لاهلية الاداء ولا يوجب وضع الخطاب اي سقوطه عن المكره بحال سواء كان الاكراه ملجئا او لا لان المكره على صيغة المفعول مبتلي في حالته الاكراه كما انه مبتلي في حالته الاختيار والابتلاء يتحقق الخطاب لا ينشأ بدونه ولا يترتب انراى المكره في الاتيان بما اكره عليه متروك بين

والاكره هو الذي لا يرضاه الله تعالى ولا يرضاه الناس ولا يرضاه الحيوان ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء

والاكره هو الذي لا يرضاه الله تعالى ولا يرضاه الناس ولا يرضاه الحيوان ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء ولا يرضاه الارض ولا يرضاه السماء ولا يرضاه النار ولا يرضاه الماء ولا يرضاه الهواء

مباشرة فرض كما لو اكره على اكل الميتة او شرب الخمر بما يوجب الاجزاء
 فانه يفترض عليه لاقدام على ما اكره عليه حتى لو صبر ولم ياكل ولم
 يشرب حتى قتل به يعاقب عليه وبين مباشرة حظراي محظور كما لو
 اكره على الزنا وقتل النفس المعصومة وبين مباشرة اباخرة كما في اكرام
 الصائم على افساد الصوم فانه يحرم له الفطر وبين رخصة كما في اكرام
 على الكفر فانه يرخص له اجراء كلمة الكفر على لسانه وانما جعل الاقطار
 في رمضان من قبيل الاباحية واخرها كلمة الكفر من قبيل الرخصة
 الاولى مباح في الجملة كما في المرض واما الثاني فلا يوصف بالاباحية
 اصلا لكن يرخص له الاقدام عليه عند طمانينة القلب باثم المكره فيه
 اي في اكرامه بالاقدام على الفعل مرة كما في اكرامه على الزنا ويوجب
 اخره كما في اكرامه على اكل الميتة وهذه الامور لا تثبت بدو الخطا
 فثبت ان المكره مخاطب مستل ولا يوضع عنه الخطاب هو الملك
 فلا رخصة في القتل والجرح للغير حتى لو قتل المكره وجرحه بغير
 الاذن لا رخصة لصيانته بنفسه او غيره من التلف وهو وغيره سواء في
 الصيانة فلا يكون كراهه موجبا لابطاح تلفه لصيانته الغير ما انفرد بها

وہ لوگ کہ یہ آیت فوجی الغرض کا کہہ الصائم علی العطر ان کلان ص

[illegible]

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

ولا رخصة في الزنا بعد الإكراه أصلا متعلق بالمسائل الثلاث
سواء كان الإكراه ملجيا ولا ثم ان الزنا في معنى القتل لان الولد لا
ينسب الي الزاني فلا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق
فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه
وهو الملجى في الميتة والخمر والخنزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر
عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح
اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب
الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزاء منه
فيصير شبهة كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهة
استقاط الحسد عن الشريك وخصص في اجزاء كلمة الكفر وافساد الصلوة
والصور واثلاف الغير والحجامة على الاحرام وتمكين المرأة من الرضا
في الاكراه الكامد دون القاصر حتى لو اكره في اجزاء كلمة الكفر او علم افساد
الصلوة والصور ولم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

المرءة في الاكراه لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق
فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه
وهو الملجى في الميتة والخمر والخنزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر
عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح
اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب
الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزاء منه
فيصير شبهة كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهة
استقاط الحسد عن الشريك وخصص في اجزاء كلمة الكفر وافساد الصلوة
والصور واثلاف الغير والحجامة على الاحرام وتمكين المرأة من الرضا
في الاكراه الكامد دون القاصر حتى لو اكره في اجزاء كلمة الكفر او علم افساد
الصلوة والصور ولم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

المرءة في الاكراه لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق
فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه
وهو الملجى في الميتة والخمر والخنزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر
عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح
اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب
الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزاء منه
فيصير شبهة كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهة
استقاط الحسد عن الشريك وخصص في اجزاء كلمة الكفر وافساد الصلوة
والصور واثلاف الغير والحجامة على الاحرام وتمكين المرأة من الرضا
في الاكراه الكامد دون القاصر حتى لو اكره في اجزاء كلمة الكفر او علم افساد
الصلوة والصور ولم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

المرءة في الاكراه لا يملك ايجاب النفقة عليه المروءة غير قادرة على الانفاق
فيملك الولد ولا حظري لا يبقه حظري المحرم مع الكامل منه الاكراه
وهو الملجى في الميتة والخمر والخنزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنظر
عند الاختيار قال الله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
ولا استثناء من الحظر باحتراق المتعة عن تناولها مضيقا لا يصح
اثما وانما قيدنا بالكامل منه هذه الحرمة لا تسقط بالقاصر منه لفواة
الضرورة الا ان المكروه اذا تناول ما يوجب الحسد الاكراه القاصر بان شرب
الخمر لم يحسد استحسننا لان الاكراه الكامل موجب للحسد والقاصر جزاء منه
فيصير شبهة كالمالك في الجرم من الجارية المشتركة فانه يصير شبهة
استقاط الحسد عن الشريك وخصص في اجزاء كلمة الكفر وافساد الصلوة
والصور واثلاف الغير والحجامة على الاحرام وتمكين المرأة من الرضا
في الاكراه الكامد دون القاصر حتى لو اكره في اجزاء كلمة الكفر او علم افساد
الصلوة والصور ولم يفعل ما امر به حتى قتل كان ما جاور او لو فعل كان

الحق في دار السلام
والحق في دار السلام
والحق في دار السلام

يثبت عقيب التكليم به الا اذا لم يجرى به غير من الاستثناء وتعليق
 وكذا لموجب فعله كشراب الخمر والزنا ثابت عقيب الفعل الا اذا تحقق
 مانع باز تحققت هذه الافعال في دار الحرب وتمكنت فيها شبهة
 فكذا لموجب قول المكره وفعال لا عند المغر وانما يظهر اثر الاكراه
 هذا دفع لما يقال انما لا يظهر اثر الاكراه في ابطال الاقوال والافعال
 ففي اي شيء يظهر اثره فيمنع فعله يقول بان لا يظهر اثره الا في امرين
 فانه اذا اكمل الاكراه بان كان ملجيا يظهر اثره في تبديل النسبة
 حتى يصير الفعل منسوب الى المكره على صيغة اسم الفاعل اذا احتمل ما
 اكراه عليه التبديل ولم يمنع عنه مانع ويظهر اثره اي الاكراه اذا قصر
 بان لم يكن ملجيا كالاكراه بالحبس فتفويت الرضاء لا في تبديل النسبة
 ولا يكون الاكراه مؤثرا في اهدار قوله وفعله فيفسد الاكراه كاملا
 او قاصرا ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضاء مثل البيع والاجارة
 لان الاكراه مطلقا لا يمنع انعقاد اصل التصرف لصدوره عن اهل
 في محله لكنه يمنع نفاذه لفواة الرضاء الذي هو شرط النفاذ
 فينعقد بصفة الفساد ولو كان التصرف ملا يتوقف على الرضاء

۲۲۵

۲۲۵
 قولہ ہذا فرم افادہ ہر اس ہذا لفظ جم
 سوال و جواب میں تعالیٰ عالم یہ علم افادہ
 اس سوال و جواب میں تعالیٰ عالم یہ علم افادہ
 اس سوال و جواب میں تعالیٰ عالم یہ علم افادہ

[illegible]

ولعدم الرضاء لا يجب المالك ^{على} ولأن المال يعدم عند عدم الرضاء
فكان للمالك أي كان ذكره لم يوجد فوقه الطلاق بغيره مال كطلاق
الصغيرة على مال فإنز لو طلق امرأته الصغيرة على مال يتوقف الطلاق
على قبوطها فإذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب للمالك في هذا الدليل
تمهيد للفرق بين الأكره والضرر فإنهم اتفقوا على أن الطلاق في الضرر
لا يفصل عن المال فقال أبو حنيفة يعدم وجوبهما جميعاً إلا بالتزام
المرءة كما استعرف وقال أبو جوبهما جميعاً فلا بد من بيان جهة التفرقة
بين الأكره والضرر فلم يرد قال بخلاف الضرر في الخلع لأن الرأى للضرر
يمنع الرضاء بالحكم واختياره دون الرضاء بالسبب واختياره
وهذا بالاتفاق فيصم التطبيق عند أبي حنيفة لكن يتوقف وقوع
الطلاق على التزام المرءة بالمال والرضاء به فإن التزمته وقع الطلاق
ولزم للمالك الألف لا طلاق ولا مال وعندهما يقع الطلاق ويجب المال
لأن ما يدخل على الحكم دون السبب كالضرر بشرط الخيار لا يؤثر
في بطلان الخلع بالمنع لأنه لم يوثر فاحداً الحكمين وهو الطلاق
لا يوثر في الحكم الآخر وهو لزوم المال لأنه تابع بخلاف ما إذا دخل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولما نظر
ولولا اليه
الغفر الكاتبة
الحسين
صلى الله عليه
صلى الله عليه
صلى الله عليه

لانه فانه يفضل الطلاق عند المال بعد ذكره كانه الخلع مع الصغيرة على اتقا قبتين باذنا وان في خوار شرط ان ارشاده للمنفقة في الفرق على الذميين غاية

٢٢٨

في كل حال لا يجوز

سنة
بدرت تراث

على السبب كالاكراه فانه يمنع المالة ون الطلاق لا زلالم لا يجب في الخلع
^{ويجوز الخلع في كل حال}
 الا بالذكر كمن المبيع فلا بد من صحة ايحيا بالمالة في الخلع كما في المبيع
^{لانه كما ان الثمن لا يخرج البع الا بالذكر}
 ما دخل على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المالم يوجد فوقه
 الطلاق بغير المالة كان كشرط الخيار اى كما اذا خالعها بشرط الخيار
^{لانه ان كان الخلع مع شرط}
 لها على ما من بيانه فقد مر ان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما وعند
^{در صفحه ٢٢١ و ٢٢٢}
 ابينغفة لا يقع الطلاق ولا يجب المالة الا انشاء المرأة فيقع الطلاق
^{المعروف بغير تملك}
 ويجب المالة ولما ذكر ان اثر الاكراه الكامل في تبديل النسبة شرع في
 بيانه فقال واذا اتصل الاكراه الكمال اى الملبى بما يصلح ان يكون الفاعل
^{لانه المعروف}
 فيه التغيره مثل اتلاف النفس والماله فانه يمكن للمكره بكسر الرء
^{لانه في ذلك الشيء وهو المكره}
 ان يخلع المكره بفتحها ويضرب به بنفسه او ماله فيتلفه بنفسه
^{لانه بنفسه او ماله}
 الصادر من المكره بفتحها الى المكره بكسرهما ولن يترك حكم الفعل
^{از ميان}
 وغيره المكره بفتحها من البنين حتى لو قال قتله والا لا يقتل وقته
^{لانه هذا الابن مثلا}
 به وجب القود على المكره بكسرهما ولو اكرهه على الرمي الى صيد قر
^{لانه ليس عليه}
 اليه فاصاب نسا او جيت الدية على عاقلة للمكره بالكسر والكفارة
^{بالاجماع}
 عليهم كما لو باشره بنفسه لا زال الاكراه الكمال فيفسد لا اختيار لا الانساق

والتأخره وسائر العلوم

سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له

وهذا دليل الثالث وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 مثل ما لا يصلح كونه التفتان الحكم مقصود على المكروه بالفتحة اذا كان
 نفس الفعل مما يتصور ان يكون الفاعل فيه التغير بصورة الان المحل
 عطف على كان السابق وفيه بيان لقوله لان المحل ان ذلك اي المحل
 للجناية او الاكراه يتبدل بان يجعل المكروه بفتح الراء التغيره مثل اكراه
 المحرم اضافة المصدر الى المفعول على قتل الصيد فذلك القتل هذه
 الجملة لتبين المثال يقتصر على الفاعل في حق الاثر والجزاء وان
 امكن جعله التوهن الاستحسان وفي القياس ان لا شيء عليه ولا
 على الامران كان حلالا لان المكروه بكسر الراء انما جعل على ان يحذف
 المكروه بفتحها على احوام نفسه وهو المكروه بالفتحة في ذلك له
 في ان يحذف على احوام نفسه لا يصلح التغيره فيقتصر عليه اذا يمكن
 للمكروه بكسرها ان يحذف على احوام الغير بنفسه فكذا بالاكراه ولو جعل
 المكروه بالفتحة التوهن المكروه بكسرها يتبدل محل الفعل لان محل حقيقة
 احوام المكروه بالفتحة ويصير محل الجناية احوام المكروه بالكسر لو كان
 محرما او يخرج الفعل عن كونه جناية لو كان حلالا وفيه اي في جعله

اجاب سؤال
 وهو ان يكون المكروه
 ان لا يكون للمكروه
 فاجاب بقوله
 ان ان المحل
 صحت في هذه

٢٥

سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له

سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 سؤال في دليل التالف وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له

[illegible]

حتى يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم
 سبب الملك وهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لان المكره بكسر الهمزة لا يقدر على تعليق
 ما لا الغير واتمام تصرف فكيف يجعل المكره بالفتح التزلة فيه لو جعل له
 المكره بالفتح التغير لتبدل محل العمل على الفعل لا يصير تصرفا في الغصن
 وقد امر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا في التسليم
 حين جعل المكره بالفتح التزلة واخراج التسليم من ان يكون متمم للعقد
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته الى المكره بكسر الراء اذا
 لم يجز تبدل محل الفعل بالا كراه عدم جواز تبدل ذاته ولو فسخ التسليم
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالشرع وقد نسبناه الى الفعل
 المكره بكسر الهمزة من حيث هو غصب يعني ان هذه التسليم متمم للتصرف
 من وجوه موقوف ليد الملك من وجه جعلناه مقتصر على البائع
 من حيث انه تمام للعقد نسبناه الى المكره بالكسر من حيث انه غصب
 لا ان يصلح التزلة فيه فيرجع بالضمان عليه فيه اشارة الى دفع ما يقابل

٢٥٣

لا يثبت الملك بالقبض على وجه الفساد لعدم الرضاء به لا التسليم
 تصرف في بيع نفسه بالتمام أي تمام البيع لا التسليم من البائع متمم
 سبب الملك وهذا كان له شبهة بتبدل العقد وهو أي المكره بالفتح
 في ذلك الاتمام لا يصلح التغير لان المكره بكسر الهمزة لا يقدر على تعليق
 ما لا الغير واتمام تصرف فكيف يجعل المكره بالفتح التزلة فيه لو جعل له
 المكره بالفتح التغير لتبدل محل العمل على الفعل لا يصير تصرفا في الغصن
 وقد امر بالتصرف في البيع وتبدل ذات الفعل لا في التسليم
 حين جعل المكره بالفتح التزلة واخراج التسليم من ان يكون متمم للعقد
 يصير التسليم غصبا محضا أي ابتداء بنسبته الى المكره بكسر الراء اذا
 لم يجز تبدل محل الفعل بالا كراه عدم جواز تبدل ذاته ولو فسخ التسليم
 مقتصر على البائع فيحصل الملك بالشرع وقد نسبناه الى الفعل
 المكره بكسر الهمزة من حيث هو غصب يعني ان هذه التسليم متمم للتصرف
 من وجوه موقوف ليد الملك من وجه جعلناه مقتصر على البائع
 من حيث انه تمام للعقد نسبناه الى المكره بالكسر من حيث انه غصب
 لا ان يصلح التزلة فيه فيرجع بالضمان عليه فيه اشارة الى دفع ما يقابل

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا
تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه
ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد
نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره
بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر
بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال
والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل
وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط
هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ
لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا
كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق
بما فيه الجأ ماى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأ هو المتكلم
حقه يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره
لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق بما فيه الجأ ماى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأ هو المتكلم حقه يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

والتسليم لما كان مقصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا تضمن المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم التسليم وان شاء ضمن المشتري فاشار الى انه ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره بالكسر بالضمان واذا ثبت ان اى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى الكسر بالكسر ونسبته اليه امر حكى لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال والجمله صفة لا مركبة وجواب اذا قول استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ لهم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا كانت النسبة حقيقة لا حكمية فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق بما فيه الجأ ماى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأ هو المتكلم حقه يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره لا يملك بالكل للعبد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

التره فيه ومعنى الاتلاف اي اتلاف ماليته هذا العبد لذنه هو امر
 حكمه منه اي من الاعتاق منقول الى الذنه اكرهه لانه يتصور منه الاتلاف
 حسا فيمكن النسبة اليه يد ونسبة الاعتاق اليه لانه اي الاتلاف
 منفصل عنه اي عن الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل يد ونه محتمل
 للنقل الى المكره باصله لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الاحكام للاكراه عندنا وقال
 الشافعي تصرفات لمكره بالفتح فهو كالطلاق والعتاق والبيع نحوها
 يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق وان كان بحق يصح تصرفاته حتى
 لو اكره المحرم على الاسلام يصح اسلامه لانه اكرهه بحق بخلاف الذنه
 حيث لا يصح اسلامه بالاكراه لانه اكرهه باطل عندنا لان صحة القول بقصد
 والاختيار ليكون القول ترجحة عملي في الضمير ودليلا عليه في بطل القول
 عند عدم اي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالاقرار فان
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا ليقيم ما هو مراده والاكراه بالحبس الدائم
 مثل الاكراه بالقتل عندنا اي عند الشافعي في بطل القول والفعل
 من المكره اصلا واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا اتم الاكراه سواء امكن

قوله معنى الاتلاف اي اتلاف ماليته هذا العبد لذنه هو امر
 حكمه منه اي من الاعتاق منقول الى الذنه اكرهه لانه يتصور منه الاتلاف
 حسا فيمكن النسبة اليه يد ونسبة الاعتاق اليه لانه اي الاتلاف
 منفصل عنه اي عن الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل يد ونه محتمل
 للنقل الى المكره باصله لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الاحكام للاكراه عندنا وقال
 الشافعي تصرفات لمكره بالفتح فهو كالطلاق والعتاق والبيع نحوها
 يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق وان كان بحق يصح تصرفاته حتى
 لو اكره المحرم على الاسلام يصح اسلامه لانه اكرهه بحق بخلاف الذنه
 حيث لا يصح اسلامه بالاكراه لانه اكرهه باطل عندنا لان صحة القول بقصد
 والاختيار ليكون القول ترجحة عملي في الضمير ودليلا عليه في بطل القول
 عند عدم اي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالاقرار فان
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا ليقيم ما هو مراده والاكراه بالحبس الدائم
 مثل الاكراه بالقتل عندنا اي عند الشافعي في بطل القول والفعل
 من المكره اصلا واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا اتم الاكراه سواء امكن

قوله الاتلاف اي اتلاف ماليته هذا العبد لذنه هو امر
 حكمه منه اي من الاعتاق منقول الى الذنه اكرهه لانه يتصور منه الاتلاف
 حسا فيمكن النسبة اليه يد ونسبة الاعتاق اليه لانه اي الاتلاف
 منفصل عنه اي عن الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل يد ونه محتمل
 للنقل الى المكره باصله لتصوره منه ابتداء فلذلك يرجع المكره بفتحها
 عليه بقيمة العبد وهذا المذكور من الاحكام للاكراه عندنا وقال
 الشافعي تصرفات لمكره بالفتح فهو كالطلاق والعتاق والبيع نحوها
 يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق وان كان بحق يصح تصرفاته حتى
 لو اكره المحرم على الاسلام يصح اسلامه لانه اكرهه بحق بخلاف الذنه
 حيث لا يصح اسلامه بالاكراه لانه اكرهه باطل عندنا لان صحة القول بقصد
 والاختيار ليكون القول ترجحة عملي في الضمير ودليلا عليه في بطل القول
 عند عدم اي عدم القصد والاختيار كما في الاكراه بالاقرار فان
 المتكلم يتكلم به لدفع الشر لا ليقيم ما هو مراده والاكراه بالحبس الدائم
 مثل الاكراه بالقتل عندنا اي عند الشافعي في بطل القول والفعل
 من المكره اصلا واذا وقع الاكراه على الفعل فاذا اتم الاكراه سواء امكن

فان لم يلازموا المذنبين لم ينجوا
فان لم يلازموا المذنبين لم ينجوا
فان لم يلازموا المذنبين لم ينجوا

[illegible]

2

قوله عز وجل فذلک انما یؤتی الذلیمین
 الذلیمین ان اوتوا من البیان فی موضوع فذلک
 الذلیمین ان اوتوا من البیان فی موضوع فذلک
 الذلیمین ان اوتوا من البیان فی موضوع فذلک
 الذلیمین ان اوتوا من البیان فی موضوع فذلک

[illegible][illegible]

احتراز عن حروف المباني وهي الحروف التسعة والعشرين ثم ان
اطلاق لفظ الحروف على المذكور في هذا الباب بطريق التغليب
لان بعضها اسماء واما آخر هذا الباب لانه من علم النحو لا انه لما تعلق
ببعض احكام الشرع اوردته تيمم الفائدة واليه اشار بقوله فسطر
من مسائل الفقهاء بعض ما مبني عليها واكثرها الى الحروف وقوعا
في الكلام واستعماله في حروف العطف لانها تدخل على الاسماء و
الافعال والجملة والمفرد بخلاف غيرها والاصل فيه اي العطف
الاول والآخر العطف لاثبات المشاركة والاول والآخر العطف
فيه كانت بمنزلة المطلق بخلاف غيرها فانها لا تها على معنى زائد
كانت بمنزلة المقيد المطلق والى بالاصالة وهي اي الواو المطلق الجمع

۱۱ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۲ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۳ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۴ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۵ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۶ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۷ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۸ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۱۹ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح
 ۲۰ صلوات الله عليه وسلم من الموت الجارة فانها تخص بالاصحاح

[illegible]

[illegible]

عندنا من غير تعرض لمقارنته اى اجتماع كما زعم بعض اصحابنا على
قولها ونقل عن قول مالك ولا ترتيب اى فاخر ما بعدها عما قبلها في
الزمان كما زعموا على قولنا بخفيقة وكما زعم بعض الشافعية ونقل عن
ابن فهد في عطف المفردات لا اشتراكها في الحكم فقط وفي عطف
الاجمل لا اشتراكها في الثبوت وعليه عامة اهل اللغة فقد ذكر ابو علي انه
مجمع عليه وقد نص عليه سيدي في سبع عشر مواضع من كتابه
وقال عبد القاهر وما يدل على ان الواو لا اصل له في الترتيب انهم
وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمر و
اختص خالد وبكر لا الاشتراك والاختصاص يقتضيه فاعلين كذا
لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستحيل فيه المقارنة و
هو قول سيبان عند قيامك وقعودك والقيام والقعود لواحد
يستحيل مقارنتهما في زمان واحد وايمت الفتوى اى اهل الشرع و
الفتوى من الفتى اى الشاب القوى لانها جواب حادثة واحدة
حكم وحصول كل واحد بالقوة وانما ثبت الترتيب في قولنا لاجبته
ان نكتهما في طالق وطالق حتى لا يقع به اى بهذا القول

[illegible][illegible]

جود دهم الله مولينا حاشيته

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مولانا صاحبزادہ
صاحبزادہ
نور محمدی قلمدار جلیبارا
قائمہ خدمت نامی مضمون و قلمدارانی
الذین بہ قولک بخند علی انہ
شعریہ جمیل۔ الوصف ۱۲

غایۃ تحقیق
الدرم

حاشیه

٢٦٤
 ابوابها اي ابوابها مفتوحة فاذا اجتمع الحال وذو الحال يناسب
 الواو لانها المطلق الجمع فاشتركا في صفة الجمعية لان مطلق
 الجمع يوجد في الاجتماع وقالوا في قول الرجل عبدا اذ الى الفا
 وانت جراوة في قوله للحرب انزل وانت من ان الواو للحالة حتى لا
 يعتق العبد الم يود ولا يامن الحرب مالم ينزل لانه جعل
 الحرية والامان حال الاداء والنزول فان غرض التكلم من هذا
 الكلام عدم وقوع الحرية والامان في الحال بل حين الاداء والنزول
 فيكون معناه اذ الى الفاقم قدر الحرية وانزل مقدر الامان في
 حال الاداء والنزول فكانا حالين مقدرتين ويقال ان الجملة الحالية
 قائمة مقام جواب لامر اي اذ الى الفالتصير هو الواو الحال وصف
 والوصف لا يتقدم الموصوف وينتقص هذا الوجه بقوله تعالى
 حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فانه قد نقل ان ابواب الجنة مفتوحة
 قبل وصولها اليها بآي دليل قوله تجنات عدن مفتحة لهم الابواب
 ٢٦٥
 وجوبها اي ابوابها مفتوحة فاذا اجتمع الحال وذو الحال يناسب
 الواو لانها المطلق الجمع فاشتركا في صفة الجمعية لان مطلق
 الجمع يوجد في الاجتماع وقالوا في قول الرجل عبدا اذ الى الفا
 وانت جراوة في قوله للحرب انزل وانت من ان الواو للحالة حتى لا
 يعتق العبد الم يود ولا يامن الحرب مالم ينزل لانه جعل
 الحرية والامان حال الاداء والنزول فان غرض التكلم من هذا
 الكلام عدم وقوع الحرية والامان في الحال بل حين الاداء والنزول
 فيكون معناه اذ الى الفاقم قدر الحرية وانزل مقدر الامان في
 حال الاداء والنزول فكانا حالين مقدرتين ويقال ان الجملة الحالية
 قائمة مقام جواب لامر اي اذ الى الفالتصير هو الواو الحال وصف
 والوصف لا يتقدم الموصوف وينتقص هذا الوجه بقوله تعالى
 حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فانه قد نقل ان ابواب الجنة مفتوحة
 قبل وصولها اليها بآي دليل قوله تجنات عدن مفتحة لهم الابواب

لا دارم للطلوع والغروب
وقيل الخندقى اخرج فقد
خرج الامير واتباع السلطان
ارجعوا فقد دخل السلطان
داره والظوم والشمس

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

السؤال الثاني في الحقيقة ان
 الحقيقة انما هي على العلة من جهة وجعل
 الحكم والادخال على العلة من جهة وجعل
 الحقيقة انما هي على العلة من جهة وجعل
 الحكم والادخال على العلة من جهة وجعل
 الحقيقة انما هي على العلة من جهة وجعل
 الحكم والادخال على العلة من جهة وجعل

اداه اوله فيصير معناه اذ الى الفا لانك حروا نما يصح دخول الفاء
 عليه لان العلق دائم فاشبه المتراخي عن الحكم وهو الاداء ولو جعل
 الاداء علة وحلت لفاء على حقيقة ما لا يحتمل حذف بان يقال ان
 ادبت الى الف فانت حرو وهو خلاف الاصل ودخول الفاء على العلق
 وان كان خلاف الاصل ايضا الا انه لا يحتمل عن حمل حقيقة ما لان العلة
 لما كانت دائمة يحصل الترتيب الذي هو منوطا فكان اولى من الاصل
 واما ثم للعطف على سبيل التراخي وهو ان يكون بين المعطوف و
 المعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما ثم عندا بحقيقة التراخي
 على وجه القطع يعني يظهر اثره في الحكم والتكلم جميعا كما نرى الكلام
 الذي يدخل عليه كلمة ثم مستأنف اي كان القائل سكت عن الكلام
 الاول ثم استأنف كلاما اخر كما اي من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة
 لعدم القطع حقيقة وانما قال به قولنا بجمال التراخي اذ هذه الكلمة
 موضوعه للتراخي المطلق فينصرف الى الكلام منه وذلك بان يكون
 التراخي في التكلم والوجود جميعا اذ لو كان في الوجود دون التكلم
 لكان ثابتا من وجهه دون وجهه وعند صاحب التراخي في الوجود

٢٤٠
 الانذار انما هي على حقيقة التراخي
 من وجه لان العلة لما كانت مستأنفة
 يحصل الترتيب بانما هو جازي
 قوله فانت زيدا ثم هو قال ان
 قلت فانت زيدا ثم هو قال ان
 ان وقع بينهما فوجدنا ان يقول فانت زيدا
 ثم هو قال بعد ذلك فوجدنا ان يقول فانت زيدا

غايته التحقيق
 بالترتيب على وجه القلق في كونه ثم
 قلت على اللفظ التراخي في كونه ثم
 قلت على اللفظ التراخي في كونه ثم

غايته التحقيق
 بالترتيب على وجه القلق في كونه ثم

8

دون التكلم أي يوجد مدلوله مترادفيا كما في بعدد لاف التكلم اتصالا
 ظاهر إبانة الاختلاف فيمن قال لامرأة قبل الدخول بها أنت
 طالق ثم طالق ثم طالق أدخلت الدار فانه قال أبو حنيفة يقع الأول
 في الحال وتبين به ويلغو ما بعده إذا القائل كان سكت على الأول
 ثم استأنف فلا يتوقف الأول على الآخر المغير لفواة شرط التوقف
 وهو الاتصال فتبين به هذا إذا شرط وأما إذا قدم تعلق
 الأول بالشرط ووقع الثاني بقاء المحل إذ المعلق لا ينزل في الحال و
 لغى الثالث هذا في غير المدخول بها أما في المدخول بها فانه يتعلق
 بالشرط ما يليه قدم الشرط أو آخر ووقع الباقي في الحال فهذه أربعة
 وجوه للمسئلة وقال لا يتعلق أي الطلقات لثلاث بالشرط جملة
 في الوجوه الأربع وتتركن عند وجود الشرط على الترتيب
 لان كونها للعطف يقتضيه تعلق الكل بالشرط وكونها للترخي
 يقتضي الترتيب فان كانت مدخولا بها يقع الثلاث وان
 كانت غير مدخول بها تنطق بواحدة ويلغو الباقية لفواة المحل
 وقد نستعار كلمة ثم بمعنى الواو حين تعذر العمل بحقيقتها

حاشیہ

من قوله وضع للاستدراك بعد النفي لا ان العطف به
 بلفظ لكن انما يستقيم عند تساق الكلام وانتظامه بان يكون
 متصلا ببعضه بعض ولا يكون فيه تناقض فاذا فأت احد الغنيين
 لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستانفا
 فاذا اتسق الكلام كالمقر له اي كاتساق كلام المقر له بالعبد يقول
 له حال كون المقر له قائلا بهذا القول وهو ما كان قط لكنه اي العبد
 لفلان اخر صورة المسئلة ان رجلا في يد عبيد فاقربه لاسنان
 فقال المقر له ذلك الكلام المتسق تعلق النفي بالاشياء هذه الجملة
 جواب لا ذا ومعناه انه نفي الملك عن نفسه الثاني لان نفاه
 مطلقا حتى استحقق اي العبد المقر له الثاني وهو الذي مكنى عنه
 بفلان والاى وان لم يوجد لاتساق بفوات احد المعنيين
 فهو مستانف على صيغة اسم الفاعل انه فالتكلم مستانف بلكن
 او على صيغة المفعول له فالكلام مستانف كالحركة العاقلة الباعثة
 المزوجة التي زوجهما الفضولي من رجل بآنة مثلا فاذا بلغها الخبر

من الاستيناف
 غير متعلق بما قبله

ازداد قوله من قوله وضع للاستدراك بعد النفي لا ان العطف به
 بلفظ لكن انما يستقيم عند تساق الكلام وانتظامه بان يكون
 متصلا ببعضه بعض ولا يكون فيه تناقض فاذا فأت احد الغنيين
 لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستانفا
 فاذا اتسق الكلام كالمقر له اي كاتساق كلام المقر له بالعبد يقول
 له حال كون المقر له قائلا بهذا القول وهو ما كان قط لكنه اي العبد
 لفلان اخر صورة المسئلة ان رجلا في يد عبيد فاقربه لاسنان
 فقال المقر له ذلك الكلام المتسق تعلق النفي بالاشياء هذه الجملة
 جواب لا ذا ومعناه انه نفي الملك عن نفسه الثاني لان نفاه
 مطلقا حتى استحقق اي العبد المقر له الثاني وهو الذي مكنى عنه
 بفلان والاى وان لم يوجد لاتساق بفوات احد المعنيين
 فهو مستانف على صيغة اسم الفاعل انه فالتكلم مستانف بلكن
 او على صيغة المفعول له فالكلام مستانف كالحركة العاقلة الباعثة
 المزوجة التي زوجهما الفضولي من رجل بآنة مثلا فاذا بلغها الخبر

او كلام المتكلم وعلى كل تقدير يجوز ان لا يتصل بالاشياء التي هي متعلقة به ان يكون مدخول لكن

[illegible]

كان منقولاً به نحو قوله لا تدرى متى ياتي
فيكون جرحهم الا سابق آه في قوله لا تدرى متى
قوله ارجع الى البيت كما في قوله لا تدرى متى
ينبغي الكلام بالتمام الا سواه بسوء فالتعريف
فيه راجع الى غير السوء لان اصل البيت
عبد الله في قوله السوء لان اصل البيت
وصف البيت لان الوصف صارت مقصودا
نظرا الى زعم المرأة فالتعريف بالاثبات راجع
اليه ليقيد به فالنقص في الاثبات راجع
آه والفرق منه ظاهر لان الفاعل في قوله
فايضحان فانه يقلل ان كان له
يعتبرها لا احرزوا على الخلق

٢٤٤

[illegible]

جگر الہی

✓

العدم الفأيدة فان النكاح الموقوف المنعقد بمأنة لا ينفذ بقولها
 اجيزه بمأنة وخمسين فينفسم بالنفي المتأخر انتهى وحاصله ان
 النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمأنة فاذا بطل
 لم يبق شيء حتى ينعقد بمأنة وخمسين وفيه نظر لان نكاح مقيّد
 وبطل القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للمقيّد الذي هو الوصل
 ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واشباهه بعينه ممنوع
 بل هو نفى مقيّد واشباه مقيّد بقيد آخر واما او فتدخل بين
 اوبين فعلمين فتننا ولا احد المذكورين فان قلت قد تدخل
 بين الاكثر من الاثنين قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن
 المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت الخبر
 افضت الى الشك لانها وضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان
 دخلت في الابتداء والانشاء اوجب التحير ولم يوجب الشك
 لعدم تصور الشك فيه لانه لا ثبات حكم ابتداء فوجب التحير
 ولهذا ابي لكون اول احد الشئيين والشك والتحير ثبتان
 بحال الكلام قلنا فيمن قال امشير الى عبد ير هذا حر وهذا انه

١٠

[illegible]

في موضع النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
 انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
 عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
 لانها اطلق له المجال الستة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين
 مع احد الفريقين ومجال الستة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
 ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند انتفاء
 ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي
 وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يمتد
 اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يمتد لانها
 للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد
 واعلم ان تمسك المعتزلة

في موضع النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
 انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
 عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
 لانها اطلق له المجال الستة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين
 مع احد الفريقين ومجال الستة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
 ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند انتفاء
 ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي
 وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يمتد
 اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يمتد لانها
 للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد
 واعلم ان تمسك المعتزلة

في موضع النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
 انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
 عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
 لانها اطلق له المجال الستة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين
 مع احد الفريقين ومجال الستة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
 ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند انتفاء
 ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي
 وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يمتد
 اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يمتد لانها
 للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد
 واعلم ان تمسك المعتزلة

في موضع النفي لا يمتد لأحد المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
 انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
 عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
 لانها اطلق له المجال الستة مثلا في قول جالس الفقهاء او المحدثين
 مع احد الفريقين ومجال الستة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
 ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومأنه وعند انتفاء
 ثبتت العموم كما لو اذنع بعد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن دفع للقيد ولهذا اي لا يمتد لتوجب عموم الافراد في النفي
 وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلف لا يتكلم فلانا او فلانا يمتد
 اذ اكلم احدهما بخلاف الوافانه ما لم يتكلم ما لا يمتد لانها
 للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يفيد عموم الافراد
 واعلم ان تمسك المعتزلة

بعد ظهور شرائط الساعات وبين نفس التي

وأيضا قد قيل في بعض النسخ ان لا ينفع نفسا ليمانها
لو كان في الدنيا من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
فان الله لا يقبل من هؤلاء شيئا حتى يؤمنوا بالآخرة
والله اعلم بالصواب

على مذهبهم بقوله يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ليمانها
لم تكن أمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا ووجه التمسك به
مع ان اوجه سياق النفي يفيد العموم فيفيد ان عدم النفع للنفس
لم يكن منها الايمان ولا كسب الخيرات انما انتفى الايمان انتفى
الكسب فيكون ذكره لغوا فوجب حمل اوجهها على التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم التي امنت ولم تكسب خيرا و
الحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر او ثم
سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او علمت لا اذا عطف باونفي امر
على نفي امر اخر كما تقول لم تكن امنت اولم تكن كسبت ههنا قد تغد
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني فقوله وكسبت عطف على امنت
في الظاهر ولما في التحقيق فعطف لم تكن المحذوف في او كسبت لم
تكن امنت اي لم تكن امنت اولم تكن كسبت وما اجاب عنه القاض
البيضاوي في تفسيره مبانه مختصر بذلك اليوم فهو مخالف لمذهبهم
وكذا حمل اوجه العموم لما مر من التقييد بل وجه الدفع ما نقول والله اعلم
بمراده ان المراد انه لا ينفع في ذلك اليوم احدان من يؤمن قبل اصلا

الامر لا ينفع نفسا ليمانها
لو كان في الدنيا من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
فان الله لا يقبل من هؤلاء شيئا حتى يؤمنوا بالآخرة
والله اعلم بالصواب

الامر لا ينفع نفسا ليمانها
لو كان في الدنيا من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
فان الله لا يقبل من هؤلاء شيئا حتى يؤمنوا بالآخرة
والله اعلم بالصواب

الامر لا ينفع نفسا ليمانها
لو كان في الدنيا من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
فان الله لا يقبل من هؤلاء شيئا حتى يؤمنوا بالآخرة
والله اعلم بالصواب

FBI

حاشی
متعلقہ صفحہ
۲۱۰

[illegible]

۱- این سند منتهی به تاریخ ۲۰/۳/۱۳۴۷ صادر شد و بعد از آن تاریخ هیچ سند دیگری صادر نشده است.

[illegible]

९

[illegible]

لودخل الدار الاخرى فبقي دخولا لا ولى به في يمينه وانتهت اليه

فانتهاء المحو فغلبه وانما تحم كلمة او على معنيته لان تقدير

العطف لا خلاف الكلامين من اجل نفي في احدهما واشتات في

الأخذ وفيه نظر لا امتناع فعطفت المشتغل بالشفقة والعلم

تتلاها في كل صلاة

۱۱۱

حرف النفي وكلاهما صحيح محتمل عند النجاة فالمراد بالتعذر عدم

الحسن والغاية صالحة لان يحمل عليها الكلام لان اول الكلام

خط و نمی به ممتد فیہ زان بقصد نقطاعہ ہذا الغاتہ ولکہ

وہ کہتا ہے کہ یہ سب کچھ ہے۔

المداور وجب العمل بحجاره وما تحته فلعابه اي الله له الحق ان

مابعدھا غایتہ ما قبلہا سو اے کانِ خرمِ منہ وغیرہ و ہذا کان

ما قبلها امر امتداد وما بعدها صلح الانتهاء على وهذا المعنى الحقيقي

الاتجاه عن الأبدان

فمن كان منكم غافلاً فليوقظ نفسه

بالتعمیل اور ان کے لئے
 دیکھو کہ ان کے لئے
 دیکھو کہ ان کے لئے
 دیکھو کہ ان کے لئے

منه بمصر سنة ١٢٨٥ هـ

ما شاء الله من غيرنا ولا قبله
من بغيره خيرا ولا قبيلا

الانفاس في البطن والافعال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله عليه وسلم

[illegible]

وادعواكم الى الله على ان لا يكون
 عليكم حرج ولا تكونوا من الخاسرين
 الذين اصابهم ما لم يحتسبوا
 ولا تاتوا الصلوة ولا الزكاة
 حتى تغسلوا ايديكم الى المرافق
 ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله
 العظيم الا ان كنتم عابثين
 فليس عليكم جناح مما فطرت
 لابناءكم مما لم يذكر باسم
 الله العظيم الا ان كنتم
 عابثين
 ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم
 الله العظيم الا ان كنتم
 عابثين
 ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم
 الله العظيم الا ان كنتم
 عابثين

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

1031

٩٢

پہنلا الذی ذکرنا من اہل الکرامۃ

کتابخانه عمومی خیرین

۱۵۰

الحمد لله

...

[illegible]

الاشارة الى السيدان عليهما السلام
 الذين دخل بيت الغدير
 على تشاور فان
 علي بن ابي طالب
 واما فضل منسوب اليهما
 فان علي بن ابي طالب
 هو الذي قال في
 قوله تعالى
 "فما كان
 من قولك الا
 نبي قد بعثنا
 من قبلك
 الا نبينا
 واما فضل
 منسوب اليهما
 فان علي بن ابي
 طالب هو الذي
 قال في قوله
 تعالى "فما
 كان من قولك
 الا نبي قد بعثنا
 من قبلك الا
 نبينا"

شاهی
متعلق و صفی
۲۸۲

[illegible]

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

[illegible]

۲۸۵

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

پیشہ ورانہ تعلیم کے شعبہ کے سربراہ

هذا هو الحق الذي لا يمتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 ان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى

حتى في قوله تعالى يا ايها اليقيني ليست بمعنى بل بمعنى الغاية
 لان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 كذا لم تكن كذلك كما عرفت وهذا احتياج العلماء في قوله شبهة
 الملاحدة الى القول بان اليقين بمعنى المتيقن به عن الموت ولكن
 التحقيق ان الموت من معاني اليقين لغة كما في القاموس وبالجملة
 فمن اجاب عن شبهة ثم باز حتى همنا بمعنى كذا فقد بعد ويطمع
 على شرط استعاطا فيه كما في قوله ان لم اترك عدا حتى تغد في
 مع فعبك حرجة اذا اتاه فلم يغده لم يجنث فان حتى همنا
 للسببية والمجازات لان الاحسان وهو التغدتين من الموقر ولا
 يصلح منتهى اللاتيان اي اتيان الزائر بهو سبب لاي اللاتيان
 واعلم ان الامتداد وعدمه قد يعتبر في النفي كما في قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا لا تدخلوا بيوت غير بيوتكم حتى تستأنسوا فان جعل
 غاية لعدم الدخول وقد يعتبر في نفس الفعل حتى يكون النفي مسلطا
 على الفعل المغيا بالغاية كما في هذه الامثلة فان اليقين همنا للحم
 دون المنع والتعويل على القرأته في الفعلان من فاعلين

هذا هو الحق الذي لا يمتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 ان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى

هذا هو الحق الذي لا يمتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 ان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى

هذا هو الحق الذي لا يمتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 ان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى

هذا هو الحق الذي لا يمتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى
 ان ما قبلها ممتد ما بعده ما يصلح للاختصاص اليه وهي انما تكون بمعنى

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حته تغد معنك تغلق البر بهما وحته ^{جواب ان}

حرف عطف لتعذر الغاية لما مر وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتعقب عقيب لاتيان من غير تراخي حصل البر والا فلاحتي لولم ياتي واتى وتعقب متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدو ونر حتى لواتي وتعقب متراخيا حصل البر وانما يحث لولم يحصل منه التعقب بعد لاتيان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته والله اشارة الى المحقق بقوله فحمل على العطف بمفعلة الفاء ومعنى ثم بقي هي ناشئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكل ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حته تغد معنك تغلق البر بهما وحته

حرف عطف لتعذر الغاية لما مر وتعذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازاة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتعقب عقيب لاتيان من غير تراخي حصل البر والا فلاحتي لولم ياتي واتى وتعقب متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدو ونر حتى لواتي وتعقب متراخيا حصل البر وانما يحث لولم يحصل منه التعقب بعد لاتيان متصلا ومتراخيا في جميع العبران اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته والله اشارة الى المحقق بقوله فحمل على العطف بمفعلة الفاء ومعنى ثم بقي هي ناشئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكل ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

حاشية

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدها صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حته تغد معنك تغلق البر بهما وحته

مجلسه ۱۲۰

جواب سوال در بیان التبادیل من
قد ارجعنا في المحنة على التباديل
والا حله كما دلل المال على ان
لا يصح جعل التباديل في المحنة
لعدم ايراد التباديل في المحنة
بل ايراد التباديل في المحنة
فان التباديل في المحنة
كانت مستغنية عن التباديل
على حقيقة ما عند الفقهاء
صاحبها

ولما قال هم هنا تستعمل في الشرط وقال فيما بعد وتستعمل بمعنى الباء
على كون على الشرط كشرط الحقيقة ^{في المحنة} وكان استعماله في الشرط بمنزلة الحقيقة
في المعاوضات المحضرة أي الخالية عن معنى الاسقاط كالبيع الاجارة
والنكاح بان قال بعثك على الف لان الاصاق الذي هو مدلول
الباء يناسب للزوم الذي هو مدلول كلمة على أي لما تعذر العمل
بحقيقته يتاحل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لان العوض في
هذه التصرفات لازم والزوم يناسب لاصاق ولا يحل على الشرط
لانها لا يحتمل التعليق بالخطر لما فيه من معنى القمار واعلم ان النكاح
وان لم يكن من المعاوضات المحضرة لكن الحق بهما من حيث ان
لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع والاجارة واجتزأ بقوله المحضرة
عن المعاوضة التي ليست بمحضرة كالطلاق على ما افانها اذا قالت
طلقتك ثلثا على الف تحول على الشرط عند حجة لوطقتها واحدة لا
يلزمها شيء وعندها تحول على معنى الباء ومن التبعض عند البعض
من الفقهاء لكثرة الاستعمال في غير وهذا أي لكونها التبعض قال

قال العلامة في المحنة في بيان ان
بعض الفقهاء لا يوجبون فسخا في
تبعض الفقهاء لا يوجبون فسخا في
بعض الفقهاء لا يوجبون فسخا في
بعض الفقهاء لا يوجبون فسخا في

جواب السؤال في بيان التباديل من
قد ارجعنا في المحنة على التباديل
والا حله كما دلل المال على ان
لا يصح جعل التباديل في المحنة
لعدم ايراد التباديل في المحنة
بل ايراد التباديل في المحنة
فان التباديل في المحنة
كانت مستغنية عن التباديل
على حقيقة ما عند الفقهاء
صاحبها

جواب السؤال في بيان التباديل من
قد ارجعنا في المحنة على التباديل
والا حله كما دلل المال على ان
لا يصح جعل التباديل في المحنة
لعدم ايراد التباديل في المحنة
بل ايراد التباديل في المحنة
فان التباديل في المحنة
كانت مستغنية عن التباديل
على حقيقة ما عند الفقهاء
صاحبها

جواب السؤال في بيان التباديل من
قد ارجعنا في المحنة على التباديل
والا حله كما دلل المال على ان
لا يصح جعل التباديل في المحنة
لعدم ايراد التباديل في المحنة
بل ايراد التباديل في المحنة
فان التباديل في المحنة
كانت مستغنية عن التباديل
على حقيقة ما عند الفقهاء
صاحبها

جواب السؤال في بيان التباديل من
قد ارجعنا في المحنة على التباديل
والا حله كما دلل المال على ان
لا يصح جعل التباديل في المحنة
لعدم ايراد التباديل في المحنة
بل ايراد التباديل في المحنة
فان التباديل في المحنة
كانت مستغنية عن التباديل
على حقيقة ما عند الفقهاء
صاحبها

فعلها الاول ان كان
القول الثاني ان كان
الاول لان الفاعل في القول
بالفاعل كذلك يفعلونه
تقوم بالفعل فلا فرق بين
ما هو في القول الاول
من الصفه في القول الاول
موجود في القول الثاني
القول الاول لان فاعله
بالفعل الاول وان فاعله
غير ضروري وان فاعله
مقتدر بقدره فلا يفيد
حاشية قوله

بالضرب مثلا يقتضيه تحقق الضروب بثبوت صفة المضروبة له
 فيكون ثابتا ضرورة واكمال الضرورى ثبت بقدر الضرورة فلا تارة
 على ان المفعول فيما قبل هو العتق فقام الى لانه الغاية الى
 يدخل الى الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام والمراد بالغاية المسافة
 استعمال الخبر في الكل والمجاورة في المجاوزة لا ابتداء ولا انتهاء
 يوجدان فيها لا في الغاية التي هي النهاية وفي الظرفية بين حذفه
 اثباته في ظروف الزمان عندا يحنيفه وعندا هما سواء فقول
 انصحت لدهم فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع
 العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل
 فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

لان المجاوزة والى من الحذف
 انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

بالضرب مثلا يقتضيه تحقق الضروب بثبوت صفة المضروبة له
 فيكون ثابتا ضرورة واكمال الضرورى ثبت بقدر الضرورة فلا تارة
 على ان المفعول فيما قبل هو العتق فقام الى لانه الغاية الى
 يدخل الى الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام والمراد بالغاية المسافة
 استعمال الخبر في الكل والمجاورة في المجاوزة لا ابتداء ولا انتهاء
 يوجدان فيها لا في الغاية التي هي النهاية وفي الظرفية بين حذفه
 اثباته في ظروف الزمان عندا يحنيفه وعندا هما سواء فقول
 انصحت لدهم فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع
 العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل
 فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

انما يشترط في ان يكون المفعول به في قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

عند قوله فكذا وقع على الابد حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر لان الظروف صار بمنزلة المفعول به حيث انتصب بالفعل فيقتضيه الاستيعاب كالمفعول به يقتضيه تعلق الفعل بمجموعه

ع قدوة علم الابرار بعن النفاذ و نالجب و تائيد مذنبها احاشيه و مولانا جوڑ

192

ط الحان كالمقصة طلاق النور بالكم مقيد القيد ارادة صفاء شرط ما جبر الزاخر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

من الايجاز ثابتهما بيان
اضح وانما كل فوج موم
الاية وكلمة بالجزء
الفعل ونصب كل على
بجوابه والاسم في كل
اللائحة الاضافة والنداء
ان الاضافة من تضاعف
فان ايضا تفسر

[illegible][illegible]

فقد انزل الله آياته جواب لجمال ووجوه اطلاق العلم بتوضيح الاسم بالتعريف فيكون الحكم على كل ما هو متصف بالاسم المتعارفين كقولك هذا علم لان العلم لا يوصف بالعلم بل بوصف غيره كقولك هذا علم لان العلم لا يوصف بالعلم بل بوصف غيره كقولك هذا علم لان العلم لا يوصف بالعلم بل بوصف غيره

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربہ القوی